

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٦٦

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الحادي عشر - العقد الاستثنائي الاول الجلسة الاولى

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع
في ١٠ ك ٢ سنة ١٩٦٦

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية
 - ٢ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٣ - تلاوة خلاصة الاوراق الواردة والتعليق عليها.
 - ٤ - تلاوة تقرير رئيس ومقرر اللجنة المالية عن موازنة عام ١٩٦٦.
- عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة الرئيس السيد صبري حمادة.
- تغيب السادة: الياس الخازن، اندره طابوريان، اميج تقي الدين، علي الحسيني، فؤاد البرط، جعفر شرف الدين عبد اللطيف الزين، معروف سعد، رفعت فرعون، شبلي العريان، محمد عباس ياغي، جوزف هراوي.
- واعتذر السادة: رشيد بيضون، موريس زوين، سيمون صحنوي، كمال جنبلاط، اللواء جميل لحود، الامير عبد العزيز شهاب، نجيب صالحة، رشدي فخر، تقي الدين الصلح، فريد جبران، جوزف سكاف، هاشم الحسيني.
- وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: اميل تيان، سليمان الزين، الشيخ ميشال الخوري، رفيق نجا، جوزف نجار، الدكتور كنعو، جورج حكيم.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

المعتذرون - تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

- الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ خليل الخوري.
- خليل الخوري: أقترح ان يخلد المجلس النيابي ذكرى المغفور له الاستاذ الكبير نقيب الصحافة اللبنانية الاستاذ عفيف الطيبي، بدقيقة صمت حداداً عن روحه.
- الرئيس: اعلن دقيقة صمت حداداً عن روح حضرة النقيب المرحوم الاستاذ عفيف الطيبي.
- فوقف المجلس دقيقة صمت حداداً.
- الرئيس: استؤنفت الجلسة.
- يتلى مرسوم الدورة الاستثنائية.
- فتلى مرسوم فتح الدورة الاستثنائية التالي:

مرسوم رقم ٣٥١٧

دعوة مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية

- ان رئيس الجمهورية اللبنانية
- بناء على الدستور اللبناني
- بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
- يرسم ما يأتي:
- المادة الاولى - يدعى مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية تبدأ في اول كانون الثاني ١٩٦٦ وتستمر لغاية ٣١ منه.
- المادة الثانية - يحدد برنامج أعمال هذه الدورة الاستثنائية بما يلي:
- أولاً - متابعة دروس مشروع موازنة عام ١٩٦٦. الخ. . .
- المادة الثالثة - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

سن الفيل في ٣٠ كانون الاول ١٩٦٥

الامضاء: شارل حلو

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رشيد كرامي

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلى ملخص المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد العادي الثاني لسنة ١٩٦٥ في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان اميريان اندريه طابوريان، بشير العثمان، يعقوب الصراف، راشد الخوري ومخايل الدبس.

واعذر السادة: موريس الجميل، عزيز عون، نجيب صالحه، الياس الخازن، جميل لحود، فؤاد بطرس، رشيد بيضون، شبلي العريان، محمد عباس ياغي، صائب سلام، رشدي فخر، قبلان عيسى الخوري وجوزف سكاف.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: اميل تيان، رفيق نجا، سليمان الزين، وجدي ملاط، جوزف نجار، محمد كنعان، جورج حكيم.

افتتحت الجلسة بمناقشة دارت حول الاسئلة والاجوبة خاصة الاستجواب المقدم من حضرة النائب الشيخ بهيج تقي الدين، اشترك فيها المجلس والحكومة معاً، واخيراً طرح على المجلس اقتراح بصرف النظر عن الاستجواب المذكور والتمني على المسؤولين أن يسارعوا الى اجراء التطهير والاصلاح فوافق عليه بأكثرية اربعين صوتاً ضد عشرين صوتاً.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والرابع مساء.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

سكوت

الرئيس: اذن صدق المحضر.

يتلى ملخص الاوراق الواردة.

فتلى ملخص الاوراق الواردة التالية:

الاوراق الواردة

- ١ - برقية من أهالي جباع، قضاء النبطية، بطلب ايصال الطريق لبلدتهم.
- ٢ - برقية من أهالي الجية بالشكوى من رئيس بلدتها الذي يسلط الشرطة على الاهلين

- ٣ - برقية من أهالي قرى بققا، وبقعا، كنعان، وكفرتيه كسروان بالاحتجاج على مصلحة الشؤون المائية لوضع يدها على ينابيع مياه العاصي واجراء تلزيم جرهما قبل صدور مرسوم الاستملاك.
- ٤ - برقية من أهالي قرى المتن الاعلى، بالشكوى من سوء معاملة شركة الكهرباء للاهلين.
- ٥ - برقيتان من اهالي بيت مري والمروج بطلب اقامة نصب تذكاري لفخامة الشيخ بشاره الخوري.
- ٦ - عريضة من المغتربين في دكار، السنغال، بالشكوى من سوء معاملة السلطات السنغالية وطلب تدخل الحكومة وتوسطها.
- ٧ - عريضة من رئيس بلدية بنت جبيل السيد موسى الزين شرارة، بطلب المساعدة الفنية والمادية لبلدية البلدة التي تتحمل وحدها نفقات المدارس واجور ابنتها، وطلب تجهيز المدارس الرسمية بالاجهزة اللازمة.
- ٨ - عريضة من السيد وهيب حسن مروه بالشكوى من سوء معاملة الدرك له في تعالبا وطلب نزع الجنسية اللبنانية عنه.
- ٩ - عريضة من السيد طانيوس نعوم الخوري، غبالين بطلب ابقاء قرية غبالين تابعة لمختره قرية معاد.
- ١٠ - عريضة من السيد علي جابر بالمطالبة بتعيين المعلمين الذين ألغيت مراسيمهم.
- ١١ - برقية من اهالي لبعاء بالاحتجاج على الغاء انتخابات بلدية البلدة وطلب تعيين موعد لها.
- ١٢ - برقية من سائقي وأصحاب سيارات الشحن العمومية في منطقة بنت جبيل بطلب كف يد رئيس ميناء صور لتلاعبه ببونات الرمل.
- ١٣ - برقية من السيد جورج معلوف بطلب الاعياز لبلدية بيروت للكف عن طلب الرسوم من المدارس المهنية.
- ١٤ - برقية من السيد جميل قرحاني رئيس جمعية تجار طرابلس بطلب اقرار قانون الملكية التجارية.
- ١٥ - برقية من أهالي الجية بالاحتجاج على الغاء انتخاب مختار البلدة وطلب تعيين موعد له.
- ١٦ - برقيتان من مزارعي البطاطا في الشمال بطلب السماح باستيراد بذار البطاطا القبرصية.
- ١٧ - ثلاث برقيات من صيدا وبيروت بتأييد مطالب اتحاد نقابات اصحاب الحرف.
- ١٨ - برقيتان من اهالي كفر دونين وتبنين بطلب تخفيض رسوم البناء.
- ١٩ - برقيتان من اهالي جل الديب وعينطورا المتن بطلب اقامة تمثال لفخامة الشيخ بشاره الخوري.
- ٢٠ - ست برقيات من اهالي ست قرى في عكار بطلب تأمين الماء لقرية بقرزلا.
- ٢١ - سبع عرائض من أهالي منطقة جبيل الساحلية بطلب تخفيض اسعار الكهرباء.

- ٢٢ - اربع عرائض من اهالي فرن الشباك التحويطة، الشياح، وعين الرمانة بطلب وضع قانون جديد للايجارات وتخفيضها.
- ٢٣ - ١١ / برقية من قرى مختلفة في لبنان باستنكار صرف القاضي الشيخ عادل تقي الدين.
- ٢٤ - عريضة من اهالي وسكان حي البدوي عليها مئات التواقيع بطلب تخفيض اجارات السكن.
- ٢٥ - عريضة من السيد وديع مبارك، بلفت نظر المسؤولين الى الالهال الواقع بمصالح البلدة، وطلب اصلاح طريق عاليه - رشميا - نبع الصفا، ومساعدة البلدية بشق الطرق الداخلية.
- ٢٦ - برقية من الطبيب نعوم عيسى من اطباء الاسنان المتمرنين بالاحتجاج على منعهم من ممارسة عملهم الا في الاماكن النائية، ومنعهم من استعمال البنج.
- ٢٧ - برقية من الدكتور نجيب ابو حيدر رئيس بلدية حمانا، باستنكار اطلاق الرصاص على اعضاء مجلس البلدية في محاولة قتلهم، وطلب رفع الحصانة عن حضرة النائب ميشال فرحات.
- ٢٨ - عريضة من لجنة المتنفعين من شركة كهرباء انطلياس بطلب استرداد امتياز الشركة او مساواة الاسعار بأسعار شركة كهرباء لبنان.
- ٢٩ - عريضة من المقدم المتقاعد احمد الحجار بطلب فصل اقليم الخروب عن الشوف.
- ٣٠ - عرائض من اهالي بترومين وسواها من قرى الكورة، بطلب تخفيض اسعار الكهرباء.
- ٣١ - برقية من اهالي قرى الجنوب المنتجة للبندورة بالاحتجاج على وزارة الزراعة التي تعمدت تصدير البندورة بأسعار رخيصة بموجب رخص مسقة.
- ٣٢ - برقة من السيد رضا رعد مختار بعلبك بطلب تدخل عطوفة الرئيس لاعادة الاطمئنان والثقة الى نفوس الاهلين.
- ٣٣ - برقية من الاب دوييه لانتور عميد مدرسة طب الاسنان، بطلب عدم السماح لكثر من مئة متمرن بممارسة مهنة طب الاسنان في بيروت والمدن الكبرى.
- ٣٤ - برقية من اهالي بلدة جبيل باستنكار التهجم على موظفي وزارة الاشغال، والتلويح باقفال البلدة.
- ٣٥ - ٦ برقيات من قرى مختلفة باستنكار تطاول أحد موظفي وزارة الاشغال على حضرة النائب علي الحسيني.
- ٣٦ - برقية من نقابة مقاولي الاشغال العامة والبناء باستنكار الاعتداء على المهندس في وزارة الاشغال انطوان هرموش.
- ٣٧ - برقيتان من اهالي قرى المتن الاعلى بطلب تخفيض أسعار شركة كهرباء المتن الاعلى.

- ٣٨ - برقيتان من نقابات مختلفة بتأييد الاتحاد العمالي العام في جميع مقرراته .
- ٣٩ - برقية من السيد جرجي حنا عون بالشكوى من تدخل محافظ الجنوب ضد لائحته في الانتخابات البلدية لقرية المكنونية - قضاء جزين .
- ٤٠ - برقية من عبد الرزاق الخالدي، ممثل امامة عمان، بطلب صرف المساعدة التي اقرها مجلس النواب للقضية العمانية .
- ٤١ - برقية من النادي الثقافي في شمسطار بالمطالبة بالكهرباء للبلدة .
- ٤٢ - برقية من الدركيين والشرطيين الاضافيين بالمطالبة بمنحهم درجة ترقية اسوة بسواهم من الموظفين .
- ٤٣ - عريضة من اهالي جزين بالمطالبة بتأمين المشاريع العمرانية للبلدة .
- ٤٤ - عريضة من الشيخ رفيق علم الدين رئيس الرابطة الاجتماعية في بعقلين بطلب اشاء شبكة لتوزيع المياه للمؤسسات والبيوت .
- ٤٥ - برقية من اصحاب المناشر في لبنان الشمالي بطلب وقف استيراد الصناديق الخشبية .
- ٤٦ - برقية من قسم الكتائب في بلدة منيارة، عكار، بطلب مياه الشفة للبلدة .
- ٤٧ - برقية من السيد اميل بشاره عازار بطلب اجراء مراقبة على صناعة البن .
- ٤٨ - عريضة من اللاجئين الفلسطينيين بالاحتجاج على أعمال وكالة الغوث .
- ٤٩ - عريضة من نقابة عمال الميكانيك بالاحتجاج على تصدير النحاس الخرطبة .
- ٥٠ - عريضة من اهالي بلدة عيناتا بطلب بناء مدرسة للبنات .
- ٥١ - برقية من السيد امين البزري، نقيب المهندسين بالاحتجاج على دخول مسلحين الى دوائر وزارة الاشغال وتهديد مهندس وموظف اثناء الدوام الرسمي .
- ٥٢ - سبع عرائض من نساء منطقة الساحل الجنوبي بتأييد الحكومة في مشروع الاسكان والمطالبة بسرعة تنفيذه لمصلحة العمال وذوي الدخل المحدود .
- الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان . . . الخ .
- الرئيس: مقاطعا - حضرات الزملاء المحترمين .
- انتهت مدة النصف ساعة الثانية . وقد بقي من طالبي الكلام اكثر من اثني عشر خطيباً وان المناقشات التي استمعنا اليها اليوم كان بالامكان ان تجري اثناء درس الموازنة، ولم اسمع نائباً واحداً يعلق على ما ورد في الاوراق الواردة .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس،

بعد تلاوة خلاصة الاوراق الواردة ومناقشتها تحليلها الرئاسة الى المراجع المختصة.

انني اقترح بان تعتمد الحكومة الى تأليف هيئة او لجنة خاصة تحال اليها هذه الاوراق الواردة فتدرسها، وتحيل الحكومة جوابها على هذه الاوراق حتى يتأكد المواطن بأن صوته لا يذهب في الهواء وان هناك اذاناً صاغية في الدولة تستمع اليه عندما يشكو.

اما ان يقدم المواطن البرقيات والعرائض الى مجلس النواب ويهتم النواب بمناقشتها وتستمع الحكومة الى هذه المناقشات ثم تنتهي عند هذا الحد، فانه استهتار بارادة هذا الشعب وبصوته وبكرامة النائب وبقوله. لذلك يجب ان نتوصل الى نتيجة عملية يطمئن اليها الشعب فيفهم ان رأيه وقوله وصوته قد سمع ونفذ وعمل بما تمليه كرامته ووجدانه. وارجو انتأخذ الحكومة بهذا الاقتراح وان تؤمن مثل هذه اللجنة حتى نطمئن نحن ويطمئن الشعب بدوره.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نسيم مجدلاني.

نسيم مجدلاني: دولة الرئيس، نحن على ابواب درس الموازنة، وكثيراً ما تحصل غوغاء اثناء درس الموازنة، لان الكثيرين من النواب، بحجة تدخين لفافة يقفون امام مداخل القاعة فتحصل الفوضى.

ارجو من الرئاسة الكريمة ان تسمح للنواب ان يدخلوا في مقاعدهم، ولا فرق في ان يدخل النائب في مقعده او هناك امام المدخل فهو لا يزال ضمن القاعة.

في جميع المؤتمرات الدولية التي كنا نشترك فيها كنا نجد «منافض» امام المندوبين. لذلك ارجو من الرئاسة ان تسمح بالتدخين حتى تمنع هذه الفوضى.

الرئيس:

سندرس هذا الامر سوية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ مانويل يونس.

مانويل يونس: النظام الداخلي لا يسمح للنائب ان يعلق على الاوراق الواردة اكثر من خمس دقائق. فارجو ان يطبق هذا النص. وارجو من الرئاسة ان تراعي تطبيق النظام الداخلي في هذا الموضوع في المستقبل.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، اذا كان النظام الداخلي قد خصص نصف ساعة فقط للتعليق على الاوراق

الواردة ذلك لان هذا النظام نفسه قد نص على تخصيص جلسة واحدة في الاسبوع للاسئلة والاجوبة. ولكن نحن في مدة الست سنوات نعقد جلسة واحدة او جلستين لاسقاط حكومة او اعلان الثقة بحكومة. هذا الامر غير وارد. فالنظام الداخلي نص على تعيين جلسة في كل اسبوع للاسئلة والاجوبة، وكل هذه المواضيع يمكن ان تبحث في هذه الجلسات.

الرئيس: الرئاسة مستعدة لان تعقد جلسة للاسئلة كل اسبوعز ومستعدة ان تعقد جلسة بعد ظهر اليوم لهذه الغاية. ولكن في كل مرة نزيد عدد الجلسات لا يكتمل النصاب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد محمد صفي الدين ليتلو تقرير اللجنة المالية على مشروع الموازنة.

تقرير لجنة المالية والموازنة على مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٦٦

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء الكرام،

لا بد لنا بادىء ذي بدء الا ان ننوه بالجهود التي بذلتها وزارة المالية من اجل تبسيط الموازنة وتخفيض بنودها تسهيلاً لمهمة المجلس النيابي في درسها والتصديق عليها. ولا بد ايضاً ان نلاحظ ان التمنيات والتوصيات التي تقدمت بها السلطة التشريعية وخاصة لجنة المالية والموازنة اثناء المناقشات التي جرت عند درس الموازنات السابقة، قد لاقت اذاناً صاغية وتحقق معظمها. وبامكاننا القول ان الموازنة العامة في وضعها الحاضر اصبحت شاملة سهلة الدرس تعطي فكرة صريحة واضحة عن نفقات الدولة في شتى الحقول.

هذا ولم تعد الموازنة العامة صكاً تشريعياً كما عرفها قانون المحاسبة العمومية، تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة وتجاوز بموجبه الجباية والانفاق فحسب بل اصبحت اداة فعالة في يد الدولة تستطيع بواسطتها تنمية الاقتصاد وتحقيق الغايات الاجتماعية والمشاريع الانشائية الطويلة المدى.

١ - في توازن الموازنة:

مما لا شك فيه ان ارقام الموازنة العامة ترتفع بسرعة حتى ان موضوع توازن النفقات والواردات اصبحت مشكلة لا يخلو حلها من الصعوبة. لذلك رأينا الحكومة تلجأ هذه السنة كما فعلت في موازنة عام ١٩٦٥، الى مبدأ الفروض لتسديد نفقات المشاريع الانشائية.

في سنة ١٩٥٦ بلغت ارقام الموازنة العامة ١٥١،٥ مليون ليرة. وفي سنة ١٩٦٦ اي بعد عشر سنوات

اصبحت ٥٩١ مليون ليرة تقريباً اي ما يقارب اربعة اضعاف ما كانت عليه. ويرجع هذا الارتفاع في الدرجة الاولى الى التطورات الاجتماعية والى تزايد المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها الدولة.

اما الواردات فكانت في السنوات الماضية تفيض عن النفقات بنسبة كبيرة. مما كون احتياطياً ضخماً.

وقد تم الالتقاء بين النفقات والواردات في موازنة عام ١٩٦٢ ومنها بدأت الصعوبات تظهر بصورة جدية في تغطية نفقات المشاريع الانشائية لاسيما ان الاحتياطي قد استعمل لتغطية الاعتمادات الاضافية التي تفتح بقوانين خاصة. حتى ان الحكومة لم تتمكن من تحقيق التوازن في موازنة عام ١٩٦٤ الا بعد عصر النفقات واخذ ثمانية ملايين ليرة من احتياطي مكتب القمح.

وفي موازنة عام ١٩٦٥ لم تضطر الحكومة الى اللجوء الى المادة الرابعة عشرة منها لتمويل المشاريع الواردة في الجزء الثالث بسبب عدم تمكنها من تنفيذ القسم الاكبر من المشاريع المقرر تنفيذها في هذه السنة.

وقد غطت الحكومة نفقات الجزئين الاول والثاني من موازنة عام ١٩٦٦ وقدرها ٥٠٤ ملايين ليرة بالواردات العادية. اما الجزء الثالث وقدره ٨٥، ٧٣٥ مليون ليرة، ستضطر الحكومة الى إيجاد المال اللازم له اما بايجاد موارد جديدة او بعقد القروض عملاً بالمادة الثانية عشرة من قانون الموازنة.

هذا فيما يتعلق بتوازن الموازنة وسنبحث في الواردات والنفقات بعد اعطاء لمحة سريعة عن الوضع الاقتصادي في لبنان.

٢ - في الوضع الاقتصادي:

الموازنة العامة مرآة تعكس حقيقة الكيان الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. وقد يتساءل البعض عن مفهوم الموازنة الحالية: أهي موازنة تصريف ام موازنة بناء فاعلة لتوسع اقتصادي وانهاش اجتماعي، في الواقع كانت الموازنة لوقت غير بعيد تبدو وكأنها موازنة تصريف، موازنة ادارية فحسب ومنذ سنوات طرأ عليها تحسن هام اذ ان نسبة النفقات المجدية المخصصة للتنظيمات الاساسية في البلاد ما برحت تزداد سنة بعد سنة.

ولا شك ان بين موازنة الدولة والدخل القومي تفاعل مستمر ولا بد لرفع مستوى المعيشة للمواطن من زيادة في هذا الدخل، فاذا اخذنا بعين الاعتبار زيادة السكان التي تقدر ب - ٢,٣٪ سنوياً والرغبات والمتطلبات الجديدة التي يجب ارضاؤها، والحالة المتخلفة في بعض المناطق لتبين لنا انه لا بد من زيادة أوفر في الدخل القومي ولا بد من إيجاد سبل للتنمية الاقتصادية اكثر فعلية. ان كثافة السكان البالغة ١٦٠ نسمة في الكيلومتر المربع هي مرتفعة جداً وهي موزعة بصورة متباينة بين مختلف المناطق، ويرجع هذا التباين الى الهجرة المستمرة من القرية الى المدينة حتى ان نسبة الذين يسكنون المدن اصبحت تربو على ثلثي مجموع السكان الامر الذي يوجب اخذ الحيطة للحد من النزوح الى المدينة حفاظاً على مصلحة الريف.

وقد دلت الاحصاءات التي وضعت سنة ١٩٥٧ ان معدل الدخل السنوي الفردي في لبنان يبلغ /١٠٠٠/ ليرة في حين ان متوسط الدخل في الدول المتقدمة اقتصادياً يفوق /١٥٠٠/ ليرة مما يضع الدخل الفردي في لبنان في درجة اقل من الوسط.

خلاصة القول لا بد للحكومة ان تعنى بالوضع الاقتصادي في البلاد بصورة جدية فعالة وان تجد الحلول الجذرية في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصورة خاصة انعاش الريف حيث يظهر بوضوح تدني مستوى الحياة القروية.

نعود الان الى البحث في الواردات والنفقات.

٣ - الواردات :

اعتمدت وزارة المالية في تقدير واردات عام ١٩٦٦ اسلوب التقدير المباشر بحيث قدرت الواردات وفقاً لما يرتقب ان تكون بالفعل وليس عن طريق اخذ متوسط السنتين السابقتين.

وقد بلغت تقديرات الواردات العادية ٥٠٤ ملايين ليرة يضاف اليها مليون ليرة زيد على ايرادات الاملاك المبنية من قبل اللجنة لتغطية الاعتمادات التي أقرها مجلس الوزراء علاوة على مشروع الموازنة وتخصص للواردات العادية لتغطية نفقات الجزئين الاول والثاني، اما الجزء الثاني من الواردات وقدره ٧٣٥،٨٥ مليون ليرة وهي الواردات الاستثنائية التي نصت عليها المادة ١٢ من قانون الموازنة فهو مخصص للجزء الثالث من النفقات وهي نفقات المشاريع الطويلة المدى.

توزع الواردات العادية لعام ١٩٦٦ كما يلي:

اولاً - الضرائب والرسوم غير المباشرة

وقدرها /٢٦٢٣٧٥٠٠٠/ ليرة وهي تزيد عن ٥٢٪ من مجموع الواردات هذا الرقم يظهر جلياً ان أهم واردات الدولة لتأتي من الضرائب غير المباشرة.

أما اهم هذه الضرائب فهي:

- رسوم الجمارك: قدرت ب - ١٥٩ مليون ليرة كانت السنة الماضية ١٥٠،٥ مليون ليرة هذا ويتضح من تحصيلات السنة الجارية ان عائدات الجمارك ستزيد عن الرقم المقدّر لعام ١٩٦٦ اما النسبة فهي ٥،٣١٪ من الواردات العادية.

- رسوم المواد الملتهبة، قدرت ب - ٧٥ مليون ليرة مقابل ٥٠ مليون في سنة ١٩٦٥، والنسبة هي: ٣،١١٪ من الواردات العادية.

- رسوم التبغ والتبناك قدرت ب - ٣٧ مليون ليرة مقابل ٣٤ مليون سنة ١٩٦٥ والنسبة ٣,٧٪ من الواردات العادية.

ثانياً - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

وتحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية وقدرها / ١٦١٨٥٠٠٠٠ / ليرة بما فيه المليون ليرة الذي أضيف لتغطية النفقات وهي تقارب ٣٢٪ من الواردات العادية وأهمها:

- ضريبة الدخل: قدرت ب - ٥٩٧٠٠٠٠٠ ليرة بزيادة ٥٧١٠٠٠٠ ليرة عن سنة ١٩٦٥، أما النسبة فهي ٩,١١٪ من الواردات العادية.
- ضريبة الأملاك المبنية قدرت ب - ٣٥ مليون ليرة بزيادة ٦ ملايين ليرة عن سنة ١٩٦٥ والنسبة ٧,٦٪ من الواردات العادية.
- رسوم التسجيل قدرت ب - ٢٠ مليون ليرة، رسوم الطوابع ٥,١٦ مليون ورسوم السيارات الخاصة ١٣ مليون ليرة.

ثالثاً - إيرادات متفرقة:

قدرت ب - ٦٧٦٧٥٠٠٠ ليرة والنسبة ٤,١٣٪ من الواردات العادية أهمها مدفوعات البترول ٣١ مليون ليرة والمحسومات التقاعدية ١٣١٠٠٠٠٠ ليرة والنسبة ٢٦٪ من مجموع الواردات.

ان هذه الأرقام ان دلت على شيء فهي تدل على ان وزارة المال لم تبخل في تقديراتها وانه ليس من السهل تجاوز هذه التقديرات لاسيما ان أكثر من نصف الواردات ناتج عن الضرائب غير المباشرة وزيادتها تفترض ازدهاراً مستمراً لانها تتأثر الى حد بعيد بالوضع الاقتصادي والحل الملائم لزيادة الواردات هو ايجاد نظام ضرائبي تصاعدي يشمل كافة القطاعات مبنى على العدالة الاجتماعية وعلى معدلات متوسطة لان ارتفاع الضريبة قد لا يخدم الغاية التي من اجلها وضعت ويجب أيضاً اتخاذ التدابير الفعالة لمحاربة التهريب وزيادة التحقيقات والجباية.

أما الواردات غير الدائمة فهي ترتدي طابعاً مؤقتاً وأهمها بيع أملاك الدولة وسلفات الخزينة والديون المترتبة للخزينة.

١ - بيع أملاك الدولة:

على الحكومة ان تسارع في بيع ما يمكن بيعه من أملاكها الخاصة فوراً لا سيما انها لا تجني من هذه الأملاك شيئاً يذكر وهي تقدر بعشرات الملايين من الليرات.

٢ - سلفات الخزينة:

وهي على ثلاثة أنواع:

أ - سلفات للتسديد باعتمادات ترصد لها في الموازنة العامة وهي السلفات المعتبرة كمساهمة في المؤسسات الوطنية والدولية او كرأسمال لقاء استرداد امتيازات ويقدر مجموعها كلها بحوالي ٤٧ مليون ليرة. ومن الواضح انه لا يمكن للحكومة تسديد مثل هذه السلفات.

ب - سلفات للاستيفاء بموجب برامج تسديد وهي المعطاة لاجال طويلة منها ما بوشر بتسديدها وقدرها ١٠ ملايين ليرة ومنها ما لم يباشر بتسديدها وقدرها ٢٨٧ مليون ليرة، وكذلك السلفات المعطاة لاجال قصيرة وقدرها ٧،١٣ مليون ليرة والسلفات قيد التصفية وقدرها ٢٣ مليون ليرة.

ج - واخيراً سلفات دائمة لم تحدد مدة تسديدها وقدرها مليون ونصف مليون ليرة.

ان قسماً غير قليل من هذه السلفات يمكن تسديده واعتباره من الإيرادات غير الدائمة.

٣ - استيفاء الديون المترتبة للخزينة:

وخاصة الديون الزراعية منها، وقد سهلت القوانين التي وضعت مهمة الحكومة فاستردت بعض المتأخرات منها.

اما الواردات الاستثنائية واهمها القروض وهي مخصصة لتمويل المشاريع والبرامج فلا بد من اللجوء اليها بالنتيجة لتتمكن الدولة من متابعة خطة التنمية المثمرة على ان تحدد شروط الاستفادة من هذه القروض على أسس علمية صحيحة وتأخذ بعين الاعتبار امكانات الدولة على تسديدها في آجالها الملائمة.

وهي بالواقع توزع اعباء تنفيذ المشاريع بين الجيل الحاضر والاجيال المقبلة التي ستستفيد منها.

خلاصة القول على الحكومة ان تسارع في اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الواردات حتى يصبح بإمكانها مواجهة اعبائها المتزايدة.

٤ - في النفقات:

بلغت ارقام الموازنة العامة لسنة ١٩٦٦ / ٥٩٠٧٣٥٠٠٠ / ليرة بزيادة / ٧٥٩٤٥٠٠٠ / ليرة عن سنة ١٩٦٥، وزعت كما يلي:

الجزء الاول: النفقات العادية ٣٧٢٦٠٣٠٠٠ ليرة أي ما يعادل ٥،٦٣٪ من مجموع الموازنة.

الجزء الثاني: نفقات التجهيز والانشاء السنوية / ١٣٢٣٩٧٠٠٠ / ليرة اي ما يعادل ٦،٢٢٪ من مجموع الموازنة.

الجزء الثالث: نفقات التجهيز والانشاء الطويلة المدى / ٨٥٧٣٥٠٠٠ / ليرة اي ما يعادل ٩،١٣٪ من مجموع الموازنة.

من مراجعة هذه الارقام يتبين ان موازنة عام ١٩٦٦ ارتفعت عن موازنة عام ١٩٦٥ بنسبة ٨,١٣٪.

ان الزيادة على الجزء الاول وقدرها ٥٠٨٤٢٠٠٠ ليرة هي زيادة طبيعية.

اما الجزء الثاني فقد طرأ عليه نقص قدره ٢٨٦٣٠٠٠ ليرة اي من ١٣٥٢٦٠٠٠٠ ليرة سنة ١٩٦٥ الى ١٣٢٣٩٧٠٠٠ ليرة في سنة ١٩٦٦ وذلك بالنظر لوجود الاعتمادات المدورة من السنين السابقة وارتفعت الزيادة على الجزء الثالث الى ٢٧٩٦٦٤٣٨ ليرة وهي نتيجة المخصصات السنوية في القوانين والبرامج.

وقد وزعت ارقام الجزء على الوجه التالي:

مشروع ال - ٨٤ مليون ليرة للطرق الداخلية والمحلية ١٢٥٠٠٠٠٠ ليرة.

مشروع ال - ٤٥٠ مليون ليرة ٣٠٩٠٠٠٠٠ ليرة للاشغال العامة ومليون ليرة للتربية الوطنية.

المشروع الاخضر ١٥٠٠٠٠٠ ليرة

قانون موازنة سنة ١٩٦٤ / ٢٠٠٠٠٠ / ليرة في موازنة الارشاد والانباء لجهاز الارسل.

مشروع اعمال المساحة والتحديد والكيل ٢١٠٠٠٠٠ ليرة.

مشاريع وزارة الدفاع الوطني ١٤٣٠٠٠٠٠ ليرة يضاف اليها ١٣٠٠٠٠٠٠ ليرة لمديرية الجغرافيا والجيودازيا

فتصبح / ١٥٦٠٠٠٠٠ / ليرة.

اكمال مشروع تعميم الكهرباء ٤٤٣٥٠٠٠ ليرة.

مشروع ال - ٢٧٢ مليون ليرة ١٨٨٠٠٠٠٠ ليرة.

ولا بد لنا من ابداء بعض الملاحظات بشأن بعض الوزارات.

وزارة الخارجية والمغتربين:

بلغت نسبة موازنة هذه الوزارة ٧٦,٣٪ من مجموع الموازنة، ان الاعتمادات الواردة في موازنة وزارة الخارجية غير كافية حتى تتمكن مناداء المهمات الملقاة على عاتقها لى الوجه الاكمل، ويستدل من المناقشات التي حصلت في لجنة المالية ان خمس عشرة بعثة من بعثاتنا في الخارج ليس لديها حتى الموظفون لتسجيل المعاملات، ولا يمكن بالتالي تسميتها بعثة بالمعنى الصحيح، ويجب والحالة هذه زيادة الاعتمادات المخصصة للسلك الخارجي وتنظيم هذا الجهاز وتوسيع ملاك وزارة الخارجية والمغتربين لكي تتمكن من القيام بالدور الموكول اليها وشراء مباني للسفارات اللبنانية في الخارج ولاسيما في البلدان التي تبرعت لنا بالارض.

وزارة التربية الوطنية:

ان تقدم العلم وانتشاره وتعميمه على مجموعة السكان ضرورة قصوى لتأمين تطور وازدهار الشعب، فيجب

والحالة هذه تأمين التعليم المجاني الالزامي، هذا وقد دلت الارقام ان عدد الاولاد الذين لم يتسن لهم دخول المدارس بلغ ١٢٠ الف في هذه السنة.

وان ٧٣٣ قرية لا تزال محرومة من المدارس الرسمية والخاصة، هذا مع العلم ان موازنة وزارة التربية الوطنية لا تؤلف الا ١٥٪ من مجموع الموازنة في حين انها في تونس مثلاً تبلغ ٣٣٪ فيجب زيادة الملاك التعليمي على الاقل ٥٠٠٠ مدرس وزيادة المدارس المهنية والثانوية في المناطق.

وزارة الصحة العامة:

ان الاعتمادات المخصصة لهذه الوزارة تقارب ٤٪ من مجموع الموازنة وهي نسبة ضئيلة لا تؤمن الا القليل مما تحتاجه البلاد في حقل العناية الصحية وقد تقدمت وزارة الصحة اثناء درس الموازنة بالاحصاءات التالية:

عدد الاسرة الاجمالي في المستشفيات كافة / ٦٥٠٠ / سرير منها ١٥٠٠ سرير حكومي و / ٢٠٠٠ / سرير في المستشفيات الخاصة و ٣٠٠٠ في المستشفيات الخاصة بالامراض العقلية والسل.

واذا اعتبرنا ان عدد السكان يقدر بمليونين، يجب ان يوازي عدد الاسرة ١٪ اي / ٢٠٠٠٠ / سرير باستثناء مستشفيات السل والامراض العقلية.

ولما كان الضمان الطبي سيبدأ قريباً يتوجب على الحكومة اذا ان تسارع الى تأمين / ٥٠٠٠ / سرير على الاقل يوجد منها الان كما ذكرنا ١٥٠٠ سرير.

وقد باشرت بالفعل وزارة الصحة بتنفيذ المشروع الصحي الذي يحتوي على ما يلي:

- / ١٠٠٠ / سرير للمركز الطبي اللبناني في بيروت.
- انهاء المستشفيات قيد الانشاء.
- انشاء مختبر مراقبة الادوية في المختبر المركزي.
- انشاء مختبرات في المحافظات.
- انشاء ٣٤ مركزاً صحياً ومستوصفاً في كافة المناطق.

وزارة الارشاد والانباء والسياحة:

بلغت نسبة الاعتمادات المخصصة لهذه الوزارة ١٨،٢٪ من اصل الموازنة العامة، بما فيه المساعدة للمجلس الوطني لانماء السياحة. فاذا اخذنا الاذاعة وجدنا ان البرامج الاذاعية بتحسن مستمر وان عدد الساعات وخاصة للاذاعات الخارجية قد زادت، ولكن هذه الاذاعة من الناحية الفنية باتت غير متممة الشروط المطلوبة ولا بد من رفع قوتها من مائة الى ستمائة كيلوات لتصبح في مستوى الاذاعات المجاورة. وللوصول الى هذه الغاية يتوجب تخصيص مبلغ ١٢ مليون ليرة.

أما السياحة وهي الموارد اللبنانية البالغة الأهمية، فهي تتطور وتنمو باستمرار. وعلى الرغم من أن الدولة تعير هذا الحقل اهتماماً كبيراً إلا أننا لم نصل إلى النتيجة المرجوة. ولا بد من وضع مخطط واسع ينفذ على مراحل بالاتفاق بين الوزارة والمجلس الوطني لانماء السياحة لأن السياحة مدعوة لأن تمثل دوراً مهماً في اقتصاد البلاد. علينا أن نستثمر ثروة لبنان الطبيعية واثروته التاريخية ولا بد للوصول إلى هذه الغاية من تطوير وسائل النقل والتجهيز الفندقي والدعاية في الخارج.

أن وسائل النقل تحتاج إلى شبكة طرق منظمة، وبحالة جيدة، وهي غير متوفرة في لبنان، أما التجهيز الفندقي فما برح ناقصاً ولا يوجد غير فنادق فخمة، أو نزل متواضعة، الأمر الذي لا يتناسب وحاجات السياح المتوسطي الحال. وعلى الحكومة أن تشجع بناء الفنادق إما عن طريق التسليف الفندقي أو تخفيف الضرائب أو الإعفاء من الضريبة عند الاقتضاء. وقد تقدمت بالفعل بمشروع قانون بهذا المعنى (مرسوم ٢٠٠٢).

والدعاية للبنان في الخارج فقيرة حتى أنها معدومة في بعض المناطق والسائح لا يعرف إلا القليل عن لبنان وعن جماله وآثاره، على وزارة الأنباء والمجلس الوطني لانماء السياحة أن تضاعف جهودها وتشر كل ما من شأنه أن يشجع السائح على زيارة لبنان والتعرف إليه والمكوث في ربوعه.

وزارة الزراعة:

تشغل الزراعة حوالي ٣٥٠ ألف شخص لبناني وهذا الرقم يقارب نصف سكان لبنان المنتجين وهو يدل أهمية الزراعة في لبنان فالزراعة هي القطاع الأساسي والثابت من الاقتصاد اللبناني. ونشاط الحكومة في هذا الحقل ضعيف جداً. فالذين يعملون في الزراعة يعانون بمعظمهم مستوى حياة متدن جداً. والانتاج الزراعي تزداد الصعوبات في تصريفه يوماً بعد يوم والوزارة حائرة في أمرها، ومكتب الفاكهة يشكو من عدم وجود الصلاحيات اللازمة له والتاجر والوسيط يعثون بمصالح المزارع والمزارع لا حول ولا قوة له.

والمشروع الأخضر الذي أعد ليحل من لبنان جنة خضراء والذي بلغت مخصصاته ٢٢ مليوناً قد يتأخر تنفيذه ولا يعطي النتيجة المرجوة. لقد ترك الفلاح القرية بسبب إهمال المسؤولين له وإذا ما بقيت الحال على ما هي عليه سوف يأتي يوم تصبح القرى اللبنانية الجميلة أطلال يأتي السائح ليتفرج عليها كجزء من الآثار اللبنانية.

فعلى الحكومة أن تعير الزراعة اهتمامها الكلي لأنها حجر الزاوية في الاقتصاد اللبناني ولأن بدونها تضع قيمة القرية اللبنانية بما فيها من جمال وخيرات.

وزارة الأشغال العامة والنقل:

بلغت نسبة الاعتمادات المرصدة لهذه الوزارة ٢٨،٢٢٪ من مجموع الموازنة. وهذه نسبة لا يستهان بها لو أن جميع الاعتمادات التي تخصص في هذا الباب يجري تنفيذها، ولكن في الواقع أن الاعتمادات المخصصة للمشاريع الانشائية تتراكم سنة بعد سنة، حتى أن الحكومة تقدمت في السنة الماضية بمشروع قانون لالغاء الاعتمادات

المدورة بالنظر لضخامة حجمها. اذا، بالنسبة لوزارة الاشغال، الازمة، أزمة تنفيذ أي أزمة جهاز وليست أزمة اعتمادات، على كل أن البلاد تحتاج الى شبكة طرقات منظمة فالطرقات الدولية في غالبيتها غير متوفرة الشروط الفنية ومن الواجب الاسراع في تنفيذ اوتوستراد طرابلس، صيدا، صور مروراً ببيروت واوتوستراد بيروت البقاع. أما الطرقات الرئيسية فالشبكة ناقصة والشروط الفنية فيها ناقصة ايضاً. ووسائل الصيانة غير كافية. والطرقات المحلية والداخلية بحالة مزرية، وقد تأخرت الحكومة بتنفيذ مشروع ال - ٨٤ مليون ليرة، ومن المؤسف أن يكون أكثر من خمسمائة قرية لبنانية لا تصلها الطريق، والواقع ان هذه القرى هي في أغلب الاحيان مصادر ثروة لبنانية لا يستهان بها اذا ما أمنت لها الحكومة الطريق والمياه والكهرباء.

ولا بد للحكومة ايضاً ان تسعى لتسهيل وسائل النقل وتحسين مراكز المواصلات والاسراع في انجاز مرفأ طرابلس وتوسيع مطار بيروت الدولي.

وزارة التصميم العام:

ونسبة الاعتمادات المخفضة لها ٤٢,٠٪ من مجموع الموازنة العامة، ويمكن اعتبار هذه الوزارة كجهاز تنسيق بين مختلف الوزارات لتضع الاحصاءات والدروس وتنسق عمل الحكومة. لكن جهازها غير كاف للمهام الموكولة اليه. يجب والحالة هذه تنظيم جهازها وتوسيعه حتى تصبح الاعمال التي يقوم بها مجدية فعلاً.

هذه هي بعض الامور التي كان من واجبن البحث فيها، ونخلص الى القول انه اذا ما أردنا دفع الوضع الاقتصادي الى الامام ويجب تأمين المياه والكهرباء والطريق من جهة والامن والعدل والعلم من جهة ثانية، ولا بد ايضاً للحكومة أن تسهر على حسن تطبيق القانون وأن تشدد في تحصيل الضرائب وتحسن اختيار النفقات المجدية وتسهر على الجهاز الاداري وخاصة جهاز التفيتش وتسعى لتحسين انتاجه حتى ينعم لبنان بالاستقرار والرفاهية. أما الموازنات الملحقه: فهي موازنة مديرية الهاتف العامة، موازنة اليانصيب الوطني، موازنة مكتب القمح وموازنة الجامعة اللبنانية.

مديرية الهاتف العامة:

بلغت أرقام موازنة الهاتف العامة لسنة ١٩٦٦، ٣٢ مليون ليرة.

وقد كانت سنة ١٩٦٥، ٢٨٣٧٢٠٠٠ ليرة.

أما نفقات التجهيز لسنة ١٩٦٦ فقد بلغت ١٥١٧٧٥٠٠ ل.ل. أي ٤٣,٤٧٪ من مجموع الموازنة. من الواجب الاسراع في تنفيذ شبكات الهاتف بين المناطق وتأمين الخطوط في بيروت والمدن الاخرى.

اليانصيب الوطني:

بلغت ارقام موازنة اليانصيب الوطني لسنة ١٩٦٦، / ١٤٣٠٠٠٠٠ / ليرة لبنانية، واذ كانت سنة ١٩٦٥ / ١٣٦٣٥٠٠٠ / ليرة لبنانية، لم يرصد شيء لنفقات التجهيز.

مكتب القمح:

بلغت ارقام موازنة مكتب القمح لسنة ١٩٦٦ / ٤١٥٠٠٠٠ / ليرة، وقد كانت سنة ١٩٦٥ / ٢٢٥٠٠٠٠ / ليرة.

أما نفقات التجهيز فقد بلغت ٢٧٠٠٠٠٠ ليرة أي ٠٦,٦٥٪ من مجموع الموازنة.

الجامعة اللبنانية:

بلغت أرقام موازنة الجامعة اللبنانية لسنة ١٩٦٦ / ٥٧٨٩٦٠٠ / ليرة وقد كانت سنة ١٩٦٥ / ٥٣٧٦٦٠٠ / ليرة.

أما نفقات التجهيز فقد بلغت / ٤٠٠٠٠٠٠ / ليرة أي ٩١,٦٪ من مجموع الموازنة.

الا ان الحكومة رصدت في المشروع الانشائي للخطة الخمسية مبلغ ٢٢ مليون ليرة للجامعة اللبنانية هذا هو مشروع الموازنة كما أقرته اللجنة معدلاً مع اقتراح الموافقة عليه.

بيروت في ٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٦

مقرر لجنة المالية والموازنة

محمد صفى الدين

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: حضرة الرئيس، حضرات الزملاء،

سنبحث في هذا التقرير مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٦، المحال اليها من الحكومة في الحكومة بموجب المرسوم رقم ٢٧٢٨ تاريخ ٣٠ ايلول ١٩٦٥، بعد أن أنهت لجنة المالية والموازنة درسه ومناقشته بحضور ممثلين عن وزارة المال وعن الوزارات والادارات العامة المختصة.

يقسم هذا التقرير الى قسمين:

القسم الاول - مشروع الموازنة كما ورد من الحكومة.

القسم الثاني - دراسة المشروع وملاحظاتنا بشأنه وبشأن الوضع المالي بصورة عامة.

القسم الاول:

مشروع الموازنة كما ورد من الحكومة:

لن أطيل البحث في تفصيل أرقام مشروع الموازنة والتعديلات التي ادخلت عليه، على اعتبار ان الزميل مقرر اللجنة سيعالج هذه الناحية معالجة وافية.

يتناول هذا القسم النقطتين التاليتين:

١ - الموازنة العامة

٢ - الموازنات الملحقّة.

١ الموازنة العامة:

بلغت أرقام الموازنة العامة كما قدمت في الحكومة / ٥٨٥٣٠٠٠٠٠ / ليرة لبنانية مقابل / ٥١٤٧٩٠٠٠٠ / ل.ل. في موازنة عام ١٩٦٥ أي بزيادة قدرها ٧٠٥١٠٠٠٠ ل.ل. وتبلغ نسبة هذه الزيادة ١٣، ٧٠٪، وذلك وفقاً للتفصيل التالي الذي يظهر توزيع الاعتمادات على الأجزاء الثلاثة بالمقارنة مع موازنة ١٩٦٥:

- بملايين الليرات -

الجزء	١٩٦٥	١٩٦٦	الزيادة	النسبة المئوية
الأول	٣٢٢	٣٦٦	٤٤	١٤٪
الثاني	١٣٥	١٣٨	٣	٢٪
الثالث	٥٨	٨١	٢٣	٤٠٪
المجموع	٥١٥	٥٨٥	٧٠	

بلغت تقديرات الواردات / ٥٠٤٠٠٠٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٤٥٧٠٢١٤٣١ / ل.ل. في موازنة عام ١٩٦٥، أي بزيادة قدرها ٤٦٩٧٨٥٦٩ ل.ل. وتبلغ نسبة هذه الزيادة.

وحيث أن هذه الواردات لا تكف سوى لتغطية الجزئين الأول والثاني من قسم النفقات فقد طلبت الحكومة بموجب المادة ١٢ من مشروع قانون الموازنة، إجازة الاستقراض لتغطية نفقات الجزء الثالث البالغة حوالي ٨١ مليون ليرة.

٢ - الموازنات الملحقّة:

بلغت أرقام الموازنات الملحقّة ما يلي بالمقارنة مع موازنة ١٩٦٥:

- بملايين الليرات -

الإدارة	موازنة ١٩٦٥	موازنة ١٩٦٦	الزيادة	النسبة المئوية
الهاتف	٢٨	٣٢	٤	١٤٪

اليانصيب	١٤	١٤	-	-
مكتب القمح	٢	٤	٢	%١٠٠
الجامعة اللبنانية	٥	٦	١	%٢٠

وقد أضيف على موازنة الجامعة اللبنانية عملاً بطلب الحكومة، اعتمادات يبلغ مجموعها حوالي الـ /٦٨٠/ ألف ليرة للمعهد الجديد المختص بالفنون الجميلة.

القسم الثاني - دراسة المشروع وملاحظاتنا بشأنه وبشأن الوضع المالي بصورة عامة:

من خلال درس مشروع موازنة ١٩٦٦، وبعد الاطلاع على موازنات السنين السابقة وعلى قطع حساباتها، يتبين انه حصل تغيير أساسي في وضع المالية العامة، نجم عن وجوب تدخل الدولة في شتى الحقول لمجاراة التطورات العالمية والاقليمية والمحلية.

فبعد ان كانت الموازنات توضع على أساس التوازن بين كفتي وارداتها ونفقاتها، وبعد ان كانت نتائج تنفيذها تظهر (كما يتبين من قطع الحساب السنوي)، توفيرات تراكمت سنة بعد سنة فكونت أموالاً احتياطية سمحت بتنفيذ مشاريع انشائية ضخمة، أصبحت في السنتين الاخيرتين توضع على أساس عدم التوازن، على اعتبار ان الواردات العامة لم تعد تقوى على تغطية جميع النفقات ولا سيما نفقات التجهيز والانشاء الطويلة المدى التي وضعت لها منذ عام ١٩٦١ قوانين برامج تتناول تنمية مختلف الحقول من عمرانية واقتصادية واجتماعية.

ان هذه السياسة المالية التقدمية، التي اشاعت بعض الازدهار في الاقتصاد القومي، والتي حققت بعض الاهداف الاجتماعية والعمرانية، رتبت من ناحية اخرى اعباء مالية باهظة أدت الى تقصير حصيلة الواردات العادية عن تغطية جميع النفقات العامة ولا سيما الانمائية منها.

لقد فقزت أرقام الموازنة العامة بين سني ١٩٦١ - ١٩٦٦ من ٢٧٣ مليون ليرة الى ٥٨٥ مليون ليرة، أي انها زادت بنسبة ١١٥٪ بين السنة الاولى والاخيرة أي بمعدل يقارب الـ ٢٠ بالمئة سنوياً.

أما الايرادات والنفقات الفعلية فقد تطورت بين سني ٦١ - ٦٤ كما يلي: (بملايين الليرات)

السنة	الواردات الفعلية	النفقات الفعلية
١٩٦١	٣١٣	٢٩٦
١٩٦٢	٣٦٠	٤١٥
١٩٦٣	٤١٢	٤٣٠
١٩٦٤	٤٤٥	٤٧٣

ويقدر تطور هذه الواردات والنفقات في سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ كما يلي:

١٩٦٥	٤٦٥	٥١٠
١٩٦٦	٥٠٥	٥٦٠

ثبتت الأرقام الآتية الذكر ما سبق قوله من أن الإيرادات الفعلية لم تعد تقوى على تغطية النفقات الفعلية منذ عام ١٩٦٢، وإذا كانت موجودات الخزينة قد سمحت لغاية الآن وتستسمح إلى مدة ليست بالبعيدة، بتغطية الفرق بين الإيرادات والنفقات، فإن ذلك لا يمنع وجوب البحث عن الحلول الجذرية السليمة لاستدراك الأمر في المستقبل، بل على العكس، فإن ذلك يستلزم البحث الجدي عن هذه الحلول.

غير أنه لا بد لي توضيحاً للامور، من الإشارة إلى أن بعض أسباب ارتفاع النفقات الفعلية المذكورة آنفاً منذ عام ١٩٦٢، يعود لكون المبالغ التي تحول إلى بعض المؤسسات العامة، وأخصها بالذكر مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية، تصرف برمتها من حساب الموازنة العامة وتدخل في حساب النفقات المصروفة، فعلا المذكورة اعلاه، في حين أن بعضها يبقى في الواقع دون صرف في حساب تلك المؤسسات. وقد بلغ مجموع الاموال الباقية بدون صرف من أصل الاعتمادات المحولة إلى مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ٧٥ مليون ليرة تقريباً.

تتلخص أهم أسباب ازدياد كتلة النفقات العامة بنسبة جاوزت ازدياد الاعباء العامة من اجتماعية وتربوية وانمائية الخ... وبسبب ارتفاع قيمة الاعتمادات الانشائية ولا سيما تلك الناجمة عن تنفيذ قوانين البرامج الطويلة المدى التي بدأ اقرارها منذ عام ١٩٦١.

كما أن أهم أسباب قصور الواردات عن اللحاق بالنفقات المتصاعدة، فتتلخص من جهة، بعدم امكان الاجهزة المختصة، بوضعها الحاضر، من تطبيق الانظمة الضريبية تطبيقاً شاملاً، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حاصلها عن المعدل اللازم، ومن جهة ثانية، بأن معدلات الضرائب والرسوم القائمة لم تعد تتناسب مع اعباء الدولة التي تتصاعد باستمرار.

أما الحلول، التي أعتقد أنه يقتضي اللجوء إليها، فتتلخص بما يلي:

أولاً - زيادة الواردات:

- ١ - عن طريق تحسين وسائل التحقق والجبائية، ولن أطيل بحث هذه الوسائل التنفيذية الصرفة، إنما أعتقد أنه يقتضي قبل التفكير بأية موارد أخرى، أن تستنفذ الإدارة جميع امكاناتها الحاضرة وجميع امكانات تحسين وتطوير الوسائل القائمة (من بشرية ومادية)، للوصول إلى تحقيق وجباية الضرائب والرسوم التي تنتج عن تطبيق القوانين النافذة، إلى أقصى حدودها اللازمة، على اعتبار أنه لا يجوز التفكير باحداث ضرائب جديدة أو برفع معدلات الضرائب القائمة بحجة أن حاصل الضرائب والرسوم المطبقة لا يكفي لسد النفقات العامة، عندما يكون هذا الحاصل.

وأعني بذلك أنه لا يجوز مثلاً، رفع معدلات الضرائب والرسوم التي تبلغ نسبتها لا يحقق وبحدود ونسب معقولة مسلم بها. الى الدخل القومي زهاء ٢٠٪ والتي يعطى حاصلها على أساس اقرار الادارة بأن التحقق لا يجري بنسبة معقولة ٥٠٠ مليون ليرة (عدا واردات البلديات)، عندما تكون هذه النسبة قادرة، بعد تحسين وسائل التحقق والحماية، على اعطاء واردات تبلغ ٥٥٠ مليون كافية لتغطية النفقات العامة. أي انه لا يجوز احداث ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الا بنسبة مقدرا الفرق بين الحدود القصوى التي يمكن أن تعطى الضرائب والرسوم القائمة بعد تحسين وسائل تنفيذها وبين الحاجة الفعلية الى موارد جديدة بعد ضغط النفقات العامة غير المجدية الى ادنى حدودها.

٢ - عن طريق تعديل المعدلات الضريبية، بعد الاخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة اعلاه، وبفكرة العدالة الاجتماعية وتشجيع المبادرة الفردية وكذلك اجتذاب الرساميل.

٣ - وكوسيلة اخيرة، عن طريق اللجوء الى القروض على أن تكون شروط الاستفادة من هذه القروض مدروسة درساً علمياً وافياً، تكفل الاستفادة منها لمشاريع التنمية المثمرة كما تضمن امكانيات تسديدها في الاوقات المناسبة.

ثانياً - تخفيض النفقات :

١ - عن طريق تكليف بعض الاجهزة القائمة (دونما حاجة الى احداث أي جهاز جديد) بدراس الحاجات الفعلية لكل وزارة الى الاعتمادات التي ترصد لها في الموازنة، دراسة دقيقة وافية، بحيث تعمد الى اقتراح تنسيق الحاجات بين مختلف الوزارات والى اقتراح الغاء النفقات غير المجدية.

٢ - عن طريق الحد من الاسترسال في طلب اجازات الانفاق للمشاريع الانشائية الطويلة المدى زيادة عن قدرة الامكانيات المتوفرة أو المرتقبة على احمل هذه الاعباء، ولو ادى الامر الى اعادة النظر في الاجازات المعطاة سابقاً والى توحيدها وتفضيل الاهم على المهم منها.

٣ - عن طريق معالجة قضية الاعتمادات التي تدور من سنة الى اخرى، معالجة جذرية. تلك الاعتمادات التي تجمد من جهة امكانيات مالية ضخمة دون فائدة، وتمنع من جهة أخرى تحقيق مشاريع ضرورية ملحة بسبب عدم توفر الامكانيات المالية.

واخيراً أرى من الضروري في نهاية هذا التقرير، من لفت النظر الى تعدد الاجهزة التابعة للدولة التي تعوم بأعمال متشابهة بعضها لبعض بحيث تتوزع الطاقات والامكانيات وتختلف اساليب معالجة نفس المواضيع، بشكل يؤدي الى نتائج لا نحسد عليها.

أعني بهذه الاجهزة ادارات عامة ومصالح مستقلة متشابهة يقتضي توحيدها، ومصالح مستقلة، تقوم بأعمال ادارات عامة وتتبع بنفس الوقت لهذه الادارات، ليس من مبرر لوجودها، وادارات عامة لها طوابع تجارية واستثمارية وخاصة، يقتضي أن تكون مصالح او مؤسسات مستقلة الخ...

وأعتقد ان الاصلاح يجب أن يبدأ بمعالجة أوضاع هذه الاجهزة اذ انه ينجم عن دمج بعضها ببعض توفيرات مادية هامة من جهة وفعالية وتنسيق في العمل من جهة اخرى، كما انه ينجم عن استغلال بعضها الاخر فوائد لا يستهان بها.

كما أكرر ما جاء في تقرير السنة المنصرمة من ضرورة اتخاذ التدابير الآيلة الى تصحيح وتنقية اوضاع الخزينة العامة، عن طريق تسوية السلفات المترتبة لها وعليها، بشكل يؤدي الى اظهار أوضاعها بصورة واقعية واضحة، ويسمح بمراقبة تسديد ما يمكن تسديده في الاوقات المحددة او التي ستحدد لذلك، ويمنع الاتباط من جهة ثانية بموجبات لا طاقة للخزينة على تحملها.

ولا بد لي، قبل ختام هذا التقرير، من لفت النظر الى ان تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تطور تدخل الدولة منذ بضعة سنين في هذه الحياة وارتفاع مسؤولياتها أدى الى ازدياد أرقام الموازنة العامة والى حصول ظاهرة سرعة ازدياد النفقات على سرعة ازدياد الواردات بشكل اصبح معه من العسير جداً تأمين توازن الموازنة وتمويل المشاريع الانشائية الطويلة المدى بواسطة الواردات العادية التي تنتج عن تطبيق القوانين الضريبية القائمة.

وعليه أصبح من الضروري جداً، فضلاً عن تحسين وسائل التحقق والحماية أن يعي كل منا مسؤولياته بهذا الصدد وأن نعمل مجلساً وحكومة على الحد ما أمكن من اقرار زيادة الاعتمادات غير المنتجة او التي يمكن تأجيلها ولا سيما تلك التي لا يمكن تنفيذها في السنة المالية المختصة، وأن نتأكد قبل اقرار أي تدبر يترتب عنه نتائج مالية، من انعكاس تأثيره على موازنة سنة جارية وموازنات السنين اللاحقة ومن توفر امكانيات تمويله، او ان تؤمن مصادر التمويل قبل اقرار مثل هذه التدابير، اذا كانت تأثيراتها تجاوز الامكانيات الحاضرة.

كنا نتمنى بالاضافة الى التطور الحاصل في تخضير الموازنة الذي أدى الى الانتقال من نطاق التقليد وسرد الارقام الى مستوى الانتاج ان يرافق تطور الموازنة في لبنان التطور العام الذي يشهده بلدنا في مختلف الحقول والميادين متمنين على الحكومة أن تعتمد في الموازنة المقبلة وضع سياسة اقتصادية تبلور المفهوم الحقيقي للموازنة بشكل يظهر فيه الطابع الاقتصادي الشامل.

وانني اذ اطلب الى الحكومة الكريمة درس هذه الملاحظات والاقتراحات بدقة وواقعية واتخاذ التدابير الايجابية بشأنها، اقدم مشروع الموازنة معدلاً مع اقتراح الموافقة عليه.

بيروت في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٦٥

رئيس لجنة المالية والموازنة

رينه معوض

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

أرفع الجلسة على أن تستأنف نهار غد الساعة العاشرة صباحاً ونستهلها بالاستماع الى بيان دولة رئيس الحكومة عن الموازنة بصفتها وزيراً للمالية.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر:

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٦٦

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تلاوة بيان الحكومة حول مشروع موازنة عام ١٩٦٦.
- عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٦٦، برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.
- تغيب السادة: الياس الخازن، بهيج تقي الدين، كمال جنبلاط، عزيز عون، علي الحسيني، فضل الله تلحوق، بهيج القدور، فؤاد البرط، جعفر شرف الدين، بشير كيروز، محمد عباس ياغي.
- واعتذر السادة: رشيد بيضون، معروف سعدن رشدي فخر، فريد جبران، نسيم مجدلاي، حبيب كيروز، قبلان عيسى الخوري، اميل مكرزل، سيمون صخناوي، منير ابو فاضل، جوزف سكاف، حسين منصور، الامير عبد العزيز شهاب، تقي الدين الصلح.
- وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء السادة: سليمان الزين، الشيخ ميشال الخوري، اميل تيان، رفيق نجا، جوزف نجار، الدكتور محمد كنعو، جورج حكيم.
- الرئيس: افتتحت الجلسة - حضرات الواب المحترمين،
المعتذرون، تتلى اسمائهم
تليت
الرئيس: المتغيبون، تتلى اسمائهم
تليت
الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.
فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٦، برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: الياس الخازن، أندره طابوريان، بهيج تقي الدين، علي الحسيني، فؤاد البرط، جعفر شرف الدين، عبد اللطيف الزين، معروف سعد، رفعت قزعون، شبلي العريان، محمد عباس ياغي، جوزف هراوي. واعتذر السادة: رشيد بيضون، موريس زوين، سيمون صحنوي، كمال جنبلاط، اللواء جميل لحود، الامير عبد العزيز شهاب، نجيب صالحه، رشدي فخر، تقي الدين الصلح، فريد جبران، جوزف سكاف، هاشم الحسيني.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: اميل تيان، سليمان الزين، الشيخ ميشال الخوري، رفيق نجا، جوزف نجار، الدكتور محمد كنعان، جورج حكيم. باشر المجلس أعماله بالوقوف دقيقة صمت حداداً على الفقيد الراحل المرحوم عفيف الطيبي نقيب الصحافة اللبنانية، بعد ذلك تلي مرسوم فتح الدورة الاستثنائية ثم صدق محضر الجلسة السابقة، كما تليت خلاصة الاوراق الواردة التي تناولها بالتعليق عدد من حضرات النواب. واخيراً تلي تقرير مصرر لجنة المالية والموازنة وتقرير رئيسها.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور امين الحافظ.

أمين الحافظ: دولة الرئيس، بالامس غيب الموت رئيس دولة صديقة هو الرئيس شاستري. ولبنان يؤسفه أن يتلقى هذا الخبر بوفاة رئيس حكومة الهند الصديقة لا سيما بعد أن أنجز عقد معاهدة سلام مع دولة صديقة اخرى هي باكستان. لذلك أطلب من الرئاسة اعلان الوقوف دقيقة صمت حداداً على روح الفقيد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، آسف، وأعتقد انه كان من واجب الزميل ان يتفق أولاً مع الرئاسة على هذا الموضوع وطالما انه سبق وطلب هذا الطلب فلا يمكننا بسبب علاقاتنا مع الهند ان لا نوافق على

هذا الاقتراح واقول هذا ليصار من الان وصاعداً الى اتباع هذه القاعدة في مثل هكذا موضوع.

الرئيس: أعلن دقيقة صمت حداداً على روح رئيس وزارة الهند الرئيس شاستري.

- دقيقة صمت -

الرئيس: بيان رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرة رئيس المجلس، حضرات النواب الكرام.

بين أيديكم فذلكة مشروع الموازنة، وهي تتضمن، كما رأيتم، دراسة تفصيلية عن أهم المواضيع التي تمت الى الموازنة العامة بصله، منها دور الموازنة الحديثة في حياة الدولة، ومنها لمحة حول تطور الاقتصاد العالمي، وتحليل مسهب للاقتصاد القومي في مختلف قطاعاته من زراعية وصناعية وتجارية وخدمات وغيرها ومنها دراسة للوضع المالي والسياسة المالية ووضعية مال الاحتياط والخزينة ومستقبل الموازنة، ومنها تحليل لخصائص مشروع موازنة عام ١٩٦٦ الذي نحن بصده.

لن أعيد على مسامعكم كل هذا، وهو يتطلب وقتاً طويلاً، غير انه لا بد لي في بدء مناقشة مشروع الموازنة من كلمة موجزة حول الوضع المالي بوجه عام وحول مشروع موازنة عام ١٩٦٦ بوجه خاص.

اولاً - الوضع المالي العام:

شهدت السنوات الاخيرة في لبنان تغييراً اساسياً في بنية المالية العامة. فبعد ان كانت الموازنة توضع على أساس التوازن بين النفقات والواردات، وبعد أن كان تنفيذ الموازنة يسفر دائماً عن فيض في الواردات على النفقات - وهو الفيض الذي ساعد في الماضي على تمويل العديد من المشاريع العمرانية الهامة - بعد كل ذلك اخذت الحالة تتبدل تبديلاً عميقاً.

أما اسباب هذا التبدل فهو ان الدولة أرادت أن تنتهج، ابتداء من عام ١٩٦١ سياسة انمائية جديدة تتميز بالشمول والسرعة: بالشمول لكونها تتناول مختلف الحقول من عمرانية واقتصادية واجتماعية، وبالسرعة لكونها تبغي اللحاق بالركب الحضاري ومجاراة التطورات العالمية والاقليمية والمحلية بما يتناسب وروح العصر الذي نعيش.

وتطبيقاً لهذه السياسة، عمدت الدولة الى تقرير مشاريع عديدة أهمها:

- مشروع ربط القرى بشبكة الطرق العامة (مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة).

- مشروع الـ ٤٥٠ مليون ليرة للمياه والكهرباء، وبالمباني وخلافه.

- المشروع الاخضر.

- مشروع معرض طرابلس .
 - مشروع الحوض الثالث في المرفأ .
 - مشروع المدينة الحكومية .
 - مشروع ٢٧٢ مليون ليرة للمدارس المهنية والجامعة والمستشفيات والري والكهرباء وهو القسم الاول من السياسة الانمائية العامة التي تعنى الدولة بها، وتسعى من أجل تحقيقها .
- وقد ألفت هذه المشاريع على مال الاحتياط والموازنة والخزينة اعباء كبيرة كان على الدولة أن تتحملها لكي تؤمن تنفيذ مشاريع التنمية بالسرعة المقتضاة في بلد يتطور تطوراً مضطرباً كلبنان .
- أما مال الاحتياط، الذي كان يبلغ حوالي ٢٧٥ مليون ليرة في اول عام ١٩٦٢ فقد استنفد بكامله، لا بل انه حمل اكثر من طاقته من جراء كثرة الاعتمادات الاضافية التي فتحت والاعتمادات التي دورت .
- أما الموازنة العامة فقد أصبحت توضع منذ سنة ١٩٦١ على أساس عدم التوازن بين الواردات والنفقات بسبب السياسة الانمائية التي اعتمدتها الدولة في جميع الميادين الا انه ظل ممكناً سد العجز فيالواردات من مال الاحتياط الى ان نفذ هذا المال واضحى العجز ظاهراً اعتباراً من موازنة ١٩٦٥ .
- وأما الخزينة فقد كبر التمويل بواسطتها حتى بلغ مجموع السلفات التي أعطيت منها حوالي ٤٣٠ مليون ليرة .
- صحيح ان كثرة الانفاق في السنوات الاخيرة قد ساهمت كثيراً في اشاعة الازدهار في الاقتصاد القومي، وتحقيق الاهداف العمرانية والاجتماعية التي كان لا بد للدولة من مواجهتها . ولكن يجب أن لا يسهى عن البال، ان هذه الكثرة زادت في صعوبات الموازنة، وأدت الى استنفاد مال الاحتياط والى بعض الشح في أموال الخزينة، وكلها أمور لا بد الان من معالجتها محافظة على الاستقرار المالي في البلاد .
- ومن أجل ذلك كلفت الحكومة مؤخراً لجنة من خبراء المال والاقتصاد بدرس الاوضاع المالية والاقتصادية بصورة عامة وتقديم الاقتراحات الآيلة الى تأمين تمويل خطط التنمية مع المحافظة على الاستقرار المالي المذكور .
- وقد انجزت هذه اللجنة القسم الاكبر من المهمة الموكولة اليها، ووضعت عدة اقتراحات ترمي الى :
- تنقية حساب مال الاحتياط وحسابات الخزينة والسعي الى تامين التوازن من الان فصاعداً في الموازنة .
 - السعي الى اختصار النفقات غير المجدية .
 - زيادة حصيله بعض الضرائب والرسوم .
 - درس التدابير الممكن اتخاذها لتشجيع الاقتصاد اللبناني في مختلف قطاعاته، الامر الذي يؤدي الى زيادة النشاط العام وبالتالي الدخل القومي وحصيله الضرائب والرسوم .

والحكومة عاكفة على درس هذه الاقتراحات وسواها من الاقتراحات التي تهدف الى الغاية نفسها، وستتقدم من مجلسكم الكريم في القريب العاجل، بمشاريع القوانين اللازمة فور انجازها.

ثانياً - مشروع موازنة عام ١٩٦٦ :

أ - يتألف مشروع موازنة عام ١٩٦٦ من الموازنة العامة والموازنة الملحقه . وقد بلغت ارقام المشروع كما قدم من الحكومة :

ل.ل.ل

٥٨٥٣٠٠٠٠٠

- الموازنة العامة

٥٦٢٣٩٦٠٠

- الموازنة الملحقه

٦٤١٥٣٩٦٠٠

فتكون الزيادة بالنسبة الى موازنة السنة الماضية حوالي ٧٧ مليون ليرة والنسبة المئوية لها ١٣، ٦٦٪.

ب - أما فيما يتعلق بمشروع الموازنة العامة، (دون الموازنات الملحقه) فلا بد من الايضاحات التالية :

١ - قسم النفقات :

بلغت طلبات الاعتمادات الواردة من الوزارات المختصة أكثر من ٦٨١ مليون ليرة، وقد تمكنت وزارة المالية، بعد الدرس، والمناقشة من تخفيضها الى ٥٨٥ مليون ليرة، وذلك بحذف بعض النفقات غير المجدية وبعض النفقات غير الملحة التي يمكن ارجاؤها.

تقسم اعتمادات المشروع على اجزائه الثلاثة، بالمقارنة مع ارقام موازنة ١٩٦٥ كما يلي : (بملايين الليرات)

الجزء	موازنة ١٩٦٥	مشروع ١٩٦٦	الزيادة	نسبة الزيادة التقريبية
الاول	٣٢٢	٣٦٦	٤٤	٪١٤
الثاني	١٣٥	١٣٨	٣	٪٢
الثالث	٥٨	٨١	٢٣	٪٤١
المجموع :	٥١٥	٥٨٥	٧٠	٪٥٩، ١٣

ولا بد في هذا المجال من ابداء الملاحظتين التاليتين :

الملاحظة الاولى: ان أهم اسباب زيادة نفقات الجزء الاول البالغة نسبتها ١٤٪ تقريباً تعود لاستدراك نفقات الدرجة الاستثنائية التي لم ترصد اعتماداتها في موازنة ١٩٦٥ عند تحضيرها (بل امنت بواسطة

اعتمادات اضافية فتحت فيما بعد)، ولازدياد النفقات العسكرية فاذا اخذت هذه الزيادات الاستثنائية البالغة نسبتها زهاء ٧٪ بعين الاعتبار لبلغت الزيادة في اعتمادات الجزء الاول ٧٪ تقريباً بالنسبة الى ١٩٦٥ .

الملاحظة الثانية: ان اسباب ارتفاع اعتمادات الجزء الثالث البالغة نسبتها ٤١٪ تقريباً تعود لمشاريع قوانين البرامج الجديدة وبنوع خاص لمشروع ال - ٢٧٢ مليون ليرة ومشروع التعزيزات والانشاءات العسكرية هذا، وتوزع اعتمادات الموازنة بين نفقات عادية ونفقات تجهيز وانشاء بالمقارنة مع موازنة ١٩٦٥ كمايلي :

(بملايين الليرات)

	١٩٦٥	النسبة المئوية	١٩٦٦	النسبة المئوية
نفقات عادية	٣٢٢	٥,٦٢	٣٦٦	٥,٦٢
نفقات التجهيز والانشاء	١٩٣	٥,٣٧	٢١٩	٥,٣٧
مجموع الاعتمادات	٥١٥		٥٨٥	

يظهر من هذه الارقام ان التوزيع حافظ على النسبة التي كان عليها في عام ١٩٦٥ ، وهي ٥,٣٧٪ للتجهيز والانشاء و ٥,٦٢٪ النفقات العادية، وذلك على الرغم من ازدياد النفقات العادية ازدياداً كبيراً بسبب اعباء الدرجة الاستثنائية والتعزيزات العسكرية.

٢ - قسم الواردات، وصعوبة توازن الموازنة:

بلغت تقديرات واردات الموازنة العامة من الضرائب والرسوم وسواها، بعد ان رفعت وزارة المالية تقديراتها الى اقصى الحدود الممكنة، مستندة الى التحقيقات الفعلية لعام ١٩٦٥ والتطورات المرتقبة في العام المقبل ٥٠٤ ملايين ليرة، وبذلك تكون هذه الواردات قد امنت تغطية نفقات الجزئين الاول والثاني من المشروع، اي ما يسمى اصلاً بالموازنة العادية .

اما نفقات الجزء الثالث البالغة ٨١ مليون ليرة تقريباً، وهو مايشكل الموازنة الاستثنائية فلم تتوفر لها اية تغطية بواسطة الواردات العادية، مما حمل الحكومة على اقتراح التغطية بواردات استثنائية وقد ضمنت مشروع الموازنة نصاً سبق ان وافق عليه مجلسكم الكريم في موازنة عام ١٩٦٥ وهو يجيز تمويل اعتمادات الجزء الثالث اما باحداث موارد جديدة واما باللجوء الى قروض طويلة الاجل على ان تعرض الحكومة على تصديق السلطة التشريعية مشاريع قوانين خاصة لهذه الغاية (المادة ١٢ من مشروع قانون الموازنة).

٣ - خصائص مشروع موازنة ١٩٦٦ :

لم تعد الموازنة العامة موازنة تقليدية بسيطة كما كانت في السابق، بل اخذت تلعب دوراً هاماً في الحياة

الاجتماعية والاقتصادية، بحيث يمكن القول ان مشروع موازنة ١٩٦٦ يرتدي طابعاً اجتماعياً وعلمياً واقتصادياً وعمرانياً.

الطابع الاجتماعي:

خصصت في مشروع الموازنة اعتمادات هامة للقضايا الاجتماعية بلغت حوالي ٤٧ مليون ليرة، منها حوالي ١٦ مليون ليرة لنفقات الضمان الاجتماعي والانعاش الاجتماعي ومشاريع المساكن الشعبية، ومنها حوالي ٢٤ مليون ليرة للشؤون الصحية، ومنها حوالي ٦ ملايين ليرة للمساعدات الاجتماعية المختلفة كتعاونة الموظفين ومساعدة الموظفين لتعليم اولادهم وغيرها. وتبلغ نسبة هذه الاعتمادات الى مجموع ارقام الموازنة العامة حوالي ٨٪.

ومن المأمول ان ترتفع هذه النسبة في السنوات القادمة عندما يبدأ الضمان الاجتماعي بتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة منه، وعندما تنطلق اعمال المساكن الشعبية.

الطابع العلمي:

اعار مشروع الموازنة الناحية التربوية والعلمية اهمية خاصة. يشهد على ذلك ان مجموع الاعتمادات التي خصصت لهذه الغاية تبلغ حوالي ١٠٠ مليون ليرة، منها ٨٨ مليون ليرة لوزارة التربية الوطنية ومنها اعتمادات خصصت في مختلف ابواب الموازنة تستهدف ايجاد اختصاصيين وعمال فنيين في مختلف القطاعات. ومن الاعتمادات التي تستحق الذكر في هذا المضمار ما خصص للمجلس الوطني للبحوث العلمية ولمصلحة الابحاث العلمية الزراعية، وما خصص للمساعدات الثقافية في وزارة الخارجية والمغتربين وغيرها. وتبلغ نسبة الاعتمادات المخصصة للقضايا التربوية والعلمية من اصل مجموع ارقام الموازنة العامة حوالي ١٧٪.

الطابع الاقتصادي والعمراني:

بدأت الموازنة اللبنانية ترتدي طابعاً اقتصادياً وعمرانياً بنتيجة قوانين البرامج التي وضعتها الدولة للانماء في مختلف القطاعات، وبنتيجة المساعدات الاقتصادية التي تمنحها لبعض المؤسسات العامة كمكتب الحرير ومكتب الفاكهة وغيرها والتي تستهدف النهوض بالقطاعات الاقتصادية ودفعها الى الامام.

خصصت لوزارة الاشغال العامة وحدها، اعتمادات تفوق ال - ١٣٠ مليون ليرة للقيام بمشاريع انشائية وتجهيزية، يضاف اليها حوالي ١٦ مليون ليرة لوزارة الزراعة، و ٨ ملايين ليرة للسياحة والاثار، بحيث تصبح نسبة هذه الاعتمادات الى مجموع ارقام مشروع الموازنة حوالي ٢٦٪.

هذا، وقبل ختام هذه الكلمة، لا بد من التنويه بان الاجهزة المختصة في وزارة المالية في حقل الانفاق والجباية، ولاسيما الاجهزة التي تتولى اعمالاً تقريرية، تتمرس بمهامها بكثير من المعرفة العلمية والخبرة العملية. ففي حقل الانفاق تطور فني كبير في كيفية اعداد الموازنة. ويشمل هذا التطور وضع الموازنة وفقاً للمبادئ العلمية الحديثة، وعلى رأسها مبدأ الشمول والوحدة بحيث اصبحت الموازنة تعكس جميع نشاطات الدولة بدون

استثناء. ويشمل التطور تقسيم الموازنة على اسس جديدة ادت الى اختصار البنود والى ابراز قسم النفقات وفقاً لطبيعة كل منها. ويشمل التطور ايضاً اصول مراقبة عقد النفقات التي طبق بشأنها مبدا اللاحصرية والتي ادى الى التعمق في دراسة المعاملات والاسراع في انجازها وفي تخفيف الضغط عن الجهاز المركزي.

وفي حقل الواردات، تنكب وزارة المالية على اعادة النظر بالنظام الضريبي. وقد وضعت لهذه الغاية عدة مشاريع قوانين، منها ما تم صدوره بعد ان اقترن بتصديق مجلسكم الكريم، ومنها ما يزال قيد الدرس سواء في مجلس الوزراء او في الدوائر المختصة في الوزارة ذاتها.

وهي تعني الى جانب ذلك بتعزيز اعمال التحقق والجبابة. وفيما يتعلق بالجبابة بنوع خاص، تجدر الاشارة الى انها ناشطة الى حد بعيد. يشهد على ذلك ان نسبة التحصيل العامة خلال عام ١٩٦٤ زادت عن ٩٤٪ من التحقيقات، ويبتظر ان تكون نتائج عام ١٩٦٥ مماثلة لها او افضل منها. وبلغت الارقام، اثبت فيما يلي نتائج تحصيلات عام ١٩٦٤ باعتبار ان النتائج النهائية لموازنة عام ١٩٦٥ لم تظهر بعد:

بلغت الضرائب غير المحصلة لغاية ٣١/١٢/١٩٦٤ / ٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وهي مفصلة
غير ان المبالغ التي لم يكن بالامكان تحصيلها خلال العام المذكور تبلغ ٣٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وهي مفصلة
كما يلي:

ضرائب لم تنقض بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٤ على قرضها مدة الشهرين	١٨١٠٠٠٠٠
المعطاة للمكلفين للاستفادة من الحسم (٥٪) دون امكان ملاحقة تحصيلها قبل انقضاء هذه المدة.	
رسوم انتقال مقسطة وغير مستحقة الاداء في ٣١/١٢/١٩٦٤	٣٦٠٠٠٠٠٠
ضرائب دخل واملاك مبينة على شركة مدريكو وقد كانت موضوع مفاوضات عملاً باحكام قانون ٢٦/٧/١٩٥٦، مع العلم ان هذه المفاوضات قد انتهت.	٨٠٠٠٠٠٠٠
ضرائب معترض عليها وموقوف تحصيلها بقرارات قضائية أو ادارية لاسباب جدية.	٥٨٠٠٠٠٠٠
	٣٥٥٠٠٠٠٠٠

فتكون المبالغ غير المحصلة فعلياً: ٦٠٠٠٠٠٠٠ - ٣٥٥٠٠٠٠٠ = ٢٤٥٠٠٠٠٠ ل.ل.

مع العلم ان هذه المبالغ توزع على ٧ سنوات تمتد من ١٩٥٨ لغاية ١٩٦٤، وان تحقيقاتها بلغت (ضرائب واملاك): ٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

وبذلك تكون نسبة التأخرات حتى نهاية ١٩٦٤ : ٢٤٥٠٠٠٠٠ / ٢٢٠٠٠٠٠٠٠ = ١,١٪

يضاف الى ما تقدم ان هذه البقايا ما تزال قيد التحصيل وان الدوائر المختصة تستوفي منها ما يقارب الـ ٢٥٪ سنوياً.

وغني عن القول ان هناك اسباباً تخرج عن ارادة الدوائر المختصة، تعوق التحصيل وقد تجعله مستحيلاً في بعض الاحيان كما هي الحال بالنسبة الى المفلسين او المتوفين عن غير مال متروك عنهم او الذين يغادرون البلاد الى الخارج.

اما فيما يتعلق بتحقيق الضرائب ولا سيما ضريبة الدخل، فلا بد من الاشارة الى الجهود التي بذلتها وزارة المالية في هذا المجال وادت الى ارتقاء حصيلة الضرائب بنسب مرتفعة تزيد كثيراً عن معدل النمو العام. يدل على ذلك ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة من ٤٢ مليون ليرة في سنة ١٩٥٩ الى ٨٢ مليون ليرة في سنة ١٩٦٤، ومن المقدر ان تعطى الارقام النهائية في سنة ما لا يقل عن ٩٥ مليون ليرة ويقدر ان يبلغ مقدار الصافي عام ١٩٦٦ ما لا يقل عن ١١٠ ملايين ليرة.

واذا كانت وزارة المالية قد توصلت الى هذه النتائج فقد تم ذلك بفضل الجهود المذكورة والتنظيمات التي قامت بها خصوصاً بالنسبة الى ضريبة الدخل التي زادت حصيلتها من ٢٢ مليون ليرة في سنة ١٩٦٠ الى ٤٤ مليون في سنة ١٩٦٤.

فهناك رقابة ادارية شديدة فرضت على اعمال المعنيين بشؤون الضرائب، من مراقبين ورؤساء. وهناك اقتراحات حضرته بشكل مشروع قانون موجود الان بين ايديكم وهو يرمي سد الثغرات القانونية التي يمكن ان تسهل للمكلفين التهرب من دفع ما يتوجب عليهم وهي تأمل من مجلسكم الكريم الاسراع في تصديقه. وهناك مشروع اعدته وزارة المالية لزيادة عدد مراقبي الضرائب الذين لا يكفي الان عددهم للقيام بكل التدقيقات المطلوبة منه.

وهناك مشروع آخر اعدته وزارة المالية لانشاء معهد يتدرب فيه الموظفون المعنيون بشؤون الضرائب خاصة والشؤون المالية عامة.

كما ان وزارة المالية اقتنت جهازاً الكترونياً سيساعد دوائر الضرائب على اكتشاف التهريب وقمعه فيما يوفره لها من احصاءات ومعلومات ومقارنات سريعة.

وهناك صعوبات اخرى تعترض قضايا التحقق، ونحن منصرفون الى معالجتها.

اما بالنسبة الى المصارف التي اثار قضيتها حضرة رئيس اللجنة المالية فيهمنا ان نوضح ما يلي:

ان الارقام التي ادلى بها هي ارقام مبينة على التصاريح التي قدمها المصرف وقد اتخذت اساساً لتنظيم جداول التكاليف الاساسية كما هي الحالة مع جميع المكلفين.

ولكن هذه التصاريح هي قيد التدقيق، وقد يظهر التدقيق مغايرات او مخالفات قد تؤدي الى زيادة التكاليف كما يجري كل يوم. وقد دلت التجارب على ان التدقيق يسفر غالباً عن زيادات لا تقل عن ٢٠ بالمئة من التكاليف الاساسية

هذا ويجب ان لا يسهى عن البال ان سرية المصارف تحول دون التعمق في التدقيق، ليس فقط بالنسبة الى المصارف نفسها، بل بالنسبة الى سائر المكلفين الذين يتعاملون مع المصارف.

هذا لا يعني اننا ننتقد سرية المصارف التي عادت وتعود على البلاد بالخير العميم والتي تتمسك بها تمسكاً شديداً رغم ما يمكن ان يكون لها من تأثير على حصيلة الضرائب.

وهكذا يبدو لمجلسكم الكريم ان الموافقة اخذت تتطور سنة بعد سنة تطوراً كبيراً حتى اصبحت تتجاوب وحاجات البلاد الفعلية، وان الواردات العادية لا تزال تكفي لتغطية النفقات العادية (اي الجزئين الاول والثاني من الموازنة).

اما نفقات الجزء الثالث، اي اعتمادات التجهيز والانشاء الطويلة المدى التي لا بد للدولة من ان تواجهها في هذه المرحلة الحاسمة من حياة البلاد، فلا غرابة في ان يتم تمويلها بواردات استثنائية، نظراً للحاجة الملحة الى تنفيذها بسرعة.

وستعرض الحكومة على مجلسكم الكريم قريباً اقتراحاتها في هذا الشأن، وهي واثقة من انه سيتجاوب معها في هذا المجال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ خليل الخوري

خليل الخوري: دولة الرئيس، زملائي المحترمين

ان المناقشة العامة لموازنة ١٩٦٦ ترتدي طابعاً خاصاً من الاهمية بسبب المناقشة العامة الجارية في البلاد عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعن السياسة التي يجب اتباعها في هذا الحقل لتحقيق ازدهار لبنان وتأمين العدالة الاجتماعية لابنائهم.

واذا كان الجميع متفقين على الاهداف التي يجب السعي من اجلها، فهناك عدة مبادئ اقتصادية اجتماعية وعدة نظريات تتنافس اليوم على خدمة لبنان وتقول كلها انها هي النهج الافضل ومخطط الخلاص.

واعتقادي ان الحقيقة ليست مطلقة وليست ملك نظرية واحدة او عقيدة واحدة انما هي تعاون صادق بين العقائد والنظريات لتأمين العناصر والطاقات التي يحتاجها لبنان بالنظر الى اوضاعه العامة وتكوينه الاقتصادي. فلا الاشتراكية يمكن لها ان تنتكر لاهمية دور القطاع الخاص ولا الليبرالية يمكن لها ان تنتكر لاهمية دور الدولة التصميمي في مجتمع عصري حديث. فاتكال لبنان على المبادرة الفردية لا يمكن ان يستمر نجاحه ان لم تهيء الدولة اطاراً علمياً وخطوطاً عريضة مدروسة لهذه المبادرة -

سياستنا الاجتماعية الاقتصادية يمكن تلخيصها هكذا:

سويسرا: نعم - هونغ كونغ: لا..

سويسرا بلد اقتصادي مالي حر، وهونغ كونغ أيضاً بلد اقتصادي مالي حر، فما الفرق اذن؟

الفرق عظيم ومن خلال هذا الفرق ساحاول اظهار ما يجب ان يسعى اليه لبنان وما يجب ان يتجنبه.

وجهة التقاء لبنان مع سويسرا وهونغ كونغ هي حرية تناقل النقد وسرية المصارف وبالتالي توسيع وتوطيد الاتكال على الخدمات في الحقل المصرفي.

اما هونغ كونغ فهي وحدة اقتصادية اصطناعية، مبنية على وضع شاذ مختلف عن الاوضاع القائمة في المنطقة المجاورة لها. فيها اقصى درجات الثروة مع اقصى درجات البؤس تعيش على كف عفريت.

لو اختل فيها عنصر واحد من عناصر ثروتها، اختلت كلها، ولعلها لا تتمكن من تركيز اوضاعها نظراً لعدة عوامل جغرافية وبشرية فتسعى بالتالي الى المحافظة على ما هي عليه من شواذات، والى اتساع نطاق هذه الشواذات.

اما سويسرا، فهي دولة صغيرة المساحة نسبياً ولكنها استفادت من حريتها المالية توزع الثروة التي جمعت وتتجمع لديها في سبيل انشاء عدة مرافق جديدة، تحول هذه البحبوحة الناتجة عن ازدهار الخدمات الى ثروة حقيقية، وذلك بخلق مصادر ثروة قومية ثابتة، من صناعية وزراعية وتجارية. وقد توفقت بجهودها وحسن تدبيرها الى صهر عناصرها البشرية في بوتقة وطنية واحدة.

وتعلمون ايها الزملاء ان العناصر البشرية التي تتألف منها سويسرا لا تختلف عن بعضها البعض طائفاً بل ان مصادرها القومية تختلف ايضاً فتتوزع على فرنسية والمانية وايطالية بالاضافة الى عدد كبير من العمال والسكان استهوتهم اليها الحالة السياسية المستقرة والحالة المالية الاقتصادية المزدهرة - مع وجود تشريع اجتماعي صالح يؤمن للجميع عناصر العيش العادلة.

اذن، ما هي المبادئ التي يجب ان يطبقها لبنان كي يتجنب حصر نفسه بوضع يشبه وضع هونغ كونغ لينطلق الى وضع اشبه بوضع سويسرا.

لقد عبر فخامة رئيس الجمهورية عن هذه المبادئ احسن واوضح تعبير في رسالته الاخيرة الى اللبنانيين في ٢٢ تشرين الثاني، اذ جمع بين ايمانه بالحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية وبين ضرورة تصميم الدولة لتنسيق الخطوط العريضة للمجهود الوطني الشامل.

مصرف الانماء

مما يبدو لي، انه اول ما يجب ان تسعى اليه الدولة في سلم الافرصليات، عام ١٩٦٦ هو انشاء مصرف ضخ

للانماء، يمكن للبنانيين من الاستفادة من ثروتهم العقارية الناتجة عن تحسين الاملاك وهو تحسين نظري في اكثر الحالات، وذلك باستلاف قروض متوسطة وطويلة الاجال للقيام بمشاريع تثبت حاجتها تنمية البلاد -

وفي طليعة ما افكر به لتحويل الثروة العابرة الى موارد ثابتة هو التصنيع الخفيف والمتوسط بما ينسجم مع حاجات لبنان وامكانات التصريف فيه وفي الاسواق المجاورة او الممكن فتحها.

وكما ان سويسرا تخصصت في صناعة الساعات واوائل الدقة، لم لا يسعى لبنان الى التخصص في صناعة تتناسب مع اوضاعه، ويصبح له في حقلها شهرة عالمية واسعة مبنية على جودة الانتاج وباسعار مزاحمة

هنا يبدو دور وزارة التصميم الرئيسي، التي يجب ان تصبح وزارة الدراسات والتصميم او بالحري ان تصبح وزارة بالمعنى الصحيح لا شبح وزارة كما هي الحال اليوم.

التجهيز السياحي

ويجب ان تكون السنة القادمة باذن الله، سنة التجهيز السياحي. فالسياحة بمفهومها الجديد وبما وصلت اليه من اتساع وتنظيم، اصبحت اليوم من الموارد الاساسية للدول الكبيرة كاسبانيا واطاليا واليونان. فكم بالحري اذا تابعنا ما بدأناه من تطبيق منهج سياحي علمي فتصبح السياحة وحدها قادرة على النهوض بنا.

ان الاحصاءات الايطالية مثلاً، تعتبر ان دخول كل خمسة عشر سائحاً يوازي تحقيق عمل لمواطن ايطالي، وان كل غرفة جديدة في فندق بمثابة توفير عمل لمواطن.

واذا قدرنا انه دخل الى لبنان عام ١٩٦٥ ما يقارب السبعماية الف سائح وان هذا الرقم سيتحسن بنسبة ٢٠ بالمئة في العام القادم وانه سيتعدى المليون في سنة ١٩٦٧ باذن الله، استوعبنا ما هي الاهمية القصوى للسهر على السياحة والعناية بها.

ها ايضاً ونعود الى معضلة التسليف بأجل طويلة لتمكين القطاع الخاص اللبناني من تجهيز لبنان بمؤسسات سياحية مكتملة الامكانات بامكانها استيعاب العدد المتزايد من الزائدين وتقديم لهم جميع اسباب الرفاهية والاستجمام.

فالسياحة اليوم بالنسبة الى اوروبا الغربية واسكندنافيا هي اولاً سباق نحو الشمس ونحو الشاطئ ونحو الطقس المعتدل. فمن اكثر من لبنان يستطيع تقديم هذه العناصر بالاضافة الى جهد بشري مضياف والى تسهيلات مالية بالغة.

ومن صميم مجهودنا السياحي يجب علينا تشجيع شركات انتاج الافلام كي تأتي الى لبنان وتصور مشاهد الافلام فيه. فبالاضافة الى الفوائد المباشرة بشكل نفقات واجور في لبنان فان عرض كثرة من افلام مصورة في لبنان على شاشات العالم، يشكل اروع نوع من الدعاية السياحية لنا دون ان يكلفنا شيئاً على الاطلاق. وهذا التشجيع لصناعة السينما في لبنان يتم بالتسهيلات التي يقدمها لبنان الى الشركات التي تأتي اليه وباعلام جميع الشركات في العالم بوجود هذه التسهيلات.

ان الاستفادة من شواطئنا البحرية ما تزال في مهدها. ونحن الى اطلاع على المجهود الضخم الذي يقوم به المجلس الوطني للسياسة في هذا الحقل. فليسمح لي ان اتقدم باقتراح بسيط لتأمين نظافة الرمول وهي باسواء حالات في لبنان.

لقد وضعت قيد الاستعمال على الشواطئ الاميركية آلة تمر على الرمول مساء بعد ان استعملها جمهور هواة السباحة وتركوا فيها ما تركوا، فتعيد هذه الآلة الى الرمول نظافتها وجاذبيتها باروع شكل فلماذا لا يشتري لبنان عدة ماكينات من هذا النوع.

القضايا الاجتماعية

لقد وضعت الدولة اطاراً صالحاً لمعالجة القضايا الاجتماعية بروح عصرية علمية منها قانون الضمان الاجتماعي وقانون المساكن الشعبية. فعلى الدولة ان تطبق تشريعها بجدية وعلى مراحل بشكل ان يبقى «نمد رجلينا على قد بساطنا» بمعنى ان نسعى الى نشر العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع يجب ان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي العام في لبنان. وذلك لان هذا الارتباط من حتميات الامور ولان على الدولة ان تتجنب اتساع الشق بين ثروات البعض وحاجات الاخرين.

كذلك يجب على القطاع الخاص ان يفهم هذه الحقائق فهما صحيحا وان يأخذ علماً نهائياً ان لا مستقبل له الا بمساهمته الفعالة بنشر العدالة الاجتماعية، وبقيامه بواجباته وباحترامه القوانين المالية البديهة، فيدفع الضرائب بطيبة خاطر بدلاً من ان يسعى بشتى الطرق الى تجنبها.

فما معنى الازدهار لبعض المواطنين حين تصبح الدولة عاجزة عن القيام بمهامها. هذا اقل ما يمكن طلبه من القطاع الخاص. فليفهم قبل فوات الاوان. فلتتصرف على الاقل مثل هذا المكلف الاميركي الذي كتب الى وزارة المالية مرسلاً لها مبلغ عشرة الاف دولار كان قد اسقطها خلصة مما يتوجب عليه من ضرائب قائلاً، انه يرسلها لان ضميره قد وبخه ولم يتمكن من النوم منذ ثلاثة اسابيع. ويختم رسالته قائلاً: اذا استمر توبيخ الضمير ثلاثة اسابيع اخرى فسارسل اليكم عشرة الاف دولار اخرى التي ما تزال متوجبة في ذمتي للخرينة. فاختشى ان يكون كثيرون من المكلفين يجرمون من النوم طويلاً، هذا اذا تحسسوا مثل هذا المكلف الاميركي، وكل ما نطلبه منهم هو الاسهام في راحتهم وراحة المجتمع.

في حقل التربية

اما في الحقل التربوي فلا نكون جنناً بشيء جديد اذا اعلنا عن خطورة هذا الموضوع البالغة، والحقل متسع بشكل انه يفرض التعاون بين المدرسة الخاصة والمدرسة الرسمية وهما الاثنان لا تكفيان حالياً لاستيعاب العدد الكامل والمتزايد عن طلاب العلم. فاذا نظرنا الى ثانوية فرن الشباك الرسمية مثلاً، واطلعنا على ارتفاع نسبة الناجحين من تلامذتها. نرى انه بوسع الدولة اذا سهرت على مستوى مدارسها، ان تحسن اوضاعها بما يضاهي اوضاع افضل المدارس الخاصة. ويقع على عاتق المربي اللبناني مهمتان توجيهيتان بالغتا الاهمية:

- توجيه التلامذة نحو المدارس المهنية اذا كانت ميولهم تقتضي هذا التوجيه. وهذه الوسيلة تتلافى مأساة اجتماعية ضخمة بحسن استعمال الكفاءات.
- والتوجيه الاخر هو نحو الاداب او العلوم للذين تسمح لهم مواهبهم الوصول للدرجات العالية من التعليم الثانوي، وبهذا التوجيه تتلافى تضخم الخريجين في حقول معينة تبدو لهم اسهل من سواها وتوزع الكفاءات بنسبة حاجة البلاد اليها، وربما اسهمنا بتكوين جيل من الاخصائيين اللبنانيين والاتكال عليهم لبعث الصناعات الخفيفة والمتوسطة التي يحتاج اليها لبنان.

الاشغال العامة

اخيراً ولا آخراً، لا يسعني ختم هذه المناقشة العامة دون التطرق الى موضوع يمت بصلة وثيقة الى كل ميدان من ميادين النشاط اللبناني، عنت به موضوع الاشغال العامة. فلتعد الدولة الى ضميرها وتقول لنا، بعد مقابلة نتائج عمل مجلس المشاريع الكبرى الرائع وفشل وزارة الاشغال العامة الذريع ما هو سبب النجاح في حالة والفشل في حالة اخرى.

لا اريد بقولي هذا ان انتقص من حق الشخصيات اللبنانية التي تولت وزارة الاشغال العامة وهي باعتراف الجميع، صاحبة النوايا الطيبة، والنشاط المنقطع النظير، ربما تأملت لما نشكو منه اكثر مما نتألم نحن لانها وقفت اكثر منا على عدم تمكن وزارة الاشغال العامة من القيام بمهمتها في المجتمع اللبناني، ولا اريد ان انتقد هيكل الادارة بخفة، لكن هناك امور يرتاب لها العقل والضمير. ولا اريد شاهداً على ذلك اصدق واعلم من معالي الشيخ نجيب علم الدين الذي صرح في حديث صحفي منذ اسبوع تقريباً قائلاً:

قال الوزير الشيخ نجيب علم الدين، في اول حديث صحفي يدلي به منذ توليه مسؤولية الحكم ان الدولة مصممة على ان تتخذ من التدابير ما يجعلها تنفق على مشاريعها المبالغ اللازمة لتنفيذها، لاضعف هذه المبالغ وربما اكثر من الضعف احياناً، كما هو حاصل الان. وقال الوزير علم الدين انه، لهذا السبب، اتخذ سلسلة اجراءات يمكن اعتبارها خطوة اولى نحو تحقيق هذه الغاية. وانه يعد لاجراءات اخرى سيتخذها في القريب.

ورد الوزير علم الدين مؤكداً ان تنظيم الانفاق على المشاريع هو ما يستأثر باهتمامه في الوقت الحاضر الخ...

وتابع الوزير قائلاً: ثم اصدرت قراراً بمنع تقديم سلفات مالية للمتعهدين. «تسألني ما هي اسباب اتخاذي القرار والنتائج التي تترتب عليه؟» (هذا ما قاله معالي الوزير)

نعم. واردف الشيخ نجيب علم الدين قائلاً لمراسل الحياة.

«وردي هو انني فوجئت بأن تقديم هذه السلفات للمتعهدين يعرقل تنفيذ المشاريع. اذ بعد ان يتسلم المتعهد المبلغ تفرض عليه مصلحته ان يتأخر. ما امكنه، في تنفيذ المشروع.

وفي احدى الحالات كانت قيمة الالتزام ١٠ ملايين ليرة فأخذ المتعهد سلفة قدرها مليونان ونصف مليون ليرة. ثم ارتوي تنزيل قيمة الالتزام وبقي كامل السلفة في حوزة المتعهد مدة اشهر دون ان يباشر العمل. اذا ان استثماره المبلغ في مجالات اخرى يؤمن له فوائد تفوق الفوائد التي يرتقبها من التزامه المشروع.

لماذا نلزم للارخص سعرا؟

وانا اعتقد، في ضوء ما لدي من خبرة، ان السبب في معظم ما نشكو منه هو ان قانون المحاسبة العمومية يحتم تلزيم المشروع للمتعهد الذي يقدم اقل سعر.

ومثلاً يقدر مهندسو الوزارة نفقات انشاء طريق ب - ١٠٠ الف ليرة ويطرح التنفيذ في مناقصة وكثيراً ما يرسو الالتزام على متعهد يتعهد بتنفيذ المشروع ب - ٥٠ الف ليرة. وانا اسأل: كيف نقدر كلفة المشروع بت ١٠٠ الف ثم نلزم تنفيذه ب - ٥٠ دون ان ننتظر تنفيذا عاطلاً او تحايلاً من المتعهد، ربما بالتعاون مع الموظفين، لتحقيق ارباح من المشروع بطرق غير مشروعة.

وتكون النتيجة، او هي كذلك بالنسبة لكل المشاريع اننا نتسلم طرقاً غير صالحة، وان ندفع اضعاف المائة الف التي كانت مقدرة لتنفيذها.

وما اكثر الابواب التي تفتح في وجه المتعهد كي يجعل ال - ٥٠ الفاً ٢٠٠ الف او اكثر. فهو قد يكتشف مثلاً، ان دفتر الشروط ينص على اجراء حفريات ترابية لتنفيذ المشروع الا انه خلال التنفيذ يضطر لاجراء حفريات صخرية فيطالب الدولة بالتعويض وقد يكتشف اخرون ان دفتر الشروط يتضمن بعض الاخطاء فيوقفون العمل في المشروع ثم يأتون الوزارة مطالبين بالعطل والضرر. الخ...

وانا اطلب من الحكومة ان تقدم من هو المسؤول تجاه الحكومة.

ونستنتج ان عدة عوامل فاسدة في وزارة الاشغال العامة، على الحكومة معالجتها في اسرع وقت ممكن لان حالة الطرقات في البلاد لم تعد تطاف لا القديمة ولا الجديدة التي قيد التنفيذ.

كنا نعزي سكان جبل لبنان عامة ومنطقة عاليه خاصة بقولنا لهم ان عليهم ان يصبروا ريثما استكملت الدولة برامجها العائدة الى المناطق التي كنا نسميها متخلفة. فاليوم نسمع شكاوى نواب وسكان هذه المناطق بالذات. وقد اصبحنا نحن بطليعة المتخلفين.

- لماذا طريق بسوس لا تزال كما كانت عليه منذ اربع سنوات؟
- طريق رشميا، شق منها كيلو متر ونصف خلال ست سنوات، وياليتها لم تشق، لان الكيلو متر والنصف بحالة أسوأ اليوم من حالتها قبل الشق؟
- طريق عاليه - سوق الغرب - عبيه - كفرمتى. وهي جميعها من المصايف المرموقة لا تزال مثلما كانت منذ عشرين سنة.

- ٨٠٠ متر في عرمون لا تزال تنتظر الوصل بين جميع طرق الغرب.
 - طريق الشويفات - عين عنب، بحالة مخجلة. وكذلك القول عن عموم طرقات المنطقة ما عدا طريق بيروت - عاليه.
 - اعتمادات تبدو ضخمة عند تصويتنا على الميزانية، ثم لا نعرف كيف تتبخر بين موازنة واخرى.
 - والرقم القياسي في الاستهتار - طريق مرج شرتون - جسر القاضي.
- وتزعم الدولة انها تريد تشجيع المواطنين للبقاء في قراهم، وكيف يبقون والحالة هذه.
- لم اقل هذا كله لمجرد الانتقاد، ولكن كي تنصب الدولة بكافة امكانياتها على البحث عن حل ايجابي لهذه المشكلة اللبنانية المزمنة، ولا مصلحة لاحد باستمرارها. واذا كان لاحد مصلحة فهنا التطهير وهنا الاصلاح.
- ولم لا ندرس امكانية التعاقد مع شركات عالمية ضخمة اعطت براهين عن كفاءتها وامكانياتها، فنوزع عليها العمل والاعتمادات. ومهما بدت التكاليف عالية، تبقى ارحم بكثير من مظاهر التوفير، وما ادراكم ما تكلف مظاهر التوفير عند الحساب النهائي.

زملائي المحترمين

سعيت ان اعبر عن بعض الافكار العامة في بعض النواحي العامة من حياتنا اللبنانية. وسأترك لغيري من الزملاء مناقشة بنود الموازنة بالتفصيل وربما اعود لمناقشتها في حينه.

ان شعب لبنان ينظر الينا بمقدار ثقته، وقد حملنا مسؤولية تمثيله ونقل امنياته.

هذا الشعب الذي لا يجوز ان يكون طموحنا له دون طموحه لنفسه وللبنان.

فاذا اكثرنا من التوصيات، فلان ما يسمعون اياه كثيراً ايضاً وكثيف.

واملي الا يخيب امل الشعب اللبناني.

الرئيس: الكلمة لخصرة النائب المحترم الدكتور شهيد الخوري

شهيد الخوري: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

ليعذرني الزملاء الكرام اذا ما لاحظوا في مناقشتي العامة لهذه الموازنة بعض شعور خاص عن منطقة اعيش فيها واتحسس تخلفها وحرمانها. واعتقد ان كل الزملاء لهم هذه الشوكة وهي توخر غالباً، من الصبح الى المساء.

في السنة الماضية وعدتنا الحكومة الكريمة ان تعيد النظر في تنظيم واخراج الموازنة الحالية، وفعلاً قد لمسنا بعض التحسينات. ما عدا الاعتمادات للتحسينات الاجتماعية ولصندوق الضمان الاجتماعي كي يبدأ العمل به اما على صعيد تحسين الطرقات والمياه، فما تزال الحالة تقريباً على ما هي.

سيدي الرئيس، ايها الزملاء الكرام، الفت نظركم الى قضية هامة ولعلها فريدة من نوعها في لبنان، وهي التخلف عام: ان في منطقة جبيل عشرات القرى محرومة من الطرقات، كما ان هناك منطقة فيها حالياً بلدية انما ليس لها طريق سوى طريق امهز - لاسا تقرب منها وهذا ما يعلمه دولة الرئيس والحكومة واعتقد ان هذا الشيء هو فريد من نوعه. وابدأ من التنظيمات التي اتخذتها تجاه المصارف اللبنانية وهذا ما طالبنا به في هذه الندوة في السنة الماضية، ان حصر الاعمال المصرفية باعمال المصارف فقط لهو عمل تشكر عليه هذه الحكومة، واني انبه الحكومة الى بعض التهرب من عائدات الدخل لهذه المصارف التي تتعاطى احياناً مع مصارف في الخارج وترسل اليها الطلبات للنقد النادر عندما تتضخم صناديقها هنا وتشترى النقد النادر من الخارج بأسعار مرتفعة حتى تهرب من الارباح. ولعل ما ذكره احد الزملاء البارحة بان اربعة عشر مصرفاً تدفع اربعة ملايين ونصف، ملايين ونصف، والخمسين مصرفاً لبنانياً يدفعون اربعة ملايين ونصف مع العلم ان اكثرية المصارف اللبنانية هي واقعة تحت سيطرة او تغذية هذه المصارف الكبرى.

انني اشكر الحكومة واطلب من ادارة البنك المركزي ان تراقب هذه الاعمال حتى تتمكن من ايصال الخزينة اللبنانية الى حقها في هذا الموضوع. ثم ايها السادة.

وفيما يتعلق بوزارة العدل، لقد أقر مجلسكم الكريم قانون مجلس القضاء الاعلى تسهيلاً للتطهير والاصلاح، وان اقرار هذا القانون بشكله الاخير الذي اعطي مجلس القضاء الصلاحية المطلقة دون أي رجوع الى محاكمة او طلب، لهو يعد هرتقة تشريعية بذاته لم تحسن الحكومة الكريمة تطبيقه.

اما الحالة النفسية التي نعيش بها الان، وهذا ما يسمونه عملياً «بسيكوز» فهي وليدة التردد في تنفيذ اصلاح شامل، وتخوف من الاختصار على صرف بعض القضاة، وهذا ما يعتبره اللبنانيون تهرباً من بعض المسؤوليات او تغطية يا سيدي الرئيس لاهمال بعض المراجع المختصة في مجلس القضاء وهيئة التفتيش واذا اضطررت اسميها بالذات.

اما فيما يتعلق بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فلي كلمة صريحة اقولها، ان مصلحة الانعاش الاجتماعي قد فشلت ولم تعط النتيجة المطلوبة، والنتيجة النسبية بالموازنة المهمة التي تصرفها.

واما بالنسبة لوزارة التربية الوطنية فأعود مكرراً لطبي بضرورة الاكثار وانشاء المدارس التكميلية لكل مجموعة من القرى، تعلمون يا سيدي ان الاستاذ يعين وهو يحمل البكالوريا اللبنانية، فيرسل الى قرية وفي هذه القرية لا يتجاوز عدد التلامذة العشرة او الخمسة عشر تلميذاً، وهناك يبقى سنة فسنة فسنة حتى يتدنى مستواه العلمي الى الصف الثالث، او الرابع، او الخامس. لهذا ارجو الاكثار من المدارس التكميلية وفي كل مجموعة من القرى تنشأ مدرسة تضم ثمانية او عشرة اساتذة.

اما المدارس المهنية والمدارس الحرفية، فلبنان احوج اليها من كل دراسة، يا سيدي الرئيس انت تعلم ويعلم

كل فرد من هذا المجلس الكريم، ان المهن والحرف قليلة وقليلة جداً في لبنان، فاذا اضطر الواحد لطلب حكيم يلبي دعوته اربعة او خمسة اطباء لكن اذا اراد الواحد ان يطلب مساعداً تقنياً او مهنيّاً يعجز عن ايجاده وغالباً ما يضطر ان يطلبه من الخارج يعني «أرتيزان» حيث لا يوجد عندنا مدرسة مهنية او حرفية تتمكن من تهيئة مثل هؤلاء الجماعات. نحن نعلم ان هناك مؤسسات في لبنان طويلة عريضة تلجأ الى المانيا او الى ايطاليا حتى تستورد منها العمال اليدويين الرسميين.

اما وزارة الصحة يا معالي الوزير فالشكوى هي هي، هناك مستشفيات لا اطباء فيها، ولا تأمين لحاجة المرضى، وان التعاقد الزمني كذا ساعات في الاسبوع لهو ضرر، فالاعتدة الطبية الجراحية في مستودعات الوزارة كثيرة وكثيرة جداً، والاعتدة والاشعات في المؤسسات الحكومية ومستشفياتها موجودة ايضاً انما ليس هناك من يستعمل هذا الاعتدة، والمجال عندنا واسع يا معالي الوزير وهو ان تعمد الوزارة الى التعاقد مع اطباء مداومين يعملون كل الايام لمصلحة الدولة ولا يتعاطون ولا يقومون بأي مهنة خاصة او اي عمل خاص.

اما فيما يتعلق باسعار الادوية وهذا هو الشغل الشاغل في هذه الاونة، فاننا ننظر اعمال اللجنة المكلفة ولنا ملء الثقة باعمالها وسوف لا تخدع كما خدعت اللجان السابقة في هذا الموضوع.

وهنا اقول في وزارة الاشغال العامة ما قال ما لك في الخمرة، اتمنى ان يتفهم معالي وزير الاشغال، ما يقال، وما يحاك، وما يكون حقيقة في هذه الوزارة، وان يراقب الاعمال والتنفيذ، فهناك مهندسون وهناك موظفون يعملون خفية وبدون علم الشخص السياسي اي الوزير المسؤول، وهو يغرق غالباً في اعماله ولا يمكن ان يفتش، ولا يمكن ان يراقب، ولا يمكن ان يصمم.

سيدي الرئيس ايها الزملاء الكرام، ليس من احد يجهل اهمية السياحة في لبنان فقط، بل وفي العالم كله. ان للبنان جبلاً جميلاً ومشوقة وللبنان شواطئ جميلة ومشوقة ايضاً فأمل من الحكومة ومن المجلس الكريم ان نعمل معاً بعناية خاصة لرفع مستوى السياحة في لبنان. وهذا هو املنا الوحيد، واني اتوجه بطلب خاص ولعل هذا الطلب ينظر اليه نظرة غربية. وهو الخط الحديدي في لبنان، ان هذا الخط الحديدي الذي كان ولم يزل عبئاً على الخزينة اللبنانية، ويعلم معالي وزير المال ودولة الرئيس بالذات ما هي المبالغ التي صرفت على هذا الخط، ورغم ذلك فقد شوه الشاطئ اللبناني وجزأ اراضيه وشطره والى خطراً واوجب تغطية مالية تعويضاً كبيراً لهذا اطلب ان يرفع هذا الخط الى مستوى اعلى عن سطح البحر، واذا تعذر ذلك فاني اطلب الغاء وهذا ليس بغريب. ان بلدا كلبنان تغص به السيارات ليس بحاجة الى نقل، وانتم تعلمون ايضاً ان هذا الخط يعمل لمصلحة الدول المجاورة، فعليه ان تستثمره وتحمل مسؤوليته ايضاً.

- تصنيف -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي : دولة الرئيس

ان البحث في الموازنة بشكل عام يفرض علينا ان ننظر بادىء ذي بدء الى الذهنية التي يمكن ان تحرك الضمائر حين وضع هذه الموازنة . ذلك ان الايمان والعقيدة والاعتناع منا ضروري كي تأتي الموازنة عند وضعها معبرة تعبيراً صادقاً عن رغبات الشعب وامانيه ، فنحن لا يمكننا ان نسلم اطلاقاً بان ذهنية لا تتحسس مع شعور القوى العاملة في البلاد ، تستطيع ان تأتي بموازنة تسير امانى قوى الشعب العاملة في البلاد ، كما اننا لا نستطيع ان نسلم بان ذهنية تبغي الى تحكم القوى المنظورة وغير المنظورة ، الخفية وغير الخفية ، بمقدرات البلاد يمكنها ان تنظم موازنة متحررة من سيطرة هذه القوى الخفية وغير الخفية . اذن فالايامن والقناعة بما يجب ان يكونا وبما يجب ان يتطلبا مساهمة لتطور الاوضاع العامة في العالم ، هما يستطيعان ان يطبعا على الميزانية اللون الذي يستطيع ان يفصح ما يجب ان يفصح ، وان يستر ما يجب ان يبقى مستوراً . ذلك ان النظام السياسي في كل بلد ليس الا انعكاساً مباشراً للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيراً دقيقاً عن المصالح المتحركة في الاوضاع الاقتصادية . والموازنة في معناها العميق نجد كل هذا ، كما ان معنى الموازنة الحقيقي واهدافها يتجسد بما يدفع ان السير في الشعب سيراً صاعداً في اتجاه آماله الانسانية الواسطة ، وطالما اننا بلد ديمقراطي فالموازنة يجب ان تبغي الى تعزيز الديمقراطية ، وان تذويب الفوارق بين الطبقات هو الطريق الى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة ، لان الديمقراطية التي هي الحرية السياسية ، لا يمكن ان تمارس بدون حرية اجتماعية ، وبدون هاتين الحريتين لا تستطيع الحرية الانسانية ان تحلق في آفاق الغد الجديد ، والتجارب الاجتماعية لا يمكنها ان تعيش في عزلة عن بعضها ، انما هي جزء من الحضارة الانسانية تعيش بالانتقال والتفاعل الخلاق ، ولا بد لنا اذن لكي نحقق كل هذا من مواجهة جذرية للامور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية لهذا الشعب لكي يتحمل مسؤولياته ، تجاه نفسه ، وتجاه غيره ، من شقيقاته في الدول العربية ، وتجاه رسالته في الدنيا بأسرها ، ولا نستطيع ذلك الا بالوعي المستنير ، وبالايمان ، وبالوضوح في تلمس الاهداف واستمرار السعي العنيد ، من هنا يا دولة الرئيس ارى ان الموازنة الصحيحة ليست تلك الموازنة التي توازي بين النفقات والواردات ، وانما هي تلك الموازنة التي توازي بين مختلف الفئات التي يتكون منها هذا الشعب ، ومن هنا اعود الى حيث بدأت انه لا يمكن لهذا الامل البراق الجميل ان يتحقق الا اذا سيطرت ذهنية تؤمن بهذا على وضع واعداد الموازنة ، والواجب يحتم ان نجد الاساليب المساهمة لاتجاه التطور العام مع طبيعة العالم المتغيرة ، ونظام الضريبة هو وحده كفيل بتحقيق كل هذا ، فالضريبة بين مباشرة وغير مباشرة ، سياستها الاجتماعية اذا كانت جامدة غير متطورة وغير مدركة لحقائق الامور ولروح العصر وللتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بنا وتنفذ الى صميم كياناتنا ومجتمعنا ، فلا نتمكن من مواجهتها بايمان وصراحة وصلابة وصدق ، ولا يمكن بعد فترة قصيرة او متوسطة ، ولا اقول طويلة ، الا ان وري انفسنا ، وقد اصبحنا نغوص في بعض النظم التي لا نرضى ولا ترضى اغلبية اعضاء هذا المجلس ان نصبح على هذه الحال ، فنفرض نفسها فرضاً علينا ، ولا نستطيع ان نتدارك هذا الامر الواقعي اذا كان البعض منا لا يؤمن به ، والبعض الاخر منا يكفر به ، كما لا نستطيع ان نقف منه مكتوفي الايدي متذرعين بالغرور اللبناني لكي تكون بلادنا وحدودنا مقفلة

لا يمكن ان ينفذ اليها الا ما نريد نحن ان ينفذ، وحتى في هذه الحالة نكون في غياب عن وجداننا وضميرنا حينما نترك الامور تتسرب اليها بارادتنا عن طريق تجاهلنا، وعن طريق مخالفتنا لهذه الارادة بالذات.

وهنا أرى انه يجب علينا ان نلتفت النفاتة بسيطة الى الوضع الذي اوصلنا اليه التقيد بحرفية تطبيق النظام الاقتصادي الحر بهذا البلد، واسمحوا لي ايضاً هنا، ان اكون صريحاً كل الصراحة، بل من واجبي ان أكون صريحاً كل الصراحة، ومن واجبك كمسؤولين ان تقدرو هذا الامر بمسؤولية هي على مستوى الاحداث نفسها، ان الايمان بحرفية تطبيق النظام الاقتصادي الحر اوصلنا مع الاسف الشديد الى وضع جعل فئة قليلة من هذا الشعب تتحكم بأغلبية هذا الشعب، لان الرأسمال أصبح بين يديها وبين يديها فقط، وباقي الشعب ماذا عنده؟ عنده أجسام قد ارتدت اثواباً براقة مزقتها الديون والاقساط. رخاء هذا البلد رخاء مصطنع.

قال لي مدراء البنوك الاقليميين، ان الاقتصادي في هذا البلد مغطى بقشة، وهذا واقع، يجب أن لا نؤخذ بخديعة الازدهار في هذا البلد، واحصاء بسيط مخلص ودقيق للوضع الاقتصادي العام هنا، يؤكد لنا هذا الامر بشكل لا ريب فيه على الاطلاق، اذن نحن بحاجة ايضاً الى اعادة النظر في توزيع هذه الثروات، ذلك ان لا شيء يمكن ان يرفع من دخل الفرد مثل الاخذ ببرامج طويلة وبخطط عامة جريئة تتناول جميع شؤون الاقتصاد وال عمران في هذا البلد، ومنها بصورة خاصة اعادة النظر في توزيع الثروات حتى ينال كل لبناني نصيبه منها، وحتى تزول هذه الاحتكارية التي فرضتها ظروف استثمارها البعض بجشع ونهم واستغلها بشكل لا يليق ويتنافى مع مفهومية المواطنة الصحيحة.

واذا انتقلنا من المبادئ العامة لاوضاع الموازنة، وللفكرة التي يجب ان تسيطر على المسؤولين عند وضعها، اذا انتقلنا من هذا كله الى سياسة الوزارات كلها او بعضها، بادئين بوزارة الداخلية، أرى انسجاماً مع نفسي ومع تفهمي للاوضاع السائدة في هذا البلد، ومع النتائج التي أسفرت عنها انتخابات البلدية وانتخابات المختارين، هذه النتائج التي قسمت البلد الى فئات، وغدت الاحقاد، وجعلت الضغائن تسيطر على المعاملات البسيطة بين الناس، أرى نتيجة لهذا كله، ان نعمل الى الغاء الانتخابات، وان نلجأ الى التعيين.

وقد يقول قائل كما أجبني تقي الدين بك الصلح عندما كان وزيراً للداخلية، ان مثل هذا الامر يشكل طعنه في النظام البرلماني أو في النظام الديمقراطي، أنا لا ارى هذا، ذلك انه ليس من المهم أن يطبق نظام، انما المهم، قبل كل شيء ان نعد الشعب لكي يتقبل أي نظام، ثم ان لتطبيق الديمقراطية أشكالاً متعددة، لا يمكن ان نحصرها في شكل واحد. وهناك العديد العديد من الدول التي تطبق الديمقراطية في بلادها بأسلوب يختلف عن تطبيقنا نحن لها، ومع ذلك لا يمكن لاحد أن يناقش فيها وهي ديمقراطية بالفعل اذ انها تعبر عن رغبات الشعب وعن آمانيه، وتمثله تمثيلاً صحيحاً في كل الندوات التي تحدثها والمؤسسات التي تعينها.

ثم هناك يا دولة الرئيس قضية المكتومين، لقد اصدرنا قانوناً في هذا المجلس يوجب تسجيل كل المكتومين،

وهذا القانون قد أعيد الينا لاعادة النظر فيه، أرجو ان نتمكن من اعادة النظر فيه وأن يأمر دولة الرئيس اللجان المختصة لاعادة درسه مجدداً، لانه لا يجوز أن يبقى العدد الاكبر من المكتومين مكتومين .

أما قضية وزارة النافعة، فلا يمكن ان نقول عنها الا مش نافعة، وأعتقد حتى تصبح نافعة ونافعة بالفعل، يجب ان تقسم الى ثلاث وزارات، وزارة الطرق والمباني، وزارة الماء والكهرباء، ووزارة النقل على ان يدخل اليها مصلحة تسجيل السيارات التابعة الان لوزارة الداخلية. ولست ادري ما هي الحكمة في أن تخضع هذه المصلحة لوزارة الداخلية، وان لا تخضع لوزارة النافعة بصورة عامة أو لوزارة النقل فيها لو احدثت.

اما وزارة الزراعة، فانها تلزمننا بالحديث عن المشروع الاخضر، المشروع الاخضر كما هو الان، لا يستفيد منه الا أصحاب الاراضي المسوحة، ونحن نعلم ان أصحاب الاراضي المسوحة، مثلاً في غير الجنوب، قد استصلحوا راضيهم منذ مدة طويلة وأخذوا يستثمرونها استثماراً حسناً، واذا طبقنا وبقينا مطبقين هذا الامر على الجنوب، فان عدداً ضئيلاً جداً يمكنه الاستفادة من هذا المشروع، لذلك أردو من الحكومة الكريمة أن تجد مخرجاً لهذا الامر وتعديلاً لهذا النص، حتى تتمكن الاغلبية المطلقة من أصحاب الاراضي في الجنوب من الحصول على مساعدات المشروع الاخضر ليستصلحوا أرضهم ويستثمروها.

وهنا نتوقف عند قضية الليطاني، وقضية الليطاني تستلزم مني ايضاً البحث في ذهنية الحكومات، وفي احترامها لوعودها، ولست أعني هذه الحكومة بالذات، ، انما أعني الحكومة كشخص معنوي مستمر، فعندما بحث مشروع الليطاني في هذا المجلس منذ ان وجد، قام رئيس مجلس الوزراء في ذاك الوقت، وصرح بان الجنوب سيأخذ حقه من هذا المشروع، ولا أذكر تماماً من كان في ذاك الوقت رئيساً للوزارة.

وأعتقد ان دولة الرئيس صبري بك أعلم مني بهذا، فأنا أذكر تصريحاً مسجلاً في هذا المجلس، بأن الجنوب سيأخذ حقه من هذا المشروع على علو يزيد عن الستمائة متر. وتقدمنا بسؤال فيما بعد عن مصير هذا المشروع وعقدت الاجتماعات على اثر هذا السؤال، وصدرت التصاريح الرسمية وشبه الرسمية، وكانت كلها تظمننا، على أننا حاصلون على حقنا من هذا المشروع، وآخر تصريح صدر عن دولة الرئيس بالذات، جواباً على كلمة قالها كامل بك الاسعد بأن هذه المرحلة هي المرحلة الاولى، والمرحلة الثانية ستأتي فيما بعد وسيأخذ الجنوب حقه كاملاً من هذا المشروع على علو يزيد عن الثمانماية متر. وسجلنا هذ التصريح، وهذا الوعد على دولة الرئيس، ليس بصفته فقط كرئيس حكومة، بل بصفته رشيد كرامي يعي ما يقول وينجز وعده، قبل ان يكون رئيس حكومة.

واني أرجو منكم أن تسمحوا لي، وأن لم ائل تفويضاً في هذه الساعة، يسمح لي بالتحدث باسم كتلة الجنوب بهذا الموضوع، انما استطيع ان أؤكد ولست أنا وحدي بل كل نائب يتفضل ويساعدنا في هذا الموضوع يستطيع ان ينطق باسم كتلة الجنوب، بل باسم الجنوب بأسره، فهذه الصفة أقول الان لن نسكت عن المطالبة بهذا الحق ولن نسكت عن الوصول اليه. وأقول لكم منذ الان افتحوا السجون، ذلك اننا لن نقود الشعب في هذا المضمار، بل ان الشعب سيقودنا اليه، أعود فأكرر منذ الان افتحوا السجون.

ثم ان الحديث عن الزراعة يفرض علينا أن نطالب بالحد من جشع الوسطاء، لان هذا الجشع هو سبب الغلاء، كما أنه يقتضي علينا أن نطالب بايجاد التعاونيات الزراعية وتأمين الوسائل العلمية والالات الحديثة للمزارع والفلاح من اجل زيادة الانتاج وتحسين نوعيته.

كذلك الحديث عن وزارة الاقتصاد يحتم علينا ايضاً ان نطالب بوزارة للصناعة بهذا البلد تتعهد بتصنيع الريف لكي تزيل البطالة وتشجع الايدي العاملة، فتتحول بذلك الانظار عن التطلع الى الوظيفة والهجرة الى المدينة والى آفاق الله الواسعة.

كما أننا نتوجه الى وزارة الانباء، لاننا أصبحنا بحاجة الى ايجاد أجهزة تكافح التضليل والانحراف بالصحافة، والى توعية شعبية عامة وبناءة.

وكذلك الحديث عن وزارة التربية يقتضي علينا ان نطالب بواجب قد يكون على شيء من الجرأة، لاننا تعودنا على أن نرى كل أمر يمس الشيء التقليدي في هذا البلد شيء من الجرأة، وهذا خطأ باعتبار ان المسؤولية تفرض علينا التمرد على الواقع.

انا أطالب بتأميم التعليم لسبب وطني قبل كل شيء، لا من أجل حشو الحكومة بالمعلومات فقط، بل من أجل القضاء على التفرقة الطبقية في هذا البلد، ذلك اننا أصبحنا فعلاً في واقع اجتماعي فاسد، نرى أبناء الذوات وغير أبناء الذوات، هؤلاء لهم مدارسهم، وأولئك لهم مدارسهم فينشأون تنشئة وطنية فاسدة يتحكم فيها العداء، وكل فئة تنظر الى الاخرى نظرة فيها الشيء الكثير من التحدي والاستفزاز.

أجل تفرض علينا المطالبة بتأميم التعليم، ذلك ان كل تلميذ يخرج من المدرسة متشعباً بوطنية تختلف في وصفها وفي لونها، عن الوطنية التي يتشعب فيها طالب في مدرسة ثانية، حتى بتنا نرى اللبنانيين، لبنانيين فقط في تذكرة النفوس، ولا شيء يجمعهم في اللبنانية الا تذكرة النفوس. لذلك اذا كان البحث في هذا الامر يتطلب تعديل دستور لست أدري ما هي المحاذير من تعديل الدستور أيجوز ان نقف امام نصوص جامدة، لا يمكن اطلاقاً ان تساير تطور هذا البلد، وأن نحرم بسبب جمود هذه النصوص، أن نحرم هذا البلد من تطوير التعليم لان الدستور لا يسمح لنا بالتأميم. لست أدري اذا كانت بالفعل، هذه هي العقلية المسؤولة التي تفرض علينا ان نعالج شؤون البلد بحكمة وروية.

ثم ان وزارة التربية لا تعني شيئاً بالنسبة للتربية الحديثة بسبب جمود اساليبها، وتحلف برامجها اذ أن رسالة المدرسة يجب ان تراعي الى تجنيد خلق المواطن لكي يساهم بضمير حي في بناء الدولة المتطورة.

أما وزارة المالية، فهنا يفرض علينا أن نقول كلمة فيما يتعلق بالتبع، والواقع القانوني لمزارع التبغ في هذا البلد واقع شاذ ليس معروفاً من القطاع العام، ولا من القطاع الخاص، فلو كان من القطاع العام لحق على الدولة أن تأخذ محاصيله وأن تدفع له ثمنها، وان كان من القطاع الخاص لحق له ان يتصرف بانتاجه كما يشاء، الامر تماماً

غير هذا، فمن ناحية يطبق على مزارع التبغ منتهى النظام الاشتراكي، والتأميم فيما يتعلق بتوزيع الرخص، ويطبق عليه أيضاً منتهى النظام الرأسمالي، الاحتكار ولأول مرة أظن في تاريخ العالم، يطبق نظام مزدوج متناقض كهذا النظام، تأميم من ميل، واحتكار من ميل آخر، فإذا شاءت الدولة ان تعزز أصحاب القطاعات الخاصة لما نالوا حقهم، ولو شاءت الدولة أن تعزز اصحاب القطاع العام لما نالوا حقهم ايضاً، الى أن تفضل دولة الرئيس بصفته وزيراً للمالية واعطاهم خمسة بالمئة، ان هذه الخمسة بالمئة يا دولة الرئيس غير كافية، وغير مجدية، لان ما يؤخذ في اليمين يعطى في اليسار. نحن قلنا اننا نطالب بزيادة أسعار التبغ على أساس تصنيف هذه المحاصيل، ورفع سعر كل صنف من كذا... الى كذا... مثلاً نأخذ الاكسترا، ثمه لنفرض أربع ليرات يصبح بالشعيرة الجديدة خمس ليرات، يفهم المزارع حينئذ، ان محصوله قد زاد ليرة في صنف الاكسترا.

ثم طالبنا بالمراقبة لان الخبير متحكم في أمره عند التخمين، فالواجب يفرض علينا أن نشارك المزارع في تخمين محصوله، وأن تكون كلمته مسموعة في هذا المجال، حتى اذا ما حرم من حقه، حق له حينئذ ان يعترض وان يسترجع هذا الحق السليب.

ثم نطالب ايضاً بأن تبني شركة التبغ المستودعات في المناطق، حتى لا يضطر المزارع الى نقل محاصيله الى مستودعات هي خارج مناطقه فيتكلف، ما لا طاقة له به، وذلك على أقل تعديل من حيث الازعاج والعذاب، واخيراً يعز علينا أن نستمر في تلمس الطريق التي توصلنا الى أن نجعل كشعب وكدولة حياة جديرة في النصف الثاني من القرن العشرين، بينما الدول الطموحة تجاوزت في حياتها هذا العصر في مداه وفي روحه، كما نأمل أن نصبح يوماً في دولة الموازنة بعد أن بقينا سنين طوالياً موازنة الدولة فنضع خطة تنمية عامة تزيد من دخل الفرد، من غير ان ترتفع الاسعار، ونوحد بين جميع فروع الموازنة لكي نجعلها تصب في هذا الهدف فتذوب الفوارق بين الطبقات وتجعلنا نقف على مستوى الضمير الذي يسود الاسرة الدولية المعاصرة - تصنيف -

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

لقد تلکم من الخطباء ثلاثة وبقي اكثر من عشرين نائباً من طالبي الكلام، وترون أنه يكاد أن لا يبقى أحد في هذا المجلس، فلا يجوز ان نبقي على هذه الحالة. لذلك أعلن منذ الساعة بأني سأعین يوم الخميس جليستين جلسة في الساعة العاشرة قبل الظهر. وجلسة في الساعة التاسعة مساءً.

وكان من الواجب ان نصدق في هذه الجلسة على بعض الاتفاقيات المعجلة التي تستعجل وزارة الخارجية التصديق عليها. وحيث ان النصاب لا يسمح بدرس هذه الاتفاقيات فاني اعتذر من معالي وزير الخارجية على أمل ان نصدق هذه الاتفاقيات في الجلسة المقبلة.

وأرفع الجلسة على أن تعقد الجلسة المقبلة الاولى في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الخميس والجلسة الثانية في الساعة التاسعة من مساء اليوم ذاته.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والربع بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٦ موعداً لانعقاد جلستين الاولى في الساعة العاشرة صباحاً والثانية في التاسعة مساءً.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امين السر :

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الخميس

الواقع في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٦

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
 - ٢ - مناقشة موازنة عام ١٩٦٦ بصورة عامة.
 - ٣ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٣١٢٣ باجازة ابرام المحادثات التي دارت بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة.
 - ٤ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٢١١٣ باجازة ابرام اتفاق تنظيم التبادل الاقتصادي بين لبنان والاردن.
 - ٥ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٣٢٩٥ فتح اعتماد اضافي في موازنة وزارة الصحة العامة لسنة ١٩٦٦.
- عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.
- تغيب السادة: اميل مكرزل، عزيز عون، علي الحسيني، فضل الله تلحوق، مورييس زوين، نجيب صالحة، بشير العثمان، محمد علم الدين، راشد الخوري، شبلي العريان، بشير كيروز، محمد عباس ياغي، ميخايل الدبس.
- واعتذر السادة: رشيد بيضون، سيمون الصحنوي، اللواء جميل لحود، رشدي فخر الامير عبد العزيز شهاب، فؤاد البرط، جوزف هراوي، فري جبران، نسيم مجدلاي، الياس الخازن.
- وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: رفيق نجا، الدكتور محمد كنعو، سليمان الزين، وجدي الملاط، اميل تيان، جوزف نجار.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

المعتذرون - تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: الغائبون - تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: الياس الخازن، بهيج تقي الدين، كمال جنبلاط، عزيز عون، علي الحسيني، فضل الله تلحوق، بهيج القدور، فؤاد البرط، جعفر شرف الدين، بشير كيروز، محمد عباس ياغي.

واعتذر السادة: رشيد بيضون، معروف سعد، رشدي فخر، فريد جبران، نسيم مجدلاني، حبيب كيروز، قبلان عيسى الخوري، اميل مكرزل، سيمون صحنوي، منير ابو فاضل، جوزف سكاف، حسين منصور، الامير عبد العزيز شهاب، تقي الدين الصلح.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: سليمان الزين، الشيخ ميشال الخوري، اميل تيان، رفيق نجا، جوزف نجار، الدكتور محمد كنعو، جورج حكيم.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم وقف المجلس دقيقة صمت حداداً على الفقيد الراحل رئيس وزراء الهند لال بهادور شاستري، وبعد ذلك القى رئيس دولة مجلس الوزراء بصفته وزيراً للمالية، بيان الحكومة حول مشروع موازنة عام ١٩٦٦، واخيراً جرت مناقشة عامة حول مشروع الموازنة اشترك فيها عدد من حضرات النواب.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والرابع بعد الظهر بعد ان قرر الخميس في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ موعداً لانعقاد جلستين، الاولى في الساعة العاشرة صباحاً والثانية في التاسعة مساءً.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

سكوت

الرئيس: اذن صدق المحضر.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي الصلح.

سامي الصلح: دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

كنت اريد ان أعد خطاباً افرق فيه بين حسنات الموازنة الحديثة والمبينة على العلم الحديث وبين الموازنة التقليدية، ولكنني فوجئت ببيان دولة رئيس الحكومة وتقرير رئيس لجنة المالية والموازنة وتقرير مقرر هذه اللجنة. لذلك اضطررت ان اغير خطابي. وسأبحث في الموازنة التي قدمتها وزارة المال.

ان الاسباب التي وردت في مقدمة الموازنة هي حرية بالقبول وجديرة بالاهتمام، ولكنها ظلت في مجملها نظريات لا تنطبق على الواقع.

تقول وزارة المال ان الدولة لن تبقى دولة جندرمة، لان الدولة في القرن التاسع عشر كان يقال عنها بانها - دولة الجندرمة - L'Etat Gendarme يعني انه لا يجوز ان تشغل الدولة بالتجارة او الزراعة او الصناعة. وكانت هذه الامور تترك للمبادرة الفردية. كان على الحكومة ان توزع العدل وتوطد الامن وتدافع عن الحدود، بمعنى ان وظائفها كانت محدودة. ولكن، في اوائل القرن الحاضر حصلت ازمات: ازمة الحرب العالمية الاولى وازمة الحرب العالمية الثانية. وازمات بطالة. فاضطرت الدول في جميع البلدان ان تغير وجهة نظرها في السياسة الاقتصادية. واضطرت ان تعتني بالاقتصاد وتهتم بالشؤون الاجتماعية، اذ كان في اميركا اكثر من ١٥ مليوناً من العاطلين عن العمل، وكذلك الامر في اوروبا. وانتقلت الدولة من دولة الجندرمة الى دولة الامة Etat Nationale وبينما كانت الدولة في السابق تصرف من ٤ الى ٨ بالمئة من الدخل القومي - وهكذا كان في لبنان - اضطرت الدولة ان تصرف مبالغ هائلة للانعاش الاقتصادي والاجتماعي. وانتقلت هذه الفكرة الى جميع دول العالم. وبالنظر لضيق الوقت لن اتوسع في هذا الموضوع.

كان لبنان يتمشى، منذ بداية هذا القرن حتى عام ١٩٤٠، على طريقة الموازنة التقليدية. وكانت موازنتنا عبارة عن خمسة ملايين ليرة فقط. وقعت الحرب العالمية الاولى، وانقطعت المواصلات عنا. فاصبحت الاعاشة صعبة. وتوالت الازمات، أزمة مواصلات، أزمة الرغيف أزمة بطالة. اضطرتنا الى اتباع سياسة اقتصادية حديثة املتها علينا هذه الازمات. لا تمشياً مع سياسة الدول الراقية ولا اتباعاً لسياسة اللورد كايلس. وكان عند زميلنا الاستاذ بولس الخبر اليقين. كانت الموازنة عندما تسلمنا الحكم لا تتجاوز الاثني عشر مليوناً. وكانت الحكومة تنفق خمسة ملايين من اصل هذه الموازنة فقط لانه لم يكن هناك معول او رفش يعمل. وعندما اردنا اعداد موازنة ١٩٤٣ فكرنا انزيد الموازنة الى ٤٠ او ٥٠ مليوناً. وسياسة القفز بالموازنة التي نوه عنها رئيس لجنة المالية هي سياسة قديمة جداً، ولكن السياسة التي كنا نتبعها كانت سياسة منتظمة وقفزة مترنة. قدرنا الواردات بخمسة وعشرين مليون ليرة ولكنها كانت بالحقيقة اربعين او خمسين مليوناً.

وعلى هذا الاساس كانت واردات الخزينة تزيد في كل سنة من ١٩٤٣ الى ١٩٥٢ - ١٥ مليوناً عن النفقات. فتجمع في مال الاحتياط مبالغ كبيرة زادت عن الاربعمئة مليون ليرة. وكانت الجيوش الاجنبية في تلك الفترة تصرف الاموال الباهظة في لبنان فكانت تشغل اكثر من مئة الف عامل، في المطارات وانشاء السكك الحديدية وبناء الجسور الخ.

وعندما طلبنا جلاء هذه الجيوش عن لبنان اضطرتنا ان نتبع سياسة تنمية ولم تتوقف سياسة الدولة في اعمالها فقط بل بدأنا نعطي القروض للبلديات في المدن الكبرى وفي القرى. فحدث نوع من الازدهار. وفي سنة ١٩٤٥ - الله ينجينا من صداقة الدول المحبة - دعينا الى مؤتمر سان فرانسيسكو. وجلسنا مع الدول. وبدأنا

نشعر بنعمة الاستقلال. واذ باصحابنا، الدول العظمى، يفاجئونا بنكبة ١٩٤٧، واكملوها في سنة ١٩٤٨. واكثر هذه النفقات التي تجدونها في الموازنة مسببة في اغلبها عن هذه النكبة. والازمة الاقتصادية والمالية التي نشعر بها الان سببها هذه النكبة - اللهم نجنا من اصدقائنا -

لنعد الان الى الموضوع.

كنا طلبنا في السنة الماضية من الحكومة المحترمة تبسيط بنود الموازنة وقلنا لها ان موازنة انكلترا كانت بنودها تربو على الالفين اختصروها الى ١٥٠ بندا. فجاءت بنود الموازنة الحاضرة مختصرة بناء لرغبة هذا المجلس. لذلك نشكر الادارة ونشكر الحكومة على هذا الاختصار.

اما فيما يتعلق باعداد الموازنة، فكنت في كل مرة اراجع ابواب الموازنة فيتضح لي ان لبنان يقتصر على اربعة محافظات وكأن محافظة بيروت خارجة عن نطاق لبنان، طلبنا من الحكومة الموقرة ان تضع بيروت في نطاق الموازنة العامة، فاستجابت للطلب. وبدلاً من ان تنفذ هذا الطلب منذ سنة ونصف اذ بالمادة ١٣ من قانون الموازنة تقول ان الموازنة سيصير تنظيمها وفقاً للمحافظات بعد عام ١٩٦٧ اي بعد سنتين.

وعدت الحكومة مراراً بتحسين حالة الموظفين بانشاء تعاونية. ولكنها في السنة الماضية الغت هذه التعاونية بمادة وردت في الموازنة والغت الاعتمادات المخصصة لها وحولتها الى الانعاش الاجتماعي والى وزارة اخرى. وفي هذه السنة كررت ما صنعتها في السنة الماضية. كان من الافضل ان لا تعد الموظفين بهذه التعاونية. وطالما انها وعدت فكان عليها ان تنفذ او تلغي الفكرة من اساسها.

ثم ورد في تقرير رئيس اللجنة المالية انه لا يجوز وضع اعتمادات لسنوات قادمة. وفي المادة العاشرة من قانون الموازنة نجد ان هذه الفكرة فكرة وضع الاعتمادات للسنوات القادمة موجودة. ومن رأيي ان تكون الموازنة موحدة وشاملة فلا يجوز ان تتجاوز نطاق السنة الواحدة.

ويقول حضرة رئيس اللجنة في تقريره: «نظمنا هذه الموازنة بعد الاطلاع على قطع الحسابات». لقد اورد في هذا التقرير كل ما يجب ان يرد وادلى بملاحظات قيمة، ولكنه لم يبحث لا هو لا مقرر اللجنة ولا دولة رئيس الحكومة في قطع حسابات ١٩٦٤ كان يجب ان تنظم الموازنة على اساس الماضي لمعالجة الحاضر والاستفادة للمستقبل. واسمحوا لي ان اقول بان الموازنة التي تريدون منا ان نصدق عليها هي نسخة طبق الاصل «ديليكاتا» عن موازنة السنة الماضية.

وفي تقرير مصلحة الكهرباء وجدت ان نصف القرى في البلاد بدون كهرباء. وكنت اود ان تقول هذه المصلحة وتقول الحكومة بانها ستكمل كهرباء لبنان وتتم هذا المشروع في السنة الفلانية او بالمبالغ الواجب صرفها. اذن هذا المشروع هو غير مدروس.

ثم قرأت ما حققته مديرية المباني. سمعتم وسمعنا ما جرى في بلدة دوما وفي مدرسة زغرتا، وسراي

طرابلس والسجن الحديث الخ. ورأيت التقارير التي وضعتها هذه المديرية مطبوعة طبعاً انيقاً ومزينة بالرسوم والصور الجميلة ولكن كما يقول المثل: «من برا رخام ومن جوا سخام».

يقول مقرر اللجنة في تقريره عن وزارة الاشغال العامة ان في لبنان ٧٠٠ قرية لم يصلها طريق، ويقول الازمة ليست ازمة اعتمادات بل ازمة جهاز تنفيذ، الطرقات الرئيسية ناقصة والطرقات المحلية بحالة مزرية. هذا ما جاء في تقرير اللجنة المالية. ويطلبون منا التصديق على ١٤٠ مليون ليرة لوزارة الاشغال العامة. ويطلبون منا ايضاً ان نمّح الحكومة ان تعقد قروضاً لتمويل الجزء الثالث.

يتذكر دولة الرئيس باننا كنا قد طلبنا في سنة ١٩٥٤ ان يعزز جهاز وزارة التصميم وان نعطيها قوة تنفيذية وطلبنا ان تلحق بها مصلحة المياه والري، لان وزارة الاشغال العامة لا تستطيع القيام باعمال الدولة في هذه الحقول جميعها. ومن سوء الحظ لم يتحقق هذا الطلب. وقد قرأت في الصحف بأن الحكومة مزمنة على تقسيم هذه المصالح وتوزيعها على الوزارات. الوزارات موجودة والموظفون موجودون، وفي الدولة تضخم في الموظفين. وزعوا هذه المصالح والادارات على وزارة التصميم وامنحوها قوة التنفيذ.

وبعد اطلاعي على التقرير المتعلق بتأمين المياه والكهرباء للقرى وجدت انه بعد ٢٥ سنة استقلال و٢٥ سنة شبه استقلال، وجدت ان نصف البلاد محرومة من المياه ومن الكهرباء، بالرغم من الاعتمادات الضخمة التي خصصت لهذه المشاريع منها اعتماد ٤٥٠ مليوناً واعتماد ٧٥ مليون، و١٥ مليون، والسلفات العديدة التي عددها رئيس اللجنة المالية.

فلو جمعنا هذه الاعتمادات والسلفات لبلغت مئات الملايين. فاين ذهبت هذه الملايين والبلاد تشكو من العطش. وقد جاء الى لبنان اكثر من ٣٠٠ الف شخص يطلبون الرزق. الحالة اصبحت لا تطاق ويجب معالجتها.

الخلاصة: ان الملاحظات التي وردت في تقرير رئيس اللجنة المالية وفي تقرير المقرر تدل على ان واضعي التقريرين لم يطلعوا على تقرير بعثة - ارفد - التي درست كل هذه الامور ووضعت تقريرها ودقت ناقوس الخطر في سنة ١٩٦١. ومنذ ذلك التاريخ كان على اللجنة المالية وعلى وزارة المالية وعلى الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه الازمات.

ايها السادة، ان التفكير الاقتصادي الحديث يرى ان في الضرائب وسياسة الانفاق يجب ان ينظر الى الحكومة كاداة نافعة في تسهيل المتطلبات الاقتصادية. لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة في عصر لم يعد عصر القرن التاسع عشر، لان المنهج الاقتصادي يخضع في مجتمع فعال باستمرار لاعادة النظر فيه بالنقد والتطور عند الحاجة وذلك بغية احداث نوع من الانسجام من الحاضر ليتجاوب مع ماضي المجتمع ومستقبله.

ان الحكومة يجب ان تتحمل المسؤوليات في انعاش الاقتصاد واطمئنان المواطنين. ومطالبة الحكومة بما يعود للاعمال الاقتصادية والاجتماعية واجبة. لم يعد بالامكان الاعتماد.

في ظل البيئة الحاضرة وفي منتصف القرن العشرين، على المشروع الخاص وحده كالة النمو. ان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي شيء ضروري. يجب درس الحاضر على ضوء الماضي لفائدة المستقبل. على الدولة تأمين اعظم سعادة لأكبر عدد من الناس. وفي لبنان كل انسان يريد ان يعيش على حساب الدولة: مدارس خاصة، مستشفيات، مصالح خاصة، الخ. وينسون ان الدولة تعيش على حساب المجتمع. فلو قصرت الدولة اهتمامها على توفير القدر الكافي في الاستثمار، فينبغي ان يترك سير الاقتصاد الى المبادرة العادية.

التغيير التدريجي هو ضروري واساسي. فلا يمكن، بالتأكيد لاي مجتمع ان يكون مزدهراً اذا كان القسم الأكبر من افراده فقيراً وبائساً، كما هو الحال في لبنان.

- اكثر من النصف تقريباً فقير. و ١٥ بالمئة بائس. -

اذا عاش البلد في حدود دخله كان اعتماده جيداً. واذا استمر كالمبذرين، يتراكض العيش وعندئذ يكون على الطريق نحو الافلاس. هذا كلام روزفلت.

ويقول زويس: هل سيكون اطفالكم واطفالي رجالاً احراراً ام انهم سيعدون الى عبودية الديون. اليوم بعض الناس ممن يقولون دعنا نعاني بعض العجز فقط، انهم يريدون ان يصبحوا مفلسين لبعض الشيء.

الزملاء الشيخ خليل الخوري والسيد بشير العثمان وغيرهم يقترحون الاقتراض من الاجانب. وعلماء الاقتصاد يقولون:

«الاقتراض الاجنبي، بطبيعة الحال يترك تركة من الديون المستحقة للاجانب على الحكومة. كما ان جزءاً من الدخل القومي في المستقبل يجب ان يستعمل لدفع فوائد الى الاجانب. واعادة مبلغ الدين اذا لم يتم تجديده. ويمكن ان يسبب هذا استنزافاً للدخل الوطني الحقيقي.

اذن. علماء المال لا يجذبون الاقتراض من الاجانب. اما الاقتراض المحلي فلا يترك تركة من الديون المستحقة للاجانب وتصدر الحكومة سندات دين تأمينا للجمهور. وبمقتضى هذا النوع من الاستعارة تحصل الحكومة على النقود الموجودة فعلاً كما يتسلم الجمهور السندات الحكومية مقابل ذلك.

جاء في تقرير بعثة ارفد. وكنت اريد ان يقرأ الاستاذ رينه معوض هذا التقرير: ان الموقف بأننا سننجح دوماً ما دمنا قد نجحنا حتى الان انه لموقف خطير جداً وخطير للمستقبل لانه يقضي ببعض الاشخاص الى اتخاذ مسلك غرور تجاه المساعدة الاجنبية ويظهر بالشكل التالي: نحن اللبنانيين لا نريد الا عمليات ذات نفع متبادل. وما دام الغرب بحاجة اليها لغايات سياسية فمن الطبيعي ان يتحمل جزئياً اعباء تنظيماتنا، وان يقبل بتوظيفات مالية ذات فائدة ضئيلة.

ان سخافة هذا التفكير وخطره لامر رهن ثابت. يجب التيقن من ان الاستمرار على هذا لتفاؤل قد يجيء للشعب مشاكسات مروعة كلذة المضاربات، تحمد تدريجياً حب العمل المثمر وتلاشي التفكير في المحافظة على الموارد الطبيعية واستثمارها بصورة عادية.

وجاء ايضاً في تقرير بعثة ارفد: ان لبنان يوحى بانه يعاني، ربما، اكثر من اي بلد اخر اهتماماً في كيانه الاقتصادي والانساني.

القوانين والمراسيم تصدر تبعاً، لكنها لا تدخل في حيز التنفيذ، لان السلطات العامة لا طاقة لها على فرض هذا الامر. فلبنان، وهذا واضح، وهو نادر الشكل، ليس بالنسبة فقط الى البلاد النامية بل الى البلدان المتخلفة ايضاً. حتى ان الاحزاب السياسية نفسها لم تقو هنا لتؤلف جماعات ثابتة لان ليس لها مثل اعلى. ويبدو ان البلاد لم تدرك بعد نضجاً ديمقراطياً حقيقياً وانه من الضروري ان تبلغ ذلك سريعاً. هذا الكلام هو لخبراء اتيتهم ودفعتم لهم فوق الخمس ملايين ليرة.

التعليم في البلاد لا يتجاوب وحاجات البلاد وان الاتساع الكبير جداً في البرامج لا يكفل نوعية التعليم. وجاء ايضاً في بيان بعثة ارفد: «ان بوسع اللبنانيين - وهذا ما اشار اليه مقرر اللجنة المالية ناظم القادري بخطابه سنة ١٩٦٤ ان بوسع اللبنانيين على حساب تقشف يرتضونه من تلقاء انفسهم وعلى حساب امانة كبرى فيما يتعلق بالامور الضرائبية ان ينشئوا شعباً متأخياً لكي يصبح الانماء المتزن والمتجانس في بلادهم حقيقة واقعة. ثم نأتي الى المياه، مياه الشفة والري.

ان طلب نواب الجنوب بما يتعلق بمياه الشرب والري من مشروع الليطاني والضخ غير المشروع منه، وكل هذه الامور التي وردت في مطالب نواب الجنوب هي حرية بالقبول وجديرة بالاهتمام، وعلى الحكومة المحترمة ان تنظر الى هذه الامور بعين العطف والعدل بغية الحؤول دون الزحف المتواصل من القرى الى المدن، وقد قال مقرر لجنة المالية ان هذه القرى اصبحت حفراء نفراء.

لقد كان من واجب الحكومة ان تضع في الموازنة اعتمادات تكفل تحقيق مشروع الري ومياه الشرب في الجنوب والبقاع وبيروت.

ان بيروت تعاني ضغطاً بشرياً كبيراً، وهذا الضغط البشري في ازدياد مستمر ناجم عن الزيادة السنوية في عدد السكان، حتى اصبحت نصف اللبنانيين يسكنون او يأتون الى بيروت.

وقد انحصرت اعمال بلدية بيروت في الوقت الحاضر، في بعض انجازات باهظة وغير مكتملة في اغلب الاحيان.

وثمة ملاحظات كثيرة تدل على وجود نقص فاضح في تنفيذ المشاريع الملحوظة بحذاويرها.

ان حالة بيروت تستدعي الاسراع في تطبيق حلول اجمالية تستند الى الدرس والتفكير العميق، لان بلدية بيروت ستقع في عجز مالي مخيف في القريب العاجل.

مالية البلديات: ان المساعدات المالية التي تمنحها الدول الراقية الى بلدياتها قد سجلت تقدماً هائلاً بمعنى حصول مداخل اكثر اهمية وتوزيع اكثر ايجابية، غير ان النهج لم يتبدل في الاساس، وما زالت بعيدة ان تكون قد

ادت الى الجماعات المحلية حكماً ذاتياً، وهو الوضع الوحيد الذي يجيز لوكلائهم - اي لنواب بيروت - الاضطلاع بتبعاتهم السياسية فيما يتعلق بادارة واردات الدولة او مداخيلها. واني الفت نظر الحكومة الى هذا الامر الهام.

يوجد في بيروت حالياً أكثر من ٦٠٠ الف نسمة. وزارة الصحة عاجزة ولا تلتفت الى سكان بيروت. بلدية بيروت لا تستطيع تطيب ومعالجة هذا العدد الهائل من البشر في بيروت.

ثم، يرد الى بيروت كل يوم اكثر من مئة الف سيارة تحرب الطرق الدولية. صرفت بلدية بيروت على هذه الطرق اكثر من ٧٥ مليون ليرة. وتطالب بلدية بيروت الحكومة بهذا المبلغ. ولم اجد في الموازنة شيئاً يشير الى هذا الطلب.

لذلك يصعب علينا ان نصدق على هذه الموازنة - الدوبليكاتا -

بالفعل لو عرضنا هذه الموازنة على خبراء المال غير ادم سميث وسانت سيمون واللورد كايلس وقلنا لهم اننا نصرف تقريباً ٢٥ بالمئة من الدخل القومي وذلك بالاستناد الى قطع الحساب الذي يتبين منه ان الاموال المحصلة بما فيها مأخوذات من مال الاحتياط بلغت ٤٤٥٠ مليوناً يضاف اليها ٣٥١ مليوناً من مال الاحتياط تصبح ٧٩٦ مليوناً. هذا اذا كان قطع الحساب صحيحاً على هذه الصورة. واذا اضفنا اليها اموال المصالح المستقلة لبلغت القيمة فوق المليار ليرة، هل باستطاعة هذا الشعب الفقير ان يعطي الحكومة ملياراً من المال فتنفقه بهذه الصورة غير المجدية.

لذلك ارجو من الحكومة ومن المجلس - ونحن لسنا هنا لعرقلة اعمال الحكومة - ان نتعاون على ايجاد حلول معقولة لهذه الازمة المالية والاقتصادية والاجتماعية. والله يحفظكم.

- تصفيق -

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين.

كنا في جلسة سابقة عرضنا على حضراتكم بعض المشاريع الملحة، ولكن مع الاسف فقد النصاب. ورغبتم نهار امس ان تعرض عليكم هذه المشاريع في اول الجلسة لكي لا يفقد النصاب ويصيبنا ما اصابنا بالامس، لذلك سنعرض عليكم هذه المشاريع الملحة، وان ثمة اتفاقيات قد انتهت مدتها والدول اصحاب العلاقة ما زالت تطالب بالاسراع في ابرامها، لذلك معالي وزير الخارجية في نهار البارحة طلب مني باللاح ان اعرض عليكم هذه المشاريع.

يتلى مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢١١٣ القاضي باجازه ابرام اتفاق تنظيم التبادل الاقتصادي والترانزيت والنقل بين لبنان والمملكة الاردنية الهاشمية الموقع عليه في بيروت بتاريخ ٢٥ اذار سنة ١٩٦٥.

فتلي مشروع القانون التالي:

مشروع قانون

مادة وحيدة - اجيز للحكومة اللبنانية ابرام اتفاق تنظيم التبادل الاقتصادي والتراخيص والنقل بين لبنان والمملكة الاردنية الهاشمية الموقع في بيروت بتاريخ ٢٥ اذار عام ١٩٦٥ . الخ . . .

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جورج كرم.

جورج كرم: دولة الرئيس

موازنة ١٩٦٦

حضرات . . .

بيان وزارة المالية والفدلكة والموازنة عرض وكشف حساب، ومناسبة انتهزتها الحكومة لتعرض علينا في الفدلكة الانيقة التي وزعت على ممثلي الشعب معلومات اقتصادية وزراعية على ممثلي الشعب معلومات اقتصادية وزراعية وصناعية مختلفة، هادفة من ذلك بعث الاطمئنان في النفوس من أن البلد بخير وأن النمو حاصل وأن النشاط الاقتصادي مستمر.

فلتكن هذه المناسبة كما ارادتها الحكومة: مناسبة للمحاسبة والمصارحة في الشؤون المالية والاقتصادية العامة.

ولتكن مناقشة مجلسنا للموازنة الجديدة بالمستوى الذي نتمناه جميعاً، مستوى العلم والرقم، مستوى المسؤولية، مستوى لائق هذا المجلس الكريم الذي ما فتىء يثبت في كل مناسبة تعلقه بالاصول البرلمانية السليمة والاساليب الديموقراطية الصحيحة.

وهل من مناسبة افضل من مناسبة مناقشة الموازنة في المجلس النيابي ليؤدي النائب الرسالة التي ألقته جماهير الشعب على عاتقيه لا سيما وأن الموازنة العامة هي الاطار العام الذي تتفاعل داخله سائر الاجهزة والفعاليات والصورة المعبرة عن أوضاع البلد المالية والاقتصادية وعن مصير الاموال العامة؟

ليس بودي ان أطيل الكلام او أن ادخل في التفاصيل فالمفروض ان يكون كل منا قد درس الموازنة وطالع فدلكتها وفكر فيها ملياً.

فساكنفي اذن بالكلام في نقاط معينة وهي ان كانت محصورة الموضوع، الا انها تبقى في صميم وضعنا المالي ولها علاقة مباشرة بجميع الامور والنقاط والاسس التي تقوم عليها موازنتنا وسياستنا المالية والاقتصادية.

فروع الموازنة

أماننا مشروع موازنة عامة بلغت أرقامها ٥٨٥ مليوناً و٣٠٠ الف ليرة مقابل ٥١٤ مليوناً و٧٩٠ الف ليرة

في موازنة عام ١٩٦٥ والزيادة الحاصلة بين عام وعام تبلغ ٧٠ مليوناً و ٥١٠ الف ليرة أي ما يوازي نسبة مئوية قدرها ١٣، ٧ بالمائة .

والكل يعلم ان هذه الارقام الضخمة ليست وحدها التي تؤلف مجموع الاموال العامة . فهناك الموازنات الملحقه :

موازنة الهاتف وتبلغ ٣٢ مليون ليرة .

وموازنة اليانصيب الوطني وتبلغ ١٤ مليوناً و ٣٠٠ الف ليرة .

وموازنة مكتب القمح وتبلغ ٤ ملايين و ١٥٠ الف ليرة .

وموازنة الجامعة اللبنانية وتبلغ ٥ ملايين و ٧٩٠ الف ليرة .

كما ان هناك ٢١ مصلحة مستقلة تابعة للقطاع العام وتعتبر اموالها بمثابة الاموال العامة ويبلغ مجموع موازنتها ما يزيد على ٢٠٠ مليون ليرة .

وهنا الفت النظر بأن هذه المصالح المستقلة لا تخضع لاجهزة الرقابة وقد سجل عليها عدة مآخذ واخطاء ونواقص وتقصير ، وأصبح من الواجب على الحكومة أن تدمجها بالوزارات المختصة .

فاذا جمعنا هذه الموازنات كلها لوصلنا الى رقم هائل لا يقل عن المليار ليرة سوى بشيء بسيط فهو يبلغ حوالي ٨٥٠ مليون ليرة مما يؤلف أكثر من ثلث دخلنا القومي العام .

هذا الرقم الضخم الذي تتألف منه الاموال العامة هو نتيجة تزايد متواصل من سنة الى سنة ، تزايد يبلغ معدله الوسطي بين ١٠ و ١٥ بالمائة كما تقول فذلكلة الموازنة .

وهنا نتوقف قليلاً لنبين ان كانت هذه الارقام الضخمة التي طالعتنا بها الحكومة في مشروع موازنة عام ١٩٦٦ ، هي دليل عافيه في البلد ومظهر متانة في الاقتصاد الوطني .

وحتى لا يذهب احد الى الاعتقاد بانى لست متفائلاً ولا اشاطر الحكومة الكريمة اطمئنانها ، اسرع الى الايضاح بأنى متفائل مع الحكومة ولكن تفاؤلي يستند الى أسس واسباب غير الاسس والاسباب التي اعتمدتها الحكومة في تركيز تفاؤلها او اطمئنانها .

فالحكومة تقول انها مطمئنة الى أوضاعنا المالية بفعل التحسينات التي ادخلتها على طريقة وضع الموازنة .

ووزارة المالية تفتخر بأن الموازنة أصبح لها طابع اجتماعي لانها خصصت ١٨ مليون ليرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية و ٢٤ مليون ليرة لوزارة الصحة .

ووزارة المالية تعلن انه أصبح للموازنة طابع علمي لانها خصصت ٥ ملايين ليرة للبحوث العلمية والزراعية و ٨٨ مليون ليرة لوزارة التربية الوطنية .

وكذلك تشير وزارة المالية ان الموازنة اصبحت ذات طابع اقتصادي لانها لحظت اعتمادات لوزارة الاشغال العامة ولوزارة الزراعة ولوزارة التصميم.

واني اتساءل: ما هو الجديد يا ترى في الموازنة على هذا الصعيد؟

فيا ترى ألم تكن الموازنات السابقة تلحظ اعتمادات للوزارات المذكورة؟

ولماذا لم تكن الموازنات السابقة «اجتماعية» و«علمية»... و«اقتصادية» كما هو الحال في مشروع الموازنة الحالية؟

وتقول وزارة المالية انها حسنت طرق الجباية وعززت اجهزتها وانها جادة في هذا السبيل. ولكننا نرى في الارقام ان أكبر زيادة تحققت في موارد الدولة هي تلك التي ليس لاجهزة الجباية فيها فضل يذكر كالرسوم الجمركية التي ارتفعت، حسب قطع حسابها، من ١١٤ مليون ليرة عام ١٩٦٢ الى ١٤٦ مليون ليرة عام ١٩٦٤ ورسوم السيارات والمواد الملتهبة التي ارتفعت مواردها من ٣٨ مليون ليرة عام ١٩٦٢ الى ٥٥ مليون ليرة عام ١٩٦٤.

أنا لم اكن لاتوقف عند هذه النقطة لو لم أجد في الفذلكة نفسها رقماً اثار اهتمامي كما اثار اهتمام الكثيرين غيري: وهو المتعلق بالنسبة التي تؤلفها النفقات العادية غير المنتجة من مجموع النفقات العامة في الموازنة. فقد بلغت هذه النفقات العادية في المشروع الذي بين ايدينا ٤٠٤ ملايين ليرة من اصل ٦٤٢ مليون ليرة أي بمعدل ٦٣ بالمائة.

ان يكون ٦٣ بالمائة أي ٢/٣ موازنتنا تقريباً، تنفق على الموظفين وعلى الروتين عن طريق الرواتب والتعويضات وما شابه ولم يترك لسائر الاعمال الانشائية والعمرانية والخدمات العامة سوى ثلث ما يدفعه المكلفون. وأن يكون المكلف اللبناني غير مطمئن الى مصير الاموال التي تجبى منه بأنها تصرف في وجهها الصحيح بدون تبذير...

وان يكون الرأي العام اصبح يائساً من تقويم الاعوجاج ومن استغلال النفوذ واستباحة مال الدولة.

وان نرى الطرقات تتخرب والانشاءات تتهدم والسدود تتصدع بعد بضعة اشهر من انشائها.

وان تكون التزامات الاشغال العامة عندنا تكلف اضعاف كلفتها الحقيقية.

وان تكون الاموال تنفق على اللجان والتعويضات والاسفار والخبراء بدون شفقة ورحمة.

فهذه لعمري، امور تدعو للنظر وتبعث على التفكير وتحذونا جميعاً للمطالبة بالحاح باصلاحها لما فيه الخير والمصلحة لجميع اللبنانيين.

وهنا نلتقي بنقطة اخرى هي ملازمة لتلك التي نتحدث عنها.

فمن المعروف الذي لم يعد يخفى على احد، ان الموارد العادية للخزينة لم تعد تكفي لسد الحاجة وان الدولة تسعى لتنمية مواردها بطرق ووسائل مختلفة: اولها فرض ضرائب او رسوم جديدة وزيادة معدلات بعض هذه الضرائب والرسوم وكذلك البحث عن موارد داخلية وربما خارجية اخرى.

ويبدو ان الدولة مترددة في ما هي باحثه عنه . . .

فهي تخشى ان زادت العبء الضرائبي الحالي ان تلقى معارضة قوية من المكلفين. وهذا التردد والخوف في محلها لان زيادة الضرائب تدبير عقيم يسيء الى الوضع الاقتصادي في البلاد ويعرضه بكامله الى التدهور والانهباء. ونحن نعارضه بقوة.

وهي لا تقدم على عقد قرض داخلي خشية ان لا تستجيب المصارف والمدخرون لهذا الفرض.

وهي في بحثها عن الموارد والتسهيلات الخارجية تقدم خطوة وتؤخر اخرى خوفاً من الشروط السياسية حيناً ومن المنافسة او النفوذ حيناً آخر وتحسباً للتضخم المالي في لبنان من جراء الانفاق الواسع لاموال واردة من الخارج.

وننتهز هذه المناسبة لنعلن امام الجميع رأينا بصراحة وقوة وايمان مستندين الى معلومات صحيحة واكيدة يؤكدنا الخبراء ويثبتها المنطق السليم.

فالبلاد بحاجة الى تحقيق العديد من المشاريع العمرانية المنتجة.

هي بحاجة الى اوتوسترادات تربط الناقورة بالحدود الشمالية: لقد انجزنا منها طيلة سبع سنوات سبع كيلو مترات فقط، اي كل سنة كيلو متر واحد. فيلزمنا على هذا النمط عشرات بل مئات السنين لاتمام هذا المشروع. مع ان الانجاز السريع ممكن بواسطة شركات وطنية واجنبية مجهزة بالمعدات الكافية تعمل بوقت واحد، ويمكن استيفاء معظم نفقاتها من رسوم مرور السيارات عليها كما هو الحال في ايطاليا وفرنسا واميركا. وكذلك الامر بالنسبة لنفق شتورا.

وهناك شبكة التلفون وهي مصلحة منتجة ومربحة وتسدد معظم نفقاتها من مواردها الخاصة.

وكذلك دور الحكومة يمكن بناؤها وتأمين نفقاتها من ال - ٨ ملايين ليرة التي تدفعها الدولة سنوياً اجارات لهذه الامور وهذه الاجارات تكفي لتسديد قسط سنوي لمؤسسة كبرى تقوم ببناء هذه الدور الحكومية على عشر سنوات تبقى بعدها هذه الدور ملكاً كاملاً للدولة محرراً من اي دين.

كما وان البلاد بحاجة ماسة لتنفيذ مشاريع المساكن الشعبية والكهرباء والري والمياه والمشروع الاخضر والمنشآت السياحية وما شابه.

كل هذا يتطلب مالا غير قليل. وطالما استبعدنا واقصينا كلياً مبدأ زيادة الضرائب فلم يبق امامنا لتحقيق هذه

المشاريع المنتجة سوى سياسة القروض. والمال موجود في الداخل وفي الخارج.

ففي الداخل امكانات كبيرة كافية تنتظر من يحركها:

فالمؤسسات المالية والمصارف والمدخرون على استعداد للاكتتاب بقرض داخلي تعقده الدولة لتمويل مشاريع الانشاء المنتجة لا سيما اذا وضعت لهذا القرض شروط مناسبة واقترن بمشوقات وفوائد واعفاءات ضريبية وسحب يعطي جوائز مالية لحملة السندات كما هو الامر في كثير من البلدان الاخرى.

كما ان المال متوفر في الخارج بكثرة في البلاد القريبة والبعيدة. وهو معروض على لبنان بسخاء وبدون قيد او شرط ومن السهل الحصول عليه وتأمين حاجة البلاد الى الاموال.

وينبغي ان لا نخاف من خطر عدم التسديد فاقصدادنا والحمد لله بألف خير وفعاليتنا الاقتصادية تنمو وتقوى وتتعزيز معها مصادر الاموال العامة وذلك بشهادة الاوساط المالية والاقتصادية العالمية، واموال القروض يجب ان لا تنفق الا في سبل انتاجية تنمي الدخل العام والثروة الوطنية.

وينبغي ان لا نخشى التضخم المالي. فالتضخم في طبيعته مظهر من مظاهر تغلب الطلب على العرض وارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد.

ونحن في لبنان، بحكم طبيعة تركيب اقتصادنا، نعيش في ظل نظام حر يعتمد على الاستيراد بصورة رئيسية وهو الذي يؤمن الشطر الاكبر من العرض في السوق ولا تقوم امام تجارة الاستيراد أية عوائق ذات بال. فان ازداد الانفاق العام وارتفع الطلب على السلع والحاجيات فلا بد ان يزداد الاستيراد ويرتفع العرض ليواجه الطلب المتزايد فيتم التوازن ويتوارى خطر التضخم المزعوم او يقل.

ولنعد الان الى موضوع الموارد.

نحن نعلم ان الدولة قد استنفدت جميع طاقات الخزينة وانها استعملت الاحتياطي المتجمع حتى استنفدته. وكلنا يعلم كيف ان الموازنات السابقة كانت تستخدم على الاحتياط لتنفيذ مشاريع معينة بموجب قوانين خاصة الى ان نجز هذا الاحتياط بكامله.

ولم يعد يخفى على احد ان ميزان الاحتياطي اصبح في عجز ولم يعد بالامكان الاعتماد عليه. الا ان هناك امكانية ما زالت متوفرة ومن الممكن الافادة منها لتوفير بعض المال اللازم.

تعلمون جميعاً ان في اصول المالية العامة واساليبها ما يسمى «الاعتمادات المدورة».

وهذه الاعتمادات المدورة هي التي تبقى دون انفاق بالنظر لعدم تنفيذ المشاريع المخصصة لها في السنة المالية فتدور من سنة الى سنة.

والاعتمادات المدورة على نوعين: اعتمادات معقودة اجتازت المرحلة الاولى من مراحل التنفيذ ونتج عنها حق للغير. واعتمادات مدورة غير معقودة. فهذه الاعتمادات تبقى مجمدة لعدم تمكن الادارات المختصة من

انفاقها بالنظر لكون المشاريع التي ارسدت لها هذه الاعتمادات غير مدروسة او غير قابلة للتنفيذ حالياً او لاي سبب اخر.

ولدينا معلومات تقول ان هذا النوع من الاعتمادات المجمدة، بدون ادنى مبرر، قد بلغ مجموع قيمته ١٣٥ مليون ليرة دورت من سنة ١٩٦٤ الى ١٩٦٥ من اصل ٢٦٨ مليون ليرة هو مجموع الاعتمادات المدورة. وهذا امر غير طبيعي وليس من المصلحة استمراره. وينبغي اذن اعادة النظر في قضية الاعتمادات المدورة برمتها ووضع التشريع اللازم لذلك.

وليس هذا كل شيء فهناك اموال اخرى بعشرات الملايين ما زالت بالرغم من استحقاقها بعيدة عن منال الدولة في وقت هي احوج ما تكون فيه الى هذه الاموال.

فقطعت حساب موازنة ١٩٦٤ كما وضعت وزارة المالية يبين ان الاموال الباقية بدون تحصيل في نهاية العام المذكور بلغت ٦٠ مليون ليرة: وقد سبق وذكرها بالتفاصيل دولة رئيس الوزراء.

منها: ١٨ مليون تتعلق بدمم على المكلفين، و ٢٤ مليون و ٨٠٠ الف ليرة بقايا تكاليف حقيقية لم تدفع بالرغم من استحقاقها ووضعها موضع التحصيل منذ عدة سنوات.

و ٣ ملايين و ٦٠٠ الف ليرة رسوم انتقال مقسطة تدفع بالتدريج متأخرة.

و ٥ ملايين و ٨٠٠ الف ليرة قيمة ضرائب جمد تحصيلها مؤقتاً بموجب قرارات من مجلس الشورى.

و ٧ ملايين و ٨٠٠ الف ليرة قيمة ضرائب متأخرة متوجبة على شركة مدريكو وهذا المبلغ كان موضع تسوية في المدة الاخيرة بين الحكومة والشركة المذكورة.

هذه الملايين الستون قد يكون قد تحصيل حتى الان جزء منها. الا ان هذا التحصيل لا ينفى وجود تقصير في الجباية، هذا التقصير الذي لم تشأ وزارة المالية اغفاله فاعترفت به. فنأمل منها الاسراع في تحسين اوضاع الجباية حفظاً لاموال المكلفين وحرصاً على العدالة الضريبية.

السياسة الاقتصادية

الحرية

بعد ان استعرضنا هذه الجوانب - التي نكتفي بها - من الموازنة وأبدينا عليها ملاحظاتنا ورأينا الصريح فيها، بقي علينا ان نرى سوية ما نراه مناسباً ان يكون مجالاً لانفاق الاموال العامة وما نتمنى ان تكون عليه الدولة من سياسة اقتصادية ومالية عامة.

ان اول ما يتبادر للذهن عند ذكر السياسة الاقتصادية هو هذا النظام الاقتصادي الحر الطليق الذي نتمتع به في لبنان ويتمتع معنا به سائر المواطنين وكل من جاء الينا من البلدان القريبة او البعيدة ليعمل الى جانبنا في ظل الحرية والديمقراطية والاستقرار.

هذه الحرية التي يحسدنا عليها الكثيرون انما هي ثروة ثمينة بحد ذاتها. ومن واجب كل لبناني مهما كانت درجته ومسؤوليته، الحفاظ عليها وصيانتها والعمل على تنميتها.

فان نكن في لبنان قد وصلنا الى هذا الحد من التقدم والرقى والى هذا المستوى من الازدهار وارتفاع مستوى المعيشة فانما الفضل في ذلك لهذه الحرية التي قال عنها فخامة الرئيس يوم عيد الاستقلال في معرض حديثه عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية:

«في هذا الاطار نرى تشجيع المبادرة الخاصة، المبادرة الحرة وخلق ما تقتضيه من جو ثقة واطمئنان للإفادة منها الى جانب العمل الرسمي في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. وليس بوسع الدولة، ولا من مصلحتها في لبنان، ان تحل محل القطاع الخاص، وليس من سياستها ان تعيق نشاطه، بل انتساعد على اطراد ازدهاره دون استغلال لاحد ولما فيه خير الجميع...»

نعم! نحن مع فخامة الرئيس في تقديس الحرية وضرورة ابقائها في لبنان. ونحن سنكون بجانب الحكومة، اية حكومة، طالما هي تثبت تمسكها بهذا المبدأ وتعمل من اجله. ومن ورائنا الاكثرية الساحقة من اللبنانيين المخلصين.

العدالة الاجتماعية

والحرية التي نقصد ليست لفئة دون فئة: هي حرية العمل، حرية التوظيف المالي، حرية للمبادرة الفردية، حرية للقلم واللسان، حرية الانسان الكاملة التي تؤمن للمواطن، كل مواطن عاملاً كان ام رب عمل، شروط العيش الشريف اللائق، حرية يشعر فيها المواطن ويعيشها.

وهذا الهدف السامي الذي نرمي اليه جميعاً لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية. ومما يشرح الصدر ويدعو الى التفاؤل والاطمئنان ان فخامة الرئيس الاول قد تبنى هذا المبدأ ويعمل يومياً على هداه ويدفع الجهاز الحاكم في هذا السبيل، سبيل الحرية... سبيل العدالة الاجتماعية... سبيل الازدهار والعيش الكريم.

انعاش المناطق

اما انعاش المناطق فينبغي ان يكون في مختلف الحقول والميادين: في حقل العلم والصحة والعمران والانشاء والزراعة والصناعة والتجارة والسياحة.

وكم من منطقة في بلدنا العزيز تشكو من الحرمان وفقدان العناية والاهتمام بشؤونها؟

وكم من قرية بل منطقة ما زالت دون ماء وكهرباء ومدرسة ومستشفى؟!

وكم من مركز سياحي، جبلي وساحلي، ما زال منعزلاً او شبه منعزل بسبب رداءة حالة الطرق او انعدامها؟!

فان كانت مثل هذه الاوضاع مقبولة او معقولة في القرن الماضي، فهي لم تعد في عصرنا الحاضر عصر السرعة والذرة، عصر الالة والعلم، عصر الانسان الفعال والمال المتوفر... اقول ان مثل هذه الاوضاع لم تعد لا معقولة ولا مقبولة.

صحيح ان مستلزمات التنمية والانشاء تتطلب وقتاً وتحتاج لعناصر بشرية كفوءة ووسائل مادية.

ولكن الصحيح ايضاً انه من الممكن ومن السهل جداً تأمين هذه العناصر والوسائل.

ففي هذا البلد من الكفاءات والمقدرة وفي البلدان الصديقة كثيرون ممن يعرضون علينا خدماتهم ومساعداتهم غير المشروطة لدراسة او تنفيذ ما نحن عازمون على تحقيقه من مشاريع كالمساكن الشعبية والاوتوسترادات والمشروع الاخضر والمشروع الازرق والمنشآت السياحية وغيرها.

فما الذي يمنعنا من الافادة من هذه العروض اني لا ارى من مانع سوى التردد غير المسؤول او غير المستند الى وقائع ومبررات كافية.

وان اخذنا قطاع السياحة وحده كمثال لتبين لنا ان هذا القطاع النامي المتطور بفضل المبادرة الخاصة ومؤازرة مجلس السياحة قد سجل في السنوات الاخيرة ارقاماً قياسية. فقد تضاعف عدد السياح الاجانب الوافدين الى لبنان بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ وبلغ ما يقارب نصف مليون سائح. وكانت النسبة السنوية للزيادة اكثر من ٢٢ بالمئة. وقدر الدخل السياحي العام بما لا يقل عن ١٥٠ مليون ليرة. افلا ترون ايها السادة قطاعاً كهذا يعطي مثل هذا الدخل ومثل هذه النسبة العالية في الزيادة يستحق المزيد من العناية والاهتمام؟

ان السياحة في هذا البلد مورد عظيم وثروة ضخمة وركيزة من ركائز الازدهار الاقتصادي.

والدول الغربية والشرقية تعنى بها عناية خاصة وتعييرها اهتمامها الجدي ولدينا امثال كثيرة في اليونان وتركيا واسبانيا والبرتغال وايطاليا ورومانيا وبلغاريا تشير الى ان هذه البلدانستقبل سنوياً عشرات الملايين من السياح.

فأي توظيف مالي يحصل في هذا القطاع، سواء كان عاماً او خاصاً، يكون توظيفاً منتجاً.

فيتحتم على الدولة اذن ان تعطي للسياحة ومرتكزاتها الاساسية (الاوتوسترادات والطرق والفنادق والموتيلات والبلاجات والاثار التاريخية) حقها في الافضلية، لانعاش المناطق وانماء موارد سكانها ورفع مستوى الدخل القومي والفردى؟

الصناعة والتجارة والزراعة:

وان توقفت قليلاً عند السياحة واعطيت مثلها، فهذا لا يعني اني غافل عن القطاعات الاخرى.

فالاقتصاد الوطني كل لا يتجزأ، قوته في قوة سائر اجزائه وقطاعاته.

فالصناعة تخلق مجالات العمل للمواطنين وتنمي الدخل القومي والتجارة تخدم الصناعة كما تخدمها هذه

الصناعة نفسها، والزراعة تؤمن الرزق والموارد للسكان وللصناعة وللتجارة على السواء، وجميعها مشتركة تعزز الاقتصاد الوطني والدخل القومي.

العلاقات الخارجية:

كل هذا الذي نتحدث عنه: الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة يؤلف في مجموعة ثروتنا الوطنية ورأسمالنا القومي.

ونظرة الى كشف حساب هذه الثروة السنوي تبين ان ميزان مدفوعاتنا يشكو بداخله من نقطة ضعف، بل من مرض مزمن يرهقه. اعني العجز في الميزان التجاري. فلم يعد يخفى على احد ان تجارتنا الخارجية في عجز دائم ومتزايد. فنحن نستورد من الخارج بضائع ومواد بما يزيد على ١٥٠٠ مليون ليرة لبنانية ولا نصدر من بلدنا الا بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة او ما يزيد بقليل. وهذا العجز البالغ ملياراً وربع المليار من الليرات اللبنانية بالسعر التجاري هو الذي يرهق ميزان مدفوعاتنا وهو الذي يجعل اقتصادنا يلهث بالحركة السريعة لتسديد هذا العجز الكبير.

وهنا تظهر امامنا واجبات وطنية كبيرة: واجب تشجيع التصدير للمنتجات الوطنية الزراعية والصناعية بمختلف السبل والوسائل

وواجب اعادة النظر في اتفاقاتنا التجارية مع البلدان الاجنبية...

وواجب التعريف والدعاية في الخارج للسياحة ولمنتجاتنا الوطنية...

وواجب تعزيز وتوسيع تمثيلنا التجاري في الخارج على غرار ما تقرر في لجنة الشؤون الخارجية في نهاية شهر تشرين الاول الماضي.

وواجب ايجاد الوسيلة مع الدول الاجنبية الكبرى التي نستورد منها بمبالغ ضخمة لالزامها بشراء كميات معينة من انتاجنا الوطني تخفيفاً للعجز الكبير في ميزاننا التجاري معها.

وغير ذلك من الامور التي يتطلبها اصلاح وتحسين ميزاننا التجاري والتي ما برحت الاوساط الاقتصادية تطالب بها والدوائر المسؤولة تعد بتحقيقها منذ مدة طويلة.

الخاتمة

وفي الختام اقول:

بعد هذا العرض السريع لبعض جوانب اوضاعنا المالية والاقتصادية الذي اشكر حضرات الزملاء الكرام على الاصغاء اليه، ارى ان اوضاعنا الاقتصادية والمالية العامة سليمة وهي تؤمن الشروط الكافية لكي يستمر الازدهار في هذا البلد شرط ان نخلع عنا ثوب التردد وان نعالج هذه الامور العامة التي ذكرت بكل ثقة وايمان وجراًة.

فبلدنا بشهادة الجميع في الداخل وفي الخارج، بشهادة رجال الاعمال والمال والخبراء الوطنيين والاجانب والمراقبين والصحفيين بألف خير والحمد لله، واضحى سوقاً دولية ومركزاً هاماً للودائع المالية وقاعدة ممتازة للاعمال التجارية وملجأً للأشخاص العاملين في الميدان الاقتصادي.

ونحن قادرون بعون الله ان تعاوننا جميعاً في هذا المجلس وفي الحكومة وفي القطاع الخاص، على العمل المشترك لتنمية فعاليتنا الاقتصادية والمالية بالحفاظ على نظامنا الحر الديمقراطي، ان نحقق لهذا البلد المزيد من الازدهار والرخاء والعيش الكريم. كما ارى انه يكفيننا من حافز ما نشهده يحصل في بعض البلدان القريبة والبعيدة التي ابتعدت في انظمة الحرية الاقتصادية واعتمدت نظم التوجيه والتقييد والاشتراكية من نتائج غير مرضية وتحول وسعي للعودة الى بعض قواعد الحرية، هذه الحرية التي نقدها نحن في لبنان والتي علينا تعزيزها لنصل بهذا البلد العزيز الى المرتبة العالية التي نتمناها له جميعاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور امين الحافظ.

امين الحافظ: دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

سوف تكون كلمتي مقتضبة، لثلاثة اسباب، اولاً لان الملل بدأ يدب الى النفوس، وثانياً لان الكلام القليل يثبت في الازهان اكثر من الكلام الكثير، وثالثاً، لان ما قيل ويقال في الموازنات عادة وفي كل سنة، يعاد ويردد وقد حفظته الازهان وعرفناه جميعاً، واول من يعرفه هو الحكومة، اذن لا بد من بعض الملاحظات التي لا بد منها، عندما يريد ان يضيف اي نائب شيئاً الى معلومات الآخرين. نأتي اليوم الى الموازنة في جو جديد، وفي هذا الجو نلاحظ بان الهمة قد عقدت على اجراء تطهير اداري، وعلى اصلاح اداري وهذا الاصلاح والتطهير من شأنه ان يعيد الثقة الى نفوسنا في امكانية تحقيق بعض البنود التي تنص عليها الموازنات عادة والتي لا تنفذ. وهناك تدابير كثيرة اتخذتها الحكومة قبل ان نأتي الى الموازنة. من شأنها ان تبعث ايضاً التفاؤل في نفوسنا، من هذه التدابير مثلاً، التدبير الذي اتخذ بوقف اعطاء رخص لانشاء بنوك جديدة، وهذا من شأنه ان يعيد الثقة الى الوضع الاقتصادي في البلد، والى ان يعيد الثقة لينا ايضاً في امكان وجود اتجاه لتسليف طويل ومتوسط الامد من شأنه ان يدفع عجلة الانماء الحقيقي والانتاج في البلد. ونأتي اليوم ايضاً الى موازنة غير متوازنة، وهذا شيء لا يجعلنا، ونحن لا نجعل من الموازنات الغير متوازنة، اذا كان الفارق، واذا كان العجز هو من أجل مشاريع انتاجية انمائية وهذا الذي يتحدثون عنه، الموازنة الغير متوازنة ويتحدثون عنها في مكان. هذه مجلة «التايم» التي لم تضع على غلافها منذ زمن طويل اي صورة لاي رجل متوفي، قد وضعت الان صورة «اللورد كينيذ» ذلك الاقتصادي الكبير الذي اعطى هذه الفكرة، فكرة الموازنات غير المتوازنة والذي يقال بان العالم في الوقت الحاضر كله سائر في سبيل تحقيقه، صحيح ان الموازنة غير متوازنة، واننا لا نجعل منها اذا استطعنا ان نوجد الموارد من اجلها في المدى البعيد. من أين سنأتي بالواحد وثمانين مليون ليرة؟ يتحدثون عن موارد. والحكومة في مشروعها طلبت منا ان نوافق على ان نحصل على هذه الموارد، عن طريق القروض، او عن طريق الضرائب، او عن طريق موارد

اخرى. طبعاً كما قلت في مستهل هذه الكلمة انني سأختصر لاننا كلنا نعلم، وكلنا قد تحدثنا وقيلت الكلمات المطولة حول هذه الموارد والاقتراحات. فهناك من يقول بأنه مع القروض، وهناك من يقول بأنه ضد القروض. وهذه حكاية طويلة، وكلنا مسؤول. ان الضرائب يجب ان تزداد، واذكر انني في السنة الماضية. القيت خطاباً مطولاً عن الضرائب، وعن التحقق، وكانت صرختي هذه قد اضيفت الى صرخات اخرى، مما يقظ الاذهان وجعل وزارة المالية مثلاً تقوم بوضع مشاريع تقدمها الى المجلس من اجل اقرار المشاريع التي تتعلق بالضرائب والتحقق. وهذا ما حمل حضرة رئيس لجنة المالية على التحدث عن التحقق بالوقت الحاضر، وعلى طرق ابواب جديدة ما كان يطرقها بالماضي كقضية تهرب بعض المؤسسات من دفع الضرائب وعلى رأسها البنوك. الموازنة التي بين ايدينا ايضاً تمتاز عن سابقتها بانها واقعية. الموازنة الماضية لم تكن مع الاسف واقعية، كان الخيال يسودها وكان التفاؤل هو رائدها.

اما هذه السنة فنلاحظ بان الحكومة عندما وضعت الموازنة كانت اكثر حرصاً واقل تفاؤلاً واكثر انتباهاً الى ان الموارد قد لا تكون كما قدرتها الحكومة الماضية عند وضعها موازنة عام ١٩٦٥.

اذا عدنا الى الضرائب وقلنا ان المورد الكبير للدولة هو الضرائب، دون ان نتحدث عن القروض: كنت قد قلت في خطابي الماضي بأن الحكومة اذا طبقت القانون في الضبط، فان حصيلة الضرائب سوف ترتفع الى ما يزيد عن المئة مليون ليرة، وقد كنا نعني ضريبة الدخل، والاجهزة الموجودة في الدولة، اجهزة التحقق مثلاً، وسمعنا في البيان الذي القاه دولة الرئيس بان الحكومة هي بصدد انشاء معهد للضرائب، وهذا مشروع هام جداً، لان معهد الضرائب يحسن نوعية الكفاءة. ففيما يتعلق بالاخلاق فهذا امر متروك الى التطهير.

اما بما يتعلق بالكفاءة، فان معظم الذين يحققون في الضرائب في الوقت الحاضر هم من الذين عندهم شهادات عمومية. مثلاً شهادة بكالوريا او شهادة ليسنس حقوق فقط، بينما هم يذهبون ليحققوا في مشاريع تجارية وصناعية، ليس لهم علم بامرهم، وليس لهم خبرة فلكي يكون لهم هذا خبرة في المسائل الحسابية، وفي المسائل التجارية والصناعية. يجب ان يكون هناك معهد للضرائب. وهناك بعض الظروف التي يمكن ان نيشرها في هذا الموضوع. مثلاً، هناك وسائل يستعملها المكلفون من اجل التهرب من دفع الضرائب ويهمني ان الفت نظر الحكومة اليها، هناك شركات كبرى تنقسم الى شركات صغيرة، كل شركة تأخذ فرعاً صغيراً من فروع اعمال هذه الشركة حتى تتهرب من الضريبة التصاعدية. وهنا شركات عائلية، اصحاب هذه الشركات يعينون بمجلس الادارة، الاب، والابن، وابن العم، ويعطونهم بدل الارباح رواتب، وتعلمون ان الضريبة على الرواتب هي اخف من الضريبة على الارباح. وهذا كله يحتاج الى تعديلات. هناك مثلاً المتعهدون في الاشغال اولئك الذين اصبحوا مرابحهم عند علم الجميع، ونعلم بان الرسوم على هذه الارباح ضئيلة، واعتقد بأنه آن لنا بأن نعيد النظر في هذه الارباح وفي الضرائب الذي تفرض عليها.

هناك ايضاً ضريبة التركات التي يجب ان يعاد النظر فيها ضريبة التركات التي تصل الان الى سبعة بالمئة فقط،

هذا فيما يتعلق في العقارات، فيجب ان تزداد هذه الرسوم. هذا فيما يتعلق بالعقارات.

اما فيما يتعلق بالاموال السائلة، فلم ينتقل الى رحمة الله حتى الان اي لبناني ومعه قرش واحد، اي انه لم يفرض اي ضريبة على المال السائل النقدي الذي يخلفه المتوفي، هذه النقطة يجب الانتباه اليها.

هناك ايضاً المشروع الذي نلفت نظر الحكومة اليه، والمتعلق بضريبة تحسين الاراضي، تعرفون بان شق الطرقات والاعمال والاشغال بالوقت الحاضر، تحسن من قيمة الاراضي بمقدار كبير، هذا التحسين الكبير، لا يفرض عليه الضريبة اللازمة والتي يجب ان تكون عادلة، بسبب ان مداخيل وثروات الافراد قد زادت من جراء ذلك.

ثم هناك الغاية الكبرى المليئة بالسيارات وهذه الزحمة الضخمة التي تسد علينا جميع المنافذ. لقد آن لنا ان نعيد النظر في الرسوم المفروضة على السيارات الخصوصية الفخمة على الاقل. هذه ايضاً نلفت النظر اليها، هذا شيء لا بد منه واعتقد ان معظم الاخوان والزلاء يوافقوني عليه. هذه بعض الملاحظات اردت ان اوردها، لاننا اليوم عندما نبحث الموازنة يجب ان نضع اصبعنا على بعض النقاط، لا ان ندخل في مواضيع طويلة، قد يتحقق شيء ضئيل من معالجتها، ولذلك ارجو من الاخوان الزلاء الكرام، عندما يريدون ان يناقشوا هذه الموازنة ان يثيروا على الحكومة بأمور بناء عملية فعلية، من اجل ان نتعاون جميعاً على تحسين الوضع المالي في هذا البلد. ووعدتكم بالاعتصاب لذلك اختتم هذه الكلمة. والسلام عليكم.

- تصنيف -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس،

من اهم المبادئ الرئيسية لوضع الموازنات في العالم التوازن الذي ينبثق عن مصدر كلمة موازنة نفسها.

والتوازن نتيجة درس عميق لاقتصاد البلاد وامكانياته الناجمة عن الدخل الشخصي وليس نتيجة تصحيح ارقام.

فتكون الموازنة الصورة الحية للحياة الاقتصادية فيظهر فيها كل من النفقات التي تجابه الدولة وكل من الواردات التي تدخل على هذه الدولة.

وفي البلدان المتقدمة اقتصادياً يأتي التوازن عفويّاً فينطبق ميزان الاقتصاد المستقر، اما في لبنان واقتصادنا وليد الظروف والمناسبات نجد صعوبة في التوازن بين المداخيل والنفقات، لذلك يقتضي علينا نحن متشرعي هذا البلد ان نهيم موازنتنا بطريقة تتجاوز مع وضعنا الاقتصادي العام ووضع المكلف الخاص.

وان كنت اليوم اقف بين زملائي الكرام ابدي برأيي فلانني غيور على مصلحة لبنان وعلى مصلحة كل فرد

من افراده وملاحظات تعبير عن تفكير ودرس مجردين عن كل مصلحة الا مصلحة الوطن والمكلف عامة.
فالموازنة الحالية راعت مبدأ التوازن ولكن على حساب المكلف اللبناني ذي الدخل المحدود والذي بدأ يئن من كثرة الضرائب والرسوم التي تؤلف معظم واردات الموازنة.

ولكل لبناني اقبل وضحي بالغالي والنفيس لكي تكون موازنتنا في توازن مثالي ولكي يكون مقدارها عظيماً ولكن هذه التضحية الوطنية يجب ان تقابل بعمل جدي وزيادات في النفقات توازيها زيادات ضرورية في الرسوم والضرائب لتحسين الوضع.

نجد في موازنتنا لهذه السنة زيادة ٧٥ مليون ليرة لبنانية عن السنة الماضية فكان لا بد من التساؤل عن مصدر وهدف هذه الزيادات، وبعد الدرس والتدقيق ظهرت زيادة ٤٠ مليون ليرة لبنانية، وهي مبلغ محترم، لقطاع الموظفين فقط. وتبادر تلقائياً الى مخيلتي ومخيلة كل منا السؤال التالي: هل ان البلاد بحاجة الى زيادة عدد الموظفين؟ ام هل ان البلاد بحاجة الى زيادة رواتب الموظفين كلهم لدرجة تبلغ ال - ٤٠ مليون ليرة لبنانية؟ هذه بقطع النظر عن ال - ٣٥ مليون ليرة لبنانية التي فرقت على عدة قطاعات.

فكان جواب ان الموظفين الموجودين في الدولة يكفون لو كان هناك رقابة فعلية من التفتيش عليهم، بل ان عددهم وفير للغاية ويمكن الاستغناء عن خدمات الكثيرين من الزلم والمحاسبين الذين يملؤون دوائر الدولة ولا ينتجون ابداً.

اما بخصوص زيادة رواتب الموظفين زيادات استثنائية فليس من داع اليها لان الدولة الكريمة المشجعة للموظف اقدمت على اعطاء درجات استثنائية لكل موظفيها.

لذلك تكون هذه الزيادة غير ضرورية ولا منطقية ان من الناحية العملية ام الاجتماعية وذلك لان هذه الزيادات تشجع الشباب الطامح على التوظيف فيزداد عدد الموظفين وينقطع العمل والانتاج الحر ومن اجل حل هذه المشكلة اقترح اقفال باب التوظيف لفترة محدودة ذلك ما خلا الظروف الاستثنائية التي قد تطرأ كالتطهير الذي يجب ان يمتد الى الموظفين في جميع دوائر الدولة.

علاوة على كل هذا.

لا بد لي من التذكير بان التضخم في الموازنة سيؤدي حتماً الى العجز المالي وذلك استناداً للمقارنة التالية.
موازنة سنة ١٩٦٠ كانت تقل ١٢٪ عن موازنة سنة ١٩٦١ وهلم جرا.

فلاحظ ان هذا التضخم السنوي سيجعل موازنتنا مليار ليرة لبنانية سنة ١٩٧٠ وهذا مبلغ لا يقبل به الضمير والمشرع ولا يتحملة المكلف والاقتصاد اللبناني هذا ولا نتناسى متطلبات المعيشة التي تتزايد والتي تفرض التضخم ولكن تضخماً أبسط واقل مما يحصل الان، وذلك لكي تصبح النفقات اقل من الواردات ولكي يتسنى لنا الحصول على مال الاحتياط كما كانت الحال بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٦١ اي عندما كان عدد الموظفين / ١٧٠٠٠ / يقومون

خير قيام باعمال الدولة وليس / ٥٣٠٠٠ / كالיום.

وان كان الحكومة قد سددت الرأي على تنفيذ هذه الموازنة بواسطة الضرائب والرسوم فلا بد لي من لفت نظرها الى ان الشعب يزرع تحت عبء الضرائب لان، وكما سبق وقلت بدأ يئن من تراكمها المتزايد ولا يتحمل اية زيادة الان لان ليس له اية طاقة على دفعها.

ولاجل تفادي هذه الضرائب الجديدة والعجز المتوقع يجب على الحكومة ان تفتش عن القطاعات والوزارات التي بطبيعتها تدر الكثير على الخزينة والتي ما زالت في تأخر نسبي، فمثلاً على هذه الوزارات وزارة البرق والبريد والهاتف والهاتف مورد عظيم يدر على الخزينة الكثير من المال ومن اجل اظهار الواقع الحسي اورد الاحصاءات التالية: في سنة ١٩٦١ دخل على الخزينة / ٧٧٠٠٠٠٠ / (سبع ملايين وسبع مائة الف ليرة لبنانية وفي سنة ١٩٦١ / ٨٥٠٠٠٠٠ / وسنة ١٩٦٣ / ١١٠٠٠٠٠٠ / وفي سنة ١٩٦٤ / ١٢٠٠٠٠٠٠ / فهناك امكانية تجعل مداخيل الهاتف مرتفعة جداً لو اقدمت الحكومة الكريمة على مد الخطوط الهاتفية الى طالبيها الكثر لحصلت بطريقة غير مباشرة على مداخيل عظيمة من المكلف وسهلت مصالحه.

ولا يمكن ان نأخذ بادعاء الحكومة بان هذا المشروع هو تحت الدرس ويكلف كثيراً لانه هناك شركات عديدة مستعدة لتمويل مثل هذا المشروع، فما على الحكومة الا ان تلزمه الى احدى هذه الشركات العالمية التي تدفع اليها تكاليفه على مر السنين بطريقة لا يشعر فيها المواطنون وتكون لذلك قد قامت بعمل مفيد ان من ناحية الموازنة لتغطية النفقات او من ناحية المواطن الذي تؤمن مصلحته.

هذا فيما يتعلق بالهاتف، اما فيما يتعلق بالقطاعات الاخرى لا بد ان نذكر الحكومة باهم مدخول محتمل للبنان، فلبنان يتمتع والحمد لله، بمركز طبيعي جميل جداً وميزات عظيمة ما زالت اثاره على ارضه من قلاع فينيقية ورومانية الخ... وبشاطىء جذاب، اي كل ما يصبو اليه السائح.

فالسائح الذي يؤم لبنان يمضي خمسة ايام على الاكثر ويتركه ليزور بلاداً اخرى، فقطعاً لهذا الواقع المؤلم اننا نتساءل والبلاد ملأى بجماليات طبيعية واثرا تاريخية لماذا لا نستثمرها بطريقة حديثة تجتذب السائح تضطره بطبيعتها الى تمضية الالبام الطوال فيه، فهناك امكنة تاريخية ممتازة لا تصلها الطريق اورد على سبيل المثال وليس الحصر قلعة المسيلحة وشلالات كفرحلا وقلعة الحصن وكلها في بلاد البترون كما ان الشاطىء اللبناني قابل للاستثمار كلياً فلماذا لا تقدم الحكومة على مشروع استثماره بواسطة شركات وطنية اذا امكن او اجنبية.

نعم ان الشاطىء اللبناني ثروة تتطلب القليل لتظهر للعيان وتدر الارباح وترفع اسم لبنان السياحي عالياً في العالم، عندئذ يؤم السائح لبنان ليمضي طوال فرصته.

هذا خلا الضعف المخزي في الدعاية للبنان الجميل اذا ما قارناه مع قوة الدعاية الاسرائيلية العدو وبكل تواضع ألخ فأقول ان لبنان يفوق اسرائيل بالكثير من الجمال السياحي.

وهناك مسألة لا بد لي من التطرف اليها الا وهي وجود وزارة التصميم التي تستهلك الكثير وتصمم القليل القليل، فنتساءل لماذا انشئت وماذا تعمل؟ وكل ما تقوم به من تصاميم ودروس يبقى حبراً على ورق بذلك اقترح دمج هذه الوزارة مع وزارة الانباء والسياحة او بالاحرى دفع هذه الوزارة الى العمل الجدي المثمر الذي يؤخذ به لبناء وطن على تصميم مدروس .

اما بخصوص وزارة الاشغال التي تشرف على شرايين هذا الوطن من ناحية الطرقات فهناك ملاحظة لا بد لي من ان ابيها بخصوص موازنتها .

يلاحظ ان ملايين الليرات ترد مع كل سنة مالية جديدة لتصرف على الطرقات الدولية والرئيسية في هذا البلد، ففي هذه النفقات وجه حق ووجه بطل .

فوجه الحق، ولا بد ان يجلى أن لبنان بحاجة الى طرقات دولية ورئيسية ممتازة ويجب تشجيع هذا الاتجاه في وزارة الاشغال لانها مبدئياً تشكل وجهاً رئيسياً من اوجه لبنان .

ولكن وجه البطل لا بد كذلك من ان يظهر وهو ترك الطرق المحلية والداخلية جانباً حيث لا تؤخذ بعين الاعتبار والحكومة الكريمة تعتبر ان هذه الطرق هي ملك للنواب لانها تجد كل نائب صاحب ضمير حي يطلب بشقها وتعييدها وتزفيتها، فلذلك تصرف لهذه الطرق، كما فعلت هذه السنة، مبلغاً زهيداً تحذر به مطالب النواب وتثير معه غضب الشعب الفقير الذي يحتاج الى هذه الطرقات حاجته الى اساسيات الحياة الانسانية

رصدت الحكومة هذه السنة لكل نائب مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. فقط للطرق المحلية والداخلية وهي تعلم جيداً ان هذا المبلغ لا يشق طريقاً واحدة في أي بلدة كانت .

فكما سبق واسلفنا نحن مع الحكومة في كل ما يتعلق بالطرق الرئيسية والدولية ولكننا ندحض اعمال الحكومة فيما يتعلق بالطرق الداخلية المحلية .

فاذا كنا نصبو الى اجتذاب السياح الذي اعتاد على الطرقات محلية ممتازة توازي طرقاتنا الرئيسية ولكي نبقيه اكبر وقت ممكن في لبنان، لا بد لنا من ان نسمح له الفرصة لرؤية بلادنا كلها، ولا يكون هذا الا اذا عادت الطرقات الفرعية والمحلية التي تعرفه الى جمالات لبنان وقراه .

كل هذا من الناحية السياحية الكمالية، ولكن لا يجب ان نناسي ان القروي الذي لا تصل قرية الطريق يموت قبل وصول الطبيب، هذا اذا ما وجد متطوع صاحب ضمير مهني حي يذهب الى القرية سيراً على الاقدام .

فان كان يحسن بنا اخذ هذه الطرق بعين الاعتبار من الناحية السياحية فهو واجب علينا أخذها بعين الاعتبار من الناحية الوطنية والانسانية، فبدل ان نرصد مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية لكل نائب للطرق الداخلية والمحلية ونرصد ملايين الليرات لاقبل مشروع رئيسي يجب علينا ان نقلل من هذا لنزيد ذاك .

فكما سبق واسلفنا ان الشعب يضحى بالكثير عندما يرى ان هذه التضحية مقابلة لعمل جدي نافع ولكن

علينا المحافظة على ثقة هذا الشعب التي بدأنا نفقدها مجلساً وحكومة وذاك بان نفذ بطريقة عملية المشاريع التي ترصد لها الاعتمادات الكبيرة وذلك في درسها ملياً في حينه وبرقابة شديدة عند تنفيذها وما قلته عن الطرق اوله عن مياه الشفة وما قلته عن الطرق والمياه ا قوله عن الكهرباء وازيد بان الحكومة جعلت سعر الكيلوات واحد في محافظة الشمال ما عدا قضاء البترون والزاوية حيث لا يزال يوجد الخلاف على السعر بين الشركة والاهالي فعلى الحكومة ان تنتهي مع شركة قديشا وتتوافق معها على المصلحة لكي يصبح السعر واحد.

الفت نظر الحكومة على هذا الواقع نسبة لما جرى في الماضي عندما رصدت الحكومة مبلغ ٨٤ مليون ليرة لمشاريع طرق القرى المحرومة. وتوقفت فجأة عن اتمامها مدعية ان المال قد نفذ مع العلم ان هذا المبلغ كان مصروفاً لانهاء الاشغال المقررة.

ولا يسهي عن البال مشروع ال - ٤٥٠ مليون ليرة وكذلك المشاريع التي هي بعشرات الملايين والتي جميعها تقررت لتنفيذ الاعمال الانشائية ولسوء الحظ كانت نتيجة العمل فيها غير مرضيا عنه ان من ناحية التنفيذ ام من جهة المبالغ المصروفة.

كل ذاك دفع اللبناني الى التساؤل عما جرى في الاموال ولماذا لم تكف لانتماء المشاريع.

تساؤلات اسمح لنفسي الادلاء بها الى المجلس الكريم طالباً اجراء التحقيقات الواسعة فيها آملاً الوصول الى خفايا هذه القضية وكشفها ليتسنى للحكومة ان تضرب بيد من حديد كل من كان له ضلع في تناثر الاموال التي جمعت من المكلف اللبناني.

كما واني اذكر الحكومة بان هناك طرقاً رئيسية وغير رئيسية قد شقت وما زالت بانتظار الفرج لكي تعبد وتصبح سالكة. واذكر على سبيل المثال طريق فنورين - الحدث التي توفر على قاصد الارز وبعلمك مسافات شاسعة. فاطلب الى الحكومة الكريمة رصد المبالغ لاتمام هذه الطريق الحيوية ذات التأثير العظيم على وضعنا السياحي والعمرائ والاقتصادي. كما انني اشد بطلب الجواب القاطع بهذه القضية.

اذا يتوجب علينا تخفيف عدد الموظفين غير المنتجين الذين نحن بغنى عنهم لكي لا نرهق المكلف اللبناني بالضرائب التي تزايدت كثيراً وان نشجع القطاعات التي يمكن ان تدر على الخزينة المبالغ الطائلة كوزارة البرق والبريد والهاتف والسياحة والاصطياف وان نحقق بشدة وعدل بالمبالغ الضخمة التي تقرر وضعها لانفاذ المشاريع الكبرى وعملاً الى نتيجة الاعمال ليكون الشعب اللبناني على بصيرة ويرتاح ضميره الى الاعمال الانشائية، وان نرصد اعتمادات اوسع للطرق المحلية التي لها تأثيرها العظيم على مستقبلنا السياحي والوطني لنوازن النفقات والمداخيل وفقاً للاقتصاد والمتطلبات الضرورية الملحة لكي تكون موازنتنا متجاوبة لمتطلبات هذا الوطن الحبيب. والله ولي التوفيق.

نائب بلاد البترون: جان خوري حرب

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد علي عرب .

علي عرب: دولة الرئيس، حضرات الزملاء.

ان الموازنة، هي عمل سياسي يعبر عن اتجاهات الدولة ونشاطاتها في جميع الحقول، وبما ان مفهوم الدولة قد تطور مع الزمن فانتقلت الدولة من مفهوم القرون الوسطى الى مفهوم الدولة الحديثة، اي الى مرحلة الدولة ذات النزعات التدخلية، وبما ان وظائف الدولة ومهامها قد تزايدت وتشعبت بنتيجة تبدل النظرة اليها، كان لا بد للموازنة من ان تجاري هذا التطور وتتجاوب مع مقتضياته، فتنعكس فيها سياسة الدولة، وتحدد على اساس هذه السياسة شروط الانفاق والجباية.

وفي هذا المجال لا بد لنا الا ان نتساءل. هل ان الموازنة اللبنانية الحالية قد تطورت مع التطور العام واصبحت تعكس مقتضياته ومطالبه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية؟..

لقد اكد فخامة الرئيس الاستاذ شارل حلو في مقاله القيم الذي نشر في شهر كانون الاول الماضي في مجلة (ميدل ايست فورم) Middle East Forum أكد في هذا المقال «ان النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من اهم الاعمال التي تضطلع بها الحكومات في هذا العصر».

واضاف فخامة الرئيس قائلاً:

«في جميع البلدان، سواء الغنية منها او الفقيرة المتقدمة في النمو أو المتخلفة، سواء اتبعت النظام الاقتصادي الاشتراكي او نظام السوق الحرة، فان الحكومة مسؤولة عن تأمين مستويات اعلى من المعيشة لشعبها».

وفي مكان آخر قال فخامة الرئيس:

«بانه لم يعد ممكناً في النصف الثاني من القرن العشرين، لاية حكومة من الحكومات اتباع سياسة التسبب الاقتصادي Laisser-Faire. لقد كانت تلك السياسة قائمة على الافتراض بان كل فرد اعلم بمصلحته الخاصة من سواه. ان سياسة التسبب الاقتصادي هذه غير مقبولة الان، لان الافراد لا يدركون دائماً مصالحهم الفضلى وحتى لو ادركوها فانهم لا يستطيعون دائماً تحقيقها كلها...»

السياسة شروط الانفاق والجباية.

وفي هذا المجال لا بد لنا الا ان نتساءل. هل ان الموازنة اللبنانية الحالية قد تطورت مع التطور العام واصبحت تعكس مقتضياته ومطالبه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية؟..

لقد اكد فخامة الرئيس الاستاذ شارل حلو في مقاله القيم الذي نشر في شهر كانون الاول الماضي في مجلة (ميدل ايست فورم) Middle East Forum أكد في هذا المقال «ان النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من اهم الاعمال التي تضطلع بها الحكومات في هذا العصر».

واضاف فخامة الرئيس قائلاً:

«في جميع البلدان، سواء الغنية منها أو الفقيرة المتقدمة في النمو أو المتخلفة، سواء اتبعت النظام الاقتصادي الاشتراكي أو نظام السوق الحرة، فإن الحكومة مسؤولة عن تأمين مستويات أعلى من المعيشة لشعبها». وفي مكان آخر قال فخامة الرئيس:

«بانه لم يعد ممكناً في النصف الثاني من القرن العشرين، لاية حكومة من الحكومات اتباع سياسة التسبب الاقتصادي Laisser-Faire. لقد كانت تلك السياسة قائمة على الافتراض بان كل فرد اعلم بمصلحته الخاصة من سواه. ان سياسة التسبب الاقتصادي هذه غير مقبولة الان، لان الافراد لا يدركون دائماً مصالحهم الفضلى وحتى لو ادركوها فانهم لا يستطيعون دائماً تحقيقها كلها...»

«ان المصالح تتضارب والقوي يستغل الضعيف، ومن المعترف به الان ان الحكومة مسؤولة عن حماية الطبقات الضعيفة والفقيرة ومساعدتها على تحقيق مستوى أعلى من المعيشة».

بالامكان ايها الزملاء مواصلة اقتطاف فقرات اخرى من مقال فخامة الرئيس، ولكنني متأكد بانكم قد قرأتموه وتجاوبتم مع روحه، اذ انه يعكس في الحقيقة واقع لبنان والخطوة الواجب اتباعها لحل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية.

مما لا شك فيه ان اموالاً طائلة وجهوداً كبيرة قد صرفت خلال السنوات الماضية القليلة على عدد كبير من المشاريع الانمائية والاجتماعية وبدأت الدولة بالفعل بتحسّس التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي شملت معظم اقطار منطقة الشرق الاوسط وبدأت تفكر تفكيراً جدياً بوضع الحلول المناسبة بها... .

كانت الموازنة في الماضي مالية الطابع... اي انها لا تتدخل تدخلاً مباشراً ولا تحاول التأثير على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ز اي انها كانت سلبية الى حد ما... وكان لهذه السلبية اسبابها... .

الا ان مفهوم الدولة قد تطور تطوراً كبيراً في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية... .

واضطرت الدولة، بسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي بدأت تتفاعل بسرعة وتؤثر على مجريات الاحداث، اضطرت الى التدخل او بالاحرى الى المساهمة الفعلية في توجيه دفعة الامور الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

لقد اسفر هذا التطور الذي اصبح ميزة العصر الرئيسية عن ظهور طاهرتين رئيسيتين هما:

اولاً: ان وظائف الدولة تنمو باطراد هائل وتزايد مهامها واعباؤها سنة بعد سنة تبعاً لتزايد حاجات البلاد والمواطنين. ولم يعد بإمكان الدولة، ان تقف بعد اليوم مكتوفة الايدي ازاء اي بادرة اقتصادية او اجتماعية خشية ان تفرض عليها الحلول فرضاً.

ثانياً: لا بد لاية دولة، ايا كانت درجة الحرية الاقتصادية، التي تأخذ بها، من انتهاج سياسة معينة تجاه كل من مرافق البلاد، فالحرية لا تعين الفوضى، ولا هي تتنافى مع الاحصاء والدرس والتصميم... .

يؤكد التقرير الذي قدمه الزميل رئيس لجنة المال والموازنة «بان الإيرادات الفعلية لم تعد تقوى على تغطية النفقات الفعلية منذ عام ١٩٦٢ وان موجودات الخزينة قد سمحت لغاية الان وستسمح الى مدة ليست بالبعيدة بتغطية الفرق بين الإيرادات والنفقات»..

ويضيف التقرير قائلاً..

«ان ذلك لا يمنع وجوب البحث عن الحلول الجذرية السليمة لاستدراك الامر في المستقبل بل بالعكس، فان ذلك يستلزم البحث الجدي عن هذه الحلول»

اذا استعرضنا ارقام الموازنة اللبنانية نجد انها قد قفزت بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٦ من ٢٧٣ مليون ليرة الى ٥٨٥ مليون ليرة اي انها زادت بنسبة ١١٥٪ بالمائة اي بمعدل يقارب ٢٠٪ سنوياً..

اما الواردات، فلقد كانت كما تعلمون، اقل بكثير من النفقات..

من الضروري اذا ان يصار الى وضع حلول جذرية وسريعة لهذا الفرق الكبير بين النفقات والواردات..

ان حجم النفقات هو الى حد كبير وقف على الحالة الاقتصادية الراهنة، فحيث لا تحدد الدولة الاسعار وتراقبها تزداد النفقات او تنخفض وفقاً لحالة الاسواق المحلية والعالمية وما يرافقها من تقلبات الانتاج والاسعار، ويمكن القول ان النفقات العامة تزداد في فترات الازدهار تبعاً لارتفاع الاسعار، وتتندى في فترات الانحطاط الاقتصادي تبعاً لانخفاضها.

ان الموازنة، تستطيع اذا اردنا، ان تؤثر تأثيراً كبيراً في الوضع الاقتصادي بل انها في الحقيقة اصبحت اليوم السلاح الاكثر مضاء لمعالجة الوضع الاقتصادي وإيجاد فضل الحلول لمشاكله والاداة الفضلى لتوجيهه.

هذا السلاح، ايها الزملاء، الى الان لم نستعمله الدولة جدياً في لبنان..

اني ادعو الى استعمال الموازنة كسلاح اقتصادي حديث، كما تستعمله معظم الدول الرقية الحديثة للحفاظ على ميزاتها التجاري وللدفاع بصورة خاصة عن مصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ان الدولة في لبنان قد اخذت مؤخراً بسياسة التوجيه في بعض القطاعات الشعبية الحساسة واصبحت تساهم بطرق مباشرة وغير مباشرة بتنفيذ المشاريع الانمائية الشاملة واقامة المؤسسات الاجتماعية.. واذا كان هذا التوجيه ضروري من قبل الدولة فيجب ان يرافقه توجيه في وضع الموازنة وفرض الضرائب الضرورية للانفاق.

ثانياً: مشكلة اخرى هامة نواجهها كمواطنين وكنواب وكدولة الا وهي مشكلة الرسوم الجمركية.

ان الرسوم الجمركية لم تعد، شأنها في السابق، اداة مالية يقصد منها تغذية خزينة الدولة فقط، بل اصبحت اداة اقتصادية تحركها الدولة في الاتجاه الذي تشاء. ان زيادة هذه الرسوم على بعض السلع الاجنبية ينطوي على مغزى اقتصادي هام وهو تجنب البضائع الوطنية المماثلة خطر المزاحمة الاجنبية وتشجيع الانتاج الوطني.

وفي حال عدم وجود صناعة وطنية، فان زيادة الرسوم يجب ان تؤدي الى الضغط على الدولة المعنية بالامر لزيادة وارداتها من لبنان بما يتناسب الميزان التجاري بين هذه الدولة ولبنان.

واذا كان من المستحيل معادلة الميزان التجاري فنكون على الاقل وضعناه بمركز احسن لصالح لبنان وصالح خزينته وصالح اقتصاده وازدهاره..

وتستطيع الدولة عندما تشعر بان الاقتصاد الوطني يمر بازمة، او انتابه بعض الركود تستطيع بواسطة الموازنة ان تقذف بالاموال الى الاسواق، ولا فرق بين ان تكون هذه الاموال متجمعة في خزينة الدولة او مقترضة من الداخل او من الخارج.

وبامكان الموازنة ان تفتح باب الانفاق بما يتناسب ودرجة التأخر الاقتصادي وذلك عن طريق القيام بمشاريع عمرانية مختلفة. فبواسطة الانفاق يتم تشغيل اليد العاملة، وتحدث قوى شرائية جديدة يتمكن معها المواطنون من الاتجاه شطر اسواق الاستهلاك ومن الطبيعي ان تؤدي زيادة الاستهلاك الى زيادة الانتاج وبالتالي الى اعادة الحياة والنشاط الى الوضع الاقتصادي..

ولا بد من التنويه هنا، ما للمشاريع العامة من اهمية سياسية واقتصادية واجتماعية اذا استوعبت عدداً كبيراً من العمال العاطلين الذين يكونون بالفعل خطراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً على البلاد اذ تركوا ابدون عمل او نشاط..

اما النقطة الثالثة الهامة التي اريد الوقوف امامها فهي عدم نجاح الاجهزة المختصة بوضعها الحاضر، تطبيق الانظمة الضريبية تطبيقاً شاملاً وصحيحاً، وبالتالي فان الخزينة اللبنانية تخسر ملايين الليرات سنوياً كان بالامكان تحويلها الى مشاريع ومساعدات انمائية سريعة.

ان النظام الضريبي لم يعد بامكانه ان يجهل الحاجات الاقتصادية والتطورات الاجتماعية الملحة واصبح بالضرورة مساهم فعلي ورئيسي في تحويل الخزينة بطرق مباشرة وغير مباشرة.

ان هذا النظام ايها الزملاء، بحاجة الى تطوير سريع ليصبح بامكانه اداء واجبه على اكمل وجه وليصبح للبنان دخل محترم سنوي يستطيع ان يحوله عندئذ لمشاريع انمائية كبرى..

واذا لم يكن بالامكان اجراء تعديلات جذرية، كما هو مطلوب في نظام الضرائب، فعلى الاقل يجب تحسين وسائل جباية الضرائب. فتؤمن بذلك دخلاً يبلغ ثلاثة اضعاف المبلغ الذي تستوفيه الخزينة اللبنانية حالياً.

رابعاً: هناك تقارير ودراسات اقتصادية عديدة لهيئات اقتصادية وشخصيات اقتصادية مختلفة، كلها تؤكد بأن معدل دخل الفرد في لبنان اقل من الوسط اذا قورن بمعدل دخل الفرد في بقية الدول المتقدمة.

ان الوضع العام في لبنان قد لا ينذر بالخطورة ولكنه لا يبعث الى الارتياح العام. ولا بد لي في هذا المجال من ايراد بعض النقاط الرئيسية الهامة التي وردت في دراسة اقتصادية هامة منذ سنوات كانت نتجية اجتماعات

بين قادة النشاط الاقتصادي في هذا البلد..

ولقد تم نشر هذه الابحاث فيما بعد في مقالات متعددة ابرزها محاضرة القاها الاستاذ عبد الرحمن طياره، مدير وزارة الاقتصاد في ذلك الوقت ورئيس هيئة التفتيش المركزي حالياً.

وجاء في هذه الدراسة النقاط الثلاثة الهامة التالية:

اولاً: تفاوت في نسبة تقدم بعد قطاعات الاقتصاد على البعض الآخر.

ثانياً: تفاوت طبقي متزايد.

ثالثاً: تفاوت جغرافي في النمو بين العاصمة وبين اكثرية المناطق المحرومة الاخرى.

وايد هذه النقاط الثلاث، التقرير الشامل الذي وضعه الاب لوبريه عام ١٩٦٠ والذي ان اختلفنا معه في بعض تفصيلاته، الا انه لا بد لنا من الاعتراف بانه صور واقع لبنان بصراحة تدعونا الى العمل بسرعة لتدارك اوضاعنا ووضع الحلول المناسبة لها..

ان الموازنة التي نحن بصدد دراسة ابوابها هي في الحقيقة جوابنا الفعال للاختلال الموجود في اقتصادنا.. وباستطاعتنا اذا اردنا، كما قلت سابقاً، ان نحول الموازنة الى سلاح لازالة الاختلال الناتج من التفاوت بين القطاعات، الذي حال حتى الان دون تفاعلها وتكاملها، وتركيز الاقتصاد على قواعد تؤدي الى تنميته بصورة اشمل واسرع.

ان الموازنة هي اداة لتقريب شقق التفاوت بين مختلف الطبقات، والموازنة اداتنا لتعميم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي على مختلف المناطق بدون استثناء او تحيز.

ان تأمين هذه الاهداف الرئيسية الثلاثة يمكن الوصول اليها اذا حققنا التوصيات التالية التي تم الاتفاق عليها من قبل مختلف الهيئات الاقتصادية وورد معظمها في التقارير الاقتصادية الانمائية التي قدمتها لجان اقتصادية للجهات الرسمية العليا.

اولاً: في التوازن بين القطاعات:

- سن القوانين الالية الى تشجيع الزراعة والصناعة والسياحة وتنمية المؤسسات الصغيرة وذلك:

أ - بالارشاد والتوجيه

ب - بتوسيع نطاق مشاريع التدريب المهني.

ج - بتخفيف وطأة الاعباء العمومية.

د - بالحماية العادلة.

هـ - بوسائل التشجيع المباشر الاخرى.

ثانيا: في التفاوت الطبقي المتزايد.

أ - تعديل النصوص المتعلقة بتحمل الابعاء العمومية، بغية التخفيف عن الطبقات المتخلفة.

ب - تعديل النظام الضريبي والسير بالضمان الاجتماعي والمساكن الشعبية والتعليم المجاني.

ثالثا:

أ - اما في التفاوت الجغرافي فبالامكان تجهيز المناطق المتخلفة المحرومة بالمنافع العمومية الاساسية (المدارس والمستشفيات والماء والكهرباء والطرق).

ب - تشجيع الزراعة والصناعة المحلية لتركيز السكان في المناطق ومنعهم من الهجرة للمدن وتأمين تقديم الخدمات العمومية لسكان المناطق في مراكز اقامتهم.

وهنا لا بد لي من التركيز على عدة مواضيع هامة.

اولا: موضوع الصحة:

ان الاستثمار الصحي في لبنان على شقة كل انسان.. التقارير تؤكد حاجة لبنان الى ٥٠٠٠ سرير في المستشفيات موجود منها حوالي ١٥٠٠ سرير فقط.

هناك مشروع لتجهيز الف سرير يجب الاخذ به فوراً واعطائه الاولوية ولوادي الامر الى حذف بعض ابواب الموازنة..

ان اجرة المعاينة الطبية تتراوح بين ١٥ ليرة و ٥٠ ليرة لبنانية واذا رضي الطبيب ان يزور المريض بالبيت ليلاً زدادت الاجرة الى ٧٥ او المائة ليرة اصف الى هذا ان المستشفيات المتعاقدة مع الدولة لا تقدم الخدمات للمرضى الا في حالات نادرة استثنائية!

اما اجور المستشفيات فتتراوح في اليوم الواحد بين ١٥ ليرة درجة رابعة و ٥٥ ليرة درجة اولى هذ عدا ثمن الادوية واجور الاطباء الذين يعالجون المريض في المستشفى.

واذا كان الوضع هكذا، وكلكم تعلمون هذا، فكيف تتمكن ٤٠٪ من العائلات اللبنانية التي يبلغ دخل العائلة الواحدة ما بين المائة والمائتين ليرة في الشهر، من توفير العلاج الطبي الضروري لحياتي لافرادها؟!..

بل انني اتساءل كيف تستطيع العشرة بالمائة من العائلات التي يتراوح دخلها الشهري ما بين ٧٥ و ١٠٠ ليرة لبنانية من تأمين علاجها الطبي؟!..

ومن هذا نتأكد بان اكثر من حوالي نصف سكان لبنان لا يستطيعون بالفعل الذهاب الى المستشفيات وفدع تكاليفها التي لا تعد ولا تحصر.

موضوع آخر هام هو موضوع التعليم:

ونستطيع هنا ان نربط بين التعليم والصحة او كما يقول المثل العقل السليم في الجسم السليم
الاحصاءات تدل عن وجود ١٢٠ الف تلميذ بدون مدارس .

كما ان هناك حوالي ٧٣٣ قرية بدون مدارس الى الان! . . وهناك عدد لا بأس به من المدارس بحاجة الى
معلمين بعد ابتداء العام الدراسي باسهر! . .

الموازنة ايها الزملاء، اذا اردنان هي اداة طيعة بين ايدينا، نستطيع بموجبها ممارسة حقوقنا وواجباتنا نحو هذا
الشعب المكافح العظيم .

فنقرر له بناء المستشفيات اللازمة له ولاولاده . .

ونقرر له بناء المدارس اللازمة لنموه وتطوره وتقدمه . .

ونقرر له بناء الطرقات، وسيلة تنقله ومعيشته .

ان الطرق المعبدة الصالحة، هي وسيلة حياة افضل . . انها وسيلة الفلاح والمزارع لنقل انتاجه الزراعي،
ووسيلة الطالب للذهاب الى مدرسته، ووسيلة المرأة للمساهمة في بناء مجتمعها .

كما ان الطرقات المعبدة، تفتح الطريق نحو المحبة، والالفة بين مختلف الطبقات ومختلف الناس .

ان لبنان لا يزال الى الان على الرغم من الجهود المبذولة، لا يزال بحاجة الى طرق موصلات منظمة . .

فاكمال اتوستراد طرابلس - صيدا - صور مروراً ببيروت من المشاريع الهامة الرئيسية التي يجب على واضعي الموازنة
اخذه بعين الاعتبار واتخاذ الخطوات لتنفيذه .

كما ان هناك قسماً كبيراً من الطرق الداخلية التي اصبحت باشد الحاجة الى التعبيد وهناك مناطق لا تزال الى
الان بدون طرق موصلات .

السياحة

لبنان بوضعه الحالي، لا يمكنه بالطبع، تأمين جميع هذه الخدمات دفعة واحدة . . ولكن يمكنه ان يخطط،
وان يضع المشاريع لتنفيذ الهم وترك المهم في الوقت الحاضر .

واليوم ونحن مناقش الموازنة الجديد نجد ان الجزء الثاني منها كله مشاريع واعتمادات وافكار .

مشاريع اذا نفذت كلها نكون قد خطونا خطوة كبيرة الى الامام .

واخيراً، فان البيت اللبناني هو همنا، شغلنا، مدار تفكيرنا، ميدان عملنا، ومناط آمالنا . وهو لهذا يقتضينا
ان نحسن اختيار قطعة الارض، ومد المياه والكهرباء، وتمهيد الطرقات ورعاية ابنائه واتاحة فرص التعليم
والتدريب والعمل والانتاج وتسويق انتاجهم ونؤمن له اخيراً الصحة والعدالة والامن والسلامة والاستقرار
والعدل الاجتماعي .

وانطلاقاً من هذه المبادئ الأساسية العامة التي ذكرتها والتي ارى فيها شخصياً منطلقاً صحيحاً وإيجابياً لمشاكل لبنان، اود ان انوه بان على رأس البلاد رئيساً بدأ باكبر حملة اصلاح عرفها لبنان بتاريخه الحديث وهو يؤمن، كما نؤمن بل وأكثر، بضرورة وضع حد للاوضاع السائدة والانطلاق نحو لبنان افضل تسوده العدالة للجميع وترفرف المحبة بين جميع ابنائه . .

نائب صور

علي محمود عرب

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني.

سامي البستاني:

اني اشكر دولة الرئيس بان سمح لي بالكلام اخيراً وعلى كل ارى ان المجلس اصبح فارغاً ولكني ساعبر نفسي تجاه مؤتمر صحفي فالقي بدلوي في هذا المضمار .

ذكر دولة رئيس الحكومة في بيانه عن الميزانية انه ابتداء من سنة ١٩٦١ أصبحت الموازنة تتميز بالشمول والسرعة .

وهذا صحيح، انما نختلف بالتفسير .

فانا اقول انها تميزت بالشمول لان الاختلاسات شملت جميع الدوائر والادارات والوزارات . ولان السرعة لم تكن في سرعة تنفيذ المشاريع ولم تكن في سرعة انجاز المعاملات بل كانت في سرعة تبخر اموال الدولة، اموال الخزينة، اموال المكلف اللبناني .

ويقول: ان ذلك فرض، ابتداء من سنة ١٩٦٥، توضع الميزانية على أساس عدم التوازن بسبب زيادة النفقات على الواردات . وكم كنت اتمنى لو ان الحكومة في هذه الفدلكة اعطتنا ما طالبنا به منذ اكثر من سنة، وييدي نسخة عن كتاب موجه الى دولة رئيس مجلس النواب مؤرخ في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ اطلب فيه من الحكومة ان تعطينا جدولاً بجميع المشاريع التي نفذها مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى والتي لا تزال قيد التنفيذ، وامس الملتزم او الشركة الملتزمة لكل مشروع، واسماء المناقصتين الذين اشتركوا في كل مناقصة على حدة، وجدولاً بالمشاريع التي عقدت بالتراضي وتسمية كل منها واسماء الذين جرت معهم عقود التراضي لكل مشروع على حدة، وجدول الكميات والاسعار لكل مشروع، والمبالغ الاضافية التي انفقت على المشروع، والكلفة النهائية لكل مشروع، لكي يتسنى لنا، نحن هنا في هذا المجلس ان نراقب .

ماذا حل باموال المكلف اللبناني، لان مهمة المجلس الاساسية هي التشريع والمراقبة والمحاسبة .

كيف نأتي الان الى موازنة فيها ارقام ضخمة وضخمة جداً، تطلب منا الحكومة ان نقرها ونعطيها صلاحية صرفها؟

وقد ذكر دولته ان حكومته كلفت لجنة من خبراء المال بتقديم اقتراحات تمكن الحكومة من تأمين المال اللازم للمشاريع .

يا سيدي الرئيس ، نحن ننفق ونستدين . نضع ميزانية نفقاتها تزيد على الوردات . ننفق ثم نفتش عن مورد نغطي او نسد به هذا الدين . اني اقول يا دولة الرئيس ان هذه بدعة جديدة في اعتماد موازنة كهذه .

يجب علينا تأمين المال ، نحن هنا نضع على كاهل جيل قادم عبء اخطاء ارتكبتها وارتكبها اسلافنا فنحملهم طاقة فوق طاقتهم .

ونحملهم عبئاً فوق طاقتهم .

خصصتم المال ، وقمتم بمشاريع اكثر ما يقال عنها انها وهمية بذرتم المال والان تريدون ان تمنحوا الشعب بعض استحقاقه فتطلبون الينا ان نوافق على اعتماد مبالغ طائلة لا وجود لها لتنفق .

نستدين وننفق . ونكلف لجنة من الخبراء لتخترع لنا طرقاً جديدة لايجاد المال اللازم!

وبالطبع ، ان الطريقة السهلة هي انه عندما يكون على شخص دين يريد ان يفديه ، يلجأ الى اسهل الطرق فيستدين من الثاني ليعطي للاول . وهكذا فالحكومة تلجأ الى الضرائب غير المباشرة ، وهذه تقع على كاهل الفقير المعدم والمتوسط الحال .

وذكر دولته في بيانه ايضاً ان حكومته تسعى للحؤول في المستقبل دون تكرار الاخطاء . اي انه يعترف بان السياسة التي اتبعت في الماضي في زيادة الانفاق وعدم الاهتمام في التحقق من ان لدى الحكومة الامكانية لسد النفقات ولو على اقساط من ايرادات الدولة في المستقبل . اعترف ان هذه سياسة خاطئة!

اذن ، كيف يجوز لنا ان نستمر ، يا دولة الرئيس ، في هذه السياسة؟ والمصيبة ان المبالغ المطلوبة للانفاق تزداد سنة بعد سنة ونحن لا نستطيع تحصيل المال بسرعة لسد هذا الفراغ .

يا دولة الرئيس ، انك المسؤول الاول عن تضخم النفقات ، وان المسؤول الاول عن حشد جيش من الموظفين في الادارات وعن خلق ادارات مستقلة فيها كثير من تشابك في الصلاحيات . وانت المسؤول الاول عن صرف هؤلاء . نحن الان في دور التطهير او في دور اصلاح الاداري كما وعدتم ، فيجب . «لو سمحت لي ، انا لست خبيراً في المال انما اتقدم ببعض الحلول التي اقترحها قد يمكن ان يكون بها فائدة لزيادة الايرادات في الخزينة» ز اولاً ، اقول انه يجب عليك ان تصرف عدداً ضخماً من الموظفين لان الميزانية بحالتها الحاضرة اصبحت وكأن الدولة اصبحت مكتب توظيف . فيجب علينا ان نخفف عدد الموظفين وان نعتمد على الصالح منهم والكفوء ليكون الانتاج اكثر فعالية .

فتقول : ماذا سنصنع بالموظفين المصروفين .

اقول لك: ان في هذا البلد عشرات الالوف من غير اللبنانيين يعملون في لبنان ويأخذون لقمة العيش من فم اللبناني.

اذن، اصرف من الادارة الذين لا عمل لهم، والذين عملهم غير مجد، واصرف من القطاع الخاص غير اللبنانيين الذين يزاحمون اللبنانيين على لقمة عيشهم، واعطي العمل وفرص العمل اللبنانيين لانهم احق بذلك من غيرهم.

وبنفس الوقت اطلب الى دولة الرئيس ان يضرب بيد من حديد على تجار الهويات والجنسيات اللبنانية. فقد اصبحت هذه تجارة رابحة، الهوية اللبنانية بـ ٢٠٠٠ / ليرة و ٣٠٠٠ / ليرة ومن يريد حاضراً؟

هذا ما يؤثر على اقتصادنا ويؤثر على شبابنا. والنقطة التالية هي: من اهداف الموازنة تمنح المواطن كرامة العيش ورغد العيش، ومن الاسباب غير المباشرة، ليأمن المواطن اللبناني على حياته، ان يكون له منزل يقوم به بسعر يتناسب مع دخله، فأطلب في هذا المجال تعديل قانون الايجارات لان ما يصرف على الايجارات من قبل السواد الاعظم من الشعب اللبناني يوازي ٣٠٪ من دخله السنوي. فهذه حالة شاذة، لا يجوز ان يصرف رب عائلة ثلاثين بالمئة من دخله على ايجار منزل يأوي تحت سقفه، وكان عندما وضع قانون الايجارات لما يسمى بالبناء الفخم ان الاسباب الموجبة التي من اجلها وضع هذا القانون قد ضرب بها عرض الحائط، فاصبح هذا القانون بأيدي الاقوياء يستغلون به الضعفاء، فترى ان بناء به مصعد وبه ما يسمى بجهاز التدفئة والماء الساخن، ونرى انه دون المستوى المنزلي العادي. فقام اصحاب الاملاك بهدم الحائط ووضع انابيب للمياه الساخنة ومصعد لا يسير، ودعي بالبناء الفخم فحق له ان يتصرف بالمستأجر ويقول له: ان لم تدفع لي الايجار البالغ كذا، فارحل.

ان للبناء الفخم مواصفات خاصة سوف نذكرها عندما نأتي الى بحث قانون تعديل الايجارات واطلب من دولتكم ان تعجلوا به لان القانون ينتهي في اواخر السنة الحالية، واجب علينا ان نكون قد اعدينا مشروع القانون قبل نهاية السنة كي لا يتحكم اصحاب الاملاك من الان تحسباً للسنة القادمة.

ومما يزيد برغد العيش، الخدمات، لان لبنان يعتمد على الخدمات، اقول: انه يجب وضع قانون الملكية التجارية موضع التطبيق.

مجلس سابق، يا دولة الرئيس، وانت كنت رئيساً للحكومة، صدق على قانون الملكية التجارية واعيد لاسباب لا حاجة لذكرها الان. انما ابحت الموضوع من الوجهة المالية الاقتصادية فقط.

بلاسيدي، اذا وضع هذا القانون مع بعض التعديلات اذا كان من داع للتعديلات، فان التاجر يستطيع الحصول على مبالغ لا يستهان بها من المصارف لتوسيع تجارته ولتوسيع خدماته. ونحن بلد نعتد على التجارة والخدمات فنكون قد اعطيناه سلاحاً ليزيد في الدخل القومي وبالتالي في واردات الخزينة. فمن هذه الناحية عدا عن ناحية العدالة، اصر على ان يوضع هذا القانون موضع التنفيذ في اقرب وقت ممكن.

ثم انتقل الى ضريبة الدخل،

كنت في السنة الماضية قد طلبت من معالي وزير المال ان يشدد في تحصيل ضريبة الدخل وكنت قد اقترحت كوسيلة لذلك ان يعتمد مبدأ التخمين. ان مبدأ التخمين العقلاني والضميري ليس بمبدأ جائر فهو يعتمد في جميع البلدان. لان العلة عندنا انه تنقصنا التربية الاجتماعية، فنرى التجار والاثرياء واصحاب الشركات الضخمة تزيد اموالهم الشخصية بينما هم بموجب دفاترهم يخسرون، بدون شك، لا يمكن لاحد ان يقول هناك خسارة بينما الثروات الخاصة لاصحاب هذه الثروات تزداد. اذن، هناك تزوير! فاذا اعتمدنا مبدأ التخمين، والتخمين الضميري نكون نحن في طريق الحق ونحصل على حق الدولة لان هذه الشركات تتهرب من ضريبة الدخل. ثم اقول: انه جنباً الى جنب لمبدأ التخمين اقترح تأليف بوليس مالي، كما هو موجود مثلاً في مصلحة الجمارك. هناك عدد من الاخصائيين ضد التهريب دربوا لمكافحة التهريب، كما ان هناك في الريجي عدد ضخمة دربوا لمكافحة التهريب.

فاذا اسسنا جهازاً وانت تنوي ان تزيد جباة ومراقبة الشركات والتجار اذا اخذت جهازاً من هؤلاء مقتدرين في الامور المالية والمحاسبة، ولهم خبرة ودربتهم على القيام باعمالهم واعتمدتهم كجهاز بوليسي مالي، لهم الحق في الكشف على دفاتر اي تاجر او اي شركة دون اعلام سبق بغية التدقيق والتحقيق، فتكون بذلك قد وجدت وسيلة لمكافحة التهريب من قبل الشركات والتزوير في الدفاتر، دون ان تحمل الخزينة اعباء جديدة. النقطة الثالثة لزيادة واردات الخزينة هي تشجيع الرساميل الاجنبية.

سمعنا في هذا المجلس هجوماً عنيفاً على ضمان الرساميل الاجنبية! لماذا؟ كل بلاد العالم تعتمد ذلك، نحن كدولة لا نتكلف شيئاً.

واعطيك مثلاً: ضمان الرساميل الاميركية كمثال فقط ان حكومة الولايات المتحدة هي التي ترتبط مع المتعهد او الشركة او المؤسسة الاميركية التي تريد ان تعمل خارج بلادها. ونحن نقبل فقط في انه اذا صار تأمين عندنا نشبت حرب وهذا مستبعد. ان نسمح لحكومة الولايات المتحدة ان تكون هي الفريق المفاوض بدلاً من المؤسسة. هذا كل شيء.

ثم عقد اتفاقيات مع الدول المزدهرة الدول الصناعية، اتفاقيات عدم ازدواجية ضريبة الدخل. أي ان نأخذ دولة صناعية تجارية مزدهرة، نعقد معها اتفاقاً: ان مؤسساتها التجارية او الصناعية التي تعمل في لبنان تدفع ضريبة الدخل في لبنان على معدلنا ولا تدفع ضريبة الدخل في الولايات المتحدة على الاعمال التي تقوم بها في لبنان مثلاً، وهذا امر متبع، لنا اتفاقية مشابهة مع فرنسا يجب تعميم هذه الاتفاقيات مع باقي الدول الصناعية المزدهرة لنستجلب الصناعيين واصحاب المصالح ليجلبوا رؤس الاموال الى هذا البلد، فنكون قد امنّا عمالاً للعمال العاطلين ولدينا من الفنانين ومن غير الفنانين ومن حملة البكالوريا والفلسفة عدد عديد من المحتاجين الى العمل. ونكون قد امنّا لخزينة الدولة ارباحاً وايرادات كنا نفقدها في حال عدم عقد مثل هذه الاتفاقيات.

والى جانب هذا اقول: بانه يجب انشاء مناطق صناعية حرة في الجنوب والشمال، وتصنيع المنطقة الحرة في بيروت لان مركزنا الجغرافي وطبيعة شعبنا وطبيعة مناخنا هي موافقة اكثر بكثير من بلاد شقيقة لهكذا مركز. فنكون قد اغرينا الشركات الصناعية بأن تأتي الى هذا البلد وتزيد من دخله القومي وتعمل فيه وتشغل عدداً لا يستهان به من شبابنا.

وايضاً يجب علينا، لكي نقوم بواجبنا تجاه المناطق الحرة، ان نؤمن طرقاً دولية بغية تصريف منتوجات هذه المصانع في المناطق الحرة او البضاعة المكدسة فيها. يجب علينا ان نسعى في انشاء طرق دولية تربط هذه المدن الساحلية بالداخل. بالبقيع كمنفذ الى جارتنا الشقيقة. وبهذا الصدد اقول: انه يجب غض النظر عن نفق حمانا، لانه بكلفة تقل عن كلفة نفق حمانا وبسرعة اكثر نتمكن من انشاء اربع طرق دولية تربط الساحل في البقيع فيتاح للمناطق المختلفة التي تربطها هذه الطرق بالبقيع يحال الازدهار ومجال اكثر في السياحة.. هذه بعض الامور التي اقترحها لزيادة ايرادات الدولة، مع العلم بان هناك نقطة اساسية لا اريد ان امر بدون ذكرها وهي وجوب تحسين علاقاتنا مع الدول الشقيقة جاراتنا، ولن افيض في بحث هذا الموضوع. ومعلوم ان علاقاتنا مع الدول الشقيقة ليست على ما يرام وليست طبيعية. دولة الرئيس، ميزاننا التجاري به عجز كبير، ويجب علينا ان نحاول بجميع الطرق وان نلجأ الى جميع الوسائل لسد هذا العجز او لمحاولة انقاصه.

وسوف اتقدم بمثل واحد يمكن اعتباره مثلاً عما يجري في وزارة الاقتصاد.

دوت صرخة في الاسبوع الماضي من اصحاب المصانع لمصوبات النحاس، وهذه المصانع تعتمد في مصوباتها على النحاس الخردة وقامت قائمة هذه المصانع والتي يعمل بها الف عائلة، قامت قيامتها عندما سمح معالي وزير الاقتصاد بتصدير النحاس الخردة. فالحقيقة هي كما يلي: ان كلفة طن النحاس المستورد تبلغ حوالي ٦٥٠ ليرة لبنانية وكلفة طن النحاس المصنع ١٥٠٠ ليرة لبنانية.

كلفة النحاس الخردة ١٧٠ ليرة لبنانية.

اذا اردنا ان نصدّر نحاس الخردة. والذي يتعاطون هذه التجارة لا يعدون على اصابع اليد الواحدة، يمكن ان يربحوا في الطن الواحد مئة ليرة واذا استوردنا النحاس بدلا عنه نكون قد دفعنا ٤٥٠ ليرة زيادة. عدا عن انه لا يمكن له ان يقوم بالصب المحلي ونحن بحاجة لتشجيع الصناعة المحلية، وان يبيع انتاجه بالاسعار التي كان يبيعه بها سابقاً بل يجب عليه اني ضيف هذه الاموال الطائلة التي تتوجب عليه من جراء استيراد النحاس من الخارج.

انا لا اقول بانه يجب ان يمنع تصدير النحاس الخردة الى الخارج اطلاقاً.

انا اقول: يجب على وزارة الاقتصاد ان تدرس احتياجات هذه المصانع السنوية من نحاس الخردة ويجب على

وزارة الاقتصاد ان تدرس كم هو انتاج البلاد من النحاس الخردة. وان تسمح بتصدير الفائض او بجزء منه فنكون قد امننا العيش للمصدرين الذين يعملون بهذه الصناعة وامنا العيش لالف عائلة لبنانية تعمل بهذه الصناعة. واقول هذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر لان هناك معامل كثيرة شكت وتشكو من وزارة الاقتصاد لعدم ايجاد تشريع ودراسات كافية تطبقها لحماية الصناعة المحلية. نحن نريد ان نحمي الصناعة المحلية، وواجب علينا ان نحميها، انما يجب ان نعتمد دراسة دقيقة في هذا المضمار. وامي بانكم توقعون الان تصدير الناس الخردة الى ان تتم هذه الدراسات، وعلى ضوء الدراسات تسمحون بتصدير الفائض من نحاس الخردة عن احتياج المصانع المحلية.

وآتي الان الى وزارة الاشغال العامة ولن اطيّل لان معالي الوزير ليس هنا وهو وزير نحترمه له مؤسسة خاصة ناجحة ويمكن ان تكون الوحيدة في العالم بين مؤسسات الطيران التي تربح، وما ذلك الا اعتقاداً مني في مقدرته الادارية في ادارة المؤسسات الضخمة، وكنت اود ان اقول له انه الان وزير وزارة نريد ان نعتبرها مؤسسة ويفعل بها ما يفعله بمؤسسته.

وزارة الاشغال يا سيدي، اصبحت بؤرة فساد، اصبحت مجروراً وبينما المدن اللبنانية والقرى اللبنانية ليس بها مشروع مجارير نرى ان الحكومة تنعم بمجرور وزارة الاشغال العامة لي ثمانى نقاط اريد ان الفت نظر دولة الرئيس اليها في تحسين وزارة الاشغال العامة وما يجب صنعه.

اولاً، يوجد جيش من الطفيليات يستنزفون اموال الخزينة يجب صرفهم، واعتماد ادارة مؤسسة تحدد الاعمال والواجبات التي يجب على أية مؤسسة او اية ادارة أن تقوم بها. فتحدد أعمال وزارة الاشغال وواجباتها وتقوم بايجاد الاشخاص الكفاء ملء هذه المراكز والقيام بهذه الواجبات وهذه الاعمال، لان ان نجد اشخاصاً لنخلق لهم عملاً.

ثانياً، في المجلس، منذ اكثر من سنة، مشروع قانون لتوحيد المواصفات الفنية وتوحيد دفاتر شروط العقود، وقد طالبت به مراراً.

هذا المشروع ضروري وحيوي وهو موجود في كل بلدان العالم. لانه يمنع التلاعب بين الموظفين والمتعهدين، ويمنع انشاء البناء الرديء ويمنع انشاء طرق رديئة، لان المواصفات الموحدة الفنية اذا كانت موجودة على كل مشروع ان يطبق هذه المواصفات كما ان على كل متعهد تطبيق هذه المواصفات فنكون قد رفعنا المستوى الانشائي في هذا البلد ونكون ايضاً قد وضعنا حاجزاً دون تسرب الاموال بالتلاعب بين الموظفين والمتعهدين.

ثالثاً، تصنيف المتعهدين يجب اعتماد تصنيف المتعهدين وابعاد غير الكفاء وغير ذوي القدرة والخبرة.

رابعاً، ان لا تعتمد المشاريع بالتقسيط. يعني ذلك، عندما نريد ان ننشئ طريقاً طوله عشرون كلم. ان نعتمد

الدراسة الكاملة لتخصص المبلغ الكامل ونقوم بالتنفيذ على مرحلة واحدة. لا ان نجزم هذا المشروع بالتقسيم على سنوات وعلى مراحل. لان السلفة تكون أقل. ونكون قد انجزنا مشروعاً مماثل يمكن الاستفادة منه، عوضاً عن ان نسير على مراحل. لا يمكن ان نستفيد من الاموال التي وظفناها. أعتقد ان معالي وزير التصميم قد يوافقني على هذا الرأي.

خامساً، الصيانة، ان الطريقة المتبعة فيها الان هي انها تعطى بواسطة الجداول اي انه يأتي المتنفذ او السياسي، يأخذ جدولاً من وزارة الاشغال العامة او من المديرية الاقليمية. أنا اطالب بتوثيق هذه الطريقة واعتماد طريقة التلزم كما تلزم المشاريع في اعمال الصيانة. كما يجب على الوزارة ان تجهز جهازاً فعالاً للقيام بأعمال الصيانة بالامانة.

سادساً، الطرقات الداخلية - ان ما يجري عندنا بخصوصها بدعة لم أر مثلاً في اي بلد اخر. مخصص للنائب مبلغ معين لصرفه او لتعيين صرفه على طرقات داخلية. لماذا؟ لماذا؟ لو كانت هذه الطريقة سليمة، لماذا لا نتبع نفس الطريقة في المدارس، وفي مشاريع الماء والكهرباء؟ ولماذا لا نتبع هذه الطريقة في الموازنة كلها؟ انا اقول: يجب ابعاد المتنفذين والسياسيين عن أعمال فنية وعن أعمال التصميم. ان هذا من واجب وزارة التصميم ووزارة الزراعة، وعليها أن تجهز جهازاً قادراً يحل محل البلديات للكشف او للتخطيط السليم. وتعميم الطرقات على جميع المناطق بالسواء هو من مقومات العدالة الاجتماعية. ان اتباع هذه الطريقة في الماضي جعل في لبنان مناطق متخلفة عن اخرى. ومرد ذلك الى الالاعيب السياسية. يجب التنفيذ في المناطق الاكثر تخلفاً. واعتماد المشاريع الانشائية فيها. لتصل بها درجة تتساوى وبقيّة المناطق، ومن قسم يسري العمران في جميع المناطق بالسواء. ان اسف ان اقول لك يا دولة الرئيس ان الشوف اكثر المناطق تخلفاً.

سابعاً، نحن الان على عتبة مشاريع انمائية ضخمة فأطلب يا دولة الرئيس ان يعطى اسخف العجين الى الخباز الجيد. أي انه يجب اعتماد دراسات شاملة. ولدينا كفاءات لبنانية لا بأس بها ولكنها لا تكفي. يجب أن نعتمد شركات عالمية وشركات وطنية لاعمال الدراسة، والدراسة السليمة. وشركات تشرف على تنفيذ الاعمال. اي انه نعتمد شركات للدراسة والاشراف، وشركات اخرى للتنفيذ، فتراقب الواحدة الاخرى.

ثامناً، أريد من دولتكم ان تجعلوا من وزارة الاشغال العامة فعلاً وزارة الاشغال العامة. أي أن تشمل جميع المصالح المستقلة التي هي تفرعات منها فتخصص من الادارات المتعددة والمتكررة، وتوحيدها بادارة واحدة تقوم بتنفيذ المشاريع والسهر على مصالح الشعب، لانه لا يجوز ان يكون هناك وزارات ضمن وزارة واحدة. وانت أعلم الناس يا دولة الرئيس، بما جرى من فساد في المصالح المستقلة. وسوف تأتي على ذكرها عندما نبحث الموضوع في الوزارات على حدة.

- تصنيف -

الرئيس: رفعت الجلسة على ان تعقد في الساعة الثامنة مساءً لمتابعة المناقشة بصورة عامة. وانني أحيطكم علماً بانني سأقترح قفل باب المناقشة في نهاية الجلسة المسائية.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية والربع بعد الظهر بعد أن تقرر تكراراً يوم الخميس في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٦، الساعة التاسعة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس
صبري حمادة

امينا السر
هاشم الحسيني
الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي
الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر
الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة الثامنة الا ربعاً من مساء يوم الجمعة الواقع

في ١٤ كانون الثاني ١٩٦٦

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - بحث وتصديق المشروع رقم ٣٥٣٢ باجازة جباية الواردات وصرف النفقات عن شهر شباط على اساس القاعدة الاثني عشرية.
- ٣ - بحث وتصديق المشروع رقم ٣٥٣١ يميز للحكومة بمهلة ٣ اشهر تعيين سفراء ووزراء مفوضين من خارج الملاك دون التقيد بنسبة الثلاثين بالمئة.
- ٤ - استئناف مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الثامنة الا ربعاً من مساء يوم الجمعة الواقع في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: انطوان صحنوي، سورين خان اميريان، شارل سعد، صائب سلام، ادوار حنين، اميل مكرزل، جورج كرم، عزيز عون، علي الحسيني، فضل الله تلحوق، نجيب صالحه، سليمان فرنجية، أسعد بيوض، ميخايل الدبس، عبد الكريم الزين، كامل الاسعد، انطوان المالح، بشير كيروزن رفعت قزعون، محمد عباس ياغي.

واعتذر السادة: صبحي محمصاني، الامير عبد العزيز شهاب، رشدي فخر، رشيد بيضون، فؤاد البرط، فريد جبران، نسيم مجدلاي، اللواء جميل لحود، سيمون صحنوي، نايف المصري.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: جوزف نجار، سليمان الزين، الشيخ ميشال الخوري، رفيق نجا، الدكتور محمد كنعو، جورج حكيم.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده. تغيب السادة: اميل مكرزل، عزيز عون، علي الحسيني، فضل الله تلحوق، مورييس زوين، نجيب صالحه، بشير العثمان، محمد علم الدين، راشد الخوري، شبلي العريان، بشير كيروز، محمد عباس ياغي، ميخايل الدبس.

واعتذر السادة: رشيد بيضون، سيمون صحنوي، اللواء جميل لحود، رشدي فخر، الامير عبد العزيز شهاب، فؤاد البرط، جوزف هراوي، فريد جبران، نسيم مجدلاين الياس الخازن.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء السادة: رفيق نجا، الدكتور محمد كنعو، سليمان الزين، وجدي الملاط، اميل تيان، جوزف نجار.

صدق محضر الجلسة السابعة، ثم تابع المجلس مناقشة مشروع الموازنة لعام ١٩٦٦، اثناء ذلك عرض على المجلس ثلاثة مشاريع قوانين، فصدقها وهي:

اولاً - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٣١٣٢ المتضمن اجازة ابرام المباحثات التي دارت بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة.

ثانياً - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢١١٣ القاضي باجازه ابرام اتفاق تنظيم التبادل الاقتصادي بين لبنان والمملكة الاردنية الهاشمية.

ثالثاً - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٣٢٩٥ المتضمن فتح اعتماد اضافي قدره مائة الف ليرة في موازنة وزارة الصحة لعام ١٩٦٦.

وأخيراً، تكلم عدد من حضرات النواب في مشروع الموازنة بصورة عامة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية والرابع بعد الظهر بعد أن تقرر تكراراً يوم الخميس في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ الساعة التاسعة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس: اذن صدق المحضر.

حضرات النواب المحترمين،

لدينا قانونان مستعجلان مكرران احدهما يحمل الرقم ٣٥٣٢ الرامي الى الاجازة للحكومة جباية الواردات خلال شهر شباط ١٩٦٦، وصرف النفقات على أساس القاعدة الاثني عشرية. يتلى

فتلي مشروع القانون المعجل المكرر التالي. الخ...

الرئيس: صدق القانون بالاجماع

نعود الى مناقشة الموازنة بصورة عامة، والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: دولة الرئيس، انتهى التصويت على مشروع القانون وبدأت المناقشة العامة في الموازنة، وهنا ارى النصاب يتسرب فتتعطل الجلسة. هل سألت الرئاسة. حضرات الزملاء النواب الذين هم ذاتهم يسببون فقدان النصاب. ان لا يخرجوا من القاعة. الفت نظر الرئاسة الى هذه الناحية.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين. ارجو من حضراتكم عدم الانصراف كي يبقى النصاب كاملاً الى اخر الجلسة واني احيطكم علماً باني سادعوكم الى جلسة يوم غد الساعة العاشرة قبل الظهر اذا لم تنته من درس الموازنة بصورة عامة ولكن اذ قلتم باب المناقشة في الموازنة بصورة عامة، فاني اعفيكم من جلسة نهار غد ونبتدي من يوم الاثنين بالتصويت على البنود. والكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس - النظام يمنع تلاوة الخطب الرجاء من الرئاسة ان تطبق القانون.

الرئيس: القانون هو ضمير كل نائب موجود بينكم. القانون ضمائركم والواجب الملقى على حضراتكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: دولة الرئيس،

ان ما يبدو من بيان رئيس الحكومة، ومن تقرير رئيس اللجنة المالية. ومن مراجعة الموازنة وفذلكتها. وما كنا نخشاه. والمحنا اليه مراراً وتكراراً من صعوبات مالية واقتصادية قد وقعنا فيه فعلاً. فالوضع خطير ولكن ليس هو حتى الان خطراً. اذا عرفنا ان نقدره وان نتدبره بالوسائل العلمية والناجعة. لا بذهنية الذين هم مسؤولون او الذين يتوهمون انهم مسؤولون عن نظام تجاري، يندفع من تلقاء ذاته، واذا به يندفع يوماً من الايام نحو الهوة المشتركة التي ستبتلعه. والعجز في الموازنة قد يبلغ حدّاً مخيفاً وسيكون تصاعدياً في السنوات المقبلة ما دمنا لا

نحصل الضرائب المباشرة المستحقة على كبار اغنيائنا الذين يعدون بالمئات. ومعدل تحصيل ضريبة الدخل لا يبلغ عشرين بالمائة. مما يتوجب ان يكون عليهم. فمن ٤٤ مليون ليرة يدفع الموظفون والمستخدمون أي ارباب الدخل المحدود المعروفون باجورهم من ٢٥ مليون الى ٢٧ مليون تقريباً، والربع الاخر تدفعه بعض الشركات المساهمة الاجنبية وبعض الشركات. اما الربع الاخير فيدفعه المائة والخمسين الى مئتي مليونير الذين يكونون تاج هذا الاقتصاد الذي وصفته بالتجاري أي الذي هو مبني على قوة المعدن. لا على قوة الانتاج. ويأتي وقت ويهرب المعدن مع اربابه ولا يبقى في البلاد انتاج ليكون هو هذه الثروة الحقيقية التي لا تتبدل بل هي تنتج ثروة على الدوام. اما اسعار المعيشة والحاجات الاولى فما زالت تتصاعد وكان للتدبير المؤسف الذي اتخذته الحكومة يرفع اجور الموظفين ولم يكونوا يطالبون به بهذا الاحاح الذي تصورته خطأ في زيادة اسعار المعيشة. اما كان الاخرى بها لو سمعت نصيحتنا في ذلك الوقت ان تضع هذه الاموال، أي (٢٢) اثنين وعشرين مليون ليرة في مشاريع توفر على الموظف على الاقل بالنسبة لاحد اولاده اجر المدرسة، او تخفض بها الدولة اسعار الادوية او تساهم معه في ايجاد بيته. لما ارتفعت هذه الاسعار وارتفعت بهذا الشكل غير المعقول والذي لم يعد يطاق. أما مشكلة التعليم الابتدائي الشامل الالزامي في بلد يعد نفسه بلد النور والاشعاع. فهي لم تزل حتى الساعة بدون اي حل. وهذا هو مشروع معالي وزير التربية يلاقي صعوبات ضخمة في سبيل تحقيقه. ولو سمعت منه الحكومة لكان بإمكانه ان يحقق هذا المشروع للتعليم الالزامي الابتدائي الذي من العار ان لا يكون موجوداً في بلد كلبنان.

مشكلة غلاء الادوية وتأمينها للفئات العاملة والفقيرة والشعبية، لم يتوفر لها حل، ولا تزال حتى الساعة نمني النفس او نمني نفس الدولة بالامال. لاننا لا نؤمن بهذه الحلول المخزية في انشاء اللجان وتعديل اللجان لاجل وضع حدود لجنون اسعار الادوية. ولا حل في النهاية. الا بتأميم استيراد الادوية، والاشراف على اصحاب الاستيراد بهذا التأميم. فتنشئ الدولة مصلحة مستقلة لاستيراد الادوية. على غرار المصالح المستقلة التي اسسها العهد الشهابي، واننا نرى بتعجب مدهش. أنه لم تحدث منذ سنة ونصف أية مصلحة مستقلة في اطار الاصلاح الذي اقيم في هذه الفترة. مما يدل على تراجع الفكرة الاجتماعية في حقل التنظيم القانوني على الاقل.

مشكلة الايجارات الباهظة لم يوجد لها حل. ولا يمكن ان نكتفي بهذين الالفين من البيوت الصغيرة التي قد تبنى او لا تبنى لانها رهن الوضع الضرائبي للدولة، أي وضع الموازنة، والتي لا تكفي هذه وحدها، اذ يجب ان لا يخفى عن بالنا انه على ضوء التقارير الرسمية يوجد ثمانون الف شخص يسكنون تحت الخيام وفي المتنكات في بيروت نفسها.

مشكلة المدارس وغلاء اقساطها لم يوجد لها حل.

مشكلة تصريف المنتوجات الزراعية لم يوضع لها حل، رغم الوعود التي قطعت لنا وللبنانيين بعد مؤتمر بتخنيه، ولكن ما اسهل نسيان الوعود احياناً. ولا يزال مشروع قانون حضرة وزير الزراعة الذي يفني بالمرام يتأرجح بين أخذ ورد في مجلس وزرائكم الكريم.

ولم يصنع شيء لاجل تصريف موسم الزيت والزيتون ولم يعرض مشروع القانون الذي تقدمنا به من دولة رئيس المجلس الى المجلس النيابي بهذا الصدد والذي يرمي الى اخضاع استيراد بعض المواد الكيماوية، او على الاقل استيراد بعض السيارات، الى تصدير موادنا الزراعية، نرى، كل هذه المشاكل وكثيراً سواها. نرى ان الحكم لا يهتم فيها الاهتمام الكافي. فهو يأخذ مشكلة ثم ينام عليها فترة من الفترات. ثم يكاد ينساها واذا نبه اليها يعود من جديد الى تذكرها، ثم ينساها من جديد كأنه لا يوجد في لبنان مليون ومائة الف مزارع يعيشون من الزيت والزيتون ومن الفاكهة والشمندر وسواها. واذا بقينا على هذا الشكل فان الزحف نحو المدن سيستمر وبيروت حسب الاحصاء تتضاعف كل عشرين سنة، أي انها الان مليون نسمة مع الضواحي وستصبح بعد عشرين سنة مليونين على الاقل، مع الاجانب والغرباء الذين يقطنونها، واذ ذاك تقع في مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة ولا ينفع الندم، ان لم نعالجها منذ الان على نطاق الارياض وعلى نطاق المدينة ايضاً. وهذا هو ايضاً مشروع اخر لا يزال ينام في جوارير الحكومة. وضعه العهد الشهابي قبل ان ترك الحكم.

مشروع اللامركزية الصناعية،

مشروع اعطاء منحة تشجيع لكل سلعة تصدر الى الخارج.

ومشروع تنظيم الظروف والاحوال القانونية للصناعة اللبنانية.

جميع هذه المشاريع لم تزل نائمة. ونرى من جهة ثانية ان المصارف الاجتماعية تتصاعد سنة بعد سنة، والشعب اضحى يطالب اكثر فأكثر بالخدمات الاجتماعية، بتوسيع نطاق الضمانات الاجتماعية، ونرى ايضاً، كما سبق وقلنا في الناحية المتعلقة بالاستثمار. ان وضع مصارفنا الوطنية. بالرغم من التدابير التي اتخذت لتحديد عدد المصارف ومنع انشاء مصارف جديدة. لا يزال يعاني ما تعانيه بسبب مضاربة المصارف الاجنبية. ولا تزال، مئات الملايين من الليرات والودائع اللبنانية، تنقل بواسطة المصارف الاجنبية لتوظف خارج لبنان في العقارات والصناعات وفي شتى المشاريع في كورسيكا، في سردينيا، في فرنسا، في بريطانيا ذاتها، في الولايات المتحدة، الى ما سوى ذلك. فاذا الولايات المتحدة، الى ما سوى ذلك. فاذا دام الوضع على ما هو عليه، فلن يبقى مال يستثمر ويتحول على يد الدولة وعلى يد الافراد، الى انتاج وخدمات صناعية وزراعية وسياحية.

اذا كان الوضع الزراعي سيظل في هذا الاختناق بسبب التقاعس الذي نراه في تنفيذ المبادئ الاولى التي لا تستنكف حتى اسرائيل وخصوصاً اسرائيل بالقرب منا، من ان تطبقها على منتوجاتها الصناعية والزراعية واذا كان هذا العجز في الموازنة سيستمر، وهذا العجز مرتبط بالانتاج عندما يكون هنالك انتاج. هذا الانتاج يعطي ولا يعطي ضريبة. وهذا الانتاج ينتج انتاجاً على الدوام، هذا العجز سيستمر في حلقة دائمة متصاعدة ومتصلة. واذا كنا فقط سنعتمد على مشاهدة مئات الملايين تأتي الى هذه البلاد وتذهب فيما بعد الى ما وراء البحار وتوظف في المصارف، في المصانع وفي المشاريع الاجنبية. فان الوقت لن يطول بنا كي نرى بعض الاموال تأتي لتعبيء هذا الفراغ الحاصل من انتقال الاموال الحالية من لبنان الى الخارج نتيجة لكارثة تحصل هنا او هناك. أو لوضع غير

مستقر في هذا البلد العربي او ذاك: وكرر ما قلته. يكفي ان يجري انقلاب عسكري او سياسي في احدى بلاد النفط لكي نشعر فوراً بالانهيار الاقتصادي يصيب اولاً التجارة اللبنانية، وثانياً وثالثاً الانتاج الزراعي والصناعي، لان الذين سيتأثرون من ذلك هم الاغنياء بادىء ذي بدء. هم كبار الاغنياء، ولن يتأثر المزارع الا بعد ذلك بكثير. فوضع المصارف يتطلب عناية وفي رأسها ان تحقق تأمين الودائع. مشروع تأمين الودائع. هذا المشروع الذي تقدم به بعض اصحاب المصارف والذي تضمن به الدولة نسبة معينة من الودائع المدوعة في المصارف، وتتوزع اذ ذاك هذه الودائع بين جميع المصارف اللبنانية ولا يعود للمصارف الاجنبية هذه القوة بامتصاص هذا المال وايداعه في الخارج. وسوى ذلك من الاصلاحات التي ليس هنا مجال لذكرها.

ونرى ايضاً من جهة رابعة ان لا تصميماً حقيقياً لطاقت المياه والكهرباء في لبنان. امثلة على ذلك. نهر الدامور ربما نهر بيروت اقرب الانهر الى مدينة بيروت. وقد وضعت له النقطة الرابعة منذ خمسة عشر سنة تقريباً درساً كاملاً. من فكر بتجهيز هذا النهر بالسدود لاجل جر هذه المياه الى بيروت، او لاجل الانتفاع من هذه المياه من وجهة كهربائية او زراعية. نحن لا نرى في هذا البلد، من الوجهة الرسمية الا مشروع الليطاني. ولكن ربما كان هناك عشرات المشاريع كمشروع الليطاني يمكن استثمارها بنظرة شاملة للطاقت اللبنانية وللانهر اللبنانية.

مياه الليطاني خصصت للري وللجنوب واواسط الشوف وربما المتن ايضاً. ماذا حدث؟ انه حتى الساعة لم يقرر رسمياً ان الاتجاه الرئيسي لهذه المياه هو الري. فنحن نتكلم لان نضع مصنعاً في جون او في بسري طاقة ١٦ الف حصان واقل موتور ديزل وأقل مؤسسة حرارية تنتج عشرات الاضعاف او مئات الاضعاف مثل هذه الطاقة، لان فلان او فلان اشترى هذه المصانع مسبقاً ووضع الدولة امام الامر الواقع لكي تنشئ بها مشلات وتنشئ بها مصانع ونسئ ان قيمة الليطاني هي في الري، فماذا يصنع ابناء الجنوب ان لم ترو جميع اراضيهم. فهم سيأتون الى بيروت وسيحدثون في بيروت ما لا يمكن لاحد ان يتصور اليوم انه سيحدث في يوم من الايام. فهذا الوضع ايضاً غير مدروس. يريدون ان يجروا مياه الليطاني او قسماً منها الى بيروت، بينما نهر بيروت وضع له ايضاً تصميم من النقطة الرابعة لاجل اكمال تطور بيروت على الاقل بالنسبة للعشر سنوات المقبلة.

اما النظرة التي تسيطر على كل ذلك، او على توجيه الدولة او تؤخر في اتخاذ التدابير الحاسمة، هي ما يمكن ان نسميه بتأثير الاحتكار التجاري الذي لا يزال يسيطر على مواجهة الدولة للاقتصاد اللبناني. سألني احد النواب الكرام ولكن الثقة اين توجد اذا انتقلت هذه الرساميل الى الخارج؟ ولكنني اسأله ايضاً وبكل بساطة ألم يعلم انه من كثرة تدفق الرساميل على بعض الدول الاوروبية وضعت هذه الدول لاجل قبول الودائع لهذه المصارف شروطاً قاسية ومنها انها لا تدفع لصاحب المال المودع أي فائدة على ماله. بل تطلب منه ان يدفع هو فائدة على ماله. فأى مجنون رأسمالي سيضع ماله في مثل هذه البنوك اذا كان سيطلب منه ان يدفع فائدة على ماله المودع. بينما نحن نعطي فائدة من ٤ الى ٦ بالمئة على هذه الاموال التي تأتي الى بلادنا. فلا خطر على الاطلاق اذا حمينا مصارفنا الوطنية من ان تتنقل هذه الاموال الى مصارف اخرى في الخارج ان هذا العجز الذي نراه. لا نريد ان يحل

بالقروض و حذار للحكومة ان تلجأ الى القروض لانها ستلقي عبئاً ضخماً على البلاد، لا من الوجهة المالية فقط والاقتصادية بل من الوجهة السياسية، خصوصاً، فالمليون دوماً هو تحت سيطرة الدائن. العجز لا يخيف اذا كانت نظرية الدول صحيحة للامور. ما من موازنة، ربما في اكثر بلدان العالم، هي متوازنة، ولكن ما يفعلون في هذه البلدان التي يوجد فيها تصميم وتوجيه اقتصادي لا حرية اقتصادية منقلبة كحرية الشياطين الذين يضعونه انهم يضعون مال الدولة ويوجهون مال الافراد نحو المشاريع الانتاجية. فعندما تنتج هذه الاموال انتاجاً، أي ثروة حقيقية، اذ ذاك تمتلئ خزائن الدولة بالضرائب والفوائد الناجمة عن هذه الاموال، فلا اقتصاد، حتى اقتصاد الولايات المتحدة هو دائماً في عجز مستمر، وهي دولة تواجه اليوم اضخم ازدهار تاريخي واجهته او قد تواجهه دولة من الان الى عشر سنوات. فهذه مؤسساتها هي في عجز دائم ولكنهم يضعون الاموال حيث يجب ان توضع، لا يهدرون الاموال كما تهدر في لبنان وفي مناطق لا يصل من هذا المال حتى ربيع حتى خمسة، الى المواطن اللبناني بفضل الوضع الاعتباري القانوني الذي يسيطر على هذه المناطق. وما يسهم في هذا التضييع أمر الملتزمين، ونحمد الله انه جائنا وزير يدرك ويفهم مبدأ الاشغال العامة، ونرجو ان يضع حداً لهذا الاستهتار من قبل الملتزمين الذين بلغ امرهم حداً لا يطاق، اذ نرى احدهم يبني السجن ويضع فيه سبعة ملايين ليرة وينهار السجن مرتين، ثم يلجأ الى مرفأ جونييه ويضع فيه بضعة ملايين من الليرات، ثم يسأل هذا وذاك، ثم يعطى مكافأة اربعة ملايين ليرة لبنانية عوضاً عن ان يدخل السجن وان تستخلص هذه الملايين، لا من جيبه بل من قلبه.

اننا نأمل ان يضع الوزير الجديد حداً لهذا الاستهتار باموال الخزينة، ونأمل ايضاً، بمناسبة تطهير القضاء اللبناني ان تستطيع الدولة ان تقيم الدعاوي على الملتزمين فتلاحقهم كما يجب ان يلاحقوا. ان الحكومة ان حذرناها من القرض، فلانها لم تستنفد جميع طاقات الخزينة، هذه ضريبة الدخل التي قلنا انها يجب ان ترتفع الى الماية وخمسين حتى المئتي مليون ليرة، اين هي ضريبة فرق غلاء الاسعار على الاراضي المبيعة، وهي، ان قالوا لبنان بلد رأسمالي، فهي مطبقة في الولايات المتحدة، وفي بريطانيا، وفي فرنسا، وفي كل بلد، اذ تصدر الولايات المتحدة خمسة وعشرين بالمائة فرق غلاء اسعار الاراضي والعقارات المباعة. اين هي ضريبة السيارات؟ الم يكفنا هذا السبيل الجارف من الاستيراد وقد اوشكنا. في مطلع هذا العام، ان نضع فيه اكثر من الف مليون ليرة، بدل حداثد ومنتجات ثم نعود نفتح شوارع لكي نستمر في حرية شراء السيارات وتكريس هذه الحرية الطائشة في البلاد، لماذا لا يوضع، كما طالب هذا المجلس مراراً بذلك، ضريبة تصاعدية على السيارات وفق حجمها. وما ضرنا ان نأخذ من هذه السيارات على الاقل ثلاثين مليون ليرة، واذ ذاك نوقف قليلاً هذا التيار الهائل من السيارات الواردة علينا من الخارج.

وقد طالبنا ايضاً بتطبيق بعض الضرائب الجديدة ولم نورد عليها الا امثلة، هناك وضع في الدولة نفسها تجدر معالجته. هذه موازنة المصالح الخاصة. ويتساءل الانسان، وانا من اصحاب مشروع صغير لا يصل ماء الشفة الى قرية صغيرة تعد الف نسمة، لماذا استطاع مع شريك لي بأن اوصل هذه المياه بقساطل طولها ثلاثة او اربعة كيلو مرآت، وبسعر عشرين ليرة لبنانية وان اربح من جراء ذلك الف ليرة، وشريكي الف ليرة، والدولة لا تستطيع

بجعلها المواطن يدفع اربعين وستين ومائة ليرة لبنانية، ان تستثمر هذه المصالح كما يتوجب. أي أن تستثمرها اقتصادياً، وتخفيض اسعار المياه كما يتوجب. فهذه المصالح تستنفد ما يقرب من مائة وثلاثة وخمسين مليون ليرة، مما يمكن تخفيضها هذا المبلغ بسهولة ان اردنا ان لا تحشد النواطير والمحسوبين في هذه المصالح، يمكن تخفيضها بكل سهولة الى مائة مليون ليرة.

أما جيش الموقتين في الدولة، فلا تسل، وهو في بعض الوزارات غير معروف احياناً، واخيراً قام مدير الاشغال العامة الجديد باحصاء الموقتين في ادارته، وقد يكون هذا الامر مستغرباً، ان لا تعرف الوزارات عدد الموقتين، ولكن هذا هو الواقع، فأحصى ثلاثة الاف شغيل موقت في الاشغال العامة، واطلب منكم ان تحسبوا فقط كمية المال الذي يستنفذها هؤلاء الشغيلة الثلاثة آلاف ومعظمهم لا حاجة للوزارة بهم.

أما وزارة الخارجية التي المحت اليها فيجب تخفيضها ما امكن، ما حاجتنا في اوربا كما قلت الى اكثر من ثلاث سفارات، وفي البلدان الكبرى فعلاً كالاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة، والهند وفيما بعد الصين الشعبية وغيرها ان لا يكون سفيراً، أما ان نؤسس سفارات في كل زاوية وفي كل فن، فأسمحوا لي ان اقول ذلك وان لا نجد الاشخاص الكفاء، لأملاء هذه السفارات، لا من وجهة النزاهة، ولا من وجهة الاخلاق، ولا من وجهة الكفاءة العلمية، فهذا امر يجب ان نتحرر من مركب النقص الذي تقع تحت انجذابه، جدير بنا، ان نقوي سفارتنا الكبرى، لكي تجلب لنا المنفعة الاقتصادية والثقافية، لا ان نجعل هذه السفارات موزعة، هنا وهناك بدون أي فائدة، لا نسمع عنها معظم الاحيان، الا كل ما لا يليق.

هنالك ايضاً وزارة يسمونها وزارة الانباء يمكن بكل سهولة تخفيض ميزانية هذه الوزارة من التسعة ملايين او العشرة ملايين كما اظن وكما هي عليه اليوم، الى المليونين ليرة لبنانية، ونحن نرى هؤلاء الموظفين لا يقومون بأي عمل في هذه الوزارة على الاطلاق، لا اعرف عدد الذين يشغلون في الوكالة الوطنية مثلاً، او سواها من الاوضاع التي تكتنف هذه الوزارة.

وهناك موازنة الشؤون الاجتماعية يمكن تخفيض عدة ملايين اذا اقتصرنا فقط على ان لا تساعد الا الابناء اليتامى واولاد اليتامى لاجل تعليمهم. لا ان نجعل هذه القاعدة تتسع على كل شخص له وضع اجتماعي خاص. فيلتهم هذا الباب ما يقرب من ثمانية الى تسعة ملايين ليرة. ومما شاهدناه في هذه السنة والنصف، في معرض بحث هذه الموازنة نكبة التفكير والنهج الاجتماعي وعدم قيام المؤسسات المشتركة بين الافراد وبين الدولة والتي فعلاً تمكن الدولة من التوجيه، وتمكن الافراد من المبادرة الحرة، وهي افضل طريقة لتأمين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في آن واحد. ولا أتحدث أين هو مصرف الانماء الصناعي، أين هي وزارة الصناعة؟ اين هي الشركة المختلطة للبواخر المبردة التي ماتت ويا للأسف مع موت مديرها او رئيس ادارتها، ولم يهتم احد لبعثها من جديد بمدير او برئيس ادارة جديدة وسواها وسواها من المشاريع. واين هو مشروع تخفيض اسعار المحروقات؟ والكهرباء بالنسبة للصناعة؟ وأين هو مشروع نفق شتوراً مثلاً؟ والذي أخذ النواب يتحسسون بأهميته البالغة

والذي يمكن من الانتقال من بيروت الى البقاع بسرعة كلية. أي يمكن أهل بيروت من السكن في البقاع. واين هي تنمية طرابلس وصيدا وصور على اساس تصميم مدروس. وكل منا اذا يزور هذه المدن. يرى انها لا يمكنها ان تعيش على وضع زراعي فقط، اين هو مشروع وزير الاقتصاد لتحويل قسم من التجارة البيروتية، وقسم كبير من الشحن الى طرابلس لكي تستطيع طرابلس ان تحيا بهذا المال الوارد اليها من الخارج وتحيا بدورها منطقة عكار وزغرتا والضنية وسواها كما تفعل بيروت اليوم بالنسبة للجيل اللبناني المحيط بها، فالمال اذ يأتي الى المدينة. يفرغ كما تعلمون في الصيف عن طريق السياحة او الاصطياف في الارياف، وهكذا لا يمكن ان ننمي الارياف لا في الشمال ولا في الجنوب، الا بتأسيس مرفئين نشيطين على هذا الساحل، ومن اجل هذه الغاية أين صار مشروع دخول لبنان الى السوق العربية المشتركة؟ فقد رأينا الحكومة تتهافت على الدخول في السوق الاوروبية المشتركة؟ ماذا كانت نتيجة هذا التهافت، الا اذا كان ذلك من تهافت التهافت. أي من شريعة العدم والمحال فلم نر دولة اوروبية اقدمت على شراء منتوجاتنا الصناعية والزراعية اكثر من ما كانت تقوم عليه في ما قبل.

اكرر. طبعاً ما نردده في كل سنة من ضرورة انسجام لبنان في سياسته الخارجية ومع الحقوق الدولية والمعروفة، أي الاعتراف بكل دولة وبكل نظام تستقر به الاوضاع عدة سنوات وبضرورة اقبال لبنان على الاعتراف بالصين الشعبية، بعد ان اصبح عدد المعترفين بذلك يناهز السبعين دولة. ولا اكتم اخواني النواب انه قد يكون لنا الحظ في هذا الاتجاه لتصريف اكثر من لون من انتاجنا الزراعي. وسيكون زيت الزيتون في المقدمة. لا حرية حقيقية بدون تخطيط وتصميم شامل لكل بلدان العالم، في اكثر بلدان العالم الموازنة غير متوازنة. ولكن في غير هذه البلدان يوجد تخطيط ايجابي انتاجي وينجم عن صرف الاموال ثروة جديدة دائمة. بحث جديد. وبالتالي تتمكن الدولة من تحصيل اموال فائضة تغطي عجز الموازنة تطفو وتفيض على هذا العجز.

لي ملاحظة اخيرة. وتمنيت لو ان وزير العدل موجود هنا لادلي اليه بشيء عن التعينات الجديدة في سلك القضاة. أنه لا يكفي ان يكون القاضي الجديد او المرشح للقضاء حاصلاً على اجازة حقوقية. ولو كانت من نوع رفيع جداً. ان المطلوب من القاضي هو النزاهة والاخلاق اولاً قبل الشهادة الحقوقية. رأينا اكثر من قاض يتمتع بعبقريّة، وهو غير مؤتلف مع ضميره وأخلاقه، وفي اكثر من بلد، قبل ان يقبل بدخول أي شخص في مباراة القضاة، يحققون عن ماضيه منذ طفولته الى ايام المدرسة، ويحققون عن علاقاته العامة والخاصة. يجرون عليه كشفاً حقيقياً، واذ ذاك، بعد ان يتيقنوا من خلقه من امانته من صلابته، من شخصيته، من عدم تأثره من توازنه بين عقل وعاطفة، من شروط عديدة يتطلبها العقل السليم في الجسم السليم. اذ ذاك يأذنون لهذا القاضي ان يتقدم من المباراة الحكومية. والا فنحن سنبدل قضاة فصلوا بقضاة اخر سيمضي وقت عليهم، ستذهب موجة الاصلاح وهوس الاصلاح وحماس الاصلاح ويأتي وقت ربما نترحم فيه على الذين صرفناهم. وهذه الملاحظة كنت اريد ان ابديها بكل اخلاص لمعالي وزير العدل، لكي تتمشى الدولة لأول مرة على ما تتمشى عليه مثلاً بعض الدول الراقية جداً كبريطانيا. فهناك يضعون هذه القواعد الاساسية لانتقاء القضاة. اعتذر لطول ما تكلمت عنه من اخواني. والسلام عليكم.

الرئيس: ان المشروع الذي نوه عنه النائب المحترم الاستاذ كمال جنبلاط ورد الى الرئاسة في ١٠/٥/١٩٦٥ وقد احيل الى لجنتي الزراعة واقتصاد الوطني بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٥ وفي كلتا اللجنتين ممثلين للكتلة التي يرئسها حضرة الزميل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: دولة الرئيس - لما كانت الموازنة سوف لا يصوت عليها بمادة واحدة لان ذلك يتنافى مع الدستور، بل يجب ان يصوت عليها بندا بندا، وحتى لا اتكلم مرتين اثناء درس البنود. سيبقى لي المجال في الكلام عند طرح البنود. لذلك ارجو من دولتكم ان تشطب اسمي حتى لا اضيع الوقت على الزملاء...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس، زملائي الكرام،

موازنة الدولة هي جزء من كل والكل هو ماله الدولة. ويؤسفنا ان نقول بان وضع الدولة المالي اصبح الان في حالة غير مرضية وان هذه الحالة ستزداد سوءا اذا لم نندرك الامور بسرعة.

- ان يكون هناك اكثر من ٣٠٠ مليون ليرة اعتمادات مدورة الى موازنة العام الجاري فهذا امر غير طبيعي.
- ان يكون هنالك سلفات خزينة غير مسددة بقيمة ٤٣٠ مليون ليرة في نهاية سنة ١٩٦٥ فهذا ايضاً امر غير طبيعي.

- ان يبلغ رصيد حساب مال الاحتياط ١٧٥ مليون ليرة في نهاية سنة ١٩٦٤، بصرف النظر عن الاعتمادات المدورة، وان لا تتمكن من اخذ قرش واحد منه لتغطية الاعتمادات الاضافية المفتوحة خلال سنة ١٩٦٥، فهذا وضع غير مقبول.

- ان ترتفع دوماً نفقات الموازنة، بما فيه الجزء الثالث، بنسبة اكبر من معدل زيادة الواردات فهذا امر لا يجوز ان يستمر.

ان جميع هذه الامور وغيرها من الشؤون المالية واوضاع الخزينة تستدعي المعالجة الجذرية والسريعة لئلا نقع في ازمة لا يعلم الا الله نتائجها. فليسمح لنا اذن بتقديم بعض الاقتراحات.

اولاً - جعل الموازنة - وظائفية -

لاعطاء فكرة عن هذا الموضوع نورد هذا المثل على لسان معالي وزير الصحة العامة: لقد اثبتت الدروس ان كلفة المريض في المستشفيات الحكومية تبلغ ٢٥ ليرة يومياً في حين ان معالجته في المستشفيات الخاصة في بيروت بشروط افضل تكلف نصف المبلغ المذكور، مما يحمل الوزارة الى تعزيز المساعدة على المستشفيات الخاصة المذكورة، بدلاً من تحميل الخزينة نفقات بناء وتجهيز وتشغيل مستشفى حكومي في العاصمة...

من اجل ذلك يقتضى جعل موازنتنا «وظائفية» Fonctionnelle بمعنى ان لا تقدم الحكومة على اي عمل اداري قبل تحديد كلفته على وجه دقيق ودرس صوابية تنفيذه. وبما ان هذه الدروس تحتاج الى نفقات فنرجو وزارة المال لحظ الاعتمادات اللازمة لتحقيق هذا الاصلاح الجذري في الموازنة الذي من شأنه بالنتيجة توفير مبالغ هامة على الخزينة.

ثانياً - ملاحظات بصدد بعض الاعتمادات الهامة

١ - الاعتمادات المخصصة للمجلس الوطني للبحوث العلمية.

لقد بلغت هذه الاعتمادات :

سنة ١٩٦٣ :	٤٠٠٠٠٠	ليرة
سنة ١٩٦٤ :	١٠٠٠٠٠٠	ليرة
سنة ١٩٦٥ :	٤٥٠٠٠٠٠	ليرة
سنة ١٩٦٦ :	٣٧٣٣٠٠٠	ليرة

انما لم يصرف منها الا القليل (لارسال بعض الافراد للتخصص في الخارج ولدفع تعويضات الحضور لاعضاء المجلس) والمال الباقي مجمد في الخزينة لحساب المجلس.

لذا يجب التفكير جدياً بالغاء هذا المجلس وتعزيز البحوث العلمية في بعض الوزارات والمؤسسات.

٢ - الاعتمادات المخصصة للتقاعد وتعويض نهاية الخدمة.

يتزايد العجز بين المحسومات التقاعدية والمدفوعات لقاء معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة. وقد بلغ ١٢ مليون ليرة سنة ١٩٦٤.

هذه القضية يجب ان تسترعي اهتمام المسؤولين.

وان الحل الرامي الى تشكيل صندوق خاص للتقاعد هو غير ممكن لوجوب تخصيصه باكثر من مائتي مليون ليرة كي يتمكن، بواسطة توظيف هذا المبلغ، من تسديد العجز المتزايد عاماً بعد عام. وهناك حل اخر يبدو جريئاً لاول وهلة وهو الغاء التقاعد لبعض الموظفين وعلى الاقل للانفار العسكريين الذين يتقاعدون في سن ال - ٣٥، والاكتفاء بتعويض نهاية الخدمة.

٣ - مساهمة الدولة في نفقات مصلحة سكك حديد الدولة والنقل المشترك.

لقد ارتفعت هذه المساهمة الى ١٠ و ١١ مليون ليرة سنوياً اعتباراً من سنة ١٩٦٢، فضلاً عن سلفات الخزينة البالغة ١٣ مليون ليرة تقريباً لغاية ٣١/١٢/١٩٦٤.

يحتاج هذا الوضع الى معالجة جذرية، ان من جهة سكك الحديد ام من جهة الاوتوبيس.

٤ - الاعتمادات المخصصة للدروس والاستملاكات.

فضلاً عن الاعتمادات العادية الملحوظة للدروس في عدة وزارات، لقد رصد للمرة الاولى في مشروع موازنة سنة ١٩٦٦ اعتماد قدره مليونان ليرة للقيام «بدراسات للاوتوسترادات ولوسائل المواصلات».

ان الغاية من لحظ هذا الاعتماد هو التعجيل في الدروس المتعلقة بالاوتوسترادات وبوسائل المواصلات الاخرى. هذا قسم من واجب الحكومة بهذا الصدد.

أما القسم الباقي فهو يتعلق:

أ - بالدروس الاخرى الواجب القيام بها للمشاريع الانشائية المستعجلة.

ب - بالاعتمادات اللازمة لاجراء الاستملاكات المقتضاة بعد اتمام الدروس وقبل المباشرة بتنفيذ الاشغال.

ان النواب على حق في احتجاجاتهم المتوالية على البطء في تنفيذ المشاريع العائدة لمناطقهم والمخصص لها اعتمادات في الموازنة.

والسبب الرئيس لهذا البطء هو عدم وجود دراسات فنية للقيام بالاستملاكات المتوجبة قبل تنفيذ الاشغال.

فمعالجة الموضوع تأتي عن طريق تخصيص مبالغ كافية للقيام بسرعة:

- بالدروس الفنية بواسطة مكاتب لبنانية واجنبية.

- وبلاستملاكات اللازمة لتمكين الادارة من تلزيم الاشغال.

ومن حسنات هذا الاقتراح ايضاً توفير الملايين من الليرات على الخزينة من جراء الاسراع في دفع تعويضات الاستملاك لعقارات ترتفع اسعارها عاماً بعد عام، لاسيما بعد التحسين الذي يطرأ عليها بسبب تنفيذ قسم من المشاريع العامة، كما حصل بعد تنفيذ القسم الاول من اوتوستراد بيروت - طرابلس.

ثالثاً - الاعتمادات المدورة وحساب مال الاحتياط

١ - العجز المزعوم في حساب مال الاحتياط

جميع الاعتمادات الاضافية غطيت خلال سنة ١٩٦٥ بزيادة بعض واردات الموازنة. لماذا؟

- لان وزارة المالية اعتبرت ان حساب مال الاحتياط اصبح «بعجز» بعد ان حسمت من رصيد مال الاحتياط

جميع الاعتمادات المدورة.

استناداً الى المادة ١٩٩ من قانون المحاسبة العمومية التي تنص على ان المال الاحتياط يستعمل لتغطية

الاعتمادات المدورة

واليكم الارقام:

- رصيد حساب مال الاحتياط في نهاية ١٩٦٤ (صفحة ٤٦٦ من قانون قطع حساب سنة ١٩٦٤) ١٧٥ مليون ليرة

- الاعتمادات المدورة من السنين السابقة لموازنة ١٩٦٥ ٢٦٨ ليرة

- فيكون «العجز» ٩٣ مليون ليرة

لقد اتفقنا في اللجنة مع دولة رئيس مجلس الوزراء وزير المالية بأن كلمة «عجز» هي خاطئة لان الاعتمادات المدورة تشكل عبئاً على حساب مال الاحتياط دون ان تضعه في حالة «عجز» حقيقية، طالما ان هذه الاعتمادات لم تكن الا اعتمادات مفتوحة، لم تستعمل بعد ولا يمكن استعمالها الا خلال عدة سنوات

وقد لاحظنا بسرور ان البيان الذي تلاه علينا دولة الرئيس في الجلسة الاخيرة لم يستعمل كلمة «عجز» بل قال ان الاعتمادات المدورة «استنفدت» رصيد مال الاحتياط.

وبالواقع فان ال - ٢٦٨ مليون ليرة المدورة تقسم الى قسمين:

قسم معقود: ١٣٣ مليون ليرة

وقسم غير معقود: ١٣٥ مليون ليرة

واذا اعتبرنا ان القسم المعقود هو في حكم المصروف، لا نحسم من رصيد حساب مال الاحتياط (١٧٥ مليون ليرة)، الا هذا القسم (١٣٣ مليون ليرة) فيصبح لدينا رصيد قدره ٤٢ مليون ليرة، بدلاً من «عجز» او نقص قدره ٩٣ مليون ليرة.

ونحن نعتقد بانه يجب تبني هذه النظرية بعد اضافة الفقرة التالية الى المادة ١٩٩ المذكورة.

«يجاز لوزير المالية ان يحدد بقرار يصدره قبل ١٥ اذار من كل سنة رصيد حساب مال «الاحتياط الممكن استعماله لفتح اعتمادات اضافية، بالاستناد الى الاعتمادات المدورة المعقودة لغاية «نهاية السنة المنصرمة ودون الاخذ بعين الاعتبار الاعتمادات المدورة غير المعقودة بالتاريخ المذكور».

٢ - الغاء بعض الاعتمادات المدورة.

ان مقدار الاعتمادات المدورة (٢٦٨ مليون في نهاية سنة ١٩٦٤ و ٣٠٠ مليون ليرة تقريباً في نهاية ١٩٦٥) اصبح «فضيحة» ولذا يجب الغاء القسم الاكبر منها. وهذا الالغاء ممكن على ما اظن اذا اقتنع النواب بأن الاعتمادات التي خصصت لمناطقهم لن تذهب سدى، بل ان هذه المناطق ستنال حقها الكامل من المشاريع القابلة للتنفيذ، بالاضافة الى المشاريع الاخرى الواجب درسها واجراء الاستملاكات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ - وذلك كله حسب جداول مصدقة من المجلس.

رابعاً - سلفات الخزينة

لقد اتبعت الدولة سياسة خاطئة فيما يتعلق بسلفات الخزينة التي منحها بكثير من السخاء الى المصالح المستقلة وبنوع خاص الى مصلحة كهرباء لبنان ومصحلة مياه بيروت واليمنية الهاتف العامة والى مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية والى مصلحة الليطاني والى الصندوق المحدث بقانون ٤ آب سنة ١٩٥٤ (لانشاء ابنية عسكرية) ولمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك والى مصلحة التعمير الخ...

وقد بلغ مجموع السلفات غير المسددة في نهاية سنة ١٩٦٤ : ٣٧٥ مليون ليرة، منها ٥٣ مليون ليرة اعطيت خلال السنة المذكورة وقد بلغ ٤٣٠ مليون ليرة في نهاية سنة ١٩٦٥ حسب بيان دولة رئيس مجلس الوزراء وزير المالية اي بزيادة ٥٥ مليون للسنة الاخيرة.

اما الخطأ المرتكب في هذه السياسة فتأتج من منح سلفات خزينة الى المصالح المستقلة لتغطية بعض نفقاتها بدلاً من اللجوء الى طريقة فتح اعتمادات في الموازنة في بند المساعدات الاقتصادية.

والجدير بالذكر من ناحية اخرى هو ان الحكومة لم تقم لغاية اليوم بمجهود يذكر لاسترداد بعض هذه السلفات او بصورة اعم لتصفية اوضاعها المتنوعة. وقد اصبح هذا العمل ضرورياً وعاجلاً لمعرفة وضع الدولة المالي على الضبط:

أ - من جهة نفقات الدولة الكاملة.

ب - من جهة الوضع المالي الصحيح للمصالح المستقلة.

ج - من جهة وضع الخزينة الحقيقي.

هذا مع العلم بان هناك «حسابات خاصة» تعد بالآلاف يجب ايضاً تصفية القسم الاكبر منها بقوانين خاصة عند الاقتضاء.

خامساً - الخطة الخمسية والمشاريع الانشائية والتجهيزية

تدخل الخطة الخمسية في نطاق السياسة التصميمية العامة ويعلم الجميع باي قوة وحماس طالب حزب الكتائب على لسان رئيسه الشيخ بيار الجميل والشيخ مواريس الجميل بنوع خاص بتطبيق هذه السياسة لاسيما للمياه والكهرباء والطرق.

وقد اقر المجلس مؤخراً القانون القاضي بتخصيص ٢٧٢ مليون ليرة لمشاريع انشائية كانت داخلية ضمن «خطة التنمية الخمسية» وبخصوص هذه الخطة لا بد من ابداء بعض الملاحظات الهامة:

١ - دمج جميع المشاريع في «برنامج» واحد.

من المعلوم ان المشاريع المقررة سابقاً والتي ستقرر قريباً هي متعددة ومتشعبة ومتشابكة من الناحية الادارية

والمالية، فلا بد من دمجها في خطة واحدة او بالاحرى «برنامج» واحد يلحظ المشاريع ومدة تنفيذ كل واحد منها ومقدار النفقة المخصصة له وكيفية تسديد هذه النفقة. ويرصد لهذه المشاريع الاعتمادات اللازمة، سواء كان في الموازنة العامة او في موازنة المصالح المستقلة المعنية. اما الواردات فتؤخذ من وفر الموازنات ومن موارد اخرى سنأتي على ذكرها فيما بعد. على ان يجاز للحكومة ان تعقد صفقات المشاريع قبل رصد الاعتمادات اللازمة لها وان ترصد اعتمادات الدفع سنوياً في الموازنة خلال مدة طويلة، كما فعلنا لمشروع ال - ٢٢ مليون ليرة. ومن حسنات هذه الطريقة انها تسمح بالغاء بعض الاعتمادات القديمة غير المعقودة.

٢ - اهداف التنمية والشروط الاساسية لبلوغها

اذا كان الهدف العام من خطتنا هو رفع مستوى الشعب فلا بد من السعي لجعل النمو متوازناً ومتناسقاً Harmonieux بقصد تخفيف الفروقات:

- بين مختلف المناطق اللبنانية.
 - وبين مختلف فئات الشعب.
- اما الهدف المباشر فهو زيادة الانتاج الوطني وبالاخرى الطاقات الانتاجية ومنها بنوع خاص الطاقات البشرية وهي كبيرة في لبنان والحمد لله. ويدخل ضمن هذا الهدف تخفيف البطالة على اوسع مدى ممكن من جهة وتخفيض عجز الميزان التجاري وبالنتيجة تحسين ميزان المدفوعات العام من جهة اخرى.
- ولنجاح خطة التنمية هذه وبلوغ الاهداف المرسومة لها، لا بد من شروط اساسية اهمها:
- استتباب الامن والاستقرار في الداخل، بما فيه الاستقرار الحكومي.
 - اتباع سياحة خارجية اساسها الحياد والصدقة.
 - تطبيق سياسة اقتصادية مبنية على المبادرة الفردية والمنافسة الحرة وعلى مداخل الدولة لتنظيم نشاطات الافراد ومساعدتها وحمايتها عند الاقتضاء واعطاء الارشادات المبنية على الدروس الدقيقة والاحصاءات الصحيحة الكاملة.
 - محاربة كل احتكار وسوء تصرف واستغلال وكل ارتفاع غير مشروع في اسعار الحاجيات الاولى والسعي الحثيث لتخفيض كلفة المعيشة بشتى الوسائل (بانشاء هالات في الاحياء وتعاونيات للمنتجين والمستهلكين ومساكن شعبية ومدارس مجانية. الخ. . .).
 - القيام باصلاح الادارة والمصالح المستقلة من جهة الموظفين والتنظيم وسير المعاملات وفرض العقوبات الصارمة على المخالفين.

٣ - اختيار المشاريع بالافضلية:

نحن نعتبر ان مشاريع الصحة العامة والتعليم العادي والتقني يجب ان تفضل على سواها، وهي بالحقيقة

منتجة اكثر من مشاريع الطرقات والماء والكهرباء. وبالنسبة لمختلف المناطق اللبنانية يجب اعطاء الافضلية للمناطق المتخلفة وللمناطق الريفية، لان المدن وبنوع خاص العاصمة اصبحت تشكو من تخمة.

٤ - ولا بد اخيراً من لفت النظر الى موضوع خطر التضخم المالي الذي يعمل كالسرطان في الجسم الاقتصادي الوطني.

ان هذا الخطر ماثل امام عيوننا بسبب ارتفاع الاسعار الذي يتأتى حتماً من مصروف زائد في القطاعين العام والخاص. ومن الامثلة على ذلك ان موازنة بلدية بيروت حددت بستين مليون ليرة لسنة ١٩٦٦، وسترتفع عاماً بعد عام. وان نفقات السياح في لبنان سيزيد ايضاً بارتفاع عددهم في السنوات المقبلة.

وقد عانت ايطاليا والنمسا واليونان كثيراً من مساوئ التضخم المالي، مما يحملنا على تنبيه الحكومة الى هذا الامر الخطير، والى وجوب مكافحته عن طريق محاربة غلاء المعيشة بشتى الوسائل المباشرة وغير المباشرة لئلا نقع في «الحلقة الجهنمية» وتضيع علينا كل منافع المشاريع المنفذة ونمو حركة السياحة في البلد.

سادساً - زيادة امكانات الخزينة:

هنا بيت القصيد الذي لم يسترع كثيراً انتباه الزملاء، المتحمسين دوماً لطلب زيادة نفقات الدولة. . اما زيادة امكانات الخزينة فيمكن الوصول اليها بطرق مباشرة وبطرق غير المباشرة الاولى: زيادة الواردات بطرق مباشرة مباشرة.

لن نطيل الشرح بهذا الموضوع وقد عاجناه في تقارير سابقة، بل نكتفي ببيان بعض الحقائق بهذا الصدد.

١ - ازالة الخلل والنقص في الوضع الحاضر:

على الحكومة، قبل التفكير بزيادة معدلات الضرائب الموجودة او بانشاء ضرائب ورسوم جديدة، ازالة الخلل والنقص الحاصلين في فرض الضرائب الحالية وتحصيلها.

لذا يجب:

أ - تعزيز ملاكات الدوائر المكلفة بفرض الضرائب والرسوم ومراقبتها وتحصيلها (في وزارة المالية والجمارك والدوائر العقارية، الخ. . .)

فكل موظف جديد يعين في الدوائر المذكورة يربح الخزينة عشرات الالوف من الليرات، لا بل مئات الالوف، سنوياً. فعدم تعيينه يشكل جرماً بحق الخزينة.

ب - ضبط النصوص القانونية المتعلقة بالرسوم والضرائب بشكل يسد الثغرات التي تسمح الان لبعض المكلفين بالتلاعب، خصوصاً في ضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية ورسوم الفراغ والانتقال والطابع والجمرك الخ. . .

ج - تحصيل الضرائب المتأخرة، لاسيما في المناطق.

٢ - تحصيل الواردات الاستثنائية :

هناك واردات استثنائية تقدر بعشرات الملايين من الليرات يمكن الحصول عليها ببيع املاك الدولة المقرر او الواجب تصفيتهما واستيفاء ديون الدولة على الغير، افراداً وبلديات ومصالح مستقلة ودول اجنبية.

٣ - تعديل النظام الضرائبي واسس هذا التعديل :

نحن من القائلين بان التدابير المذكورة اعلاه لن تكفي لسد جميع نفقات الدولة العادية وغير العادية نظراً لتزايد هذه النفقات على أثر تحمل الدولة مسؤوليات واعباء جديدة، مستمدة من العدالة الاجتماعية والاستقرار الداخلي في آن واحد (والاستقرار هو شرط الازدهار الاول).

لذا نعتقد انه من الضروري :

أ - زيادة الضرائب والرسوم ضمن اطار النظام الضرائبي المعتدل، لان البلد ازدهر اقتصادياً خلال السنوات الاخيرة واقترب من عتبة البلدان المتقدمة.

ب - جعل نظامنا الضرائبي اكثر عدالة للطبقات المعوزة والمتوسطة، وذلك بزيادة نسبة الضرائب المباشرة ورفع الحد الادنى غير الخاضع لضريبة الدخل على الاجور والرواتب، الخ...

ج - انصاف الشركات المساهمة التي تدفع الان الضريبة التصاعدية كما لو كانت ارباحها تعود لشخص واحد.

د - مساعدة اصحاب المشاريع الجديدة، وكذلك المشاريع القائمة التي تريد توسيع اعمالها باعفاءات ضرائبية. على أن تكون المساعدة اهم وانجع للمشاريع التي تؤسس في المناطق الريفية.

ونحن نعتقد بان وزارة المالية والحكومة متفتحتان معنا على هذه المبادئ وقد باشرنا بتطبيقها فلم يبق عليها وعلى هذا المجلس الا الاسراع في اصدار النصوص اللازمة نظراً لرغبة الجميع في صرف اكبر مبلغ ممكن على المشاريع الانشائية والتجهيزية الضرورية والمفيدة للبلاد، دون الوقوع في شرور التضخم المالي.

٤ - القروض والحلول الاخرى :

اذا لم تكف الواردات المشار اليها اعلاه لسد حاجات الدولة، وهذا ما نعتقد، ما هي الحلول التي يمكن ان نلجأ اليها لاجاد أموال اضافية؟

- قبل قبول مبدأ القروض نطرح على الحكومة السؤالات التالية ليصير درسها من قبل المسؤولين الاختصاصيين في وزارة المال والبنك المركزي :

السؤال الاول :

هل من المناسب اصدار «سندات خزينة» بناء على تعهد المصالح المستقلة باعادة السلفات التي قبضتها، المبني

على قوانين صدرت او ستصدر بهذا الصدد؟ مع العلم بأن هذه السلفات استعملت فعلاً للقيام بانشآت جديدة فسندات الخزينة هذه تكون اذن مبنية على قيم حقيقية.

السؤال الثاني:

هل من الموافق تحويل الذهب الاحتياطي الموجود لدى بنك لبنان والمستقبل عن التغطية الذهبية، الى عملات اجنبية واستعمال هذه العملات او على الاقل الاستفادة من ريعها بايداعها لدى مصارف دولية؟

السؤال الثالث:

هل بالامكان الاستفادة من قسم من موجودات صندوق تثبيت النقد اللبناني البالغة مئات الملايين من الليرات على سبيل القرض ولكن بدون فائدة؟

وفيما يتعلق بالقروض لقد تنبهننا الى الاقتراح الذي قدمه السيد طلعت اليافي وهو حري بالدرس الجدي ويتلخص بما يلي؟

- تقترض الدولة ٥٠ مليون دولاراً (مثلاً) من احدى المؤسسات المالية العالمية لاجال طويلة ولقاء فائدة ٥٪ وتضع المبلغ في بنك لبنان.
- يودع هذا البنك المبلغ في المصرف المقرص بفائدة ٤٪.
- يجوز عندئذ لبنك لبنان ان يصدر اوراقاً نقدية بقيمة ١٥٠ مليون ليرة لبنانية حسب الحاجة، تكون مغطاة بمعدل مئة بالمئة بالخمسين مليون دولاراً المودعة في الخارج.
- وبالنتيجة تكون الدولة استقرضت بفائدة ١٪ اي الفرق بين ٥ و ٤٪.

النبة الثانية: زيادة امكانات الخزينة بالطرق غير المباشرة:

تنحصر الطرق غير المباشرة لزيادة امكانات الخزينة بالتدابير الآيلة الى تخفيض مدفوعاتها

من هذه التدابير نذكر:

- عصر نفقات الدولة غير الضرورية.
 - محاربة كل تبذير في استعمال اللوازم المسلمة الى الدوائر.
 - مراقبة الاشغال التي تقوم بها الادارة ولا سيما جداول الصيانة.
 - مراقبة نوع وجودة اللوازم عند استلامها من الملتزمين.
 - مراقبة الاشغال العامة من طرق ومبان واقنية الخ... اثناء تنفيذها وعند استلامها.
- لا شك بأن هذه التدابير وغيرها ايضاً، اذا ما اجريت جدياً مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين، توفر عشرات الملايين على الخزينة لاسيما من جراء اطالة مدة صلاح الاشغال المنفذة لحساب الدولة.

وفي الختام نرجو ان تكلف الحكومة حالاً من يلزم لدرس المواضيع المثارة في هذا البحث علنا نصل الى تحقيق الاصلاح المالي المنشود.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين

الكلمات القيمة التي تلقى في المناقشة العامة ترى الرئاسة انها ضرورية ومفيدة، وقد حرصت الرئاسة على اعطاء الكلام للزملاء وفق قيد اسمائهم في السجل بالتدريج والترتيب. لذلك فالرئاسة ترحو من حضرة الزملاء الذين لهم حق الكلام ان يقبلوا بان ينتقل هذا الحق الى الوقت الذي تبحث فيه بنود الموازنة.

ان الزملاء المدوة اسمائهم للتكلم اليوم والبالغ عددهم اثنا عشر خطياً سوف يعطى لهم هذا الحق بالافضلية عند درس بنود الموازنة. وعليه، فالرئاسة تعلن قفل باب المناقشة في الموازنة بصورة عامة والبدء في درس بنود الموازنة في الجلسة المقبلة التي ستعقد في نهار الاثنين القادم، على ان ترسل الدعوة الى حضرة النواب ببرقية هذا نصها:

حضرة النائب المحترم

عينت الجلسة لدرس بنود الموازنة، نهارا الاثنين القادم ويعتبر تخلفكم عن حضور الجلسة سبباً لفقدان النصاب مما يشل المناقشة في البنود تتحملون مسؤوليتها.

ارفع الجلسة على ان يعقد المجلس يوم الاثنين القادم جلستين، الاولى في الساعة التاسعة قبل الظهر والثانية في الساعة السابعة مساء.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة الا ربعا مساء بعد ان تقرر يوم الاثنين في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ عقد جلستين، الاولى في الساعة التاسعة صباحاً، والثانية في الساعة السابعة مساء لدرس الموازنة بنداً بنداً.

رئيس المجلس

صبري حماده

امين السر

هاشم الحسيني والياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٦٦

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - المباشرة بدرس بنود الموازنة وتصديق الابواب التالية: الاول والثاني، والثالث والرابع والخامس.
- عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في السابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.
- تغيب السادة: اميل مكرزل، عزيز عون، كمال جنبلاط، بشير العثمان، سالم كباره، سليمان فرنجية، الاب سمعان الدويهي، راشد الخوري، كامل الاسعد، بشير كيروز، رفعت قرعون، محمد عباس ياغي، مخايل الدبس، جوزف هراوي.
- واعذر السادة: رشيد بيضون، جوزف شادر، هاشم الحسيني، فريد جبران، اللواء جميل خود، سيمون صحنوي، رشدي فخر، فؤاد البرط، قبالان الخوري، جوزف سكاف، حسين منصور، حبيب كيروز.
- وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: اميل تيان، رفيق نجا، سليمان الزين، جوزف نجار، جورج حكيم.
- الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.
- المتدرون، تتلى اسمائهم.
- تليت
- الرئيس: المتغيبون، تتلى اسمائهم.
- تليت
- الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الثامنة الا ربعاً من مساء يوم الجمعة الواقع في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: انطوان صحنواوي، سورين خان اميريان، شارل سعد، صائب سلام، ادوار حنين، أميل مكرزل، جورج كرم، عزيز عون، علي الحسيني، فضل الله تلحقوق، نجيب صالحه، سليمان فرنجية، اسعد بيوض، ميخايل الدبس، عبد الكريم الزين، كامل الاسعد، انطوان المالح، بشير كيروز، رفعت قزعون ومحمد عباس ياغي.

واعتذر السادة: صبحي محمصاني، الامير عبد العزيز شهاب، رشدي فخر، رشيد فخر، رشيد بيضون، فؤاد البرط، فريد جبران، نسيم مجدلاي، اللواء جميل لحود، سيمون صحنواوي، نايف المصري.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: جوزف نجار، سليمان الزين، الشيخ ميشال الخوري، رفيق نجا، الدكتور محمد كنعو، جورج حكيم.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم عرض على المجلس جدول الاعمال بمشروعين هما:

أولاً - المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٣٥٣٢ المتضمن اجازة جباية الواردات وصرف النفقات خلال شهر شباط سنة ١٩٦٦ على أساس القاعدة الاثني عشرية فصدقه بالاجماع.

ثانياً - المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٣٥٣١ القاضي باجازة الحكومة، خلال مهلة ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، ان تعين بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء سفراء او وزراء مفوضين، لا ينتمون الى الملاك دون التقيد بنسبة الثلاثين بالمئة المددة في المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩، فصدق بالاكثرية كما ورد من الحكومة.

بعد ذلك استأنف المجلس مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٦٦ بصورة عامة، اشترك فيها عدد من حضرات النواب، واخيراً اعلن قفل باب المناقشة العامة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة الا ربعاً مساء بعد ان تقرر يوم الاثنين في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ عقد جلستين، الاولى في الساعة التاسعة صباحاً، والثانية في الساعة السابعة مساء لدرس الموازنة بندا بندا.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل.

بيار الجميل: دولة الرئيس، دعينا تلغرافيا للاجتماع في الساعة التاسعة والنصف، والان الساعة الحادية عشرة والنصف.

اعتبر ان هذا العمل هو عمل مهين لمجلس النواب ولكل نائب منا وحتى للطريقة البرلمانية التي نحن نتمشى على اصولها.

واعتقد ان الرأي العام لن يكون راضياً عن هذه الطريقة ونحن هنا نشترع القوانين فأول قانون يجب علينا ان نشترعه هو ايجاد طريقة تخرجنا من هذا المأزق الذي نتعرض له في كل جلسة. دولة الرئيس، اقترح: عندما تدعونا للاجتماع في الساعة التاسعة والنصف ان تنتظر الى الساعة العاشرة فاذا لم يكتمل النصاب تذهب حضرتك ويتعطل النصاب والجلسة، فاعتقد انه قد حان لنا بعد تكرار عدم اكتمال النصاب لان نهيه لدرس هذه القضية جدياً وننتهي من هذا الاستهتار. وانا اعتقد ان هذا الوضع مهين لنا ومهين لهذا المجلس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور صبحي المحمصاني.

صبحي المحمصاني: دولة الرئيس، انني أوافق حضرة معالي الشيخ بيار الجميل على الملاحظة التي ابداهها ولكنه لم يبين لنا العلاج.

نحن نريد علاجاً دائماً وغير موقت. والعلاج هو في الطلب الذي تقدم به بعض النواب، وطلبنا فيه من دولة الرئيس ان يعرضه على المجلس، وهو: اخراج مسألة النصاب من صلب الدستور، لانها مسألة لا علاقة لها بالدستور ويجب ان تكون في النظام الداخلي. وقد طلبنا تعديل هذه المسألة وفيها العلاج الدائم لهذه القضية التي نشكو منها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل.

بيار الجميل: دولة الرئيس، هذه طريقة بعيدة وسنعرضها على المجلس لكي يدرسها ولكن الان اقترح على دولتكم، عندما تعين الجلسة في الساعة العاشرة ولا يكتمل النصاب في الموعد المعين ان تترك المجلس لتتعطل الجلسة واعتقد انه عندما تتعطل الجلسات مرتين وثلاث مرات فالرأي العام يلزم النواب والمجلس على تأمين النصاب وعقد الجلسات.

الرئيس: حضرة الزميل المحترم،

لقد ارسلنا عدة برقيات ونبهنا حضرات النواب للحضور في الوقت المعين ولكن لسوء الحظ النصاب لم يكتمل في الوقت المعين وكما تعلمون ان لدينا ثلاث جلسان لا غير قبل العيد فلو تركت وذهبت لتأخرت الموازنة عن وقتها الموعد.

لذلك فضلت ان انتظر اكثر مما يجب ان انتظر لكي ننتج وندرس في هذا المجلس. كما اني أعد حضرة الزميل الشيخ بيار الجميل في الدورة العادية القادمة ان اجرب تنفيذ هذا الاقتراح مرة ومرتين او ثلاثة وعندها نرى ما يمكن عمله.

واعتقد بان القضية مناصرة بضمير ووجدان كل نائب من هذا المجلس . واذا لم يكن هناك عقاب ، فالعقاب هو في ضمير النائب الذي يجب عليه ان يترك سبيلاً للشعب ان يرى المجلس مقصراً في اداء واجباته .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون .

عبد اللطيف بيضون : دولة الرئيس ، ورد في ملخص محضر الجلسة انه اقبل البحث في المناقشة العامة . فالمناقشة العامة لم يقفل البحث بها ولا طرح على المجلس قفل باب المناقشة العامة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اديب الفرزلي .

أديب الفرزلي : دولة الرئيس ، ان حضرة النائب المحترم تغيب عدة جلسات وحضر اليوم ولم يكن حاضراً في الجلسة المنصرمة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمود عمار .

محمود عمار : دولة الرئيس ، انا لا اتغيب والمحضر نصدقه واقول انه لا يجوز قفل باب المناقشة ابداً عندما نناقش الموازنة بصورة عامة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اديب الفرزلي .

أديب الفرزلي : دولة الرئيس ، انا عن سدة الرئاسة قلت والحكومة والنواب حاضرون ، لدي من اسماء طالبي الكلام فلان وفلان وعلان . . . اتريدون ان تتابعوا في المناقشة العامة ، أم انكم تؤجلون دوركم في الكلام الى حين درس البنود لان الكلام مسموح في البنود على كل حال ، فلم يتشبت احد بدوره ولم يطلب احد الكلام وهذا معناه انهم تنازلوا عن الكلام في المناقشة العامة . لذلك اعلنت قفل باب المناقشة العامة وابقيت حق اعطاء الكلام بالافضلة لمن يريد ان يبحث في البنود

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض .

رينه معوض : دولة الرئيس ، من المعلوم ان المجلس سيد اعماله ، الرئاسة نعتبرها واحدة ، الرئاسة في حينه استشارت المجلس في قفل باب المناقشة بصورة عامة ووافق هذا المجلس بالاجماع . فلا يجوز الرجوع عن هذه الموافقة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد بطوس .

فؤاد بطوس : دولة الرئيس ، الموضوع لا يستأهل هذا الجدل ، حضرة نائب الرئيس الذي كان يرأس الجلسة السابقة طرح موضوعاً عندما بلغت الساعة الثانية عشرة تقريباً على ما اذكر ، ان هناك عدداً من طالبي الكلام في المناقشة العامة وعرض عليهم ان يتنازلوا عن حقهم في الكلام في المناقشة العامة على أن يكون لهم الاولوية عند مناقشة البنود فيما يتعلق بالمسائل التي تهمهم وقد وافق

على ذلك جميع الحاضرين من طالبي الكلام، وكأن الرئيس استنفذ جدول طالبي الكلام فيما يتعلق بالمناقشة العامة وعندئذ قال: في الجلسة المقبلة سنباشر في بحث المواد والبنود واحداً واحداً.

لذلك، ليس من مجال للبحث والمناقشة فيما اذا كان هناك قفل باب مناقشة عامة وفيما اذا كان ذلك جائزاً ام لا. ان طالبي الكلام في المناقشة العامة تنازلوا عن حقهم. واذا كان هناك زملاء تقدموا بطلب سابق للمناقشة العامة ولم يعترضوا على ذلك ولم يكونوا حاضرين عندما أبدى رئيس المجلس استعداده لاعطائهم الكلام فلم يعد هناك مجال للبحث فالموضوع تجاوز هذا واصبحنا في صلب مناقشة الفصول والابواب.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين،

طالما انه لم يصدق بعد على محضر الجلسة فاني استشيركم بالامر، فاذا صدق على محضر الجلسة نكون قد انتهينا من هذه القضية واذا لم يصدق عندها نعود الى الكلام في المناقشة العامة. من يقبل بالتصديق على ملخص محضر الجلسة يرفع يده.

اكثريه

الرئيس: صدق محضر الجلسة، وننتقل الى جدول الاعمال.

النفقات كما اقترتها اللجنة

الباب الاول - رئاسة الجمهورية

الجزء الاول

الفصل الاول - رئاسة الجمهورية

وافقت اللجنة على طلب الحكومة القاضي باضافة مبلغ / ٦٤٥٠٠ / ليرة على البند ٣ الفقرة الاولى اجازات. ولم يطراً أي تبديل اخر على هذا الباب.

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٢٢٦٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

دولة الرئيس، قد لا يعتب علي الزملاء وانا من اهل هذا البيت منذ اكثر من عشر سنوات.

نهاد بويز:

اذا كان لنا من ملاحظة في هذا الموضوع فلنكن صريحين مع بعضنا، تلك الملاحظات التي

يسمعه كل منها صبيحة كل يوم في هذا المجلس وهي تتعلق بإدارة اللجان وتتعلق بالوضع الزري الذي نحن فيه، وتتعلق أيضاً بالتيارات التي تحصل في صحن هذه الدار.

ان هذا الموضوع هو من الاهمية بمكان لان هذا المجلس هو مرآة هذا البلد سواء أكنّا نحن هنا ام كنا نحن نمثل هذا المجلس في المؤتمرات الدولية البرلمانية.

لذلك، دون اللجوء الى التفصيل لجنة لجنة وإدارة إدارة ومكتباً مكتباً، اريد أن ألفت نظر الرئاسة المحترمة على أن الوضع الذي نحن فيه لا يجب ان يستمر، وانني اسأل سواء من جهة الكتبة والترجمة على ان بعض الموجودين لا يحسنون لغة من اللغات، الافرنسية على ما يجب ان تكون ولا اللغة الانكليزية، وبعض الاوقات لا اللغة العربية التي هي رائدنا والتي نتكلم باسمها. عدا عن ذلك موضوع النظافة المحلية، لان في هذا المجلس الذي يؤمه السفراء ورؤساء الدول بعض الاوقات ونحن الذين نعيش فيه. نطلب اليك فيما نعهد فيك من حسن الروية وحكمة وتدبير، ان تنظر الى هذه النقاط من جميع وجوها. واتمنى عليك يا دولة الرئيس ان تفعل ما هو واجب.

حضرات الزملاء المحترمين.

الرئيس:

ان جميع موظفي هذا المجلس أكان من كتبة او محررين او من رؤساء أقسام، لا يوجد بينهم واحد على الاطلاق الا ولديه على الاقل شهادة البكالوريا اللبنانية. ومن جهة المؤتمرات الدولية فاننا لا نرسل اليها سوى النواب.

الفصل الخامس - التفتيش المركزي

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سليم لحود.

دولة الرئيس، نحن في صدد الاصلاح ونحن نعمل اصلاح مرة كل ست سنوات وبرأيي: علينا ان نقوم بهذا الاصلاح دوما وبصورة مستمرة.

سليم لحود:

والجهاز الذي يدل على المواضع التي يجب بها الاصلاح هو التفتيش المركزي الذي يتحرك ويجد او لا يجد، وحين يجد يطلب الاصلاح او يطلب المكافأة او يطلب ما هو واجب ان يطلبه. وانا ارى اليوم ان نسبة التعويضات والمساعدات والمكافآت للتفتيش المركزي هي اعلى نسبة في جميع اجور الدولة.

هذا يعني ان التفتيش احسن، ولو احسن التفتيش المركزي لما كانت هذه الحكومة واقعة تحت ضرورة الاصلاح خلا اشهر قليلة.

انا اعتقد ان نتيجة عمل هذا التفتيش المركزي كانت توازي صفراً! ولا ابالغ حين اقول صفراً. لم أناقش الموازنة، ونا اهنىء دولة الرئيس عندما يقول ان المالية جبت ٩٥ او ٩٦٪ من الاموال

الواجب جبايتها، اذن، الحكومة عندما جبت قامت بواجبها والمكلف حينما دفع قام ايضاً بواجبه، ولكن الاموال التي دفعت لم تستعمل في محلها وكانت الموازنة غير منصفة ولما استعملت لم تنتج الذي كان متوقعا ان تنتجه.

بامكاني وبامكان كل شخص، ان يعرف، والحكومة تعلم ان انتاج الدولة غير كاف، ان بالاشغال وان بأعمالهم وان بتوجيهاتهم الخ... .

والجهاز الوحيد الذي ينوب عن رئاسة الوزارة والذي يعمل باسمها وتحت مسؤوليتها والذي انتدبته لان يكون امينا على هذا الانتداب لم يعمل. والبرهان اننا بعد أن عمل مدة سبع سنوات اضطرت هذه الحكومة ان تطلب مهلة للاصلاح، وهل من الاسهل علينا ان نقوم بالاصلاح كل ثلاثة اشهر ام انه من الاسهل ان نقوم به باستمرار.

اذا قصر موظف بالاشغال العامة يأتيه التفتيش ويطلبه. واذا قصر التفتيش فمن يطالبه؟ وقد قصر التفتيش اكثر من مرة. قصر لانه لم يعمل، وقصر لانه عمل بغير موضع العمل، وقصر بجر الحكومة الى أمور وخيمة ولم يطالب ولم يحاسب، بل ارى ان بعض الاشخاص الذين هم بنفسهم يفصل لهم ثوب اخر يكون وسيماً عليهم. فأين التفتيش، وأين اعماله؟ واين العقاب؟!

دولة الرئيس، حتى تمشي عجلة هذه الدولة يجب ان يكون ثواب وعقاب والتفتيش على التفتيش، وقبل التفتيش يجب ان نفتش وان نتحرى من هو جدير بأن يكون في هذا الجسم ونضعه فيه.

انا لا اقول ان كل التفتيش فاسد، انما أقول ان الجهاز يتضمن اعضاء فاسدة وهذه الاعضاء افسدت جميع التفتيش.

نعم، ما هو خطأ رئيس الحكومة، اذا انتدب التفتيش والتفتيش لم يفتش او فتش في غير المحل. وقال لرئيس الحكومة هناك دنيا خالية من الاخطاء او فلان تغيب نصف ساعة عن الدوام، فيحسم من راتبه نصف يوم... الخ. ليس هذا الذي يصلح، الذي يصلح هو تنحية واقضاء هؤلاء الناس عن الدولة حتى يكون انتاج الاشغال العامة مئة بالمئة وحتى يكون انتاج الخارجية مئة بالمئة. انا اعتقد ان انتاج الخارجية مئة بالمئة. انا اعتقد ان انتاج الجسم الخارجي ليس مئة بالمئة فهو بعيد عن ذلك. وانتاج الاشغال العامة ايضاً بعيد عن ذلك، وانتاج التربية بعيد عن ذلك.

عندما يكون ١٢٠ الف تلميذ خارج التدريس يكون هناك تقصير. اين تقرير التفتيش عنه؟ عندما يكون مستوى التعليم الرسمي متفاوت بين مدرسة ثانوية فرن الشباك التي نعتقدها مثالية

وبين مدرسة اخرى ثانوية تعتبر بدرجة التعليم الابتدائي .

أين التفتيش؟ الموظفون الذين يلقون الثواب من المتعهد، هناك ثواب، الثواب يأتي من المتعهد، يأتي من صاحب الاعمال، ولا يأتي ولا يؤمل ان يأتي من الدولة . والعقاب كان يأتي، اذا أتى، من الحكومة . اذن هناك خلل وليس هناك اي تكافؤ .

انا اعتبر ان التطهير يجب ان يبدأ من التفتيش ليجعل من التفتيش المركزي جهازاً صالحاً ويترك للتفتيش المركزي عبء الاصلاح ولا يترك على الحكومة .

والذي ادهشني هو مبلغ ال - ٤٤٧ الف ليرة مكافآت للتفتيش المركزي على ١١٢٠٠٠٠ ليرة يعني ثلث هذه الاجور لا اعرف اين تذهب . لماذا هذه النسبة تعطى للتفتيش المركزي وتعطى نسبة ١٠٪ لادارة الاعداد؟ لماذا ١٠٪ للتوجيه؟ لماذا ١٥٪ للخدمة المدنية؟ لماذا؟ ماذا يعمل هذا التفتيش؟

انا اطلب من دولة الرئيس، لكي يرتاح، ان ينتدب للتفتيش وللإصلاح الجهاز الذي انشئ لهذا الغرض ولم يعمل لهذا الغرض قط، فيرتاح وترتاح الوزارة وترتاح نحن، لانه الجهاز المختص الذي يجب ان يعمل .

التفتيش المركزي جر الدولة الى دعاوى طويلة عريضة كلفت عشرات الملايين ولم تطالبه الدولة . فهل انتدبته الدولة ليعرضها لهذه الخسارة وهذا التأخير .

لقد اثرت هذا الموضوع منذ اشهر في هذا المجلس، ووعدنا بان تذهب لجنة برلمانية لتفتيش التفتيش ولم تذهب . اصبح هذا التفتيش دولة لا تسأل ضمن هذه الدولة التي هي مسؤولة .

هذا الكلام موجه للزملاء وموجه لك يا دولة الرئيس الذي احترم واعرف بانك جدير بأن تنجح باعمالك، واذا كان هذا الجهاز فاسداً فالاصلاح غير ممكن . بماذا تصلح؟ وبناء على تقرير من تصلح؟ اذا اردت ان تصلحني انا، وانا موظف، وتأني بملفي من التفتيش المركزي، فهذا الملف يوجب عليك ان ترسلني الى سجن الرمل . وانا بهذه الندوة، وشتان بين سجن الرمل والندوة اللبائية، واصبح هناك شيء غلط . وانني لست المثال الوحيد، هناك اناس ظلموا لانهم فتشوا وهناك اناس روعوا اكثر من اللازم لانهم لم يفتشوا واذا طمست نتيجة هذا التفتيش .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير .

دولة الرئيس، اولاً اريد ان اعتبر ان الخبرة والزمن كفيلا بصحة مؤسسة ما، اذا رأينا النتائج ووجدنا ان كبار القضاة قد اخرجوا من سلك القضاء، نتساءل كما يتساءل اي مواطن: ماذا كان يعمل التفتيش؟

اقول هذا لان الرأي العام فوجيء باسماء من القضاة لم يكن يتصور المواطنون ان قضاتهم يزلهم التفتيش .

سيدي الرئيس، لكي اختصر من الوقت واتكلم بالتفتيش الاداري، اردت ان اجمع الاثنين لكي لا اتكلم مرتين .

اقول هذا لاني اتساءل: من هو المسؤول؟ اقول هذا لان قاضياً يقضي بين الناس تأتي الحكومة وتخرجه عن حق، فأقول عند ذاك: كيف كانت تصدر الاحكام؟ اين كان التفتيش؟ لهذا نتساءل مع المواطنين ماذا كان يفعل التفتيش ان كان قضائياً او ادارياً، اقول هذا لانني حرصت منذ البدء على تحديد الواجبات او الصلاحيات المعطاة للتفتيش القضائي او التفتيش المركزي اقول هذا لانني لمست التفتيش في العالم الاوروبي فوجدت ان مهمة التفتيش ليست للموظف بأن يخطيء، وهنا قد اجمع بين ما اقول وبين كلمة الزميل الاستاذ سليم لحدود، اقول ان التفتيش ونحن نعلم ان الموظف يخشى المفتش اكثر مما يخشى الوزير واكثر مما يخشى رئيس الوزراء، لهذا الفت نظر الحكومة الى معالجة هذه القضية لكي لا نجبر وتجب الحكومة على ان يكون التفتيش على التفتيش، لذلك اقترح ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون تقول فيه ان التفتيش مسؤول عن الاخطاء التي يقع فيها الموظف، اقول هذا لانني اعلم يا سدي بانه لو كان التفتيش مسؤولاً عن الاعمال التي يقوم بها الموظف لما وصلنا الى هذه المأساة، مأساة التطهير التي مهما قلنا انها لا تشرف البلاد ولكنها ايضاً قد تؤثر على مؤسساتنا. لهذا، واستناداً الى هذا القول والى اعتبار ان اللبناني بطبيعته - آدمي - انا لا اريد ان اتصور ان اللبناني مرتش وان اللبناني سارق وان اللبناني يطيح بالقوانين، اقول هذا لاننا كنا في لبنان عائلة واحدة نعرف ان معدن اللبناني ومعدن الموظف اللبناني هو معدن جيد ولكن حذار من ان تدفعه السلطة باغفالها من ان يصبح منبوذاً من هذه الادارة بعد ان عمل فيها سنين طويلة، لهذا ارجو من دولة رئيس الحكومة، وهو المسؤول المباشر عن التفتيش، اقول له ان مهمة التفتيش يجب ان تكون للوقاية اكثر منها للعلاج، ولو كانت هذه مهمتها لما وصلنا الى قانون صدقه هذا المجلس والى التطهير الذي لم يزعج النواب وحدهم. بل ازعج البلاد شعباً وحكومة .

ولي ملاحظة اخرى لانتهي مرة واحدة وهي ان الدور الاساسي للتوجيه يا سيدي يلعبه رئيس الحكومة اذا هو شاء. فلو انه ارسل الى دائرة الابحاث والتوجيه موظفاً من عنده يفتش الاعمال التي قامت بها لوجد اشياء قد تدفعه الى الغاء هذه الادارة لانني اعلم جيداً ان الرأي الذي تعطيه هذه الادارة يتغير ويتبدل في الادارة ذاتها مرات عديدة في القضية الواحدة. ان دائرة الابحاث والتوجيه وان كانت مهام دولة رئيس الحكومة تبرر تصرفها لان كل هذه الدوائر مرتبطة برئيس الحكومة فانني اطلب من رئيس الحكومة ان يولي هذه الادارة عناية خاصة لانه اذا بقيت الحال

كما هي واذا احصينا التوجيه الذي اعطته هذه الدائرة لوجدنا ان الغاءها افضل بكثير من بقائها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ موريس زوين.

موريس زوين: لا بد من ان اقول رأيي في قضية التفتيش: انني لا اثق بأعمال لتفتيش، ولا يمكن ان يتحمل ضمير الحكومة مسؤولية اعمال مبنية على التفتيش لان البعض من المفتشين يجعلون همهم الانتقام من رفاقهم الذين كانوا يعملون معهم عندما كانوا في الوزارات. ولما انتقلوا الى التفتيش لم يعد همهم سوى الانتقام منهم، هذا من جهة، ومن جهة ثانية: التفتيش كان مقصراً في الاعمال المجدية، والميزانية التي نصوت على بنودها يجب ان يكون لنا الثقة في تنفيذها، لا ينقل من هذه الموازنة الا المعاشات والنفقات غير المجدية اما الاعتمادات الاشغال العامة فتدور من سنة الى سنة الى سنة، فمن هو المسؤول؟ هل التفتيش مسؤول ام لا؟!

من هو المسؤول عن وضع الآ ٨٤ مليوناً للقرى المحرومة ولم يصرف منها مليون واحد لقرية واحدة محرومة؟! انا اتحدى الحكومة ان تذكر لي قرية واحدة محرومة كانت بدون طريق ووصل اليها الطريق، لذلك، اقول ان التفتيش هو مقصر ويجب تطهيره ومن رأيي تأليف لجان برلمانية لتفتيش التفتيش ولتفتيش كل الاشغال التي نصوت عليها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم دولة الرئيس سامي بك الصلح.

سامي الصلح: دولة الرئيس، بعض الزملاء يشكون من التفتيش، والتفتيش يشكو من عدم التنفيذ. لو نفذت التقارير المقدمة من هيئة التفتيش لكانا نغني عن الاصلاح.

لذلك ارجو من الحكومة ان تنفذ التقارير الصادرة عن هيئة التفتيش.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، سأبدأ بسرد واقعة عليكم وقد تساعد على اعطاء فكرة واقعية عن حالة التفتيش التي نعيشها.

احد المفتشين في وزارة الاشغال، قدمت اليه شكوى، قام بالتحقيق، تثبت من صحة هذه الشكوى، فماذا كانت النتيجة؟ دعي صاحب الشكوى ودعي المشكو منه، واخذ يعمل على المساومة لاحلال الصلح بينهما كأنه يقوم بدور قاض الصلح.

هذه وقائع يا دولة الرئيس، انني على استعداد لاثباتها لكم وعلى استعداد لبيان الاسماء والتواريخ التي جرت فيه. هذا المفتش الذي انيط به حق الرقابة وانيط به واجب الحفاظ على القانون يأتي بدوره ويقوم بالمساومة ويكرس الاوضاع الشاذة. هذه واقعة اكتفي بها ضناً بالوقت. ولدينا الامثلة الكثيرة اليومية التي تحصل معنا وهي دلالة واضحة تشير بصورة لا يرقى اليها الشك بأن

هذا التفتيش اصبح شأنه شأن باقي الادارات المشكو منها، جسم فيه الصالح وفيه المهتري .

اود بادىء ذي بدىء ان الفت النظر الى كيفية تعيين هؤلاء المفتشين، انا افهم ان المفتش الذي يناط به امر تفتيش موظف او ادارة يفترض فيه لا بل يحتم عليه ان يكون عالماً بدخائلها وبدقائق تسيير الامور فيها، اما ان نختار من حملة الشهادات شخصاً يحمل شهادة ويناط به مثل هذه الامور، فهذا ما وصلنا الى النتيجة التي نشكو منها اليوم. يضاف الى ذلك ان هيئة التفتيش وهي ملح الادارة، واذا فسدت فبماذا يملح؟ هيئة التفتيش هذه لم تسلم من التأثير عليها، لم تسلم من النفوذ الذي تعمل لحسابه، مع الاصف نلاحظ ان هنا شكوى تقدم يحقق فيها بالحال وتتخذ اقصى التدابير على الاثر وهنا شكوى من ناحية اخرى تقدم فلا يحقق فيها! انها بادرة او واقعة من اخطر الامور اذا فسدت هيئة التفتيش فكيف يمكن ان نصلح الدولة؟

كما اني اضم صوتي الى صوت الزملاء المحترمين واقول ان التطهير يجب ان يبدأ في هيئة التفتيش، والى ان يتم ذلك نستغرب ان يناط بهذه الهيئة التي تبلغ رواتبها حوالي المليون ليرة ان تعطى مساعدات ونفقات ادارية عامة وتعويضات ومكافآت ولا يسعني، الى ان يتم اصلاح هيئة التفتيش، الا ان امتنع وان أعارض وطبعاً لا أعارض قضية الرواتب، ولكن بالنظر لما تقوم به هيئة التفتيش بالنقص الى جانب جزء لا بد ان تقوم به وتحسن عمله لا يسعني الا معارضة التصويت على البنود المتعلقة بالمساعدات والمكافآت وبالنفقات الادارية العامة لهيئة التفتيش. ومن المستغرب ان تبلغ ربع مليون ليرة!

هذه النفقات اعتقد انه مبالغ فيها وليس لها ما يبررها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس.

مانويل يونس: دولة الرئيس، نستطيع ان ننحو بعض التقصير لهيئة التفتيش المركزي الا انه ليس بإمكاننا ان نتصور ادارة صحيحة في هذه البلاد دون ان يكون هنالك هيئة للتفتيش المركزي، لذلك أطالب بزيادة مخصصات هذه الهيئة وتعديلها بجميع الوسائل الممكنة لتقوم بدورها الصحيح، ولكن هذه الهيئة لا يمكن ان تقوم بدورها الصحيح الا بعد ان تجري عملة كبرى بدأت الحكومة بها ونتمنى ان تستمر بها وهي عملية التطهير في اجهزة الدولة. فكيف تستطيع هيئة التفتيش ان تقوم بوسائلها العادية بواجباتها في العمل الذي كفلت به؟ يجب ان نتخذ قبل ذلك الاجراءات غير الاستثنائية التي يقوم عليها التطهير كي تستطيع ان تقوم هذه الهيئة بواجبها اذ ان ادارتنا، ولا ابالغ، انها استمرار للادارة العثمانية في هذه البلاد بوسائلها وبعقليتها وبرجالاتها. أي انها ماثلة للادارة التي سبقت الثورة الشيوعية في الصين أي ادارة - تشان كي تشك - عندما طغت تلك الثورة ليس فقط على الادارة بل على الهيئة الحاكمة ايضا.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عثمان الدنا.

عثمان الدنا:

دولة الرئيس، جميل جداً ان نتهم هيئة كريمة، أي هيئة التفتيش، بالتقصير، ولكن من الظلم الفادح ان نحمل هذه الهيئة كل الشكاوى وان نحملها كل المسؤولية التي يتكلم عنها الزملاء. التقصير شيء، وتحمل الهيئة مسؤولية كل اعمال الدولة وتقصيرها ظلم فاضح. كنت اتمنى لو ان الزملاء قرأوا بيان هذه الهيئة الذي يقع في كتاب تفوق صفحاته المتتي صفحة. وكنت اتمنى عليهم ان يقرأوا تمنيات هذه الهيئة والاسباب التي تجعلها عاجزة عن ان تقوم بكافة مهامها.

لذلك ارجو من الحكومة الموقرة ان تعمل على تلافي النواقص في جهاز الهيئة الادارية وتعمل على تعزيزها وتعمل على الاخذ بمقترحاتها التي تراها ضرورية وواجبة وبعدئذ علينا ان نحاسب هذه الهيئة على أعمالها.

وبصفتي مسؤولاً سابقاً اطلعت على أعمال هذه الهيئة، فارجو ان يوجه اليها الشكر على الاعمال التي قامت بها بامكاناتها المحدودة. وارجو ان نكون في كلامنا عن هذه الهيئة مسؤولين.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد العزيز شهاب.

عبد العزيز شهاب: دولة الرئيس، نحن بصدد الموازنة، ويقول النظام الداخلي بأنه لا يجوز لمجلس النواب الغاء دائرة او وظيفة قائمة بموجب نظام معمول به.

يعني اذا انتقدنا التفتيش وكان يستحق هذا الانتقاد او لا يستحقه، فلا فائدة من الانتقاد الان طالما انه لا يحق لنا في اخر التطواف انتطلب الالغاء او التخفيض، لكن ما اريد ان اطالب به او استوضح الحكومة عنه هو ما جاء في البند الثاني عن التعويضات والمساعدات والمكافآت.

يا سيدي، المفتش من واجبه بل من اقدس واجباته ان يكتشف المخالفة وان يعاقب صاحب المخالفة. ولا أرى من موجباً لاعطائه مكافأة، اذا ما اكتشف سرقة في احدى الدوائر او مخالفة بالدائرة الاخرى. لماذا المكافآت للمفتش؟ ان من صلب وظيفته ان يكتشف ما غاب او ما سهى عن رؤساء الدائرة التي فتشها. اذا، لماذا المساعدة، ولماذا المكافأة؟

انا افهم ان معلم مدرسة، لكي يساعد تلاميذه في الامتحان واعطاهم دروساً خصوصية خارج ساعات الدوام، يستحق المكافأة. انا افهم ان يطلب من كاتب النفوس ان يحضر الى الدائرة يوم عطلة حتى يلبي طلبات الناس اذا كان من طلبات لتذاكر نفوس في انتخابات او غيرها. انا افهم هذه المكافآت. ولكن الذي لا افهمه ان يكافأ المفتش.

وعلى ماذا يكافأ؟ ايكافأ اذا اكتشف مخالفة للقوانين الادارية وهذا من صلب وظيفته انني لا أرى موجباً لمكافأة المفتش او مساعدته.

تعويضات انتقال؟ نعم. مساعدات مرضية له ولعائلته، نعم. ولكن المكافآت والمساعدات وخاصة في التفتيش لا ارى لوماً لها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، وجود هيئة التفتيش ومجلس الخدمة المدنية، اعطى لبنان ميزة الدولة الحديثة العلمية، وفعلاً الهيئتان المسؤولتان هما فخر لهذه الدولة دولة السلام.

أما فيما يختص بالتفتيش، فاني بكل صراحة اقول: اثناء درس موازنة رئاسة الوزراء في اللجنة المالية اتضح لنا ان التفتيش قام باعمال مثمرة كانت نتيجتها اعادة اكثر من خمس ملايين ليرة الى الخزينة اللبنانية ولم يكن احد يعلم بهذا المبلغ ولولا التفتيش وكان سيذهب هدرًا على الخزينة اللبنانية.

هذا ما حدا بنا الى توجيه شكر خطي صادر عن اللجنة المالية على الاعمال التي قام بها التفتيش وقد طلبنا من الدولة بهذا الشكر ان تعزز هيئة التفتيش لانه يوجد نقص كبير في العنصر البشري، مراكز شاغرة عديدة. وفي بعض الايام يطلب من مفتش واحد ان ينظر بأكثر من ١٢٠٠ قضية. هذا من ناحية الاعمال. ولدى التفتيش تقارير ترسل تبعاً الى اعضاء هذا المجلس وقد اطلع عليها البعض ويعلم ما يجري التفتيش من أعمال مفيدة ومن أمور خارج صلاحيتها وهي احالة موظف او حسم راتب او احالة موظف الى المجلس التأديبي. وله مواقف في قضايا واعمال كبرى في هذا البلد. وقد وضع تقارير هامة يجب على الحكومة ان تطلع عليها مجدداً وتأخذ التدابير اللازمة.

لفت نظري ملاحظة احد الزملاء على تعيين المفتش وقال ليس اف ان ينظر الى الشهادات في تعيين مفتش.

يا سيدي، معظم المفتشين لا يتمتعون بشهادات فقط، معظمهم فوق شهاداتهم كانوا في الدولة موظفين في مراكز كبرى ولهم ماض واعمال تدل على خبرتهم في الوظيفة وجو الوظيفة التي عاشوا فيها، وتمرسوا بمراكز كبرى في القضاء وكانوا اهلاً لها. فأرجو من الحكومة بدلاً من ان تفكر بطلب البعض بالغاء التفتيش ان تعزز التفتيش وان توفر له الامكانيات المادية والمعنوية ليتمكن من اداء رسالته على أكمل وجه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ موريس الجميل.

موريس الجميل: دولة الرئيس، اطلعنا على الجسم البناء في تقرير التفتيش المركزي في لجنة التصميم البرلمانية، واعجبنا بالاقترحات العملية التي قدمها التفتيش المركزي والتي من شأنها ان تغير فعلاً الاوضاع. لان الاقتصاص من شخص مفعوله بالنسبة الى الحلول البناءة مفيد جداً، ولذلك

نرجو من الحكومة الكريمة ان تعير هذه الناحية من تقرير التفتيش اكبر اهمية وأن تأخذ بها. وبناء عليه ان تضع مشاريع القوانين التي تحقق ما يطلبه التفتيش المركزي. ومن جهة أخرى برهن لنا التحقيق أن ما يقارب الخمسة وسبعين بالمائة من الشكاوى المرسلة الى التفتيش المركزي هي من قبيل الحرققة، وللأسف لا يوجد بيد التفتيش المركزي ما تسمح له صلاحياته بمعاينة الذين يرسلون شكاوى للحرققة على بعض الموظفين.

لذلك نرجو من الحكومة الكريمة وهذا لا يكلف شيئاً ونتمنى عليها بألحاح ان تضع مشروع قانون يخول التفتيش المركزي انزال العقوبة بالافراد غير الموظفين الذين يقدمون شكاوى هوائية. ومع ان لهيئة التفتيش الصلاحية بأنزال العقوبات بالموظفين الذين يشكون على بعضهم، فلا يوجد أية وسيلة تمكن التفتيش المركزي من انزال العقوبة بالاشخاص الذين يقدمون شكاوى فقط ليحرققوا على بعض الموظفين وأنا لست من الذين يقولون بان اعطاء مثل الحق للتفتيش المركزي سيمنع من تقديم الشكاوي ولكنه يمنع من التسرع بالشكاوى دون الاستناد الى شيء، ولدينا كل يوم مثل هذه الشكاوي، وكما قلت التحقيق الذي قمت به يبين ما يقارب الخمسة وسبعين بالمائة من الشكاوى هي شكاوى من هذا النوع، فيثقل عاتق التفتيش المركزي ويمنع هذا التفتيش من الاسراع في انجاز الشكاوي المحقة. فأرجو من الحكومة ان تقدم الى المجلس مشروع قانون بهذا الصدد وعلينا عندئذ ان نناقش فيما اذا كان هذا القانون في محله ام لا.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرات النواب المحترمين.

لقد استمعنا الى الملاحظات العديدة التي وردت بخصوص التفتيش وبالنسبة للإدارة، وهنا لا بد لي من أن أقول بأننا لا نستطيع أن نسلم أو أن ندعي بأن الإدارة في لبنان هي مثالية ولكنها على كل حال ليست في الدرجة من السوء التي يتصورها البعض أو التي يصورها البعض الآخر. انه من الخطأ ومن الضرر الكبير أنتهم الإدارة اللبنانية وأنقصو عليها الى هذه الدرجة، انني اعلم بأنه يوجد في الدول بين الموظفين من هو مقصر او مهمل او فاسد. وهذا أمر ليس فيه غرابة. وفي لبنان أيضاً البعض ممن يستغلون وظيفتهم ولكن هذا البعض هو محدود بالنسبة للعدد الكبير من الموظفين الموجودين في الدولة. على كل حال، ان الذي قضى بالقانون الاستثنائي للإصلاح هي الصلاحية والاصول المتبعة في الحالات العادية لان مجلسكم الكريم عندما وافق على هذا القانون انما اعطى مجلس القضاء الاعلى واعطى الهيئة الموحدة صلاحية التقرير بالنسبة للعقوبة التي يراها بحق الموظفين لذلك فان هاتين الهيئتين عندما تقضيان بالنسبة للقانون نفسه، الاصول يحتم على مجلس الوزراء أن يبت في الامر في مهل قصيرة ومحدودة أقول هذا لانه بالنسبة للتفتيش

ليس له هذه الاصول المختصرة ولا تلك الصلاحيات التي تمكنه من أن ينزل العقوبة حتى بالموظف التذي يستحقها، لذلك فان التفتيش عندما يرفع تحقيقه مقترحاً بعض العقوبات تعلمون بأن هذا حتى يصبح نافذا يقتضي ان يمر بمراحل مختلفة، وهذا ما يؤدي الى الدفاع عن طرق مختلفة مما يجعل العقوبة بعد مرور وقت من الزمن قليلة الفائدة، لذلك فاني اقول بأن التفتيش الذي يقوم بمهمته والذي يثبت عن اخلاصه والذي يؤدي المهمة الموكولة اليه بكل أمانة وصدق قد يحتاج الى المزيد من الصلاحيات لكي يكون عمله مجدياً وخاصة عندما يحيل تلك التقارير الى الموظفين الذين يكون بحقهم بعض المآخذ الى مجالس التأديب، ان دوره هو دور المحقق، وأما نتيجة العقوبات فهي منوطة بسواه، ولا أريد ان أشير هنا الى احد. وهذا ما أعطى الفعالية في القانون الاستثنائي للهيئتين فقد اختصر المهل ومنع المداخلات الى حد بعيد، لذلك فاني أقول أن الاصلاح الذي تشدود نرجو ان يتحقق بحيث توفر للادارة الكفاءة مع الخلق حتى تتمكن من تنفيذ المخططات المختلفة بما يعود على الشعب اللبناني بالفائدة والخير.

أما فيما يتعلق بقضية المكافآت التي لفتت نظركم فاني أقول بأنه حسب القانون ممنوع على المفتش أن يتقاضى تعويضاً عن أعمال اضافية، والمفتش كثيراً ما يشغل زيادة على ما هو محدد بالقانون والنظام لذلك فهذه المكافآت هي تشجيع لهم على مضاعفة جهودهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله غطيمي.

عبد الله الغطيمي: طالما اننا لسنا في الادارة الفاضلة فاننا نتمنى ان نصبح في الادارة الفاضلة. انما الان ولكي نصل الى هذه الغاية النبيلة أرجو أن توسع بالفعل صلاحية التفتيش فتشمل جميع الاجهزة التي يتكون منها هذا البلد اذ ان صلاحيات التفتيش الان مقتصرة على بعض الامور، وهنا أمور اخرى ذات اهمية شاملة مستثناة من صلاحيات التفتيش، هذا التفتيش يطلق عليه التفتيش المركزي، فاما ان يكون هناك تفتيش مركزي او لا يكون، واذا شئنا ان نرجع بالتفتيش، فعلياً أن نقول هذا الجهاز تفتيش قضائي. فاذا كان هنالك تفتيش مركزي فيجب ان يتركز به كل التفتيش واما أن لا يكون. لانه لا يجوز اطلاقاً ان يكون التفتيش المركزي على علم ببعض الامور ويجهل اموراً اخرى لانه حينئذ لا يكون هناك انسجام بين الاعمال التفتيشية في الدولة ولا يمكن ان يعطي الاصلاح نتيجة او أن تعطي نتائج التفتيش الغاية المتوخاة منه.

لذلك، ومع طلبي أنا في تعجيل الوسائل والامكانات التي تمكن التفتيش القيام بواجبه أرجو ان توسع صلاحيات التفتيش المركزي بحيث تشمل كل الدوائر في هذا البلد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير تكراراً.

البير مخير: دولة الرئيس، بعد ان استمعت الى الزملاء عثمان الدنا وريته معوض وددت ان أوضح أمراً هو

انني اكن الاحترام والاكرام لرئيس التفتيش، فانا لم انتقده ولا يجول بفكري أن انتقد مرة واحدة رئيس التفتيش انما انا وجهت انتقادي الى الحكومة وبنوع خاص لدولة رئيس الحكومة لاني قلت انه بترتب اي شيء على نتائج اعمال التفتيش.

هذا ما قلته، ان انتقادي ينحصر في رئيس الحكومة لانه هو المسؤول عن ذلك، لا أقل ولا اكثر.

الرئيس: البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ١٢٠٦٣٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبل البند ١.

البند ٢ - التعويضات والمساعدات والمكافآت ٤٤٧٩٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبل البند ٢.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني.

سامي البستاني: دولة الرئيس، لاحظت ان في فصل مجلس الخدمة المدنية مبلغ ضخيم من المال يقارب ثلاث ملايين ونصف مليون ليرة لبنانية لاوزم ادارية. ولاحظت ان مجلس الخدمة المدنية هو الذي يؤمن لجميع وزارات الدولة وجميع دوائرها ما تحتاجه من لوزم ادارية. ولكنني أرى هذا البند يتكرر في كل هيئة وكل ادارة وكل وزارة.

يا سيدي، نحن نسعى الان بطرق مختلفة الى الاقتصاد بالمال والنفقات، فالاجدر بنا ان نوجه اهتمامنا الى هذا البند والى البنود الاخرى في الموازنة لكل ادارة لانه اذا جمعنا قيمة البند الثالث في جميع ما سيرد وما ورد لتعدي عشرة ملايين.

دولة الرئيس، انا افهم انه يجب علينا ان نعصر النفقات الى اقصى درجة ممكنة. فاذا كان مجلس الخدمة المدنية لا يجهز جميع الدوائر فلماذا هذا الاعتماد؟

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: يا سيدي، فيما يتعلق بهذه الناحية اريد اولاً ان أقول لكم بكل صراحة اننا عند اعداد موازنة سنة ١٩٦٧ سواء بقيت هذه الحكومة او اية حكومة ستأتي بعدها يجب عليها بل من

المفروض ان تقوم بعصر النفقات غير المنتجة.

اما فيما يتعلق بملاحظة الاستاذ بستاني اسارع الى القول بأن هذا المبلغ الموضوع بتصرف مجلس الخدمة المدنية، انما هو للمفروشات والملبوسات والقرطاسية لجميع الدوائر واما الباقي فيكون بالنسبة للماء للكهرباء وللنظافة، للايجارات الخ . .

الرئيس: البند ٣ - لوازم ادارية ١٩٣٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه

الرئيس: قبل البند ٣.

البند ٤ - نفقات ادارية عامة ٢٤٨٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه. الخ . .

الفصل السادس - ادارة الابحاث والتوجيه

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، لم أسأل دائرة او وزارة من الوزارات عما اذا كان من الضروري ان تكون هناك دائرة للابحاث والتوجيه وسلمت شرعية وجودها. واكثر من هذا، لقد سألت مدير هذه الادارة بالذات، مدير ادارة الابحاث والتوجيه وجعلته يقسم بشرفه عما اذا كان لهذه الادارة ضرورة فأجاب: ليس من ضرورة، لان كل وزارة تستطيع ان تقوم بالمهمة التي تقوم فيها ادارة الابحاث والتوجيه. اذا كان مدير هذه الادارة غير مقتنع بضرورة وجود هذه الادارة فلا يجب ان نكون نحن مقتنعين. لذلك ارجو الغاء هذه الادارة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم معالي الاستاذ عثمان الدنا.

عثمان الدنا: دولة الرئيس، ليسمح لي دولة الرئيس كرامي ان لا أمر بملاحظته بأنه لم يضع الموازنة لذلك فهو لا يتحمل مسؤوليتها.

كان بإمكان دولة الرئيس كرامي ان يعصر حتى النفقات غير المجدية كما عصر النفقات المجدية لان المبالغ التي خفضها، خفضها وهي تتعلق بمشاريع اعتقد انها منتجة ومجدية ولم اشاهد بين المبالغ التي عصرها اي مبلغ يتعلق بالادارات والنفقات الادارية.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: يا سيدي، انا لا اريد ان ادخل بمناظرة مع أخي عثمان لانني اشهد بأن هذه الموازنة التي هي في القسم الاعظم من وضعه، هي نتيجة واقع ليس هو بالمسؤول عنه ولا انا كذلك ولكن كما قلت بأننا لا يجوز ان نستمر على ما نحن عليه، بل علينا ان نتحمل مسؤولياتنا لكي نشذب من هذه الموازنة كل ما هو غير ضروري وغير منتج من اجل تخصيصه في الحقول المنتجة.

واما فيما يتعلق بملاحظتك بأني انا عصرت من الاعتمادات المنتجة، فهذه كانت اضافة على الموازنة بشكل ان تغطيتها كانت عن طريق زيادة ضرائب. وجدت بأن هذه الزيادة كانت غير مدروسة تماماً، لذلك فضلت عصر هذه الاعتمادات.

والدليل، ان خمسين مليون ليرة نفرضها على الشعب اللبناني بهذا الشكل اعتقد ان فيها شيء من الشدة لاجل هذا احببنا ان نحذف الزيادات فقط وانشاء الله نصل الى النواحي الثانية وسنجرب ان نحذفها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمود عمار.

محمود عمار:

دولة الرئيس، ان ادارة الابحاث والتوجيه تحمل امسا على غير مسمى.

ادارة الابحاث والتوجيه كانت الغاية منها ان تقدم للحكومة على ما اعتقد الاقتراحات التي تؤول الى اختصار المعاملات الادارية، ومنذ وجودها حتى اليوم لم تتقدم بأي اقتراح بهذا المعنى. وكل ما تفعله ادارة الابحاث والتوجيه اليوم هي انها تقوم بالتحقيق في كل ايجار تود ان تعقده الحكومة مع مؤسسات خاصة او تكاد هي تحتكر اعمال هذه الادارات. ولا تقوم بأي عمل في البحث او في التوجيه. واؤكد لك يا دولة الرئيس ان المعاملات، معاملات الادارة والتطوير الذي يحدث فيها انما يعود السبب لوجود هذه الادارة، ادارة الابحاث والتوجيه. فمن اجل ذلك اضم صوتي الى صوت الزملاء الذين يقترحون الغاء هذه المصلحة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رشيد الصلح.

رشيد الصلح:

دولة الرئيس، اني اضم صوتي اليصوت الزميلين الاستاذ عمار والاستاذ غطيمي فيما يتعلق بادارة الابحاث والتوجيه واضيف بأن هذه الادارة يجب ان تسمى ادارة عرقلة الامور في دوائر الدولة. كل معاملة تمر على هذه الدائرة تعرقل وتوضع بطريقها العقبات بشكل انها بدل من ان تبسط أمور المواطنين وتسهل عليهم معاملاتهم تعرقلها وتجعلها تدور في حلقة مفرغة امام هذه الدائرة لذلك اقترح على الزملاء الغاء هذه الدائرة، وان كان لا يجوز ذلك في بحث الموازنة الا انه يجوز ذلك في بحثها بقوانين لاحقة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم معالي الاستاذ عثمان الدنا.

عثمان الدنا: دولة الرئيس، لم اشك يوماً بنوايا دولة الرئيس كرامي عندما اعاد النظر في مشروع الموازنة التي كان لي شرف الاشتراك بوضعه مع المسؤولين في وزارة المال وفي وزارة التصميم.

وما المشاريع التي تضمنها المشروع السابق الا مشاريع افقت الدوائر المسؤولة في وزارة التصميم بموجب ادراجها في الموازنة نظراً لأهميتها. لذلك عندما وضعنا هذه المشاريع وخصصت لها هذه الاعتمادات كان لا بد لنا من ان نجد لها الاموال اللازمة في باب الواردات. وكان رأي الدوائر المسؤولة في وزارة المال ورأيي الشخصي أنه آن الاوان لنا ان نعدل بعض معدلات الضرائب وخاصة ضريبة الدخل، وان نفرض بعض الرسوم الجديدة. هذا ما تضمنه المشروع السابق وهذا ما تدرسه حالياً الدوائر المسؤولة في وزارة المال لتعزيز واردات الدولة. ويجب علينا كمسؤولين ان نجابه الواقع وان يكون لدينا الجرأة الكافية باعادة النظر بنظامنا الضرائبي. وهذا ما ارجوه وادعوه له وهذا ما تتطلبه المصلحة العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: دولة الرئيس، انا لن اضم صوتي الى صوت احد انما لي سؤال بريء بسيط أريد ان اتقدم به:

عندما نقرأ هذا العنوان، ادارة الابحاث والتوجيه، نفهم انه يعني ان هنالك ادارة تهيمن على توجيه الدولة وعلى الابحاث العلمية او الادارية او القضائية او القانونية، ولكن ما هو الواقع؟ هو ان هذه الدائرة لا تعمل الا للاستئجار، يعني لو ان شخصاً اجنبياً جاء الى هذا البلد، بلد الاشعاع بلد الفكر، وقيل له ان لدينا ادارة او دائرة ابحاث وتوجيه، لاعتقد ان هذه الدائرة تهتم بالامور التي يعينها الاسم المطلق عليها، انما نرى ان هذه الدائرة يرئسها احد اعضاء هيئة التفيتش، فمن المفروض ان يكون عمله في نطاق مهامه كعضو في هيئة التفيتش.

ولكن من اعطاه هو ودائره صلاحية استئجار المباني للحكومة؟ لا أعلم، لا اعلم.

يا دولة الرئيس، لا يمكن لك ان تقول انك غير مسؤول عن هذا النعت الذي اعطي لدائرة الابحاث والتوجيه لانك انت الذي اشرفت على وضع المراسيم الاشتراعية فاطلقت هذه الصفة على دائرة بينها وبين الابحاث والتوجيه مثلما بيني وبين طب الاسنان مثلاً.

انا كل ما اطلبه، هو، اذا كانت الحكومة لا ترى فائدة من الغاء هذه الدائرة، فلتسلح بقليل من الشجاعة وبكثير من الخجل والحياء امام الاجانب، فتغير الاسم وتجعل منه اسم دائرة الايجار والاستئجار او الاعارة والتأجير.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، كان الاخرى بنا ونحن نبحت في ادارة الابحاث والتوجيه وفي باب التفيتش

بصورة عامة ان نتصفح ولو لبرهة التقرير العام الذي وضعته هيئة التفتيش العام فنى فيه الاعمال التيقامت بها هذه الهيئة . والمقترحات التي قدمتها لتحسد من سوء الحالة التي يشكو منها كل من في هذا المجلس . ولو أخذ ذلك بعين الاعتبار لما كانت هذه الموجة من الاعتراض على هذه الادارة . يا سيدي هيئة التفتيش ومنها ادارة الابحاث والتوجيه تقدمت بتقرير ، هو مؤلف كامل خلصت فيه الى نتائج يقتضي باخلاص وصراحة ان نأخذ بها ، وتشكو فيها الهيئة نفسها الاسراف في التصرف بأموال الدولة والبطء في تسيير معاملات الناس وتتقدم باقتراحات في كيفية المعالجة ، ونحن نستبشر خيراً من هذه الحكومة التي جاءت تحت اسم الاصلاح فتأخذ بهذه المقترحات وتضعها موضع التنفيذ .

أما ادارة الابحاث والتوجيه واسمحوا لي أن أذكر حدثاً واحداً جاءت به وفوت فيه الاموال الطائلة على الدولة . سيدي سنة ١٩٦١ بحثت هذه الادارة في اوضاع معهد يطلق عليه معهد الزراعة اذ كانت تحوم الشبهات حول اوضاع هذا المعهد . فتبين بالسيجة ان كل تلميذ ولا أقول طالب لان المعهد دون المستوى العلمي . كل تلميذ يكلف الدولة في هذا المعهد ، نحو تسعة عشر الف ليرة لبنانية سنوياً . والمعلوم ان أكبر المعاهد لا تكلف الطالب في اميركا واوروبا أكثر من ثلاثة الاف ليرة لبنانية . ولذلك اقترحت هذه الادارة ، ادارة الابحاث والتوجيه الغاء هذا المعهد . وهذا الامر قد حصل في كثير من الاوضاع الادارية ، حيثما كان يوجد شك او ريب في ادارة الاموال او في تصرف الادارات . وقد عملت هذه الادارة بقدر الامكان لان هيئتها غير مسلحة بالجهاز بقدر الامكان لان هيئتها غير مسلحة بالجهاز اللازم . وارجو ان تؤدي هذه الموجة العارمة من الاعتراضات الى تقوية هذا الجهاز . وسيتوصل هذا الجهاز يوماً من الايام وفي القريب العاجل الى تحديد اكاليف كل خدمة من الخدمات التي تؤديها الدولة . الدولة اليوم لم تعد دولة أمن وحفظ نظام . انها تقوم بخدمات كثيرة ، تقوم بخدمات اجتماعية ، بادارة مستشفيات ومع الاسف فادارتها سيئة جدا .

الدولة تقوم بخدمات كثيرة ويجب اعادة النظر في اكاليفها . سيما وان الدولة يمكن ان تقوم بهذه الخدمات على طرق مختلفة . اما مباشرة بواسطة الادارة المركزية ، أو بواسطة ادارة محلية ، أو بواسطة الادارة مصلحة مستقلة ، أو بطريق التلزم ، أو بطريقة اسعاف الشركات والجمعيات الخاصة . فاذا حددنا كلفة كل من الخدمات التي تقوم بها الدولة على الطريقة التي تقوم بها الان نتوصل الى مقترحات جدية تحد كثيراً من صرف أموال الدولة ، وتوفر كثير على الدولة . هذا هو الاصلاح الذي نستبشر به خيراً ، بوجود دولة الرئيس على رأسه مع اصحاب المعالي فعساهم يعتبرون بذلك ويتقدمون بالحلول اللازمة .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اديب الفرزلي .

الرئيس :

أديب الفرزلي: دولة الرئيس،

اولا - ان قضية الالغاء غير واردة في القانون، فالقانون لا يسمح بحرية الالغاء.

ثانياً - هنالك طريقان: ان يقترح الغاء هذه الدائرة، هذا لا ينسجم مع القانون.

ثالثا - هناك طريق يسمى اللعبة البرلمانية عدم التصويت على الاعتمادات.

اما عدم التصويت على الاعتمادات فلا ينسجم ولا يتناسب ايضا. ان في هذه الدائرة عدداً من الموظفين معينين بمرسوم.

يبقى علينا الامر الآتي لنخرج من المأزق: هنالك اجماع على الغاء هذه الدائرة، ولكن بعد كلمة الاستاذ خاتشيك بابكيان نرى انه يمكن أن يجمع النواب على التمني على الحكومة بأن تنظر الى هذه الدائرة نفس النظرة التي نظر فيها النواب الى هذه الدائرة، ودمجها اذلا يمكن بدائرة أخرى لم تكن فيها عرقلة المشاريع سببا لمهاجمة هذه الدائرة.

الرئيس: البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ١١١٧٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

دولة الرئيس، عندما أقرأ كلمة المناقصات اتصور فوراً الملتزمين وعلى رأس كل منهم علامة

استفهام «من أين لك هذا»؟

أقول هذا لانني علمت مؤخراً ان الدولة بواسطة هذا الجهاز الذي جاء مع التفتيش لزمّت الى الملتزمين عدة قرى لم يكن هنالك أي استملاك من الدولة ولم يكن هنالك تخطيط.

فأطلب فوراً من رئيس الحكومة أن يفتح تحقيقاً فوراً في هذا الامر الان لان هذا الالتزام وقع على عدة قرى ذكرت في مشروع القرى المحرومة. واني متأكد من أن لدى الحكومة كل المعلومات. ان هؤلاء الملتزمين وهم مصممون على ذلك، تقدموا الان الى مجلس الشورى بطلب تعويض، فستدفع الحكومة خمسة ملايين ليرة تعويضاً لهم لانها لزمّت قرى ليست لها اي دروس ولا خرائط ولا استملاكات.

لهذا اقول: على دائرة المناقصات، ولا اعلم اذا كانت هي المسؤولة وعلى التفتيش ان يدرسوا تنظيم ملف التلزم قبل طرحه، فأنا اطلب من الحكومة تحقيقاً فوراً في هذا الامر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون إده: دولة الرئيس، لا أعتقد ان الدكتور البير مخير على حق لانه، أولاً، لم يعلم ما هي صلاحية ادارة المناقصات. ان ادارة المناقصات لها مهمة واحدة، المناقصة. ولكن قضية القرى، هنالك مسؤولية كبرى تقع اولاً على الدولة، لان مشروع ال - ٨٤ مليون اي مشروع القرى المحرومة لم يصوت عليه هذا المجلس ونشر بموجب مرسوم. ماذا قال القانون؟ دائرة المشاريع الكبرى ستنفذ المشاريع الموجودة بالملحق، وما هو الملحق؟ ترجمت الدولة المرسوم الاشتراعي سنة ١٩٢٩ الذي حدد القضاء والقرى الموجودة في كل قضاء والحقت بكل بساطة هذا المرسوم الاشتراعي سنة ١٩٢٩ بالتقسيم الاداري لا بمشروع قانون ال - ٨٤ مليون ليرة.

البير مخير: مقاطعاً - ما دخل هذا بالمناقصات؟ لانك لست على حق.

ريمون إده: متابعاً - لان ادارة المناقصات غير مسؤولة.

البير مخير: انا لم أقل مسؤولة بل اغتنمت الفرصة في قضية المناقصات.

ريمون إده: اذن ليس من مسؤول، لانه يجب على هذا المجلس ان يراقب بنفسه القرى التي ستستفيد من المشروع، ولكن اعتقد ان دائرة المناقصة لها صلاحية واحدة هي عمليات المناقصة. أما بهذا الخصوص فألفت نظر دولة الرئيس مجدداً الى انه منذ عدة سنوات ونحن نطالب باعادة النظر بنصوص دفاتر الشروط. دفتر الشروط لم يزل منذ عهد الانتداب ولم يتبدل أي نص من نصوص دفاتر الشروط. يجب أن نضع حداً للملتزم الذي يأتي ويخفض ٣٠٪ و ٤٠٪ و ٥٠٪ بالمئة و ٦٠ بالمئة بعد دراسة قامت بها الدوائر المختصة. وبعد ذلك يأتي الملتزم ويرسل مكتوباً مسوكراً ولا يحصل على جواب فيقيم الدعوى امام مجلس الشورى ويربح الدعوى على الدولة. وهذا كذلك ليس من صلاحيات دائرة المناقصات، يجب أن يعدل دفتر الشروط حالاً.

هنالك دفتران للشروط، دفتر يتضمن الشروط العامة ودفتر خاص لكل طريق، لكن الذي يجب ان نعلمه سريعاً هو: ان نضع جدولاً لجميع الملتزمين ونوزعهم على فئات. الاولى مثلاً، الملتزم الذي لم يقيم دعوى وانتهى بدون مشاكل على أي من الطرقات.

الفئة الثانية، ان يكون وضعه احسن من الفئة الثالثة لانه لا يجوز ان لا يصنف الملتزمون وبدون هذا نرى ان الاعتمادات تدور والطرق يبدأ تنفيذها ولا ينتهي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغيب.

جوزف مغيب: دولة الرئيس، حول هذه الادارة، ادارة المناقصات، اود ان اصحح ما جاء على لسان الزميل البير مخير، وما تطرق اليه حول تلزيم ال - ٨٤ مليون ليرة، اعتقد ان هذه الادارة غير مسؤولة عنه، المسؤول عنه هو مجلس الوزراء. فبعد المشاريع الكبرى وبعد تلزيم هذه المشاريع جاء ديوان المحاسبة وبيّن بالتفصيل عيوب ونواقص هذه الالتزامات الا ان مجلس الوزراء تخطاها لاعتبارات

بعيدة كل البعد عن قضية الالتزامات والامكانيات المادية سواء لجهة التخطيط ام لجهة الاستملاكات. ولكن هذا لا يعني اننا نشني على ادارة المناقصات خصوصاً.

فيما يتعلق باللوازم ايضاً، لوازم الدولة، ما كانت لوازم الدولة يوماً اسوأ مما عليه اليوم سواء من حيث النوعية او من حيث الغش نحن ندفع ٤ او ٥ ملايين ليرة سنوياً عن اللوازم والمفروشات التي تكلم عنها الزميل الاستاذ بطرس. مفروشات وقرطاسية ومطبوعات. الورق من النوع السيء، المفروشات من ارداء الانواع، المؤسف فعلاً ان يكون حرص الحكومة على توحيد هذه الاجهزة بقصد التوفير اولاً وثانياً بقصد التوفير اولاً وثانياً بقصد تحسين النوعية، فاذا بالنتيجة تأتي معكوسة تماماً، فلا التوفير حاصل ولا النوعية متوفرة، وهذا اسوأ ما يمكن ان تصل اليه.

هذا من جهة، اما فيما يتعلق بالمناقصات في الاشغال العامة، فاعتقد ان العيب في هذه المناقصات يتعلق بالنقص ايضاً: بالاضافة الى التقصير الحاصل من لجنة المناقصات. اما لجهة النصوص فاننا نأخذ غالباً السعر الاقل الذي يقدمه الملتزم والمتعهد، وهنا نصطدم بالخطئة الجهنمية بين الادارة وبين الملتزم! فتأتي التخفيضات ٥٠ و ٥٥٪ ثم تأتي الادارة نفسها - وههنا يا دولة الرئيس الخطر المداهم - الادارة نفسها تأتي وتقترح اعادة النظر بالتخطيط. واعادة النظر بالدروس او بالتخطيط تستلزم اعادة النظر بالاسعار، فمن تخفيض ٥٠٪ تصبح ١٠٠٪ زيادة.

هذه الابواب والخطط الجهنمية التي تقع فيها الدولة دائماً وهي ان يخفض المتعهد ٥٠٪ ثم بالتواطؤ مع بعض المسؤولين يجري تبديل او اقتراح: لقد اقترحنا اعادة النظر بالخرائط او الرسوم، او نظرنا ورأينا ملائماً ان نغير مثلاً الحديد! فاذا بالدولة تتعرض لخسارة ملايين الليرات.

واعتقد ان هذه الملاحظات ستدفع بالحكومة الى السهر اكثر فأكثر على ما يجري في دائرة المناقصات.

الرئيس: الكلمة لفضيلة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس - ان قضية المناقصات اصبحت الشغل الشاغل عند الملتزمين وعند اصحاب المصالح.

عندما يأتي دور التلزم رسا على ملتزم ما. نرى بان الادارة توقف هذا التلزم وتعود من جديد وتعين موعداً اخر للتلزم. هذا أصبح معروفاً.

فضلاً عما قاله الاستاذ مغبغب ان هناك تحوير لكل طريق موجودة ومخصصة فترى ان زيادة وضعت على هذه الطرقات.

انا اعرف ان التصديق غير قانوني لانه عندما تدرس الادارة طريق ما وتقول ان المتر يكلف كذا فيأتي الملتزم وينقص ٥٠٪ و ٥٢٪ فكيف يصح ذلك؟

فاما ان هنالك ادارة تقول بما ليس هو واقع واما ان الملتزم لا يعرف ماذا يعمل؟!

انا اعرف انه في الدولة التي تحترم نفسها تقدر الاعمال وتشرف على نتائج الاعمال، عندما تكون المناقصة اكثر من ١٠٪ او ١٥٪ نر ايا من الدوائر تقوم بأي عمل تجعلنا ان ونافعاً حتى لا يكون العمل طريقاً للسرقة المداورة، لان هذا لا يجوز ان يكون في هذا البلد. فضلاً عن ذلك، وضعت الاموال من اجل التخطيط والانشاء للقرى المحرومة فلم نر ايا من الدوائر تقوم بأي عمل تجعلنا ان نكون امينين لان نطالب الحكومة يوماً بوضع المال لمشروع مدرّوس لكي ينفذ. هناك نقص في كل تصرف من تصرفاتها. واطلب من الحكومة ان تعير القضية الاهمية الكبرى لكي نصل الى حل مرض.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني.

سامي البستاني: دولة الرئيس، ان هذا الباب لا علاقة له بالمشاريع. ان هذه الهيئة «ادارة المناقصات» تنحصر في مجلس الوزراء وفي تلزيم مناقصات القرطاسية والاثاث الخ. لذلك اري واتمنى على دولة رئيس الحكومة، كما أتمنى على نائب رئيس المجلس ان يصار الى دمج هذه الادارة مع هيئة التفتيش المركزي بالاشتراك مع مجلس الخدمة المدنية لنختصر المصاريف، اذ ان بإمكان اعضاء هيئة التفتيش المركزي او مجلس الخدمة المدنية ان ينظروا في المناقصات طالما انها تقع تحت صلاحيتهم. واتمنى على دولة الرئيس ان يخصص هذا المبلغ بدعجه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس، لو طلب الي ان اضع عنواناً لهذا الباب لما قلت دائرة المناقصات والنواقص. واذا كنت اوق هذا لانن اريد ان ابحث هذا الموضوع على ضوء الاختبار المحلي. أي الاختبار في المنطقة التي انا امثلها. فلو راجعنا هذه المشاريع مشروعة مشروعة في هذه المنطقة، لرأينا ان المشاريع الخمسة التي حصل تنفيذها في هذه المنطقة، كانت مشاريع ناقصة. لان التدابير التي اتخذت من قبل هذه الدائرة. لم تكن بتدابير واقية ولا قانونية. وأسمحوا لي يا سيدي بأن اقولك لقد تكرموا علينا وبنوا لنا سرايا في جونية. ولكن اطلب الى زملائي، واطلب الى الضليعين بالامور الفنية والهندسية ليروا بام العين كيف ان هذه السرايا التي لم يمض على تشييدها مدة تسعة اشهر قد اصبحت اليوم غارقة في الماء. وحيطانها متصدعة وقد تنهار في القريب العاجل. ليس هذا هو المثل الاوحد في هذه المنطقة. بل هنالك مثل ثان يا سيدي. ها هي طريق مزرعة كفرذيبان يقال: ان هنالك ملتزماً. وان هذا الملتزم تعهد هذه الطريق. ولكن يقال ان هذا الملتزم

اعلن افلاسه وهو لا يزال في نصف الطريق، وانه توارى عن الانظار، ولم يتم الاشغال التي قبض من اجلها المبالغ.

يا سيدي: ان هذا الموضوع الذي يتعلق بالمنطقة الكسروانية يتعلق في مطلق منطقة من لبنان. وعلى زملائي ان يتنبهوا الى هذا الامر، لانني لم اورد في هذا الموضوع القواعد والنظريات العلمية. بل قلت ان هذه المدائرة هي دائرة النواقص. لان العمليات التي تنفذ في جميع المناطق هي عمليات ناقصة يا سيدي. قلت عن سرايا الحكومة. وقلت عن طريق مزرعة كفرذبيان، وسأقول عن بور جونية الذي لم يتم والذي هو ايضاً في طريق البحث والمساومة لاقام تنفيذه. عدا عن ذلك اين كانت دائرة «النواقص والمناقصات» عندما لزم مشروع ٨٢ مليون ليرة. انا اعلم يا سيدي. ان هذه الدائرة تنظر في جميع مشاريع الدولة وقد يكون هذا المشروع من اختصاصها. وهو مكن اختصاصها كما بينت في صدد هذا الموضوع.

على ان هناك المثل الخامس. بما يتعلق بطريق المتن كسروان هذا المشروع ايضاً الذي يتأرجح من سنة الى سنة قد بديء به منذ سنة ١٩٥٧. وهو حتى هذه الساعة لم ينجز. عندما نقول عن سرايا الحكومة. وعندما اقول: عن بور جونية. وعندما اقول عن مشروع ٨٢ مليون. وعندما نقول عن طريق مزرعة كفرذبيان، فاننا نكون قد ادينا الحجة وهذا ما تعودناه وعندما ندلي بأمر ندلي بالدليل وندلي بالحجة وندلي بالاثبات. ونتمنى على دولة الرئيس ان يصحح عنوان هذه الدائرة ويسميتها دائرة النواقص.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد بطرس.

فؤاد بطرس: دولة الرئيس، انا افهم تماماً. واشاطر الزملاء اكثر الانتقادات التي وجهوها للطرق التي تجري بموجبها الالتزامات. ولكن من حظ المنطق والحقيقة علينا. ان نقول: بان ادارة المناقصات لا تمت الى هذه الشكاوى والمآخذ والنواقص بصلة.

اولاً: ان ادارة المناقصات لا علاقة لها بالمناقصات التي يجريها مجلس تنفيذ المشاريع. ولا أية مصلحة مستقلة.

اعمالها ومهمتها تنحصر وتختصر على المناقصات التي تجريها الدولة وموازنة الدولة ومن موازنة الدولة. كمجلس تنفيذ المشاريع وسواها. ومن جهة ثانية هذه المصلحة! وهذه المديرية، او هذه الادارة، مهمتها محصورة تماماً بالقضايا التي تتعلق بها. فيأتيها ملف جاهز ناجز مع دفاتر شروط ومواصفات وجميع الامور. ومهمتها ان تتحقق اولاً من ان المستندات الشكلية المفروضة لاجراء المناقصة. متوفرة في الملف وثانياً، ان تحدد موعداً للمناقصات. فتجتمع وتتلقى العروض فتبحث فيها ومن ثم تعلن السعر الادنى. لا اكثر ولا اقل. جميع المآخذ التي أثرت صحيحة من

حيث دفا تر الشروط . ومن حيث التواطؤ الذي يقع بين الادارة وبين كذا . . . ولكن لا شأن البتة لذه الادارة بهذه القضايا لانها ليس لها امر الا بناحية معينة . واكثر المآخذ التي لمستها هنا تتعلق بالمشاريع الكبرى . والمشاريع الكبرى . لها ميزان مناقصات مستقلة .

الرئيس : البند ٢ - التعويضات والمساعدات والمكافآت ٣٤٦٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية . الخ . . .

الفصل التاسع - المحاكم الشرعية الجعفرية

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ تقي الدين الصلح .

تقي الدين الصلح : دولة الرئيس ، لاحظ ان المحاكم الشرعية الجعفرية والسنية ملحقة برئاسة الوزارة في حين انني اجد ان دوائر الافتاء ملحقة بوزارة العدلية ، ولا ارى الا تناقضا في هذا الفصل بين دوائر الافتاء والحاكمها بوزارة العدل بينما تلحق المحاكم الشرعية برئاسة الوزارة ومن طبيعة الافتاء ان يكون ابعد عن وزارة العدل من المحاكم الشرعية الجعفرية او السنية .

وانني الفت النظر الى ذلك واطن انه من الافضل ان يصحح الوضع فيلحق الافتاء برئاسة الوزارة كما لحقت المحاكم الشرعية برئاسة الوزارة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون .

عبد اللطيف بيضون : دولة الرئيس ، «الغيث قطر» ثم ينهمر .

هذا دولة رئيس مجلس الوزراء قطع على نفسه عهداً امام هذا المجلس الكريم بأنه ينصف الطائفة الشيعية ، واول بوادر هذا الانصاف ان المحاكم الشرعية الجعفرية حذف من اعتماداتها ٨١ الف ليرة اي رواتب تسعة وظائف شاغرة بينما المحاكم الشرعية الجعفرية بحاجة الى تعيين موظفين في هذه المراكز الشاغرة .

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء .

رئيس الوزراء : حضرة الزميل المحترم ، ان هذا الموضوع يتعلق بالوظائف الشاغرة في الملاكات وهناك اعتماد عام قدره مليوناً ليرة ، عندما تقضي الحاجة لهذا التعيين يمكن اخذ المال من هذا البند ، وهذا بالنسبة لكل الادارات وليس فقط للمحاكم الجعفرية .

الرئيس : البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٣٧٥٢٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

الباب الرابع - وزارة العدل

الجزء الاول

الفصل الاول - الادارة المركزية

والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور صبحي المحمصاني.

صبحي المحمصاني: دولة الرئيس، اذكر انني في السنة الماضية في مثل هذا الشهر وهذه المناسبة كنت لفت نظر الحكومة المحترمة الى حالة العدل والى لزوم الاصلاح في قصر العدل ليس عن طريق التطهير فحسب بل عن طرق اخرى لها علاقة بالموازنة. اهم هذه الطرق التي اشترت اليها والتي اكررها وارجو من الحكومة المحترمة ان تعيرها الاهتمام والعناية اللازمة بمناسبة الاصلاح لعام، اهم ذلك يتعلق برواتب القضاة وبعدهد القضاة. تشكو العدلية بصورة عامة من تأخير في فصل القضايا، والتأخير لا يعود الى كسل القضاة دائماً بل يعود في اكثر الاحيان الى قلة عدد القضاة بالنسبة الى تزايد عدد القضايا. وهذا يجب ان ينتبه اليه وان يلحظ في الموازنة الاعتماد اللازم لها.

والمسألة الثانية، هي مسألة زيادة رواتب القضاة لان القضاء يشكو من فقر في الكفايات، فان رجال القانون القديرين والاكفاء يتورعون عن الدخول الى سلك القضاء وذلك بسبب ضآلة رواتبهم.

لذلك من الضروري اذا اردنا ان نصلح القضاء ان نحسن مستوى القضاة بحيث تدخل العناصر القوية وتشجيع بالدخول الى سلك القضاء.

لذلك بمناسبة درس الموازنة، الفت نظر الحكومة الكريمة الى هاتين المسألتين: زيادة رواتب القضاة وزيادة عدد القضاة لاجل الاصلاح الضروري في العدلية. قد يقال: أن الموازنة كبيرة ويوجد لها نفقات لا يمكن ان تجري التوازن بين النفقات وبين الواردات. فانا الفت نظر الحكومة الكريمة ايضاً وزملائي المحترمين الى ان العدلية تدخل من المداخل سنوياً ما يزيد ويفوق على موازنتها ضعفين على الاقل.

فالفت نظرها واشير بصورة خاصة الى الرسوم القضائية والى رسوم الطوابع ورسوم التسجيل فهي وحدها تناهز الاربعين مليون ليرة لبنانية، أي ما يزيد اربعة اضعاف عما يدفع الى العدلية، ونحن نذكر بما قلناه في السنة الماضية واجابني عنه الزميل الكريم اخي عثمان والان يوافقني على ذلك بأن الحكومة لا يمكن ان تكون تاجراً في العدلية.

يعني ان تأخذ واردات اربعة اضعاف ما تنفق على العدلية ثم تبخل عليها بالنفقات الضرورية التي هي لاجل تحسين الرواتب ولجل زيادة عدد القضاة.

بهذا وحده يمكننا ان نقول اننا نصلح العدلية اصلاً حقيقياً.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد بطرس.

الرئيس:

فؤاد بطرس:

دولة الرئيس، لا يسعنا ونحن في صدد وزارة العدل الا ان نلفت نظر الحكومة المحترمة، وبصورة خاصة نظر معالي وزير العدل الى امرين بسيطين بالحقيقة. وكان باستطاعتنا عند النظر الى هذا الموضوع الهام على موظفيه والعزير على قلوبنا. ان نتوسع كثيراً، ولكن غايئنا ليست كذلك. الغاية هي لفت النظر الى امرين مهمين، الامر الاول. لبنان وبصورة خاصة بيروت اصبحت مركزاً لبنانياً من الدرجة الاولى. وقد لمسنا ذلك في اكثر من مناسبة، واتحفتنا الحكومة في الموازنة وبصورة خاصة في فذلكة الموازنة وفي البيان القيم الذي القاه دولة رئيس مجلس الوزراء امام هذا المجلس بنظريات اقتصادية ومالية، لا شك بانها جديرة بالاهتمام وقريبة من الواقع. وامئتنا ان تتطور الاوضاع من هذه الناحية فتتوسع العمليات في البورصة. وترداد الشركات المساهمة في لبنان، الى غير ذلك من مظاهر واسس الاستقلال. لذلك اصبح لا بد علينا. وقد عانت الحكومة وبصورة خاصة وزارة المالية، بعض الازمات مؤخراً بسبب بورصة بيروت واسعار الاسهم والتقلبات في البورصة. اصبح لزاماً علينا وقد انطلقنا من مرتبة الى مرتبة على صعيد التطور الاقتصادي والمالي. أن ننظر الى الطرق اللازمة لمكافحة الغش على صعيد الاشغال والامور المالية، وبالتالي ان نركز اهتمامنا لئن نخلص في النيابة العامة ولو ببيروت كمرحلة اولى قسماً مالياً في النيابة العامة Dettes Financière Du Parquet هذا الامر لا بد منه على ما اعتقد. والا لاضحت جميع النصوص المتعلقة بالشركات المساهمة وببورصة بيروت، وبقانون التجارة لجهة مبادرة الاسهم والتلاعب الى غير ذلك من الامور الهامة، لاضحت دائماً حبراً على ورق. فلا بد من ايجاد قسم في النيابة العامة يختص بهذه الامور ويتولى ملاحقتها حرصاً على الاقتصاد وحرصاً على سمعة لبنان كمركز مالي مرموق. هذه من جهة.

طبعاً! انا اسلم بان انشاء مثل هذا الامر. ليس سهلاً جداً، لانه لا بد ان يتحلى القضاة الذين يتولون ذلك بمعلومات تتشابه ما بين القانون والاقتصاد والمالية. ولكن طالما اننا نعني عناية خاصة بمعهد الدروس القضائية، وعن حق على ما اعتقد، لا بد من ان نختار في اخر السنة الثالثة من الاشخاص الذين سوف ينهون دروسهم ويصبحون قضاة مقبولين، فنختار بينهم اثنين او ثلاثة متفوقين ولهم ميول في هذا الامر ونرسلهم لمدة سنة او سنة ونصف الى الخارج ليتمرنوا على هذه الامور، في اماكن اوروبية تتعاطى مثل هذه القضايا، وفي مراكز مالية تدين وتعتقد وتعتمد الاتفاق الذي يقوم عليه بلدنا والذي نتغنى دائماً بانه اساس ازدهارنا، وهذا حقيقي.

أما الملاحظة التي وردت على لسان الزميل الدكتور محمصاني، واني أؤيده في ذلك حيث انه قال انه ينبغي قدر المستطاع النظر في رواتب القضاة وتحسينها، ولكنني اضيف على ما قاله الاستاذ محمصاني، ان الوزارات في الدولة تكمل بعضها البعض يا سيدي، فهناك وزارات وجدت من اجل ان تصرف، مثال على ذلك وزارة النافعة، مديرية الشرطة، هنا وزارات وادارات ليست وزارات استثمار بل وزارات مصروف تؤمن مصلحة عامة خاسرة من الناحية التجارية، ولكنها ركيزة الاستقلال والكيان، مثلاً ذلك الداخلية والعدلية الى غير ذلك من الامور، اذا فكون العدلية تؤمن ايراداً واموالاً للخزينة عن طريق الرسوم، امر ثانوي جداً، ولهذه المناسبة، لي امنية اعبر عنها لدولة الرئيس ومعالى وزير العدلية وهي اننا نتمنى جميعاً بان تنتهي المرحلة القائمة الان بوزارة العدل، والتي تجعل جميع القضاة بحالة نفسية، غير مرغوب فيها، وهي ابعد ما تكون عن النفسية التي يمكن ان يتحل بها القاضي، عندما يطلب اليه ان يحكم بين الناس، فالقلق ليست حالة نفسية يمكن معها بأن يعول على القاضي ليكون حكماً بين الناس، وان القضاة ايا كانوا هم بشر، لذلك لا بد ان يشعروا ببعض القلق.

نتمنى على الحكومة مع تأييدنا التطهير النزيه ان تكون المرحلة القائمة اقصر ما يمكن ليتنقل القضاة الذين يبقون في السلك من مرحلة القلق والتساؤل عن مصيرهم الى مرحلة صفاء الضمير والاطمئنان فيحكمون بين الناس بما يجب ان يحكموا وهم صافو الذهن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رشيد الصلح.

رشيد الصلح: دولة الرئيس، اني اوافق حضرة الزميل فؤاد بطرس على ما قاله من حيث انه تمنى على معالي وزير العدل ان يسرع قدر الامكان بازالة هذه الحالة التي تسيطر على قصر العدل اليوم، حالة التوتر، حالة نفسية يعيشها كل قاضي اليوم، فلا يعلم اهو باق في وظيفته ام ذاهب الى بيته.

هذه الحالة النفسية يا معالي الوزير وانت ادرى مني فيها، ارجوك واتمنى عليك قدر المستطاع ان تطلب الى من يلزم الاسراع في وضع حد لها.

واغتنم الفرصة ايضاً لآتمنى على معالي الوزير عند بحثه التـشـكـيـلات المـقـبـلة ان يعيد النظر في توزيع القضاة على المراكز التي تعطى عليها التعويضات غير الرواتب التي يأخذونها فان تخصيص قاض او عدة قضاة لوظائف معينة يأخذون منها تعويضات تخلق جواً من الحسد في القضاة وتخلق جواً من التحاسد بينهم ويمكن لمعالي الوزير ان يزيل هذا الالتباس بأن يجعل التنقل بين هذه الوظائف دورياً كل سنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، اريد ان اوجه كلامي خاصة لمعالي وزير العدلية.

انني اوافق زميلي الاستاذ محمضاني بضرورة رفع رواتب القضاة لان اهم شيء وقبل كل شيء هو الراتب والمثل الانكليزي هو احسن مثل يمكن ان نتمشى عليه لانه يجوز ان لا تمشي الاشغال العامة وان يكون عدد البوليس ناقصاً ولكن العدل يجب ان يؤمن. فالقاضي لكي يحكم، يجب ان يكون براحة مادية، خاصة وانه يطلب من القاضي اكثر من غيره. كل منا يذهب الى أي مكان يريدته ولكن على القاضي ان ينزوي في بيته ولا يفسح مجالاً للانتقاد. اذا، هنالك تضحية كبيرة يقوم بها القاضي ويجب ان يعوض عليها، ولكن كيف يمكن ان نزيد هذه الرواتب؟ هنالك المشكلة الكبرى!

بدأنا واختبرنا القاضي المنفرد ورأينا بعد الاختبار ان القاضي المنفرد قام بالمهام الملقاة عليه احسن قيام، لذلك أسأل معالي وزير العدلية وابعث معه:

تسألني يا معالي الوزير: من اين تأتي بالمال؟ خاصة وان وزير المالية يقول انني اعصر هذه الموازنة وليس لدي المال لاعطائه. لكنني أقول: اننا جربنا القاضي المنفرد واعتقد ان القاضي المنفرد نتيجة، وهنالك محاكم بدائية، هنالك فكرة بان تستبدل المحاكم البدائية بالقاضي المنفرد لانه في الواقع قاض واحد يمكنه ان يقوم بالحكم ويمكنه ان يقوم باعباء المحكمة كلها. اذن ما دام القاضي لكي يصبح قاضياً يستوجب خمس سنوات وما دام انكم تعيدون النظر بوضع القضاة فاعتقد انه عن طريق جعل المحكمة تتألف من قاضي منفرد للمحاكم البدائية فيمكننا ان نوفر الاعتمادات اللازمة لزيادة رواتب القضاة.

والنقطة الثانية، نلاحظ، واكثر الزملاء يلاحظون مثلي. ان القاضي يتنازل اكثر فأكثر عن صلاحيته ويلقي هذه المهمة على مسؤولية الخبراء. وقانون اصول المحاكمة واضح يقول للقاضي ان بإمكانك ان تكلف خبيراً للمسائل التقنية المسائل التي هي بحاجة لخبرة، ولكن يأتي القاضي اللبناني اليوم وفي اكثر الاحيان ويتنازل عن صلاحياته ويعطيها للخبراء فيبحث الخبير ليس في النقطة الفنية فحسب ولكن في قضية المسؤولية ايضاً بالقوانين.

لذلك اريد ان الفت نظر معالي وزير العدلية الى ضرورة افهام القضاة ان ليس لهم ان يتنازلوا للخبراء عن صلاحياتهم. اذ من الضروري ان نهتم بوضع القضاة ونهتم بوزارة العدل اكثر من اي وزارة من ناحية رفع رواتب القضاة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

دولة الرئيس، انا من المطالبين برفع رواتب القضاة، لان القاضي وهو المرسل وهو الملجأ الاخير للمواطن في طلب حقه، يجب ان يكون مرتاحاً من الناحية المادية اقول هذا، لانني اعلم ان قاضياً هو رئيس محكمة الاستئناف يتقاضى نصف معاش مدير عام بالدولة! وهذا لا يجوز!!

لماذا هذا الكرم مع المديرين، وهذا البخل مع القضاة؟؟ لهذا انا مع زملائي النواب بالمطالبة برفع رواتب القضاة لكي يرتاح القاضي من الناحية المادية لكي يتمكن من الحكم بين الناس.

الامر الاخر، اريد ان الفت نظر معالي وزير العدلية الى التجاوزات التي تحصل في النيابة العامة، والتجاوزات التي تحصل في توقيف المواطنين. فهناك الدرك يوقف، والبوليس يوقف، الاستنابات مستمرة! هذا لا يجوز. انا اقول: ان هنالك ميلا عند السلطات والنيابات العامة او لذة في توقيف الناس متجاوزين بذلك القوانين المرعية الاجراء وقد ناقشت مراراً مدعين عامين ومحامين فقالوا: ان كل نائب عام او كل دركي او كل بوليس يفسر المواد على رأيه وعلى فهمه. لهذا ارجو من معالي وزير العدل ان يرسل مذكرة الى هؤلاء المدعين العامين، يفسر فيها ما لبس في هذه القوانين. او خلق قانون واحد يعوض عن كل هذه القوانين المرعية الاجراء. والامر الاخر، هو التعابير التي تستعملها النيابة العامة مثلاً تقول: «توقيف فلان من الناس وسوقه الى النيابة العامة»

يا سيدي، سوق الناس! الناس لم تعد حيوانات منذ مئتي سنة.

ارجو من معالي وزير العدل ان يرسل، وهذا يتطلب اكثر من مذكرة لان تقلع النيابة العامة والمحققين عن استعمال هكذا كلمة «سوق فلان من الناس» السوق معد للحيوانات لا للانسان. الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عثمان الدنا.

الرئيس:

عثمان الدنا:

دولة الرئيس، القضاء رسالة، زيادة معاش القاضي وتأمين الحياة الحرة الكريمة له واجب على الدولة ازالة حالة القلق الذي يعيشه القاضي نتيجة القانون الاخير، قانون الاصلاح القضائي، واعادة الطمأنينة الى نفوس القضاة واجب وواجب ملح الا انه يجب علينا ايضاً ان لا ننسى واجب القاضي تجاه المواطنين. واجبه بالتعجيل باصدار الاحكام والفصل بالدعاوى العالقة لديه واجب التفتيش الدائب المستمر لملاحظة القضاة الذين يسئون الى سمعة القضاء والذين يتأخرون ويتوانون عن احقاق الحق. لذلك عندما نطالب لاختواننا القضاة بزيادة معاشاتهم وتعزيز جهازهم علينا ان نطلب ونأمل من معالي وزير العدل ان يحث القضاة بأن يقوم كل منهم بواجبه كاملاً وان يعمل بالتالي على تعزيز جهاز التفتيش القضائي وحثه على ان يقوم بواجبه باستمرار لكي لا نصل الى الحالة التي وصلنا اليها عندما طالب الشعب وطالب نواب الشعب والحكومة بسن قانون الاصلاح القضائي الاخير.

وملاحظة اخيرة في هذا المجال تتعلق بالخبراء الذين هم معاونون للقضاء في مهمته. فالتطهير والاصلاح يجب ان يتناول المسيء منهم لان القاضي غالباً ما يلجأ الى هؤلاء الخبراء في النواحي الفنية التي يجهلها وعلى نتيجة تقاريرهم يبنى حكمه، فأحرى بالحكومة ان تقوم ايضاً، واليوم

مجلس القضاء واضعاً يده على مسألة تسمية هؤلاء الخبراء بالتدقيق في ماضي كل هؤلاء الخبراء ويعمل على اصلاح هذا الجدول وصرف او عدم تسمية الخبراء المشكوك بامانتهم وصلاحتهم بعملهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، اصبح من الصعب ان يضاف اي شيء، انما الفت نظر معالي وزير العدل عند اجراء التشكيلات القادمة، ان يارعي جانب التخصص او الاختصاص في شؤون القضاء كأن يشغل المركز الجزائري القاضي الجزائري الذي تتوفر فيه الميول الجزائية والمركز المدني من تتوفر فيه الميول المدنية والمركز التجاري من تتوفر فيه الميول التجارية الخ. . حتى يستطيع القاضي أن يحكم فعلاً بما يفهم.

ومن ناحية ثانية، لا يسعني الا ان اضم صوتي الى صوت باقي الزملاء فيما يتعلق برفع الرواتب: والناحية المهمة التي تكلم عنها الاستاذ فؤاد بطرس وهي ايجاد الجهاز الخاص بالشؤون المالي والاقتصادية الى جانب النيابة العامة. هذا اقتراح وجيه ووجيه جداً، واني اذهب الى ابعد من هذا، ارجو ان يأخذ دائماً المعهد القضائي بما هو حادث بوما يمكن ان يحدث حتى اذا تطلب الوقت او تطلبت الظروف احداث جهاز معين الى جانب النيابة العامة، ان يكون هذا الجهاز حاضراً دوماً لكي ينضم الى جهاز النيابة العامة لا ان نضع الظروف تفرض نفسها علينا فرضاً وان نحاط لهذه الظروف وان نحاول ان نستدرك كل نواقصنا في هذا المجال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: دولة الرئيس، الكلمة التي ثارها الدكتور البير مخير لفتت انتباهي واعتقد انها استلقت انتباه الجميع. معالي الوزير في البلاد التي تعتمد على العلم تنتخب حاملي اعظم الشهادات لتعليم اصغر الاطفال. ونحن نتدب للمستنطقين من القضاة الذين نلاحظ احياناً ونحن نتعامل في القضايا الجزائية ان المتهم احياناً يتوصل الى خطط يستنطق فيها المستنطق.

المستنطقون، وهذا السلوك الذي يعيشون فيه في التقاليد، يعيشون مثلاً في قوانين افرنسية، واجتهادات لبنانية، واساليب عثمانية.

التوقيف له نص: سلامة التحقيق، الحرص على الامن، ماضي المتهم وخطورته اذا فر. هذه كلها اسباب يتذرع بها المستنطقون وتذرعههم بهذه الاسباب يقع ظلم على الناء في كل يوم من مشرق الشمس الى مغربها. ففي كل يوم اناس موقوفون ستة اشهر ويصدر الحكم بثلاثة ويبقى لهم دين على الدولة ثلاثة اشهر! ثمانون بالمئة من القضايا لا تتعادل احكام القضاء فيها مع قرارات المستنطق. التوقيف لا يترك على عواهن الامور.

نرجو من معالي الوزير، بمذكرة للمستنطق ان يتناول قضية التوقيف مدروسة مشبعة وفقاً للقانون حتى يتعادل التوقيف مع الاحكام التي تصدر، وحتى لا يكون المستنطق لا سمح الله اداة لاتخاذ التوقيف وسيلة للخدمات الخاصة او للتأثيرات الخارجية.

ثانياً، وهذا الاهم، نرجو من دولة الرئيس بوصفه وزيراً للمال، ان لا يبخل ابداً بصرف المال على تنظيم اضبارات القضاء. اذا دخلت الى دائرة اجراء لتأخذ حكماً او وثيقة بملايين الليرات، احكام ذات خطورة، حياة الناس موقفة عليها، يدخلك الى مستودع حيث تلعب الجرذان والفئران واكياس الجفيفس ويفرغها ويستدعي احد العتالين قائلاً: فتشوا معي، وبقراؤن الاسم ويرمون الغلاف حتى يعثروا على اسم! واحيانا اخاف ان اللبناني الذي يتحلى بهذا الشرف العالي المنبثق من هذا المستودع الذي يخفي هذه الوثائق ولا تزال موجودة، اخاف ان يأتي يوم وتصبح هذه الوثائق ولا تزال موجودة، اخاف ان يأتي يوم وتصبح هذه الوثائق ضائعة.

من المخجل جدا ان اموال الناس وحقوق الناس، والاحكام، والقرارات والمعاملات الاجرائية كلها في غلافات مهترئة في مستودعات عفنة!

سيدي الرئيس، لا يوجد اموال تصرف لايجاد اضبارات مثلاً: المحامون الذين يترافعون في المحكمة العسكرية يذهبون الى القلم، بمجرد ان تلفظ اسمك يأتي على الحروف الابجدية نظمها الكاتب فيجد ذلك الاسم ويتابعه ويقابله رقماً وتاريخاً، ثم يجد ملاحظة صغيرة عن مصير القضية فتذهب فوراً لتجدها.

واذا ذهبت الى دوائر العدلية لا تجد شيئاً من هذا. هذا مؤسف. احياناً المحامي يضع اسبوعاً ليحصل على معاملة، والموظف لكي يحضر لك المعاملة يضع وقتاً كثيراً وهي لا تستدعي الا جهداً قليلاً من هذا الكاتب لان ينظم دفترها هجائياً على الحروف الابجدية.

نرجو من دولة الرئيس والقضية بعد درسها لن تكلف سوى ان يأمر بايجاد خزائن حديدية غير قابلة للاحتراق. توضع فيها هذه الغلافات المهترئة باضبارات سميكة منظمة ذات ارقام.

هذا ما نرجو منكم ونلفت نظركم اليه، واعدود فاكركر على قضية الاستنطاق: التوقيف كثير في بلاد العالمن في بلاد اميركا في جميع البلاد لا يوجد توقيف الا بعد صدور حكم او اتهام صريح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الامير عبد العزيز شهاب.

عبد العزيز شهاب: دولة الرئيس، بالاضافة الى ما تفضل به الزميل الكريم الدكتور البير غيبر وانطلاقاً من الملاحظات القيمة التي ابداهها ارى من واجبي ان اضيف ما يلي: ان تحسين حالة العمل في النيابة العامة وفي توقيف اشخاص بحالة الجرم المشهود، لا يمكننا ان نجعل القضاء وحده مسؤولاً عنها. هناك عندما تنظمت المراسيم الاشتراعية التي اسست او نظمت قوى الامن

الداخلي، جاءت فيها بعض النصوص تختلف او تتناقض مع نصوص قانون الاصول الجزائية. ان النائب العام بموجب قانون الاصول الجزائية هو الامر الوحيد لقوى الامن عندما تحصل الجريمة. بينما ان هذه النصوص جاءت تقول: بان الدركي او الشرطي لا يتلقى اوامره الا من رئيسه، فاحياناً نرى النأي بالعام يرسل مذكرة مستعجلة او مخابرة هاتفية بتوقيف فلان لمصلحة التحقيق، فيجيبه الرقيب اعمل معروف راجع الضابط. هذا شيء غير معقول. وهذا شيء يتناقض مع قانون اصول المحاكمات الجزائية.

اقول اكثر من ذلك، من جهة ثانية يحصل بعض الاخطاء في تنفيذ الاوامر العدلية من قبل قوى الامن. اعطي على ذلك مثل: يحصل حادث في احدى القرى، يتوجب حسب القانون على قوى الامن بالاعتبار ان الجرم مشهود ان تجري جميع الاجراءات ومنها السوق الذي يقترح الزميل بان نستبدله، ويحصل هذا السوق الى النيابة، والنيابة تحول الاوراق الى قاضي التحقيق، وبعد اسبوع نرى الرقيب في الدرك يلقي القبض على احد الذين يظن بانهم اشتركوا بالحادث منذ اسبوع.

اظن ان اغلب الكفاءات في هذه القضية يجب ان ينظر اليها بين النصوص التي نظمت قوى الامن وبين مفهوم هذه النصوص من قبل قوى الامن وبين اصول المحاكمات الجزائية. اما اذا اضفنا الى ما قاله الزميل اديب الفرزلي عن بعض التحقيقات وبعض الاجراءات، نرى يا معالي الوزير واعطيك مثلاً لقضية لا تزال عالقة الان امام محكمة التمييز، نرى فيها بأن القتل قتل على قارعة الطريق في النهار وأرسل الخبر من قبل الدرك الى النائب العام، فأشار النائب العام «وهذا مدون في محضر الدرك» اشار الى الدرك بأن يكلفوا الطبيب الشرعي بتشريح الجثة وان يسلموا الجثة لذويها ولم يكشف عليها لا هو ولا قاضي التحقيق.

هذه من النواقص التي يمكن ان نحملها لقصر العدل ولبعض القضاة.

على كل، رأيي بأن الموضوع متشابك يجب ان يعالج على الصعيدين، على صعيد النصوص، على صعيد تنفيذها من قبل القاضي وتنفيذها من قبل معاوني القاضي وهم رجال قوى الامن الداخلي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزير.

نهاد بوزير: دولة الرئيس، من الفتاوي ان لا يكون القاضي جائعاً ولا عطشاناً ولا يائساً. واذا كنت اقول هذا لان القضاء يتخبط بحالة نفسية قاسية. انها فرصة سعيدة، فرصة البحث في اوضاعهم نأمل أن تكون تلك المرحلة النفسية قصيرة جداً لان هذا الرجل ليس كسائر الناس. انه يحكم بين الناس ويلفظ احكامه باسم الشعب اللبناني اذن، يجب ان يكون عنده مناعة ليست فقط مناعة ادبية وفكرية بل مناعة مادية ايضاً، لان هذا الرجل الذي يكتب بقلمه احياناً، الملايين من

الليرات، يجب ان ينظر الى هذه الارقام وهو في راحة ضمير واطمئنان، وهذا ما دعى البلاد الانكليزية لان تنتقي القضاة من فئة الذين لهم امكانات مادية ومؤهلات علمية وذات شأن في الامور الاجتماعية.

لذلك فاني اؤيد اولاً ما يختص بالوجهة المادية التي تتعلق بالقضاة لرفع مستواهم. ثانياً بانتقاء القضاة، وكان القضاة ينتقون في الماضي حتى في لبنان، ليس فقط من اصحاب الكفاءات العلمية بل ان قاضي الاستئناف في جبل لبنان كان رجل ذو وجهة خلقية وعلمية تؤهله الى ملء هذا المركز الدقيق.

ان القاضي كما قلت في بدىء كلامي هو رجل ليس كسائر الناس.

قيل مرة في باريس: عندما تتصادم العقائد ويحكم الناس الى القضاء، قيل مرة: ان هذا الرجل الجالس من عل عندما يقول كلمته. ولو كان حاكماً فرداً تسكت وتنتصت كل باريس.

الرئيس: البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٩٤٤٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين وافقت اللجنة على اجراء بعض التعديلات التي طلبتها الوزارة الا ان مجموع الجزء الاول لم يتبدل. اما الجزء الثاني فقد وافقت اللجنة على زيادة مبلغ ٣٥٠٠٠٠ ل.ل. طلبتها الحكومة وذلك لابنية السفارات اللبنانية في الخارج.

الجزء الاول

الفصل الاول - الادارة المركزية

والكلمة لخصرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، مما لا شك فيه ان بلدنا يعتز بأنه بلد الحرية والتسامح، يجد فيه ضيوفه كما يجد ابناؤه الجو الحر للقول والتصرف، كما يجدون الرعاية الكاملة الموروثة عن تقاليدنا، ولكن من المؤسف ان يتخطى بعض الضيوف حدود الاحترام المفروض نحو لبنان في الاداب العامة والدبلوماسية كما فعل اخيراً سفير احدى الدول. . .

سامي الصلح: مقاطعاً - فيما يختص بالامور الخارجية تقضي القواعد والاصول ان يؤخذ رأي وزير الخارجية قبل الخوض في بحث موضوع يتعلق بدولة اخرى.

رينه معوض: متابعاً - ولكن من المؤسف ان يتخطى حدود الاحترام المفروض نحو لبنان كما فعل اخيراً سفير

احدى الدول، اذ اتخذ في اراضيه منبراً للتهجم على رئيس دولة شقيقة هي كبرى الشقيقات وله شخصية المقام الرفيع والاحترام في نفوس ابناء العالم العربي والعالم اجمع، وان عمل هذا السفير يسيء الى العرف الدبلوماسي المعروف ويسيء الى مشاعر ابناء لبنان وكل عربي مهما كان تفكيره واتجاهه كما انه يسيء الى مصلحة الدولة والشعب اللذين يمثلهما هذا السفير.

فنحن نرجو من معالي وزير الخارجية ان يبادر لاتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها ان تزيل اثر هذا العمل الغريب المستنكر، وان تحول دون تكرار مثله من قبل اي ضيف مهما تكن صفته وذلك حتى يبقى لبنان قائماً برسالته، وفيما لتقاليده، الضيافة، والسماحة والحرية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: حضرات النواب المحترمين.

اظن بأننا جميعاً متفقون على المحافظة على قواعد الاصول وعلى الديمقراطية والحرية معاً بحيث لا تستغل احداها على حساب الاخرى مما يوفر للبنان هذا الجو من اللفة والمحبة والاستقرار الذي نعمل جميعنا على توفيره فيه.

ان الاصول التي اشرت اليها لا تجيز لسفير أي سفير ان يعلن، او أن يصرح، او أن يقول خاصة الاشياء التي لا يجوز حتى لابناء البلد ان يقولوها او أن يعلنوها.

لذلك فان الحكومة اللبنانية اذ تستغرب هذا التصرف، انما تعرف واجبها وما يترتب عليها القيام به ولا اذيع سراً اذا قلت بان وزارة الخارجية والحكومة معاً مهتمة اقصى الاهتمام بهذا الامر، وقد استدعي السفير المعني، وستقوم وزارة الخارجية بكل ما يمليه عليها الواجب والى ابعد الحدود صوتاً لما للبنان من مركز عند الجميع.

لهذا، فاني اعد مجلسكم الكريم بأن الحكومة لن تقصر بواجبها في هذا الحقل مع استنكارها لكل ما يؤدي الى تعكير وضع لبنان وعلاقاته مع سائر الدول.

الرئيس: البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٥٧٥٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه. الخ. . .

الفصل الثاني - البعثات في الخارج

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٤٠٨٦٨٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه

الرئيس:

قبل البند ١.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ انطوان مالح.

انطوان مالح:

دولة الرئيس، اثناء مناقشة موازنة وزارة الخارجية حصل حوار بين اعضاء اللجنة المالية وبين معالي وزير الخارجية، اود ان اجعل منه موضوع مناقشة علنية نسبة لاهميته.

الامر الاول، تبين ان الانتاج العام لوزارة الخارجية هو في الوقت الحاضر ثلاثين بالمئة من امكاناتها المادية المقررة مبدئياً. وأنه اذا زيدت موازنة وزارة الخارجية عشرة بالمئة فقط يرتقي هذا الانتاج من ثلاثين الى خمسين بالمئة، مع العلم ان اكثر الدول المنتجة لا تتجاوز الثمانين بالمئة انتاجاً للوزارات الخارجية.

لذلك، رأيت ان اضع هذا المبدأ الذي يتناول سياسة تكوين الموازنة موضع النقاش لمعرفة ما هي السياسة المفروضة عند وضع الموازنة وعند مناقشة الموازنة بين وزارة المالية وبين الوزارات الاخرى المعنية بالامر التي تقرر مصاريفها نسبة الى الواجب والمقتضيات التي تقتضيها امورها الخاصة.

فاذا قالت وزارة الخارجية ان زيادة مليوني ليرة على الـ ٢١ مليون ليرة مثلاً الموجودة في الوقت الحاضر ومقررة للوزارة، يكفي لزيادة الانتاج بصورة عامة. فاني لا أرى مبرراً لعصر هذه الموازنة من هذه الجهة وتخفيض النسبة المئوية المطلوبة.

الامر الثاني الذي ظهر اثناء المناقشات هو ان للبنان حوالي ستين بعثة دبلوماسية في العالم وله ١٦٠ موظفاً من الفئة الاولى، وحوالي ثلاثين موظفاً من السفراء والمفوضين في لبنان، الامر الذي يجعل كل بعثة من هذه البعثات مولاة بأقل من شخصين موظفين في الوزارة، وقد صرحت وزارة الخارجية بأن العدد لا يكفي للقيام بالواجبات الملقاة على البعثات الدبلوماسية في الخارج.

فلماذا نقصر نحن اتجاه هذا الواقع بموازنة وزارة الخارجية مع العلم بأن هذه الزيادة قد تسد النقص الموجود بالنسبة لعدد الموظفين.

والنقطة الثالثة التي أثبتت اثناء المناقشات هي قضية ابنية السفارات في الخارج.

نحن نعلم بأن حكومة البرازيل كانت قدمت ارضاً للحكومة اللبنانية لكي تبني فيها سفارة وقررت الحكومة ان تقوم بانشاء تلك السفارة ووضعت الحجر الاساسي حجر الزاوية للبناء، ثم حتى الان لم يحصل شيء ولم تقرر أية موازنة بهذا الخصوص مع العلم ان وزارة الخارجية طلبت على مراحل متكررة من الحكومة ان تخصص مبلغ مليون ليرة لبنانية لمباشرة البناء وذلك لمجابهة

واقع برازيلي، هو ان الحكومة البرازيلية قررت انه ينبغي على كل دولة من الدول التي تريد ان تستفيد من المنحة التي اعطتها اياها وقدرها ٢٥٠٠ متراً ان تبشر ببناء السفارة بظرف ثلاث سنوات، وبظرف ثلاث سنوات متوالية كانت وزارة المالية تشطب على مبلغ المليون ليرة المخصص لهذا البناء الامر الذي جعل الحكومة اللبنانية بالوقت الحاضر تواجه امراً واقعياً هو خسارة الارض التي منحها اياها حكومة البرازيل.

ومن جهة رابعة، السفارات الموجودة في افريقيا.

المعلوم ان السفارات الموجودة في افريقيا وعددها اربعة طلبت الى وزارة الخارجية ان تقوم بانشاء دار للسفارة لانها تدفع في كل سنة ٢٥٪ بدل اجارات من قيمة البناء. فلماذا، واعتماداً لاي سياسة تعتمد الحكومة الى اهمال هذه المطالب الاساسية الي هي مطالب منتجة، ومطالب منتجة سواء اكان ذلك على سبيل الانتاج للسفارات ام على صعيد المال. هذا هو الامر الذي أسأل الحكومة الكريمة ان تتفضل بالجواب عليه.

الرئيس: البند ٢ - التعويضات والمساعدات والمكافآت ٤٣٤٤١٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

ارفع الجلسة على أن تعقد كما اعلنا سابقاً في الساعة السابعة مساءً لمتابعة درس الموازنة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بعد ان تقرر تكراراً يوم الاثنين في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٦ الساعة السابعة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة الثامنة من مساء يوم الاثنين الواقع

في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٦٦

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - متابعة التصويت على ابواب الموازنة وتصديق الابواب التالية: السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر.
- عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٦٦ في الساعة الثامنة من مساء يوم الاثنين الواقع في السابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.
- تغيب السادة: انطوان صحنواوي، صائب سلام، موسيس دركالوسيان، ادوار حنين، بهيج تقي الدين، سليم لحود، الامير عبد العزيز شهاب، عزيز عون، كمال جنبلاط، موريس زوين، سليمان فرنجية، فيليب بولس، اسعد بيوض، كامل الاسعدن معروف سعد، اديب فرزلي، انطوان مالح، بشير كيروز.
- واعتذر السادة: محمود عمار، هاشم الحسيني، بهيج القدور، رشيد بيضون، رشدي فخر، صبحي حمصاني، شبلي العريان، فؤاد البرط، انور الخطيب، فريد جبران، اللواء جميل لحود، سيمون صحنواوي، جوزف سكاف، جان حرب، قبلان عيسى الخوري، نايف المصري.
- وتمثلت الحكومة بدولة رئيس الحكومة الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: الدكتور محمد كنيغو، اميل تيان، جوزف نجار، سليمان الزين، الشيخ ميشال الخوري، رفيق نجا، وجورج حكيم.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى اسمائهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والربع من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده. تغيب السادة: اميل مكرزل، عزيز عون، كمال جنبلاط، بشير العثمان، سالم كباره، سليمان فرنجي، الاب سمعان الدويهي، راشد الخوري، كامل الاسعد، بشير كيروز، رفعت قرعون، محمد عباس ياغي، نحائيل الدبس، جوزف هراوي.

واعتذر السادة: رشيد بيضون، جوزف شادر، هاشم الحسيني، فريد جبران، اللواء جميل لحود، سيمون صحنائي، رشدي فخر، فؤاد البرط، قبلان عيسى الخوري، جوزف سكاف، حسين منصور، وحبيب كيروز. وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء السادة: اميل تيان، رفيق نجا، سليمان الزين، جوزف نجار وجورج حكيم.

صدق محضر الجلسة السابقة، ثم باشر المجلس بدرس بنود الموازنة فصدق الابواب التالية: الاول والثاني والثالث والرابع والخامس.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بعد ان تقرر تكراراً يوم الاثنين في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٦ الساعة السابعة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة

سكوت

صدق المحضر، تنتقل الى جدول الاعمال ونبدأ بدرس موازنة وزارة الداخلية.

الباب السادس - وزارة الداخلية

الجزء الاول

الفصل الاول - المصلحة الادارية المشتركة

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ١٣٧٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه. الخ...

الرئيس: قبل البند ٨.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون داه.

ريمون إده: دولة الرئيس، بمناسبة درس موازنة وزارة الداخلية، هنالك قانون مقدم من قبل هذا المجلس، يتعلق باعطاء درجتين لبعض مفوضين قوى الامن. فاريد ان اسأل معالي وزير المالية خاصة: لماذا لا تبني هذا المشروع وتعطي المفوضين هذا الحق؟

الرئيس: الفصل الثالث - قوى الامن الداخلي والسجون

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٢٨٠٣٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه

الرئيس: قبل البند ١.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ميشال فرحات.

ميشال فرحات: دولة الرئيس، اود ان الفت نظر الحكومة المحترمة الى اوضاع السجون والمساجين، ولما كانت قضية السجن الحديث قد تأجلت ولربما لوقت طويل فاننا بالنظر لاضاع السجون الصحية والابوة، نتمنى لو ان الحكومة رحمة بهؤلاء المساجين، فكرت بصورة مؤقتة واستأجرت بناء يتسع لهذه الكثرة من الموقوفين. ومن الناحية الثانية، بمناسبة العام الجديد وعيد رمضان المبارك اتمنى على الحكومة ان تأخذ بعين الاعتبار اقتراحاً تقدم به بعض الزملاء يتمنون فيه على الحكومة بدرس قضية العفو بمناسبة العهد الجديد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عثمان الدنا.

عثمان الدنا: دولة الرئيس، بمناسبة البحث بموازنة وزارة الداخلية هنالك قضية فصل الشرطة عن الدرك احب ان الفت النظر اليها نظراً لاهميتها ليس على الصعيد البيروتي كما يتوهم البعض بل على صعيد المصلحة العامة.

في كل بلدان العالم الراقي يوجد شرطة ويوجد درك، للشرطة انظمتها وقوانينها ومحل عملها، وللدرك انظمتها وقوانينه ومحل عمله.

شاءت الظروف التي مرت بها البلاد عام ١٩٥٨ ان يكون هناك قيادة موحدة لقوى الامن، ونحن من القائلين ايضاً بوجوب الابقاء على القيادة الموحدة لقوى الامن الا اننا لسنا من القائلين بوجوب دمج الشرطة بالدرك. فالشرطي يجب ان يكون متمتعاً بثقافة تختلف عن ثقافة التي مفروض في الدركي ان يكون متمتعاً بها نظراً لمهام كل من الدركي ومكان عمله ونظراً لمكان اهمية وعمل الشرطي في المدن. انا لا اقول انه لا يجب ان يكون الدركي مثقفاً، بل اقول بأن

نسبة ثقافة الدركي لا يجب ان تصل الى النسبة المفروضة والمتوجبة ان تكون في الشرطي . فالشرطي في المدن له مهام وعلاقاته مع اشخاص يتقنون لغات واشخاص من جنسيات مختلفة فهو على اتصال مباشر ودائم بشخصيات يجب ان يعرف كيف يعاملها ويعرف كيف يتصرف معها . هذا بالاضافة الى ان الرأي ان يكون التدريب لكل قوى الامن ، شرطة ودركاً ، واحداً ، ونحن نوافق على ذلك ، الا اننا نطالب ونطالب بالحاح نظراً للمصلحة العامة المفروضة في مثل هذه المواقف ان تكون الشرطة في المدن وان يكون الدرك خارج المدن .

هذا ما الفت النظر اليه وبصورة خاصة نظر معالي وزير الداخلية الذي يتحسس معنا في هذا الموضوع . وهناك مشروع موجود لديه للدرس ، أمل منه ان يعيره اهتمامه ونحن مستعدون لان نجلس معه ونتناقش في الموضوع ونعمل بما فيه مصلحة لبنان ومصلحة جهاز الدرك وجهاز الشرطة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده .

ريمون اده : دولة الرئيس ، ان الدولة بدأت ببناء السجن الحديث واعتقد ان تفكير الدولة ان يحل المدنيين محل الدرك في المحافظة على السجون . لذلك اريد ان الفت النظر خاصة نظر معالي وزير الداخلية الى انه يجب منذ الان ان نرسل الى الخارج الاشخاص الذين سيهتمون في المستقبل بالسجن الحديث لكي يتمرنوا على هذه الوظيفة الجديدة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير ابو فاضل .

منير ابو فاضل : دولة الرئيس ، اثناء مناقشة المازنة لسنة ١٩٦٥ طالبنا معالي وزير الداخلية آنذاك الاستاذ تقي الدين الصلح ببعض مطالب حيوية لمنطقة عاليه ، يا سيدي ، لا يجوز بعد الان كما قلت لمعالي وزير الداخلية الحالي ان تبقى الشويفات كمخفر للدرك ، يوجد في صحراء الشويفات ما لا يقل عن خمسين الف نسمة يسكنون تلك البقعة من الارض وفصيلة عاليه يجب عليها ان تقوم بواجبها الدركي لـ ٧٨ / قرية ولا يمكن لهذه القوة مهما كانت كفاءتها ومهما كانت تتحلّى من نظام ورقى ان تسيّر الامور في تلك المنطقة على اكمل وجه . لذلك نطلب مجدداً من معالي الوزير الحالي ان ينظر الى هذا الطلب وان يعير اهالي المنطقة اهتمامه لانشاء مركز دائم تكون رئاسة فصيلته في الشويفات .

بالاضافة الى ذلك طالبنا ولا نزال نطالب باقامة مأمور نفوس دائم في الشويفات ليعم المنطقة التحتا .

لذلك نطلب ايضاً من معالي الوزير ان يعير هذه الامور اهتمامه وان يرى ان تسيير الامور بسرعة ممكنة وحسب ما هو مطلوب لا يمكن الا اذا اقاموا هذه المراكز الجديدة في المنطقة .

دولة الرئيس، سمعت في بعض الاحيان وفي كل وقت يقولون: اننا نريد ضرائب وضرائب لتسيير بعض الامور، نحن هنا امام ١١٦ الف سيارة في لبنان، ماذا يضر اللبناني لو اننا وضعنا حالياً رسوم جمركية قوية على هذه السيارة ولا نرخص لاي سيارة جديدة الا اذا كسرنا سيارتين قديمتين.

دولة الرئيس، اننا اليوم بازدهام، اذا وجدنا ان السيارة التي قوتها فوق ال - ٣٤ حصان وضعنا عليها رسماً جمركياً ٨٠٠٠ ليرة فالذي يريد ان يسير بسيارته وهذه قوتها فليسر على حسابه لا على حساب الشعب. واذا وضعنا للسيارة التي تقل عن ٣٤ حصان الى ٢٢ حصان ٤٠٠٠ ليرة تكون ايضا قلنا لبعض الاشخاص ان دراهمهم من اجل الشعب ومن اجل لبنان ومن اجل سعادة الاشخاص الذين يعيشون في لبنان.

البند الثالث الذي طالبنا فيه منذ القديم هو الاهتمام بقوى الامن وبناء المخافر لهم لكي يسكنوا فيها شرط ان يدفعوا من مرتباتهم ما لا يزيد عن ٥٪ وبذلك نكون قد ساعدنا تلك القوى التي تقوم بحراسة الهيكل لان حارس الهيكل من الهيكل يعيش.

فاذا اعطينا هؤلاء الاشخاص منازل ليسكنوا بها نكون قد ادينا واجبنا الوطني نحو ابناؤنا الذين يجرسون ممتلكاتنا. واذا بنا اليوم نرى ان هذه الموازنة بكاملها خالية من اي اعتماد لبناء مساكن لهؤلاء للقامة فيها اثناء الوظيفة.

معالي الوزير، نحن في دور تطوير سياحة هذا البلد، واذا تجولنا في بيروت نرى ان مدخلها من تنك ومخرجها من تنك! هذا ما لا نرضاه، ولا نرضاه انت، ولا يرضاه اي لبناني عندما تقول: نحن نريد ان نكون بلداً سياحياً. بالاضافة الى ذلك، يوجد في وزارة الداخلية اليوم اي حافظ صور قدمته هدية الى معالي وزير الداخلية السابق واطن انه اما ان يكون موجوداً في احدى الجوارير او انه ذهب مع الهواء (ذهب مع الريح).

يا معالي الوزير، قلنا في تلك الجلسة ونعيد ما قلناه ان اكوام الزبالة في بيروت لا يجوز ان تبقى وهي مدينة سياحية! لا يجوز ان يرى السائح اللحم يحمل على الاكتاف ليأكله السائح وتأكله نحن! لا يجوز ان نرى اللحم معلقاً في بيروت في الشوارع والذباب والبرغش عليه! لا يجوز ان تكون الحفر في مدينة بيروت كما هي عليه الان. هذه الامور لا نراها في بيروت فحسب بل في جميع المناطق الاخرى ايضاً. لا يجوز ان نرى جيشاً من المتسولين يجوبون البلد شمالاً ويميناً ونقول للاجنبي: تفضل الى بلادنا للسياحة.

فما اقله عن بيروت اقله عن جميع المناطق اذا ذهبنا الى قرية نرى اللحم يذبح في نصف الطريق واللحم والغبرة والزبالة معا!؟

واذا ذهبنا الى قرية اخرى نرى ان الذبيحة معلقة يحوم عليها البرغش والذباب بكثافة!؟
لذلك اكرر الطلب: ان تشددوا بقمع هذه المخالفات لانها مخالفات منظورة من قبل الجميع
ينظرها كل من يمشي في اي شارع في بيروت او في اي قرية او مدينة من مدن لبنان.
ثانياً كنا وعدنا منذ زمن وكان الوعد صادراً عن هذه الوزارة: هدمت بيوت في حولا ووعدونا
ببناء بيوت غيرها، وقبل البارحة سألت بعض سكان حولا، اجابوا للان لم نرى شيئاً! ولم ينظر
الينا احد!

فاذا كان البيت الذي هدم من قبل العصابات يتطلب اكثر من ستة اشهر لتعيد بناؤه، فأخاف ان
لا يبقى احد يقف في وجه عصابة ليرد عن بلاده، فاستحلفكم بضمايركم ان تنتبهوا الى هذه
الامور لان هنالك شعباً ينظلم ولا نريد ان يبقى في هذه الحالة خصوصاً على الحدود.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، انبه حضراتكم انه عندما تعرض عليكم الرئاسة بابا من الابواب
يمكنكم ان تتكلموا بصورة عامة ولكن عندما نتقل الى البنود فأرجو منكم حصر البحث في
البنود.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سالم كباره.

سالم كباره: دولة الرئيس، بمناسبة البحث الذي اثاره حضرة الزميل الاستاذ عثمان الدنا حول فصل الشرطة
عن الدرك، انني أؤيد جميع ما جاء على لسانه في هذا الخصوص وازيد باننا في طرابلس ورد
تعيين في الشرطة بدل الدرك انما هناك شرطة للبلدية سلخت عنها والحقت بالدرك فأصبحت
البلدية عاجزة عن تنفيذ شيء من واجباتها واعمالها.

لذلك، فاننا نطالب بفصل شرطة البلدية عن الدرك واعادتها للبلدية لا سيما وان البلدية هي التي
تدفع نفقات هؤلاء الشرطيين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، فيما يتعلق بقوى الامن وبين الشرطة والدرك، اضم صوتي الى صوت الزميل
الاستاذ عثمان الدنا فيما يتعلق بضرورة فصل الشرطة عن الدرك خصوصاً وان طبيعة وظيفة
الشرطة تختلف عن مهمة وطبيعة وظيفة الدرك، واعتقد انه آن للحكومة بعدما لمست هذا الاجماع
من المجلس النيابي ان تعمل على تحقيق فصل الشرطة عن الدرك.

اما فيما يتعلق بهذا العدد الضخم وهذه الميزانية الضخمة، وما لفت نظري ايضا من رواتب وعدد
افراد قوى الامن، فكنت اتمنى وما زلت اتمنى على الحكومة ان تعمل على زيادة هبة السلك وان
يستعاض في النوعية عن زيادة العددز كلنا يعلم انه منذ بضع عشرات من السنين كان عدد افراد

قوى الامن عشرات المرات أقل مما هو عليه الان وكان لهذا السلك من الهيبة ما كان يكفل له حفظ النظام ويكفل له السهر على راحة المواطنين وعلى املاكهم. فلا بد اذن من ان نلفت نظر الحكومة الى ضرورة التشديد في تقوية هيبة هذا السلك بين المواطنين، والعمل على الحفاظ على هذه الهيبة يقضي بادیء ذي بدیء بتقويم أي اعوجاج.

يؤسفني ايها السادة ان اقول، وان انقل اليكم ما سمعته خصوصاً عن بعض افراد الشرطة الذين يؤمنون السير او الشرطة او الدرك الذي يسهر على رخص البناء، او قضية المواقف، هذا شيء فعلاً يؤسف له واذا كنا حريصين على اعادة الهيبة الى هذا السلك فلنبداً بتقويم الاوضاع. وهذا ما يؤدي بنا الى تخفيض النفقات والى زيادة الفعالية، فعالية هذا السلك.

وبهذه المناسبة وطالما ان البحث يتناول قوى الامن. اثير قضية المصادرة، مصادرة المنازل من قبل الضباط وصفوف الضباط وحتى الانفار.

هذه المصادرة ما كنت لابلح فيها لو لم يكن اخي يسكن في بيت مصادر، وهذا ما حملني على بحث هذه القضية. قضية المصادرة تحمل طابعاً مجحفاً بحق فئة من المالكين، خاصة وان المصادرة غير منظمة بنص قانوني. هناك في بيروت ما ينيف عن ١٥٠٠ منزل مصادر، درك وجيش وصفوف ضباط.

هذا امر مرهق خصوصاً وان ليس هناك تنظيم اذا كان من سياسة الحكومة اقرار مبدأ المصادرة فلتعمل على تقديم مشروع قانون لندرسه سوية. أما ان نترك الامر بالاستناد الى نص قديم، الى نص لا يمت الى واقعنا بصلة! فهذا امر يجب اعادة النظر فيه، نحن نطالب مبدئياً بالغاء المصادرة والاستعاضة عنه اما بمساعدات لهؤلاء الذين يسكنون بالمصادرة واما الى ايجاد طريقة اخرى. اما ان نترك الامر على همة وعلى رأي افراد غير مسؤولين، فهذا امر جائر لا يجوز ويتعارض بكل حال مع جوهر القانون ومع روحه. وبكل حال، ان تطبيقه لا يتلاءم لا مع النص ولا مع الوضع الاقتصادي. وما نرجوه من الحكومة ان تعتمد الى الغاء هذه المصادرة وفي حال عدم الرغبة في الغائها فلتعتمد الى تنظيمها والى تقييدها بقيود واضحة محدودة المعالم حتى لا نقع بالتجاوزات التي نراها كل يوم. اقول هذا واعود فاكرر انني ابحث هذا الموضوع بحرية تامة بالنظر لتعلقه باحد انسبائي الاقربين وهذا ربما ما سمح لي ان اتكلم بهذا التجرد.

هذا ما اود الفات النظر اليه فيما يتعلق بهذا البند.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رشيد الصلح.

الرئيس:

دولة الرئيس، يطيب لي ونحن نبحت شؤون وزارة الداخلية الذي يضرب عليها ومن حسن حظها طبيب، ان اطلب من الحكومة المحترمة ان تهتم بقضية نقل المدافن لخارج بيروت، وهي

رشيد الصلح:

قضية مزمنة بدأت تشكل خطراً على الحالة الصحية في بيروت واعتقد ان الحل الوحيد لها هو نقل هذه المدافن الى خارج بيروت.

وبالمناسبة، اعود لموضوع فصل الشرطة عن الدرك، واقول ان قضية فصل الشرطة عن الدرك بالنسبة لبيروت قضية رئيسية لانها تتعلق بمصير الكثيرين من ابنائها وشاهدي على ذلك ان الحكومة السابقة مثلاً عينت ٤٠٠ دركي وشرطي لم يكن منهم الا اربعة من بيروت يعني بدلاً من ان تأخذ ثمانين شخصاً من اصل اربعمئة، أي الخمس اخذنا اربعة اي واحد بالمئة، وهذا امر اعتقد انه لا يجوز ان يستمر.

لذلك ارجو من معالي وزير الداخلية ان يهتم بتحقيق فصل الشرطة عن الدرك لانها تتعلق بمصير الكثير من العائلات في بيروت.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

الرئيس:

دولة الرئيس، نذكر جميعاً، حكومة ومجلساً، العصيان الذي حصل في سجون بيروت وطرابلس. هذا العصيان الذي كان في وقت من الاوقات مسلحاً، وكان يومئذ الاستاذ الزميل تقي الدين الصلح وزيراً للداخلية، واعتقد اليوم ان وجود طب في وزارة الداخلية جعل نوعاً من الانسانية يفيض على المساجين.

البير مخير:

اقول هذا لاني اردت ان اعرف عن كثر الاسباب التي من اجلها قام المساجين بالعصيان، فذهبت وقابلت آمر السجن وكان ذلك الضابط يقول لي: ان العادة جرت ان في مطلع كل عهد تقوم السلطات بعفو عن المساجين، وهذه هي المرة الاولى التي لم يصدر فيها اي عفو عن المساجين.

اقول هذا، لاني اعتبر ان المساجين بشر وانه يجب ان لا نفكر دوماً انهم فقدوا نهائياً حقهم في الحياة العامة وفي البشرية والهيئة الاجتماعية.

انا اعتقد واعتبر ان المسجون الذي يكون قد تحسنت سيرته في السجن وتحسنت الناحية الخلقية منه يجب اعادته الى المجتمع.

هذا من الناحية الخاصة، اما من الناحية العامة، نحن نقرأ في كل يوم من المشرق الى المغرب، خبر عفو يصدر عن المساجين، في الجزائر، في تونس، في سوريا، في العراق في مصر.

لهذا، فاني اتوجه الى معالي وزير الداخلية وهو الطبيب العالم بعلم النفس. ان السجني يجب ان يعالج في الهيئة الاجتماعية لاجراجها.

لهذا اطلب ملحاً من معالي وزير الداخلية ومن دولة رئيس الوزراء ان يأخذوا قضية العفو بعين الاعتبار والجدية لانها قضية تهم المجتمع اللبناني بأكمله.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، كلمتي تصلح للنقاش في هذا البند وفي كل بند، ذلك ان الزملاء عندما يطرح اي موضوع من المواضيع يتناولون هذه المواضيع بملاحظات بناءة، تستمع الحكومة، وتنصت بكل احترام لما يقال ولكن لا نسمع نحن من الحكومة شيئاً. انني اريد من هذه الحكومة بالذات ان تأخذ بتقليد برلماني جديد وذلك بأن يسجل كل وزير ملاحظات النواب التي تدلى بشؤون وزارته ثم عند انتهاء البحث في مشاكل هذه الوزارة يقوم الوزير ويرد على هذه الملاحظات ويبحثها ايضاً ثم يعد النوبا بما يمكن ان ينفذ فوراً وبما يمكن ان يدرس حتى ينفذ او بما يمكن ان لا ينفذ اطلاقاً لسبب من الاسباب. اما ان تمر هذه المناقشات ويبيدي الزملاء الكرام اراءهم ثم لا يعرفون مصير هذه الراء، فاني ارى ان هذا الامر يقلل من قريب او بعيد في قيمة هذه الاقوال وقيمة هذه الراء، ولا اظن بان احداً من المسؤولين يريد ان يخلص هذه الاقوال قيمتها.

ثم اعود الى وزارة الداخلية بالذات، اولاً اشكر الزميل منير ابي فاضل على ما تفضل به نحو حادث الجنوب، لان واقع الحال يفرض الاسراع وكان يفرض الاسراع اكثر من هذا كما قلنا وكما استجاب المجلس الكريم لوطنيته قبل ان يستجيب لحادث (حولا) فتمنى على الحكومة ان تسرع بالتعويض على المنكوبين حتى يستأسدوا في مقابلتهم للعدو. اما والحال كما هو عليه فاني من رأي الاستاذ ابي فاضل بان التأخير يمكن ان ينال من معنويات هؤلاء الناء، ويمكن بالتالي ان يقلل من مناعتهم تجاه العدو.

ثم نعود لوزارة الداخلية بالذات فنقول: ان رجال الدرك يتوقعون ان تكافأ جهودهم برفع رواتبهم. واذا لم تكن حالة الخزينة تسمع بذلك فلا اقل من ان نبادر فوراً الى رفع تعويض الزوجة وهم يفضلون ان يرتفع تعويض الزوجة على تعويض الابناء لسبب، لان الابناء في سن معينة تقطع تعويضاتهم فيذهبون أما الزوجة فباقية لذلك يفضلون ان يرتفع تعويض الزوجة على تعويض الاولاد ويجب ان نحقق لهم هذه الامنية.

وقد طالبنا ايضاً اثناء دراسة الموازنة في السنة الماضية بتحسين نوعية وجبات الطعام التي تقدم للسجناء، هؤلاء السجناء كما قال الدكتور مخيبر وكما قال بحق وقلنا معه ايضاً في السنة الماضية، لا يمكن ان يعالجوا بصورة تجعلهم يعتقدون أنهم اصبحوا بشكل جازم ونهائي خارج الحياة الاجتماعية. ان السجناء اليوم لم تعد وسيلة للعقاب بل اصبحت وسيلة للتهذيب ولاعداد المواطن لكي يخرج من السجن مواطناً صالحاً بعد ان كان قبل دخوله الى السجن مواطناً غير صالح. ولا يمكن ان نساهم في اعداد المواطن الا اذا كنا قد غذيناه واعطيناه وجبات من الطعام تكفيه لان يستعيد لونه الطبيعي لا ان يظهر في السجن باصفرار اوراق الخريف.

هذه بعض الملاحظات اضمها ايضا الى ملاحظات باقي الزملاء وارجو ان تلاقي صدى وآذاناً صاغية عندكم وان نعرف بالتالي مصيرها عند نهاية البحث في وزارة الداخلية لنطمئن ويطمئن من ورائنا المواطنون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون.

عبد اللطيف بيضون: دولة الرئيس، نحن مع القول اذي تفضل به الزملاء بالنسبة الى السجناء لانهم بشر ويجب ان يعاملوا معاملة الانسان للانسان، ومعاملة الانسان للانسان تقضى بالرفق بهؤلاء البشر كما تقول الاعلانات في الطرقات «الرفق بالحيوان» فالاجدر ان يكون الرفق بالانسان. ومع الدكتور البير مخير في مطالبته بالعفو، لان العفو هو الوسيلة الوحيدة التي تجعل من السجين بأن ينظر الى مستقبل يجعل من نفسه غير مجرم لانه يرى انه سيأتي يوم ويخرج من السجن لكي يعيش حياته الطبيعية مع بقية الناس.

فهذه وسيلة كثيراً ما سمعناها من الناس لان السجين اذا شمله عفو يفيد من الناحية الاخلاقية ومن الناحية النفسية.

انما هناك قضايا، تفضل بها الاستاذ منير ابو فاضل بالنسبة للحدود، فانا نشكر له هذه البادرة الطيبة ولكن نعارضه بفرض ضريبة السيارة. فاني في كل مرة لا اجد من وسيلة لفشة الخلق الا السيارة.

في السنة الماضية زدنا على الموازنة ثلاثة ملايين ليرة فبدلاً من ان نضع هذه الزيادة على الشركات ذات الامتياز او على البنوك، او على الممولين الذين يمتصوا دماء الناس كما يمتص الاسفنج الماء، نضعها على السيارة.

اذا ايها السادة، الى متى نسير مع السيارة؟ يجب ان ننظر اليالمصادر التي يأتي منها المال، واننا اذا نذكر طريقة جباية المال لا بد لنا في هذه المناسبة من ان نرفع لواء الثناء والشكر والتقدير للدولة وعلى رأسها الرئيس الاول الاستاذ شارل حلو والحكومة الحالية والمجلس الكريم معاً على تقديم مشروع الاصلاح والتطهير الذي أريد منه أن يستأصل الفساد من جسم الدولة، فهذا المشروع اذا لم يفتن بمشروع مماثل بالنسبة للضرائب يكون كمن اعطي الاستقلال من قبل المستعمر عسكرياً وبقي تحت الاستعمار اقتصادياً. وهكذا نكون قد وقعنا بمشكلة اكبر من المشكلة التي نريد الخلاص منها. يجب قبل كل شيء ان تكون هنالك ميزانية قوية تؤمن المال، كلنا نحوم حول الموضوع ونقول يجب ان نحسن اوضاع الموظفين الصغار، يجب ان نؤمن التعويض لزوجات الموظفين ونزيده الى خمسين ليرة او ستين ليرة، يجب ان نزيد رواتب الموظفين، يجب أن نعمل، يجب ان نعمل، ولكن ما من زميل من الزملاء تكلم وقال من اين يجب أن يأتي المال يجب ان يأتي

المال من ارباب الملايين، عندما نقول ان ضريبة الدخل تنال الموظف الصغير وتنال الكبير على حد سواء وعندما نقول ضريبة الاملاك المبنية تنال الذي يسكن في بيته وتنال الذي يملك مئة بناية يؤجرهم ويجني من ورائهم ملايين الليرات على حد سواء أهذا عدل؟ هذا ليس بالعدل ابدا! ويجب ان يعفى الذي لا يتجاوز دخله / ١٠٠٠ / ليرة، وان توضع الضرائب على الذين دخلهم من فوق / ١٠٠٠ / ليرة وان توضع على اصحاب الملايين بالتصاعد حسب المنهاج الغربي اذا كنا لا نريد ان نسير على المنهاج الشرقي.

المنهاج الغربي يسير على الضريبة التصاعدية فاذا لم نجعل الضريبة تصاعدية فلا مجال الى الصعود ابداً فبدون الضريبة التصاعدية نظل سائرين الى الهبوط لا الى الصعود. والمشروع الذي تقدمت به الدولة وصدقه مجلس النواب يعتبر مشروعاً ثورياً، أي التطهير، واستئصال الفساد من جسم الدولة فيجب ان يقترن هذا المشروع بمشروع ثوري مالي اقتصادي.

ايها السادة، ان ميزاننا التجاري وميزاننا الزراعي في عجز وبلغ العجز في ميزاننا التجاري / ١٩٨٧ / مليون ليرة. اهذا معقول؟ عجز في ميزاننا التجاري! / ١٩٨٧ / مليون ليرة اذن كيف تريدون أن نؤمن المال ما دمنا هكذا نعيش؟! ما دامت الشركات ذات الامتياز تدفع مليونين و / ٧٥٠ / الف ليرة أي بنسبة رسوم المسكرات، ونسبة رسوم الكازينو لبنان. فهذه مئات الشركات التي تجني الملايين من اموال الشعب تدفع هذا المال، والمصارف التي هي عبارة عن / ٨٥ / مصرفاً حسب قول رئيس المالية انها تدفع ثمانية ملايين ليرة للخزينة هذا عدا عن فروعها الممتدة في جميع المناطق اللبنانية. هذه المصارف التي يمكن لمصرف واحد منها ان يدفع الثمانية ملايين ليرة بحسب الضريبة التصاعدية فيما لو عومل كما تعامل المصارف في اميركا او في انكلترا او في فرنسا او في أي بلد من بلاد الغرب.

اذن نحن بحاجة الى المال قبل كل شيء، وعندئذ فقط يمكننا التكلم عن تحسين اوضاع السجون وعن تحسين اوضاع الموظفين وعن تحسين اوضاع البلد وعن تحسين اوضاع الاقتصاد اللبناني. وعند نتكلم عن هذا نقول كذلك بأن الميزان الزراعي اصبح بعجز دائم وهذا لا يجوز في بلد تجري فيها الانهار من أولها الى آخرها ويمكن ان تتحول كلها الى جنات من جنات الخلد بواسطة المياه التي تجري فيها، فحولنا المياه الى الكهرباء وقلنا للجوعانين كلوا كهرباء.

«الجوعان ما ياكل كهرباء، الجوعان بدو يزرع الارض ويطلع منها الحنطة اللي خلقها ربنا واللي هي وحدها بتغذي البشر».

هذه الهند تحتاج الى ١٠٠ مليون طناً عندما نقصت المواد الغذائية فيها اصبحت مهددة بالمجاعة. ولك بلاد العالم تفكر اول ما تفكر به، بتعزيز الزراعة، بتعزيز لقمة العيش، وبتعزيز المواد الغذائية وبعد تأمين المواد الغذائية يؤمن غيرها من المواد.

وهكذا، اذا مشينا على هذه السياسة فإنه يمكننا ان نؤمن كل ما نريد ونبتغي، واذا كنا لا نسير على هذه السياسة فاننا كما قلت لا نسير نحو الصعود بل نسير نحو الهبوط.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس، كان يجب ان نسكت بعد هذه المقدمة العالية التي جاءت على لسان الزميل

بيضون، ولكن تعود بي الذاكرة الى بضعة اشهر حيث اجتمع اكثر من عشرة نواب وطلّابوا الحكومة الكريمة بمنح السجناء العفو. وعلى ما اذكر ان هناك عريضة موقعة من سبعة وخمسين نائباً تقدموا بها الى مقام رئاسة المجلس ويجوز ان تكون الان قيد الدرس او لا تكون.

الرئيس: وقد رفعتها الى مراجعها المختصة.

نهاد بويز: متابعاً - وشكراً لك يا سيدي الرئيس ان تكون رفعتها الى المقام الذي يجب ان ينظر بها، ولكن

بهذه المناصبه اعود الى التذكير بان في بلدان العالم، في سويسرا وفي هولندا بالاخص، وفي اميركا، هنالك ما يسمونه اضبارة، وقد يجوز ان يكون هنا ايضاً اضبارة لكل سجين يعمل مدة اقامته في السجن، وعلى هذه الاضبارة توجد العلامات كأن هؤلاء هم تلامذة، يعملون كما تعمل التلامذة في المعاهد وفي المدارس، منهم من يعمل في الصناعة اليدوية، ومنهم في المدرسة الفكرية، ومنهم في غير طرق من طرق المعيشة وطرق الحياة المهنية. على ان هذا الامر لم تتناساه الحكومة اللبنانية وفعلاً يقال ان معاملة السجناء هي معاملة طيبة في لبنان وان الانسان يشعر بهذا المناخ وهذا الجو الذي يتلاءم مع لبنان السمح ولبنان الطيب. وشكراً لكم على السجن التي بدأت بتشييدها ولكن اتنى ان لا يكون مصير السجن مصير الابنية الرسمية التي تبنى في انحاء لبنان، ومصير الحسور، ومصير السرايات، ومصير المرافئ ومصير كل ما يقال أنه الركائز العمرانية والبنائية في لبنان. هذه هي الامور التي اردت ان أثيرها بصدد هذا الموضوع متمنياً مجدداً ان ينظر بتلك العريضة التي وقعها اكثر من نصف المجلس.

عندما يوقع نصف المجلس على طلب ما، جدير بالدولة وجدير بالحكومة ان لا تتناساه وان توفيه حقه من الدراسة، لان تلك الفئة التي زلت بها القدم في الهيئة الاجتماعية، يجب ان لا تكون عائشة دوماً على هامش الهيئة الاجتماعية. وكما قلت لكم ان السجن هو مدرسة، فاذا انتم تفهمتم هذا الامر تكونون قد استجبتتم لرغبة زملائكم النواب الذي يبلغ عددهم على ما اظن ٥٧ نائباً وقعوا على تلك العريضة التي هي بين ايدي مقام الرئاسة المحترمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، هناك مبدأ لاهوتي يقول: «الشيء يصرخ الى صاحبه».

فوزارة الداخلية كما قلنا سابقاً وتكراراً ومراراً هي بحاجة الى ان تسترجع نشاطها وصلاحتها،

وباسترجاعها هذه الصلاحيات تكون بمنأى عن الفوضى التي نشكو منها نحن النواب ويشكو منها المواطنون، ويشكو منها كل من ينضوي تحت امرة الداخلية. ومتى عاد ذلك الحق السليب الى صاحبه الذي يصرخ ابداً: انا أريد الرجوع الى معالي وزير الداخلية، أنا أريد الرجوع الى مدير عام وزارة الداخلية. عندئذ تنتظم الاحوال في الداخل وتكون هناك عدالة اجتماعية نسبية. ومن هنا ننطلق الى جسم الداخلية، الى الاعضاء التي تتألف منها وزارة الداخلية، هذه الاعضاء التي قال عنها زملاؤنا لا سيما من معالي وزير الداخلية الذي عمل ونأمل ان يعمل ايضاً دائماً، ان ينظر الى هذه الشرايين التي يكاد يتأكلها الصدأ الذي لا نرغب به ولا يرضى عنه الضمير الوطني.

هذه الشرايين هي الدرك، هي الامن العام، هي الشرطة، هي التحري، هي كل ما يقوم من موظفين لدى الداخلية. هؤلاء الموظفون، كل جسم هو مستقل عن الآخر بشكل يأخذ الاوامر من سلطة فيراجع بها، فتقول تلك السلطة لا علم لنا.

فمتى كانت السلطة، كانت الصلاحيات تابعة لمعالي وزير الداخلية، الى مدير عام وزارة الداخلية، عندئذ نعرف نحن ويعرف المواطنون من يجب ان يراجعوا بشأن القضية التي تهمهم وتهم الرأي العام.

ومن هنا نبدأ فنقول: هؤلاء الانفار الذين يقضون اوقاتهم ليلاً ونهاراً في خدمة المواطن وفي السهر على أمنه وراحته، رواتبهم ايها السادة لا توازي نصف ساعات عملهم، بينما الموظفون الاداريون الذين يمثلون دورهم في الوظيفة كما يمثل المنشار في الخشبة، يأكلون صعوداً ونزولاً من كتف المواطن من عرق جبين المواطن. لجان ولجان، خبراء وخبراء ينتظرون اخر الشهر ليتقاضى الموظف منهم ما ينيف على الالفى ليرة راتباً شهرياً.

واما الخادم الحارس الذي قدم دمه على كفه لكي يؤمن المواطنة السليمة لمواطنه، فهو مضطر لان يرتشي، ويبيع وجدانه، ومواطنيته الصالحة لكي يؤمن التعليم لاولاده والمسكن لعائلته. هذا لا يجوز، هذه قسمة ضئى.

ايها السادة! نريد من الداخلية ان تعيد النظر الى هؤلاء فتعطيهم ما يحق لهم بالنسبة لمجهوداتهم وبالنسبة لمعطياتهم ضمن كيان العدالة الاجتماعية التي تتغنى بها الحكومة.

اما وزارة الداخلية فقد وجهنا اليها بالامس سؤالاً بواسطة رئاسة المجلس يتعلق برجال الدرك وبالقسمة الضئى التي اصاب بعض الطوائف المسيحية واسمحوا لنا، نحن لا نتكلم عن الطائفية ولا نريد أن نتكلم عن الطائفية، فنحن ابعد الناس عن الطائفية، ولكن لما كان الدستور يحمي الطائفية بما يتعلق بهذه الوظائف، حق لنا بل توجب علينا ضميراً ان نسأل المسؤولين:

لماذا هذا الحيف الذي حصل ليس في عهد هذا المدير او ذاك، بل من عهد بعيد اوصلنا الى هذه الحالة والى هذا الشغور.

فاننا سألنا الحكومة والحكومة اجابت عن جميع الاسئلة الا عن هذا السؤال الذي لم تجرؤ ان تجيبنا! لماذا هذا الاستهتار؟ نقول في الداخلية: الموارنة خسرو ضباطاً في الدرك وكانت حصتهم بالتعيين قليلة وقليلة جداً، ولم يكن لهم هنالك مركز واحد في المحافظات الخمس بينما نرى لبقية الطوائف اعطيت اكثر من حقها وفي تموز يخرج من سلك الدرك ما ينيف على الثلاثة عشر ضابطاً، ولم تأت وزارة الداخلية بالمسؤول عن الدرك فتؤمن المراكز الشاغرة وتوجد الضباط لكي يتسلموا هذه المراكز، لكي يمثلوا الطائفية التي حماها الدستور. لماذا هذا السكوت؟ انا اسأل دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير الداخلية ان يجيباني الان لانه لم يجيني على سؤالي خطياً بل تهرباً من هذا السؤال ومن هذا الاحراج. فاذا كان هنالك من عدالة في الدرك يجب اما ان يمدد للضباط، واما ان تتعاقد مديرية قوى الامن مع ضباط خرجوا بحكم سنهم من الدرك حتى يتسنى لضباط او لطلاب ضباط ان يشغلوا هذه المراكز الشاغرة بغياب عدد كبير من الطائفة المارونية، والموارنة لا يجب ان يغيبوا عن سلك الدرك لانهم هم الذين خلقوه وهم الذين أحاطوه بالعناية.

هذا على سبيل ما يقوله الدستور ايها السادة.

أما فيما يتعلق بالسجون، يقول الانجيل «كنت سجيناً فزرتوني» والبابا يوحنا الثامن والعشرون عندما انتخب حبراً اعظم، أول عمل قام به: جاء الى سجون روما وترك ما يقوله البروتوكول وفتحت أمامه السجون.

ونحن قرأنا ونقرأ ان صاحب الفخامة المعظم اللبناني الاول يقوم بجولة على المستشفيات لكي يعود المرضى، فيؤاسيهم في مرضهم مخففاً من اوجاعهم ويتذوق اطعمتهم الشهية، فيا حبذا لو قام صاحب الفخامة بهذه الزيارات الى هذه السجون لكيما يزيد ويزيد جداً مقامه الرفيع الذي ليس من مقام فوقه والذي نحن نحبه ونجله ونقدّره نرفعه، فزيارته لهذه السجون تزيدنا تعلقاً واحتراماً وتقديراً لهذا اللبناني المعظم. ومتى زار هذه السجون تذكر ان بالمغفرة وبالصفح لا سيما في هذا الشهر المبارك تبنى الامم ويقوم المجتمع وتكون العدالة الاجتماعية في اسمى مراتبها. ومن حق هذه الفئة التي نكبها الحظ وسوء الطالع فقادها الى حيث كان الاستقوام من الاعوجاج، حق لها ان ترجع الى حياة المجتمع لانها طاقة بشرية قوية تساعد على بناء هذا المجتمع. فمن خطيء وعاد عن خطيئته تائباً، فهذا يعد فاضلاً ومن افاضل من عملوا في سبيل هناء المجتمع والعدالة الاجتماعية.

فانتم ايها السادة، بعضكم او جللكم وقع عرائض يطلب فيها العفو عن المساجين، فحتى متى تعبت الحكومة بتوقيعاتكم العديدة فلا تجيب سلباً ام ايجاباً، فاذا كنتم عند حسن ظنكم وعند تأكيداتكم من حيث التواقيع فهبوا الان واطلبوا جدياً من المجلس لكي يصتصدر قانوناً بالعفو العام عن جميع المساجين في هذا اليوم المبارك.

الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين،

لقد تكلم اكثر من اثني عشر خطيباً وقد تكلموا كثيراً، فاذا سرنا على هذا الموال فلا يمكننا ان نصدق الموازنة قبل اخر شهر شباط.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عثمان الدنا.

عثمان الدنا:

دولة الرئيس، لن اتكلم بأي موضوع انما هنالك ملاحظة على الكلمة القيمة التي ألقاها الاب الدويهي والمتعلقة بالتمني على فخامة الرئيس بزيارة السجون.

هنالك عرف برلماني، كنت أرجو من حضرة الزميل الاب المحترم سمعان الدويهي ان يعمل به ولا يتعرض لمقام فخامة الرئيس بأي توجيه، لان فخامة الرئيس ادرى من الجميع بما يجب عليه ان يقوم به وان كان من باب التمني ففي هذا التمني اخرج فيجب ان تبقى الرئاسة بعيدة عنه.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور راشد الخوري.

راشد الخوري:

دولة الرئيس، كلمة معالي الاستاذ الدنا يطلب فيها فصل الدرك عن الشرطة، فهذا جائز يا سيدي فيما لو كان هذا البلد له من الدرك ما يزيد عن نصف مليون دركي او من الشرطة ما يزيد عن ٣٠٠ الف او ٤٠٠ الف شرطي ولكن ما هو عدد الشرطة في هذا البلد؟ أنا أظن انه لا يزيد عن خمسمئة او ستمئة شرطي في بيروت أما في باقي البلدان فهو عدد ضئيل جداً لا يوازي عدد الشرطة في هذا البلد؟ أنا أظن أنه لا يزيد نفسه البلد اصبح هذا البلد يئن تحت عبئه وهو ثقيل عليه. فنحن نرى من جهة الشعب يئن من الضرائب، الشعب يئن من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تتراكم عليه، والدولة ايضاً تئن ايضاً وتقول: ان الخزينة فارغة وان الاحتياطي قد استنفذ فمن اين تأتي بالمال. ان هذا الثوب الفضفاض الذي نلبسه لهذا البلد اصبح ثقباً عليه.

فنحن نريد ان تسعى هذه الدوائر المتعددة الاشكال والالوان والاسماء الى سياسة جديدة ونهج جديد الا وهو سياسة الدمج، الدمج ليس فقط في الشرطة والدرك بل في أكثر الدوائر الموجودة عندنا اليوم. وهذه الاسماء والدوائر التي لا تخص من تحري، ومن أمن عام، ومن قوى أمن، ومن، ومن، ولكل دائرة اسم، ولكل دائرة موظفون، ولكل دائرة رهط من الموظفين، هذا كله أصبح ثقباً علينا ونطلب ونتمنى من الدولة ان تنتهج سياسة الدمج في جميع دوائرها. ونحن في هذا البلد الذي لا يساوي حي من احياء العواصم الكبرى هذه العواصم يديرها رئيس بلدية

وكاتب امين صندوق ومجلس بلدي مؤلف من سبعين او مئة عضو، وكل هذا يدير البلد الذي يوازي عدد سكانه بالملايين - سبعة او عشرة ملايين - ونحن هنا لا نعد اكثر من مليونين وعندنا هذه الدوائر الكبيرة، هذه الدوائر المتفرعة، هذه الدوائر التي لا تحصى.

فاذا بقينا على هذا الحال، نوزع الوظائف على ابناء الشعب فان هذا سيؤدي بنا الى كارثة! والشعب يزداد في كل سنة ثلاثين او اربعين الف شاب وشابة يطلبون العمل، فمن اين نجد لهم العمل، اذا كنا لا نجد الا التوظيف فهناك الكارثة الكبرى، يجب ان نجد عملاً لهؤلاء، والعمل سيكون اما في الزراعة او الصناعة او السياحة، هنا يمكن ايجاد العمل لهم ولكن اذا كنا نفتح باب التوظيف فقط، فهناك كارثة كبرى.

اما بخصوص المساجين، هؤلاء المساكين، فالمجرم، يقول بصدده جهابذة الطب وعلماء النفس انه لا يوجد مجرم مئة بالمائة، ولكن يوجد دائماً اسباب تخفيفية له وهذه الاسباب التخفيفية هي داخلية وخارجية، الاسباب الخارجية هي المحيط، هي الاستفزاز، هي الكبت، هي الضيق المالي، هي، هي، الخ... والاسباب الداخلية هي كما يقول الاطباء غدد صماء في الجسم هي التي تورط الانسان في الغضب السريع والاعمال السريعة والاعمال المجرمة. اعني بذلك انه حتى المجرم المجرم الذي تتكرر جرائمه توجد له دائماً اسباب تخفيفية.

ولكن انا لا اريد ان ابحث هذا الموضوع بل اريد ان الفت نظر الحكومة الى أن هؤلاء المساجين يستحقون الرحمة والشفقة بعض الاحيان، فاذا زرنا هذه السجون رأينا انها كناية عن زرائب حتى انه لا يمكن لاحد مربى الدواجن او مربى الحيوانات ان يضع حيواناته في تلك الزرائب. فحرام علينا وحرام على سمعنا ان تبقى سجوننا على هذه الحالة.

فاننا نطلب الى وزارة الداخلية وعلى رأسها طبيب مشهور ان ينظر بعين الرحمة والرفقة الى هؤلاء المساكين فيحسن حياتهم واكلهم وشربهم ومسكنهم نومهم حتى اذا أفرج عنهم يوماً من الايام بعد ان يكونوا قد كفروا عن ذنوبهم يرجعون الى هذا المجتمع ويعملون لصالح هذا البلد، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لخرصة النائب المحترم الاستاذ سهيل شهاب.

سهيل شهاب: دولة الرئيس، ما كنت أود ان اتكلم في موضوع المساجين لولا ان ترددت هذه المعزوفة عدة مرات وهي معزوفة العفو عن المساجين.

نحن لسنا ضد العفو بشكل عام، انما بعض الزملاء ارادوا العفو عن المساجين لانه يريد ان يعفو عن بعض هؤلاء المساجين وكل منا يعرف من يريدون ان يعفى عنهم. هناك مساجين لا يجوز ان يعفى عنهم، وهناك مساجين كانوا على وشك ان يجعلوا من هذا البلد خراباً، هؤلاء يستحقون

اكثر مما حكم به عليهم. ثم الكل هنا يعلمون ماذا يشكو هذا البلد، هذا البلد يشكو من قلة تطبيق القانون والقانون الذي يطبق «شوي شوي». فمن يستوجب الحكم بالاعدام يحكم عليه باقل من هذا، ثم يأتي عفو كذا ثم عفو كذا ويخرج من السجن الى ان يعود فيكرر الجريمة! نحن بحاجة الى تطبيق القانون بصورة صارمة واكثر مما يطبق به الان، وعند ذلك فالدولة تسير بشكل افضل وافضل بكثير مما عليه الان.

الرئيس: البند ٢ - التعويضات والمساعدات والمكافآت ٣٢١٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

الباب السابع - وزارة المالية

الجزء الاول

الفصل الاول - المديرية العامة

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نسيم مجدلاي.

نسيم مجدلاي: دولة الرئيس، ان وزارة المالية منوط بها ان توجه هذا البلد مالياً واقتصادياً. ومنوط بها ان توجه وزير المالية في ظرف نحن باشد الحاجة به الى المال وان تجد له الحلول لايجاد هذا المال خصوصاً ونحن على عتبة تنفيذ مشروع الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

كان عتبنا فيما مضى على ان الجهاز الفني في وزارة المالية غير كفوء لتوجيه الدولة في هذا السبيل، ومع ان عدد موظفي هذا الجهاز قليل بالنسبة للاعباء الملقاة على عاتقهم فانهم يشكرون على ما يقومون به من جهود ولكن، لا يسمع كلامهم ولا يؤخذ بعين الاعتبار.

منذ اكثر من اربع سنوات، قام زميل لنا كان رئيساً للجنة المالية يقول: في السنة ١٩٦٣ سوف يقع باب الاحتياط في عجز وطالب منذ ذلك الحين انتتورع في المصروف، وان نقلل من الاعتمادات وان نخلق ابواب لدر المال على صندوق الخزينة. منذ ذلك الحين وفي كل سنة ونحن نعيد هذا القول، منذ ذلك الحين الى يومنا هذا ووزير المالية هو نفسه وزير المالية، ولكن حتى الان نرى ان الموازنة تأتينا سنوياً كما كانت في السابق ان من حيث الجوهر او من حيث التوضيب.

قلت ان الفنيين في وزارة المالية نبهوا الحكام مراراً الى المصير المعتم الذي نسير نحوه واني أقرأ بعض السطور من تصريح للدكتور خطار شبلي مدير الموازنة، حيث يقول: حان الوقت لزيادة الضرائب المباشرة لان النظام الضريبي فاسد تعوزه العدالة الاجتماعية.

هذا اكبر فنان في وزارة المالية، مدير الموازنة يقول هذا القول.

نرى انه يصرح هذا التصريح وتأتي الموازنة عكس هذا التصريح! ثم تأتينا الموازنة وتأتينا فذلكا الموازنة ويأتينا قطع الحساب. فاذا بالفنيين الموظفين يصبحون فنيين بهلوانيين في وضع هذه الموازنة بين ايدي النواب وفيها من الاغلاط المقصودة حتى يظهرها لنا كأنها موازنة متوازنة، مع ان الحقيقة وهذا ما يمكن ان يفزع بعض القلوب، الحقيقة التي لا تقبل الشك ان هناك عجز في باب الاحتياط، عجز كبير! وسوف ابين بكلمات قليلة البهلوانية التي استعملت في هذه الموازنة لتظهر موازنتها.

في قطع الحساب، في البند الاول، يقول:

ان المأخوذات من مال الاحتياط لتغذية الموازنة العامة كانت كما يلي:

/ ١٨٠٠٨٥٠٠٠ / ليرة لتغذية الجزئين الاول والثاني من الموازنة العامة

/ ١٧٠٠١٥٠٠٠ / ليرة لتغذية الجزء الثالث من الموازنة العامة.

وفي نفس الكتاب عندما نفتح الصفحة ٤٦٦ يتبين لنا ان الاحتياط هو ١٨٩٠٠٠٠٠٠٠ ليرة. فأنا لا أفهم كيف يمكننا بـ ١٨٩ مليون ليرة موجودة في الاحتياط ان نغطي اعتمادات مدورة تبلغ ٢٥٢ مليون ليرة ونوازن الموازنة في المجلس. انني حقيقة لا اعرف هذه الطريقة البهلوانية.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية عندما نطلع على مال الاحتياط نرى ان في سنة ١٩٦٣ تغيرت الطريقة التي كان يبنى عليها هذا الباب. والبرهان، كان القانون سنة ١٩٥٢ ان تلغى جميع الاعتمادات التي لم تصرف. ومنذ ١٩٥٢ جاء القانون يقول: يجب ان تدور جميع الاعتمادات التي لم تصرف. فكان الحساب يجري كما يلي:

احتياط ١٠٠ مليون. مدور ٢٠ مليون. يخسم الـ ٢٠ مليون من ١٠٠ مليون. يبقى ٨٠ مليون احتياط للسنة القادمة. وهكذا دواليك وسارت الموازنة على هذا النمط الى ان وصلنا الى سنة ١٩٦٢.

ففي سنة ١٩٦٢ كان المدور ٢٥٢ مليون ليرة والاحتياط كان ١٨٩ مليون ليرة. ولم يصفى الرصيد، فبدلاً من ان نقول لا يوجد احتياط، او الاحتياط بعجز بمبلغ ٦٣ مليون ليرة، وقفت الحالة على ما هي عليه وقالوا: ان باب الاحتياط ١٨٩ مليون ليرة. والاموال المدورة، مدورة هذا حساب واقف، وهذا حساب واقف!!

في سنة ١٩٦٤ كان في باب الاحتياط ١٧٥ مليون ليرة والاموال المدورة ٢٦٩ مليون ليرة. وهذه الاموال المدورة جعلت عجز في باب الاحتياط من الموازنة قدره ٩٤ مليون ليرة ويجب ان نقولها،

قلت يا سيدي الرئيس بخطابك ولاول مرة صارحتنا ولكن بطريقة التمويه. قلت: ان الموازنة ضغطاً قوياً وطار كل مال الاحتياط الخ.

انا، كنت افضل يا دولة الرئيس ان تتبع الخطة التالية: نأتي نحن النواب بناء على طلب من ناخبينا ونطلب اعتمادات لقضايا حيوية تخص هذا الشعب من ماء وكهرباء وطرق، الخ... فنطلب هذا مراراً وتكراراً والحكومة نزولاً عند طلبنا تقبل وتفتح لنا اعتماداً فيما بعد.

هل هناك مال ام ليس هناك مال؟ كأنه ليس للحكومة شغل الا ان تفتح الاعتماد فطمئن وتطمئن، وتمر السنون وهذا الاعتماد يدور من سنة الى سنة، ونحن نعلم علم اليقين ان هذه الاعتمادات سوف لا تنفذ لانه، اولاً ليس هناك مال، ثانياً ليس هناك دروس، ثالثاً ليس هناك اجهزة فنية لذلك.

فانا اطلب ان تلغى هذه الاعتمادات التي تدور من سنة الى سنة. ثانياً، ان ندرس ما هي امكاناتنا الفنية في تنفيذ المشاريع سنوياً، فتفتح اعتمادات لهذه المشاريع فقط وننفذها، ذلك افضل من ان ندخل في الموازنة اعتمادات تدور من سنة الى سنة ولا يمكن تنفيذها ونظهر الموازنة بمظهر العجز مع انه في الحقيقة ليس هناك عجز.

لذلك، اطلب منك يا دولة الرئيس في نهاية كلامي ان تجيبني ماذا تنوي الحكومة ان تعمل. هل تريد ان تدمج جميع هذه المشاريع وتعطي الافضلية للمشاريع الملحة، ولا تفتح اعتمادات الا لما يمكن ان ينفذ في السنة المالية؟

او انكم تريدون ان نبقى على ما نحن عليه من مواعيد عرقوبية ولا تنفيذ ولا من يحزنون؟

الرئيس: البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٤٩١٩٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه. الخ...

الفصل الثاني - الادارة المركزية

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد: دولة الرئيس، اريد ان اذكر بعض الملاحظات لعل الوضع يتحسن قليلاً السنة القادمة.

اولاً - يوجد في الفصل الثالث، مديرية التعليم الابتدائي ومصلحة التعليم الخاص. لماذا دمجت الحكومة المصلحتين معاً؟ ارجو في المستقبل فصل كل مصلحة عن الثانية حتى يتسنى لنا ان نتفهم مصلحة التعليم الخاص من التعليم الابتدائي وان نتعرف الى خصائص كل مصلحة على حدة.

ثانياً - يا سيدي، بح صوتنا ونحن نقول ان وزارة التربية هي اساس لهذه الدولة يجب ان تكون موازنة التربية على الاقل ٢٠٪ ولا اقول ٢٥٪ فزادت من ١٢ ونصف الى ١٣ ومعالى الوزير جعلها ١٥ فنشكره، انما نرجو ان تتجسس الحكومة بأن الاموال التي تصرف في سبيل التربية لا تذهب هدرًا. يجب ان نعرف ان مصاريف وزارة التربية هي استثمار للعقول البشرية. وانه اذا صرفنا مبلغاً من المال لمدة عشرة سنوات كأننا نستثمر عقول الجيل الطالع، فعوضاً عن ان يكون هذا الجيل عبئاً على وزارة الشؤون الاجتماعية من الان لمدة عشر سنوات أو لعشرين سنة أو خمسين سنة ربما يزيد استثمار هذا الجيل من اموال الخزينة التي يفتش دولة الرئيس كيف يمكنه زيادتها. طريقة زيادتها في ان نستثمر الشعب اللبناني بتعليمه، ولا يمكن ان نستثمر الشعب اللبناني ب - ١٥٪ من الموازنة، يجب ان يكون على الاقل من ٢٠ الى ٢٥٪.

اطلب من معالي الوزير في الفصل السادس - مصلحة اعداد المعلمين - وهي أساس كل تربية، وكنا من زمن طويل نقول بأنه يلزمنا عشرة دور للمعلمين، وقد صرح معالي الوزير بقبول هذه الفكرة وطالب بها. ثم نبحت في الموازنة فنجد انه سيكون عندنا فقط خمس مدارس لاعداد المعلمين.

الوزير مقتنع، ومجلس النواب مقتنع ايضاً بزيادة دور المعلمين. فلماذا لا تزداد؟ فعلى الاقل كل سنة دار او دارين الى ان نصل للهدف الذي نرغب به.

الكل يطالب بالزامية التعليم ومجانيته. كيف سنصل لمجانية التعليم ورغم صراخنا منذ ست سنوات لا يزال عندنا ١٥٠ الف طالب خارج المدرسة؟!

واخيراً، في الفصل العاشر - معهد الموسيقى الوطني - تصرفون عليه مبلغاً نشكركم عليه، ونرجو ان يكون معهداً نفتخر به وان لا يبقى على حالته المذرية.

ونشكر معالي الوزير على كل حال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم بشير بك العثمان.

بشير العثمان: دولة الرئيس، كنت قد طالبت بوجوب ارسال المعلمين لمنطقة عكار، وكنت قد اتصلت مراراً بمعالى وزير التربية وراجعته بهذا الخصوص، وقد وعدني كذلك مراراً بارسال معلمين.

واعتقد ان عكار وهي من الشمال ودولة الرئيس من الشمال ايضاً ارجو ان يأخذ بعين الاعتبار هذه الامور ويعمل على ارسال المعلمين الى هذه المنطقة. لا يكفي ان نقول ان لبنان بلد العلم والنور. العلم والنور في بيروت وفي جبل لبنان وفي طرابلس، اما في الجنوب وفي البقاع وفي عكار فاعتقد ان هنالك مجاهلاً! يا سيدي، عندنا عشرات القرى ليس فيها معلم واحد! ماذا تريدون ان نقول بعد هذا الاجحاف والظلم الذي لحق بنا وبالجنوب وبالبقاع؟ هل تريدون منا ان

نبقى مكتوفي الايدي ونرفع الاصبع ونقول: قبلت! لا والله لا يجوز هذا.

وهناك المدارس التي وعدونا بانشائها والتي خصصت لها الاعتمادات وللان ومنذ ست سنوات لم تسلم هذه المدارس الى وزارة التربية ولا ادري لذلك سبباً.

ثم، هل ما زالت الحكومة تدرس وهي ماضية في الدرس، والى متى ستظل تدرس قضية التعليم المجاني؟ نريد ان نخرج من هذه الاسطورة، نريد ان تخرج الى حيز الوجود، نريد ان تطبق هذه القضية حتى نشعر بأن كل منطقة من المناطق اللبنانية معلقة بالبلد الام. والله اني آسف جداً وانني أتألم اكثر فأكثر وارجو ان يشعر المسؤولون كلهم معي ومع المظلومين في جميع المناطق اللبنانية بأن هنالك اجحافاً وظلماً. يجب ان ينظر الى هذه المناطق بعين الاعتبار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، لي ثلاث ملاحظات لا غير.

الملاحظة الاولى، يجب ان يكون لنا عشرة الاف مدرس ومعلم، وكنا نلاحظ في مناطقنا عدا عكار ان في مدرسة واحدة يوجد خمسة معلمين لستين تلميذاً.

لذلك اطلب من معالي الوزير ان يكلف موظفين لاعادة النظر في توزيع المعلمين على المدارس لاننا حتى بدون زيادة عدد المدرسين يمكننا انؤمن لبعض المدارس عدداً من المدرسين:

الملاحظة الثانية، ان المدارس في القرى التي فيها بلديات يطلب الى البلدية ان تؤمن الطاولات والمقاعد، فأغلب الاحيان ان البلدية لا تتمكن من القيام بالواجب، فيجب على وزارة التربية ان تؤمن الطاولات والكراسي والمقاعد الضرورية لهذه المدارس لانه لا يمكن للبلديات الصغيرة ان تقوم بهذا العبء فيجب على الوزارة ان تساعد الاهالي بارسال هذه المقاعد لانها تؤمن لغيرها من المدارس هذه المقاعد.

الملاحظة الثالثة، يمكن لوزارة التربية ان تدرس امكانية توزيع الكتب على المدارس الابتدائية مجاناً. طبعاً بعد الدرس، متى كان الاعتماد لهذه الغاية غير باهظ. لذلك أطلب من معالي الوزير درس امكانية توزيع الكتب على المدارس الابتدائية مجاناً لان اسعار الكتب تشكل ارهاقاً لاهالي هؤلاء الاولاد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغيب.

جوزف مغيب: دولة الرئيس، معالي وزير التربية لفت نظري أمر مؤسف. ارى في بند التفتيش مثلاً ١٢ الف ليرة كتب وصحف بينما ارى في دار الكتب الوطنية ١٠ الاف ليرة. هذا معيب بالنسبة لدار الكتب! اعتقد انه لا يسلم بها احد.

وارجو من دولة الرئيس ومن معالي وزير التربية ان يطمئنا هذا المجلس فوراً ويطمئنا الرأي العام. اننا في بلد كلبان لا يمكن ان يكون لدينا دار كتب وطنية وان نكتفي بعشرة الاف ليرة لتجهيزه المكتب سنوياً، في الوقت الذي دائرة من دوائر الدولة العادية التي لا تحتاج لمثل هذا قد ارصد لها ١٢ الف ليرة لشراء كتب ومجلات. هذا شيء مؤسف، ارجو ان يصحح على الفور. هناك ناحية اجتماعية اشمل وأعم.

هناك عشرات الاف الطلاب يتخرجون سنوياً ويجوزون على الشهادة الابتدائية، ومن المؤسف ان نلاحظ انهم قد لا يتمكنون من متابعة دروسهم، ينقطعوا على العمل اليدوي وليس بإمكانهم ان يعملوا في هذا الحقل وسنجد انفسنا، وقد وجدنا انفسنا امام معضلة اجتماعية تتسع، وهي اخطر ما تكون، ان هناك عشرات الاف الشبان بدون عمل، فلا العمل اليدوي يعملون به ولا العمل الفكري أو عمل الاستخدام يمكن ان يصلح لهم.

علينا البحث جميعاً بحل لامتناس هذا الفائض الذي يشكل عالة على المجتمع. واعتقد ان التعجيل بالمدارس المهنية هو الحل الوحيد لتكوين يد عاملة فية مؤهلة للخدمة وللعمل في لبنان وفي خارج لبنان طالما ان هذا البلد يطبع بصورة خاصة بانه بلد خدمات، فعلى الاقل ان نهيء اليد العاملة الفنية المؤهلة لتمكن من العمل ولكي لا تشكل عالة طالما ان معظم هؤلاء بل جلهم يعملون في القطاع الثالث، في الخدمات غير المنتجة، واعتقد ان كلا من الزملاء، وحتما اصحاب المعالي اكثر فأكثر، يرى على بابه كل يوم العشرات وربما المئات من هؤلاء الحائزين على الشهادة الابتدائية أو غير الحائزين عليها والذين يرفضون العمل اليدوي.

هذه معضلة قد يتأثر بها ايضا معالي وزير التصميم ومعالي وزير التصميم ومعالي وزير الشؤون الاجتماعية. وطالما اننا بصدد التربية فاعتقد ان هذا العمل يتطلب سياسة واضحة المعالم لامتناس هذا الفائض من اليد العاملة التي تواجه البطالة والتي ستزداد يوماً بعد يوم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ميشال فرحات.

ميشال فرحات: دولة الرئيس، لي ملاحظة وحيدة تتعلق بالفنان اللبناني.

اود ان أسأل اذا كان هنالك امكانية لاقتطاع واحد بالمئة من مجموع الاعتمادات المخصصة لبناء المدارس والجامعة اللبنانية وتخصيص هذا الواحد بالمئة لزخرفة وتجميل جدران الابنية المركزية وقاعاتها على ان تكون الزخرفة من وحي التراث اللبناني ومن صنع فنان لبنان وهذه عادة أو تقليد متبع في جميع انحاء العالم من ناحية يجب تجميل هذه القاعات وهذه الجدران، ومن ناحية اخرى يجب ان نفكر بالفنان اللبناني.

واني اترك تقدير هذه القضية لمعالي الوزير والحكومة المحترمة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد بطرس.

فؤاد بطرس:

دولة الرئيس، مهما خصصنا من الاعتمادات لوزارة التربية نكون قد خصصنا اقل مما يجب. طبعاً امكاناتنا محدودة، واي بلد في العالم مهما كان غنيا ينبغي ان يتوقف عند حد معين من التخصيصات لاي وزارة كانت.

ان ما أشر اليه الزميل الاستاذ جوزف مغيبب لجهة التعليم الابتدائي والاستعمال الوظيفي للأشخاص الذين يتخرجون من التعليم الابتدائي والدور الذي يمكن ان يلعبون على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي هي مسألة هامة جداً تستطيع في نظري ان تعالجها الوزارات المختصة بكل عناية.

واذكر عندما كنت وزيراً للتربية الوطنية انه انعقد في لبنان في سنة ١٩٦٠ تحت رعاية الاونسكو مؤتمر كان شعاره وعنوانه تدارس الانسجام بين التعليم وبين الاقتصاد في كل بلد بحيث يكون التعليم وظيفياً، بنوع ان لا يتوفر ولا يتهدد في بلد ما عدد من الأشخاص الحائزين على شهادات ابتدائية ولا يمكن ان يقوموا بعد ذلك بأي دور على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فيصبحون عالة على بلدهم.

لذلك اهنيء الحكومة من حيث انها خصصت للتعليم المهني واعتقد ان هذا التعليم هو المخرج الوحيد على المدى القريب والبعيد لمثل هذه المعضلة.

أهنتها حيث انها خصصت للتعليم المهني اعتمادات ذات شأن ولكني أحثها بشدة ان تعالج مسألة التعليم المهني بكل دقة واهتمام بصورة خاصة ان تهتم بموضوع المدارس التي تخرج اساتذة للتعليم المهني. ان هذه المسألة من الاهمية بمكان لان الشبان او المراهقين الذين يحصلون على الشهادة الابتدائية، لا يمكن بالنتيجة بالنظر لتكاثر عدد السكان الا ان يكونوا عالة على عيالهم وعلى انفسهم وعلى هذا الوطن، في حين انهم اذا ما توجهوا نحو التعليم المهني يمكن ان يؤدوا دوراً اقتصادياً وان يساهموا الى حد بعيد في حل معضلة اجتماعية.

لذلك، ارجو ان يكون التعليم الابتدائي معممأً بقدر المستطاع وبعد ذلك ان يركز كل اهتمام الدولة وقدرتها على التعليم المهني والصناعي وعلى المدارس التي تخرج اساتذة لمثل هذا التعليم. هذا ما اطلب من معالي وزير التربية ان يوليه كل اهتمامه وعنايته.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، بشهادة معالي وزير التربية ان عدد المعلمين عشرة الاف معلم. للتعليم الثانوي ٤٥٠ معلماً. وللتعليم الابتدائي /٩٦٠٠/ معلم فهذا الجسم التربوي له ادارة تسمى مديرية

التعليم الابتدائي هذه المديرية الشاسعة الواسطة الاطراف المتشعبة الشرايين تقوم أجهزتها على مدير للتعليم الابتدائي وعلى رئي مصحلة وعلى ثلاث رؤساء دوائر وعلى كاتبين .

فكم من المعاملات تأتي الى هذا الديوان ، الى هذه المديرية في كل صباح ، وكم من الوقت يقتضي لهذه المديرية ان تبت بهذه الطلبات وهذه القضايا . ومسؤولة هذه المديرية عن الجسم التربوي في انحاء الجمهورية اللبنانية بينما نرى التخمّة في الجهاز التفتيشي الذي لم يعط الدولة أية ثمرة سوى نقص في الاجهزة يقول الجهاز التفتيشي انه بحاجة الى مدير واحد ، الى مديرين . . . الى كاتب ومستكتب بينما هذه المديرية المنكودة الحظ المترتب عليها تأمين مستقبل النشء اللبناني ، يقوم على ادارتها مدير نشيط يحمل الضمير اللبناني المهني والتربوي ومعه معاونون انما قلة قليلة .

نطلب من معالي وزير التربية بحضرة معالي وزير المالية دولة رئيس مجلس الوزراء ان يعدنا الان بتوسيع هذا الجسم لكي يتمكن هذا الجسم من اداء رسالته كما هو متوجب حتى لا يكون هناك نقص ولا يكون هناك فتور ولا يكون هناك اهمال في المعاملات في الجهاز التعليمي والتربوي . واننا نأمل ان يعدنا لذلك معالي وزير التربية الان اما بشخصه واما بشخص دولة الرئيس .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض .

رينه معوض :

دولة الرئيس ، اذا رجعنا الى جدول المقارنة نرى ان وزارة التربية زادت في سنة ١٩٦٦ حوالي ١٢ مليون ليرة عن سنة ١٩٦٥ . لا شك ان موازنة وزارة التربية تزداد بسرعة ولكنها لا تلحق التطور ، والتطور ناجم عن رغبة في التعليم والتعليم رغبة ضرورية في لبنان ، وان معالي الوزير عاجل هذه القضية بحديث مطول في التلفزيون استمعت اليه وكان حديثه عناية كبرى .

ولكن لي ملاحظة واحدة ، ومعاليه يؤيدني بها لان تأييده لها في اللجنة كان واضحاً . واريد ان الفت نظره الى هذا الموضوع : في سنة ١٩٦٦ لم يلحظ اعتماد الال - ٤٠٠ / معلم فقط للتعليم الابتدائي واعتقد ان هذا العدد ضئيل جداً مع ان العدد المطلوب هو ١٠٠٠ / معلم على الاقل . وتقدمنا بتمن على الحكومة ان تتبنى مشروع معالي الوزير بوضع اعتماد لالف معلم على الاقل . وكل ما نرجوه ان تعني الحكومة باهتمام بالغ بقضية التعليم الابتدائي والثانوي والمهني والتقني لان له أهمية كبرى .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رشيد الصلح .

دولة الرئيس ، سأتكلم اثناء بحث وزارة التربية عن موضوعين : الموضوع الاول غلاء الاقساط المدرسية في المدارس الخاصة والذي بلغ حد البخل . اني ارجو من معالي وزير التربية الذي اهتم بهذا الموضوع كثيراً في مطلع السنة الدراسية ان يتابع اهتمامه وان يتوصل لوضع تشريع يمنع المدارس الخاصة من استثمار الطلاب بهذا الشكل الذي استثمارهم ويستثمروهم به اليوم .

رشيد الصلح :

والموضوع الثاني الذي اريد ان أبدي ملاحظاتي بشأنه لوزير التربية هو موضوع تطوير التعليم في لبنان. نحن الان نعيش في نظام البكالوريا اللبناني الموضوع سنة ١٩٣٠ والمنقولة عن نظام البكالوريا الفرنسية التي وضعت في القرن التاسع عشر. يعني نحن بيننا وبين التطور العلمي الحديث نصف قرن او اكثر. نحن يا معالي الوزير بحاجة الى تعليم فني، الى تعليم مهندسين، اطباء، أو شهادة العلوم والرياضيات والفيزياء، والكيمياء. ونحن والحمد لله متخمون بحملة شهادات الاعداد وحملة شهادات الحقوق.

فنحن نرجو منك ان تهتم بهذه الناحية وتهتم ايضاً بناحية تطوير التعليم المهني وتعميمه في سائر انحاء لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، كلمة مقتضبة لأسأل معالي الوزير ما هي نظرتة الى قضية التعليم العالي ونحن نشكو من عدم وجود المال، ولربما كان لبنان البلد الوحيد الذي ليس فيه تعليم ابتدائي، لا الزامي ولا مجاني، وفيه تعليم عالي شبه الزامي لان الدولة لا تستوفي في الجامعة اللبنانية اقساطاً من الطلاب وكثيراً ما تشجع الطلاب باعطائهم معاشات شهرية، والمؤسف ان المجانية في التعليم العالي تصيب الذين يقصدون الحقوق مثلاً، كلنا مجمع على ان شهادة الحقوق لم تعد تفي بالمرام، لان نقابات المحامين في لبنان تشكو تحمة في المحامين، ولان هذه الشهادات تنشأ نشأ من انصاف المثقفين اذا ما داوموا على متابعة دروس ولا باب رزق لهم.

فأسأل ما هي الحكمة من نزع القسط الاخير الذي كان مفروضاً بحسب الميزانيات السابقة على طلاب الحقوق. ومن جهة ثانية، نشكو عدم وجود المال في تعليم النشء الجديد التعليم الابتدائي البسيط الاساسي الذي من دونه لا يمكن ان يكون لا مواطن ولا انسان يشعر بمسؤولية في البلد.

ارجو من معالي الوزير ان يعيد نظره بهذا الشأن وان يعتبر بان هذا ليس توجيهاً ولا تأسيساً لمستقبل نشء يطلب ان يعمل ويكون نصف متعلم.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين.

بقي من طالين الكلام ثماني اشخاص، فهل تريدون ان تستمعوا الى معالي الوزير ونكتفي عند هذا الحد؟

سكوت

الكلمة لمعالي وزير التربية الوطنية.

وزير التربية الوطنية: دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

هذه مناسبة لكي اطلعكم على ما اعانيه من المشاكل التربوية التي هي حق لكل مواطن في هذا البلد.

كما قال حضرة الصديق الاستاذ فؤاد بطرس انه مهما لحظنا في موازنة التربية، فاننا لا نلاحظ نسبياً الا القليل منه. والسبب في ذلك معروف لدى الجميع. فالتربية ايضاً على حد تعبير الزميل الصديق الاستاذ شارل سعد، لم تعد فقط في نظر المجتمعات الحديثة واجباً طبعياً يتمتع به كل مواطن، أو يجب ان يتمتع به كل فرد. بل أصبحت عملية استثمار عملية تثير رابحة، لانه بفضل التربية وبفضل التعليم يمكن ان نسد الفراغ في الملاكات المهنية والتقنية والعالية في اجهزة الدولة وفي سائر انحاء البلاد. هناك احصاءات تضاربت في هذا الموضوع. وهنا ابدأ بالتعليم الابتدائي. احصاءات قالت: ان هناك ما ينيف على المائة ألف ولد لبناني بين سن السادسة والعاشرة خارج الجدران المدرسية. وهناك احصاءات قالت: ان هذا العدد مبالغ فيه، ومبالغ للغاية. وكثيراً ما اطلعت على كتاب او تقرير مسهب، وعلى دراسة مفصلة قامت بها وزارة التصميم فتبين ان الاولاد اللبنانيين الذين هم خارج الجدران المدرسية، يبلغ عددهم ستاً وتسعين الف ولد لبناني بين سن السادسة والعاشرة، وقد يكون هذا رقم مبالغ فيه ايضاً. انما الامر الثابت، ان هناك عدداً، مهما كبر او صغر، ومهما قل او كثر، هو عدد من ابنائنا اللبنانيين موجودون حالياً خارج المدارس وخارج المعاهد. وهذه مشكلة اجتماعية يجب ان نجد لها علاجاً وعلاجاً فورياً، ولكن يجب ان يتناسب ايضاً مع امكانياتنا المادية ونحن في معرض درس الموازنة.

انما الاحصاءات التي لا يمكن ان يرقى اليها الشك هي الزيادة الطبيعية السنوية التي هي بالاحرى متوفرة فعلاً بالنسبة لتزايد عدد السكان فاذا اعتبرنا مثلاً ان عدد سكان لبنان، هو مليوناً نسمة فان النسبة التي تزيد من راغبي الدخول الى المدارس تكون بين اثنين واثنين ونصف بالمائة. أي أن هناك على الاقل سنوياً اربعين الف او خمسين ألف لبناني يريدون أن يدخلوا الى المدارس في مطلع كل سنة، فاذا اعتبرنا، بأن نصف هذا العدد يمكن للمدارس الخاصة والتي تشكر في هذا المصمار، بأنها تساعد على تعميم التعليم الابتدائي ونشره بقدر الامكان، يمكن لهذه المدارس الخاصة بأن تستوعبهم فهناك على الاقل نصف اخر لا يمكن ان ينتسب الا الى المدرسة الرسمية. اما لعدم قدرته المادية على الانتساب الى المدارس الخاصة واما لعدم استيعاب هذه المدارس الخاصة واما اعتبرنا النصف أي نصف الخمس وعشرين ألفاً. أي اثني عشر ألفاً وخمسمائة، يمكن أن تستوعبهم المدارس الرسمية القائمة، فيبقى لدينا سنوياً خارج الجدران المدرسية، ما يقارب العشرة او الاثني عشر الف طالب لبناني في سن الدخول الى اول صف ابتدائي، أي بين الخامسة والسادسة من عمره هناك ايضاً مشكلة انسانية يجب ان نلجأ اليها ايضاً.

التعليم هو فن وهو اختصاص. وهو ليس عبارة عن تجهيز بناء، ثم تجهيز هذا البناء بطاولات ومدرجات والواح سوداء.

التعليم هو كما قلتن اختصاص يلزمه جهاز تعليمي، وهذا الجهاز التعليمي من يوفره لنا؟ ان هذا الجهاز توفره لنا دور المعلمين. ودور المعلمين القائمة حالياً في لبنان لا تفي بالغرض من حيث امكانية القيام بواجبها التعليمي. بمعنى أنه وهذا أضعف الايمان، يجب ان نلاحظ اعتمادات لايحاد دور معلمين جديدة، تضاف الى دور المعلمين الخمسة القائمة حالياً، بحيث يصبح مجموع هذه الدور في لبنان عشرة دور للمعلمين على الاقل. والسبب في ذلك بسيط للغاية. المدرس المتمرن يكتفي أن يكون حامل شهادة البريفية، يتقدم الى مباراة ينظمها مجلس الخدمة المدنية، يؤخذ حامل البريفية بعد أن يجتاز هذه المباراة.

أنا أقولك وهنا أيضاً اعترف، بان هذا الصنف من المعلمين ليس هو الصنف المرجو. ولكن ما حملنا وهناك أيضاً مائة وعشرة الاف تلميذ لبناني، قد عهدت بهم الدولة عن طريق غير مباشر، الى المدارس المجانية الخاصة وتدفع عن كل واحد منهم ستين ليرة لبنانية. واذا تطلعنا الى الجهاز التعليمي في هذه المدارس المجانية، نجد ان القانون يسمح لمثل هذه المدارس بأن يكون المعلم فيها حاملاً للشهادة الابتدائية أي السرتفيكا ويكتفي أن يكون قد مر في مرحلة تعليمية، لمدة سنة على الاقل او على الاكثر. أي انه حتى في المدرسة الرسمية، المعلم الذي نأخذه يكون حاملاً البريفية، بينما نجد في المدارس المجانية الخاصة التي تسهم الدولة فيها بسبع ملايين ليرة لبنانية، تقبل ان يكون هذا المعلم حاملاً شهادة السرتفيكا فقط وأن يكون قد درس تعليمية واحدة. هذا شر. ولكنه ويا للاسف شر ولا بدمنه.

لا يمكن ان يعالج هذا الشر، شر السرتفيكا وشر البريفية، الا اذا اقمنا دورا للمعلمين والا اذا اعتمدنا برنامجا، كما فكرت به مؤخراً وزارة التربية، وستسمعون طبعاً بهذا البرنامج قريباً، الذي تقدمت به وزارة التربية بعدما لاحظت كل هذه الامور، وأخذت، بصورة خاصة وهذا هو المهم، الحالة المالية التي نحن نعيش فيها. وهنا اريد ان أوضح نقطة مالية هامة، تبديراً لما علق في ذهن الصديق الزميل الاستاذ رينه معوض.

يقول حضرته : ان موازنة التربية رادت. زيادة لا بأس بها بالنسبة للسنة الماضية. وهنا أريد ان أصحح شيئاً هاماً.

ان موازنة وزارة التربية الوطنية الحالية كما ترونها اليوم هي ثمانية وثمانون مليون ليرة لبنانية. هذا الرقم يجب ان لا يخدعنا، لان من اصل هذه الثمانية والثمانين مليون ليرة لبنانية، يوجد ثمانية ملايين ليرة لبنانية، تسوية الدرجة الاستثنائية التي نالها المعلمون. وهناك اربعة ملايين ليرة لبنانية، دفعت رواتب للاف والمئتي معلم، التي أقدمت وزارة التربية على تعيينهم من حملة الشهادة البكالوريا القسم الاول، وشهادة البريفية الذين تقدموا الى مباراة نظمها مجلس الخدمة المدنية. فاذا اربعة ملايين واثنان عشر مليوناً يجب ان تحسم من الثماني والثمانين مليون ليرة، خصوصاً اذا عرفنا انه في هذه السنة لم نفتح مدرسة ابتدائية واحدة ولم نعين فقط الا الف ومئتي معلم.

أنا أعتقد أن هناك مدارس فيها زيادة. وأن هناك مدارس فيها نقص. وانه يجب أن نوازن بين هذه الزيادة وهذا النقص، فنعطي للمحتاج ونأخذ من المستغني، ولكننا توهنا هذا الامر زيادة عن اللزوم. فقد وجدنا بعد

التحقيق الذي أجريناه، ان هذه الفوارق زيادة ونقصانا لا تتعدى نسبياً المائة والخمسين مدرسا فقط. بمعنى ان علاج هذا الامر لا يمكن ان يعتبر الا علاجاً جزئياً. وفي هذه اللحظة التي احدثكم بها يمكن ان أعلن بأننا بحاجة الى ستمئة معلم كحد ادنى للتعليم الابتدائي.

ولكن ما حيلتنا والموازنة ترونها هي كما هي. ماذا نعمل؟ هل نترك الحبل على الغارب، ونتحمل المسؤولية تجاه الاجيال الصاعدة. وهل نخرج عن الحقيقة المرة التي نعيشها في وضعنا المالي. وجدنا، أنه من الاحسن أن نلجأ الى اعداد برامج.

التعليم المجاني الالزامي شيء جميل جداً. ولكنه باهظ النفقات. لا تقوى موازنة هذه السنة ولا موازنات عديدة تليها ان تقوم به ولو على دفعات، ولكن بإمكاننا ان نضع برنامجاً بما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي نفذه على ثلاث سنوات ولا يمكن ان نتجاوز به الثلاث سنوات لانه عندئذ نحن نريد ان نأخذ في هذا البرنامج الاولاد الذين هم خارج المدارس حالياً والذين تتراوح اعمارهم بين السادسة والعاشرة. اذا تأخرنا عن الثلاث سنوات أصبح تعليم شيئاً مستعصياً واصبح هناك تأخر في التعليم وبالتالي تأخر في الصفوف والتحصيل وعائق للاجيال الطبيعية التي تليها فيما بعد. وايضاً ضمن هذا البرنامج يمكن ان نلحظ العشرة الاف او الثمانية الاف او السبعة الاف الذين يأتون زيادة سنوية لا مفر منها في مطلع كل سنة دراسية.

هنا امور كثيرة، طبعاً هذا التعليم الكلاسيكي النظري الذي يخرج جيشاً من المتعلمين الذين يجرون وراء الوظائف، الوظائف القلمية، ليسوا هم اصحاب اختصاص. هذه مسألة فعلاً جديرة بالانتباه. وقد اولتها فعلاً الحكومة انتباهاً جدياً بكل معنى الكلمة واليكم تفصيل ذلك.

اولاً، أريد أن أعلن ايضاً بأنه سيصدر قريباً مرسوم يحدد مراحل التعليم، أي المرحلة الابتدائية والمرحلة التكميلية، والمرحلة الثانوية ثم المرحلة العليا. ولكن في المرحلة التكميلية ماذا يحدث؟ يبقى التلميذ مواظباً على التعليم، والبريفيه ليست اساساً للتقدم الى شهادة البكالوريا. حتى صف شهادة البكالوريا، فيتقدم من شهادة البكالوريا، اذا نجح اكمل القسم الثاني ثم دخل الجامعة، الحقوق، أو العلوم السياسية، وقليل منهم من يدخل الاختصاص العلمي الصرف، واما اذا رسب فيفنتش عن الوظيفة ويشارك في مباراة ليكون مدرساً متمرناً في المعاهد الرسمية او في معاهد خاصة.

اذا طبقنا، وستطبق بأذن الله تحديد مراحل التعليم. عندما يصل التلميذ الى المرحلة التكميلية أي صف البريفيه، يجب أن نلحظ بتقرير مسهب نزعات هذا التلميذ أيام الدراسة وقد خلقنا بموجب هذا المرسوم فروعاً فنية مهنية، أي يمكن أن يخرج منها التلميذ الى فروع مهنية خاصة، ويدخل اما الى المدارس المهنية، التي سنتحدث عنها فوراً، واما ان يعلم مهنياً، أو يعلم امراً فنياً ينفعه في حياته وفي كسب عيشه، وفي عيشه عيشة شريفة لا تجعله عالة على المجتمع. بالاضافة الى ذلك، هذا التعليم النظري الكلاسيكي الذي نشكو منه، والذي هو سبب التضخم في الوظائف، لا يمكن ان نضع لهذا التضخم حداً الا عن طريق التعليم وتعزيز التعليم المهني.

حاليا يوجد في لبنان خمس مدارس مهنية عاملة، تضم ٧٦٠ طالباً. مرحلة التعليم فيها في مستوى التعليم التكميلي ويوجد مدرسة فنية عليا تدعى مدرسة الصنائع والفنون، تضم ٢٦٢ طالباً ومرحلة التعليم فيها في مستوى التعليم الثانوي.

بموجب القانون الذي صدر سنة ١٩٦٢، قررت الدولة احداث ثلاث عشرة مدرسة ثانوية أخرى. وتقوم حالياً مدرسة فندقية وفيها مرحلتان تعليميتان، كل مرحلة منها حددت بأربع سنوات. هذا شيء غير كاف، وهذا ما تنبّهت له الدولة عندما تقدمت بمشروع الى ٢٧٢ مليون ليرة لبنانية. ومن أجل هذا المبلغ خصص التعليم المهني والتقني بمبلغ قدره عشرون مليون ليرة لبنانية وهذه العشرون مليون ليرة لبنانية هي من ضمن الخطة الخمسية التي ستصرف خلالها الاموال التي لحظت في قانون ال - ٢٧٢ مليون ليرة لبنانية.

وهنا ايضاً يمكنني ان أؤكد لكم، بأنه بعد مرور ثلاثين يوماً من هذه اللحظة التي نجتمع فيها الان، سنبدأ بوضع دفتر الشروط التي يجري تلزيم هذه المدارس المهنية على أساسه. ولكن هنا نقاط رئيسية هامة يجب ان يؤخذ بها رأي الدولة بصيغة مجلس الوزراء لانها قضية جوهرية، لا يحق لمديرية التعليم المهني، وبالتالي لوزارة التربية الوطنية وحدها ان تنفرد بسياساتها فيها. بل يجب ان تعرض هذا الامر على مجلس الوزراء. وهنا أعتقد انه في الابعاء المقبل، ستتقدم وزارة التربية بمشروعها وبفضل مشروع التربية الخمسية سيتوفر لدينا الامور التالية:

أولاً: الاختصاصات المهنية الموجودة حالياً ويبلغ عددها في المدارس المهنية الابتدائية ١٢ اختصاصاً. وفي مدرسة الصنائع ثمانية اختصاصات. ويوجد ست او سبع اختصاصات في المدرسة الفندقية. أما الاختصاصات الجديدة التي سننفذها بموجب قانون العشرين مليون ليرة لبنانية التي خصصت للتعليم المهني فهي نوع جديد من الاختصاصات لم يكن معروفاً حتى الان. وهو اختصاصات البنات وبذلك سيتسنى لفتياتنا ان يقمن بعمل مجدي مناسب ويبلغ عدد اختصاص الفتيات بحوالي الثمانية اختصاصات. كما انه ستضاف الى مشروع الخطة الخمسية المقبلة اختصاصات الذكور. ويبلغ عدد هذه الاختصاصات ايضاً الثمانية، بمعنى انه سيكون لدينا ستة عشر اختصاصاً جديداً ذكور وانا، بالإضافة الى الاختصاصات العشرين المتوفرة حالياً في مرحلة المدارس المهنية وفي المدرسة العليا للصنائع والفنون. وسيبلغ عدد المنتسبين الى المدارس المهنية التي ستحدث بمقتضى الخطة الخمسية والتي سيخصص لها عشرون مليون ليرة لبنانية، سيبلغ عددهم حوالي ٧٥٠٠ طالب وطالبة، يضاف اليهم عددهم الكامل الموجود حالياً ويبلغ على ما اعتقد ١٥٠٠، بحيث انه يصبح لدينا بعد خمس سنوات باذن الله، ما يقارب العشرة الاف طالب وطالبة، ينهلون من معين التعليم المهني والتقني في فروع من الاختصاصات تبلغ الستة والثلاثين اختصاصاً. هذه هي الاوضاع.

ثم هناك أمور تفصيلية بسيطة.

فيما يتعلق بقضية دور الكتب التي اثارها الاستاذ جوزف مغيب. أريد ان أقول له: انه اذا راجع القانون

المتعلق بدار الكتب، لأمكنه ان يرى بأنه يتوجب على كل دار نشر، ان تقدم مجاناً لدار الكتب، نسختين او مطبوعتين. بمعنى ان دار الكتب تتزود بصور آلية بعدد من الكتب لا يستهان به. أما قضية العشرة الاف ليرة. فاذا رجعتم الى موازنة سنة ١٩٦٥، وجدتم انكم قد خصصتم لها خمسة وعشرين الف ليرة، لم تستعمل اطلاقاً. وان مبلغ الخمسة وعشرين الف ليرة دور من سنة الى سنة ولم يستعمل.

نشكر الاب سمعان الدويهي على اثارته قضية تعزيز ادارة التعليم الابتدائي وسنأخذ ملاحظته بعين الاعتبار. أما ما تفضل به الاستاذ خاتشيك بابكيان فانه سيكون فعلاً محط انتباهنا عند دراستنا لقانون الجامعة اللبنانية. وهو الان قيد الدرس أمام اللجنة البرلمانية. فهناك يمكننا ان نتكلم الشيء الكثير في هذا القانون. - تصفيق -

الرئيس: البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٤٥٨٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه. الخ. . .

الرئيس: قبل البند ٢٥.

وارفع الجلسة على ان تعقد غداً جلستان الاولى في الساعة العاشرة صباحاً والثانية في الساعة السابعة مساءً لمتابعة درس بقية ابواب وفصول الموازنة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والنصف مساءً بعد ان تقرر يوم الثلاثاء في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ عقد جلستين، الاولى في الساعة العاشرة صباحاً، والثانية في الساعة السابعة مساءً لمتابعة درس الموازنة.

رئيس المجلس

صبري حماده

أمين السر

هاشم الحسيني والياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

مارون كوكباني

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٦

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - متابعة التصويت على أبواب الموازنة وتصديق الأبواب التالية: الحادي عشر، الثاني عشر، الثامن عشر، التاسع عشر، وموازنة مديرية الهاتف العامة، ومديرية اليانصيب الوطني ومكتب القمح والجامعة اللبنانية. عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: أنطوان صحنواوي، بهيج تقي الدين، الامير عبد العزيز شهاب، عزيز عون، كمال جنبلاط، نجيب صالحة، بشير العثمان، بهيج القدور، محمد علم الدين، كامل الاسعد، معروف سعد، بشير كيروز، محمد عباس ياغي، جوزف هراوي ومانويل يونس.

واعتذر السادة: الشيخ خليل الخوري، رشيد بيضون، قبالان عيسى الخوري، رشدي فخر، اللواء جميل لحدود، سيمون صحنواوي، فريد جبران، فؤاد البرط، قبالان عيسى الخوري، شبلي العربيان.

تمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: رفيق نجا، وجدي الملاط، الشيخ ميشال الخوري، جورج حكيم، الدكتور محمد كنعو، جوزف نجار، اميل تيان، وسليمان الزين.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

العائبون - تتلى اسمائهم

تليث

الرئيس: المعتذرون - تتلى اسمائهم.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي ملخص المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الثامنة من مساء يوم الاثنين الواقع في السابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة .

تغيب السادة: انطوان صحنواوي، صائب سلام، مورييس دركالوسيانن ادوار حنين، بهيج تقي الدين، سليم لحدود، الامير عبد العزيز شهاب، عزيز عون، كمال جنبلاط، مورييس زوين، سليمان فرنجية، فيليب بولس، اسعد بيوض، كامل الاسعد، معروف سعد، اديب الفرزلي، انطوان مالح، بشير كيروز.

واعتذر السادة: محمود عمار، هاشم الحسيني، بهيج القدور، رشيد بيضون، رشدي فخر، صبحي حمصاني، شبلي العريان، فؤاد البرط، انور الخطيب، فريد جبران، اللواء جميل لحدود، سيمون صحنواوي، جوزف سكاف، جان حرب، قبلان عيسى الخوري، نايف المصري.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: الدكتور محمد كينعو، اميل تيان، جوزف نجار، سليمان الزين، الشيخ ميشال الخوري، رفيق نجا، وجورج حكيم.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع التصويت على أبواب الموازنة فصدق منها الابواب التالية: السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والنصف مساء بعد ان تقرر يوم الثلاثاء في ١ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ عقد جلستين الاولى في الساعة العاشرة صباحاً، والثانية في الساعة السابعة مساء.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

سكوت

الرئيس: اذن صدق المحضر

الباب الحادي عشر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

طرأت زيادة قدرها ١٩١٠٠٠ ل.ل. وقد وافقت عليها اللجنة بناء على طلب الحكومة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغيب.

جوزف مغيب: دولة الرئيس، مع تقديرنا للدور الاول الذي يعطى أكثر فأكثر لهذه الوزارة، ومع كامل تقديرنا لنشاط وهممة معالي وزير الشؤون الاجتماعية السابق والاسبق، لا بد من ان نتوقف قليلاً عند مصلحة الانعاش الاجتماعي، هذه المصلحة التي خصص لها في هذه الموازنة حوالي ال - ١٤ مليون ليرة علينا ان نستعرضها، فيما اذا كانت هذه المصلحة تقدم للشعب خدمات في هذا المقدار، مصلحة الانعاش الاجتماعي تأوي حوالي ستة الاف او سبعة الاف طالب، يكلف الطالب حوالي الالف ليرة لبنانية سنوياً وقد سمعنا البارحة وباهتمام بالغ، ما تفضل به معالي

وزير التربية، حول الازمة التي نتخبط بها لجهة التعليم المجاني، ومن حساب بسيط يتضح لنا ان كلفة تعليم الطالب المجاني تبلغ حوالي المائة والعشرين ليرة لبنانية، ومن جهة مبدأ ايواء الطلاب أيها السادة، فأنا أفهم أن يكون هناك دائرة لايواء الايتام.

أما ان تصبح مصلحة الانعاش الاجتماعي ملجأ أو وسيلة، لان يحصل المحظوظون على تعليم اولادهم، فهذا ما اعتقد انه يتنافى مع غاية الانعاش الاجتماعي بالذات ومع الاهداف التي نتوخاها جميعاً، هناك أبناء موظفين، هناك اولاد عائلات ميسورة تستفيد من الايواء ومن المنح من مصلحة الانعاش الاجتماعي، هناك سبع ملايين ليرة تخصص في الانعاش الاجتماعي لتعليم الاولاد وايواء الايتام، اعتقد انه بإمكاننا، بعد ان سمعنا البارحة ما سمعناه من معالي وزير التربية، بأن نؤمن بهذا المبلغ.

ثم نرى هذه المصلحة، مصلحة الانعاش الاجتماعي تقوم بأعمال مزدوجة بالنسبة الى غيرها، تقوم بفتح الاقنية، وهذا ليس من شأنها انما يعود الى وزارة الاشغال، لدينا مديرية الانشاءات المائية وعندها من الامكانيات مديرية الانشاءات المائية وعندها من الامكانيات اضعاف اضعاف ما لدى هذه المصلحة، تقوم بفتح الطرقات، ولا نرى الا المصالح تقوم بفتح هذه الطرقات، فالانعاش الاجتماعي يفتح الطرقات ووزارة الزراعة تفتح الطرقات، والمشروع الاخضر يفتح الطرقات، لم يبق سوى وزارة الاشغال لم تعد تفتح طرقات. هناك قضية الشباب، وبات لدينا مديرية عامة للشباب، فلا أرى لها صلاحية توازي صلاحيات غيرها، هذه المصلحة لا نشاهد لها دوائر ومديريات ووزارات مخصصة، في الوقت الذي نبحت معاً على عصر أكلاف الموازنة، في الوقت الذي نسعى الى ايجاد الاموال، نرى مصلحة كهذه لا تؤدي جزءاً من عشرة من الخدمات الموكولة اليها، نراها يغدق عليها بمبلغ ١٤ مليون ليرة موازنة، وهي تحتل بناية شاهقة في احسن الاماكن، لديها مئات من الموظفين، وربما معظمهم لا عمل لديه، مصلحة كهذه ايها السادة، اربعة عشر مليون ليرة، تقوم مقام مديرية الشباب فلماذا مديرية الشباب؟ تقوم بفتح الاقنية ولماذا المديرية المائية؟ تقوم بفتح الطرقات، ولماذا وزارة الاشغال؟ تقوم بتعليم الاولاد المسورين؟ ولماذا وزارة التربية؟ يمكن ان يستعاض عن كل ذلك ايها السادة، بدائرة بسيطة تقوم بهذه المهام في وزارة التربية، وأنا الكفيل بأنه يبقى لنا من مجال، فيما اذا أقدمنا على الغاء هذه المصلحة على تأمين التعليم لعشرين الف طالب، بدل الثلاثة الاف والخمسمائة طالب من المحظوظين، ومن أصحاب النفوذ، ضنا بهؤلاء الذين سمعنا عنهم، هؤلاء الاولاد المشردين في عكار، والمشردين في الجنوب، على هذا أيها السادة، أرجو من دولة الرئيس كما ارجو من الحكومة، ان لا ندخل في جدل حول هذا الموضوع، لا دفاعاً عن المصلحة، ولا قياماً بهجوم دوائرنا منتجة، لا يكون لدى العموم ولدى الرأي العام صوراً مشوهة عن الادارة وعن غاياتها

وعن أهدافها، فرجاؤنا اليكم، أن تدرسوا بجدية وباهتمام قضية الغاء هذه المصلحة، والاستعاضة عنها بدوائر صغيرة ملحقة بالوزارات واعتقد ان هذه الدوائر ستفي بالمرام اكثر مما سيحصل حالياً، هذا ما أود أن أقوله فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز:

دولة الرئيس، أثار الزميل جوزف مغبغب قضيتين، القضية الاولى هي قضية الايواء، والقضية الثانية هي قضية المشاريع المشتركة بين مصلحة الانعاش وشتى الوزارات، فعلى القسم الاول أقول بأن مصلحة الانعاش مهما قيل في القواعد التي تتبعها لايواء المفتقرين الى التعليم فانها تظل تؤدي للبلد ولهؤلاء المعوزين الخدمات الجلى، بانتظار أن تتمكن الدولة من تصميم التعليم المجاني ويبقى شأن الايواء شأننا لبنانياً صميمياً، ويتوجب على الدولة أن تستمر في هذه الخطة ولا مانع لدينا أن تعتمد الدولة لاستعمال الملايين المخصصة لهذا البند للتعليم المجاني، ولكن لها الكلمة الاولى في هذا الشأن وليس علينا الا المطالبة والالحاح، ونحن نطالب ونلح وسنبقى نطالب ونلح، الى ان تتمكن الدولة من تنفيذ هذا المطلب.

أما القضية الثانية، فمن وجهة نظرية قد يتبادر الى الذهن، هذا السؤال الذي طرحه الزميل مغبغب والذي يطرح فعلاً في شتى الاوساط التي تهتم في مصير هذا البلد. لماذا تتدخل مصلحة الانعاش في الطرقات، وهناك وزارك اشغال عامة؟ لماذا تتدخل في الاقنية، وهناك وزارة زراعة مثلاً؟ لماذا تتدخل في الينابيع والعيون، وهناك مصالح مياه من مركزية واقليمية، بسيط جداً، ان نجابوب بالسلب، كما أجاب الاستاذ مغبغب، ولكن ينبغي أن تحك هذه القضية على محكاتها الصحيحة، مصلحة الانعاش بنيت على فكرة علمية واجتماعية واقتصادية، وهذه الفكرة هي، أن تعتمد الدولة بواسطة مصلحة الانعاش الى ايقاظ الشعب على واجباته، وعلى التعاون مع الدولة في تحقيق مشاريعه.

وزارة الاشغال تأتي وتقول انا أفتح طريقاً وتدفع هي جميع التكاليف وتقوم بواسطة عمالها ومهندسيها بهذه الاعمال وهكذا دواليك فيما خص المياه وغيرها من أقنية وينايع، أما الصيغة التي تعتمد عليها مصلحة الانعاش وينبغي أن نعززها ونشجعها، فهي أن تأتي هذه المصلحة وتقول للاهلين استيقظوا لنستيقظ معكم، أعملوا لكي نعمل معكم وانتم تتحملون قسطاً من المصاريف والجهود التي تبذلها الدولة، بهذه الطريقة تمكنت مصلحة الانعاش في شتى القرى والداكر وفي شتى المناطق من تحقيق مشاريع تشكر عليها، واذا عمدنا الى الغائها، أو الى الحد من صلاحياتها من هذا القبيل، فاننا نكون قد قلنا للشعب أن يظل نائماً، وأن يظل يغط في سباته، وان تأتي عليه النعمة من الدولة وهو ساكن ساه، هذا ما لا نوافق عليه الاستاذ مغبغب، واعتقد

أن الحكومة والمجلس الكريم والشعب اللبناني من ورائه، يوافق على هذه الخطة وينقض صيغة جديدة مبنية على العلم وعلى حاجات المجتمع الحديث، وإذا ما فعلنا لا سمح الله، فأننا نكون قد قطعنا الطريق على الإصلاح المنشود الذي يتمناه الجميع.

الكلمة لحضرة النائب المحترم العميد الاستاذ ريمون اده.

الرئيس:

ريمون إده:

دولة الرئيس، أعتقد ان الشعب اللبناني اقترح قبل غير مبدأ الضمان الاجتماعي، لانه بنظري منذ سنوات، كل هذه الميزانية هدفها الضمان الاجتماعي، لاننا نعلم جميعاً انه بإمكان الدولة أن تمشي، ويمكن أن تتحسن مع نصف عدد الموظفين، وإذا أرادت الحكومة أن ترحل نصف عدد الموظفين، فأني أجيب على ذلك بكلمة لا؟ لان هذه الدولة فكرت بالضمان الاجتماعي، بسبب فقر هذا البلد ويجب أن نهتم بأمور الشعب وقد رأينا انه من الطرق الهمة علينا، هي قضية التوظيف، لذلك أغلبية النواب يستقبلون في كل صباح وفي كل مساء اللبنانيين صغارهم وكبارهم وخاصة الجيل الجديد يطلبون من نوابهم الوظيفة، فلا يتمكن النائب من تلبية هذه الطلبات الجارفة وحتى نكون مطمئنين اقترحنا قبل غيرنا الضمان الاجتماعي عن طريق التوظيف وعن طريق الموازنة، لاني كنت قد بدأت بعملية حسامية على ٥٨٥ مليون ليرة ندفع منها ٢٣٩ مليون رواتب ومساعدات اجتماعية مختلفة، وهذا رقم محترم، ولكن وضع البلاد يضطرنا أن نتمشى كما تمشنا في الماضي، لانه يجب ان نفكر خاصة في الجيل الطالع، وهناك كما نعلم جميعاً أن عشرين الف طالب سنوياً يطلبون منا ان ندبر لهم أعمالاً وظيفية، أو أشغالاً حكومية أو خلاف ذلك. وهذه من المشاكل الكبرى لاية حكومة كانت.

أما بخصوص مصلحة الانعاش الاجتماعي، ففي بداية كل سنة يأتي قسم من الاهالي يطلبون منا أن نحصل لهم على مأدونية لايواء اولادهم، أعتقد انه يجب على الوزارة أن تفكر أولاً بالايتم الذين فقدوا آباءهم وأمهم. وثانياً الايتم الذين فقدوا أحدهما. واخيراً بأولاد الفقراء فقط.

فاني أطلب من معالي الوزير أن يعيد النظر بهذا الامر، حيث انني مقتنع تمام الاقتناع ان هنالك بعض الاولاد بإمكانهم أن يذهبوا الى مدارس حكومية، ولكن الاهلين يفضلون ان يضعوا اولادهم في المأوى، توفيراً عليهم بذلك. لهذا يجب أن نعيد النظر بايواء مثل هؤلاء التلامذة.

واخيراً لي ملاحظة بخصوص الضمان الاجتماعي، ففي كل مدة يتخذ مجلس الضمان الاجتماعي قرارات ولا تنشر هذه القرارات، ونحن المحامين أصبحنا ضائعين. لذلك يجب ان تجمع جميع هذه القرارات حتى نتمكن من درس القانون الجديد.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي الصلح.

الرئيس:

سامي الصلح: دولة الرئيس، كنت أود أن أسأل الحكومة الموقرة عن قضية المساكن الشعبية، وهذا المجلس قرر

انشاء المساكن الشعبية، فأين استقر وأين صار هذا المشروع؟

وقد اجتمعت بأحد الخبراء الدوليين، وبحثت معه قضية المساكن الشعبية فقال لي، انه لا يوجد في لبنان دائرة مختصة لتهتم بمثل هذه المشاريع انما يوجد دوائر مثل دائرة التعمير، والتصميم، والاشغال العامة، ولقد جاء على لسان رئيس اللجنة المالية الزميل الاستاذ رينه معوض، بأنه يوجد تشابك بالصلاحيات، فلذلك أرجو من معالي الوزير أن يشرح لنا أين استقر هذا المشروع؟ سيما وقد مضى أكثر من شهرين على صدوره، فهل باستعداد الدوائر المختصة أن تباشر بالعمل، أو أنتصدر القوانين والمشاريع وتبقي الحالة كما هي عليه والكثير من اللبنانيين منتظرون بفارغ الصبر لتنفيذ هذا المشروع، ثم قيل لي ان في مصلحة المساكن الشعبية لا يوجد الا مهندس واحد، مع ان في مصلحة التعمير موجود أكثر من عشرين مهندساً، وفي الاشغال العامة يوجد مئات المهندسين، فأريد أن أعلم من الحكومة ما هي الخطوات السريعة التي ستتخذها للمباشرة بتنفيذ هذا المشروع الحيوي، وهذا ما أطلبه من الحكومة أن توضحه لنا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ميشال فرحات.

ميشال فرحات: دولة الرئيس، لا شك أن الضمان الاجتماعي حق للمواطن على الدولة، ولا شك ان القضية ملحة ويجب أن تتحقق في جميع فروعها، وهناك تجارب في اوربا، تبين في نتيجتها أن الضمان الاجتماعي بالنسبة للدولة قد يؤدي الى هدر أموال كثيرة وكثيرة جداً بالنسبة للمسايرات وللمخالفات التي تحصل بمناسبة تطبيق هذا القانون. لذلك أود ان أسأل معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية اذا كان يرى ان هنالك امكانية اتفاق او تعاقد مع شركات التأمين، كي تقوم هذه الشركات بدور الدولة وتؤمن الضمان الاجتماعي بالنسبة للمواطن.

والشيء الثاني الذي أود أن أتكلّم عنه، هو موضوع البطالة فالبطالة في لبنان على نوعين، البطالة الموسمية التي تستمر طيلة ستة أشهر من السنة في الجبال والارياف. والبطالة المستجدة ويقدر عدد طلاب العمل الجدد سنوياً بما لا يقل عن العشرة الاف عامل نحن بصدد الشؤون الاجتماعية، ألا ترى الحكومة المحترمة، ان قضية الحرف اليدوية التي اعتمدتها مثلاً دول سبقتنا في هذا المضمار كسويسرا وغيرها. اذا عممت هذه الحرف في الجبال والارياف واعطي اللبناني في قريته مساعدات وقروضاً لتأمين النول والمواد الاولية للعمل في منزله مع عائلته، ألا ترى أن هذه المساعدة تؤمن عملاً للقروي في قريته طيلة أيام السنة. هذا السؤال أطرحه على معالي الوزير راجياً ان يصار الى دراسته لامكانية توسيع الحرف اليدوية في لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ موريس زوين.

موريس زوين: دولة الرئيس، استمعنا الى كلمة الزميل الاستاذ جان عزيز، والى غيره من حضرات النواب

المحترمين وبصورة خاصة الى كلمة الاستاذ ريمون اده، الذي تكلم في موضوع المساعدات الاجتماعية، وقال أن هناك امكانية الغاء المساعدات الاجتماعية عن الاشخاص الذين ليسوا بأيتم. انني بهذا الموضوع أخالفه تماماً، لانه لا يكفي ان يكون يتيماً بل هناك عيال يجب أن لا يجرموا من عطاء الصفة الاولى، ويجب الدرس في اوضاعهم البيئية لانه اذا ولد تعطل في البيت وأمه تشتغل وحدها لتداويه. ويكون للام اولاد صغار. اعتقد أنه من الافضل ان يكون مائتاً رب هذا البيت، حتى لا يكون عبئاً على العائلة، كما لو كان حياً.

لذلك أرى أن هذه الامور يجب أن تدرس من قبل الشؤون الاجتماعية. والشؤون الاجتماعية هي تنقب وتدرس اذا كان هناك من اشخاص يستفيدون من دون حق. وهذا الموضوع يرجع الى الادارة والى التفتيش، كما يجب أن لا يجرم المستحق من المساعدة الاجتماعية، من غير الذين ليسوا بأيتم. هذه كلمتي الوحيدة التي ألقياها على مسامعكم وأنا أتناها.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ادوار حنين.

الرئيس:

دولة الرئيس، يلاحظ من أقوال الذين تولوا الكلام في موضوع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. أن الذين مروا في هذه الادارة يعرفون أعمالها والخدمات والمهام التي تقوم بها، ويتوصلون بالنتيجة الى الاقتناع بها وبأعمالها وبجميع مصالحها وبصورة خاصة الانعاش الاجتماعي. وكنت اتمنى لو أن الزميل الاستاذ جوزف مغبغب في وقت قريب يمسي وزيراً في هذه الوزارة اذا ما اصطف في جانبنا الاستاذ جان عزيز والاستاذ ريمون اده وأنا.

ادوار حنين:

توضيح بصدد عملية الايواء التي تقوم بها مصلحة الانعاش الاجتماعي ووزارة العمل. ان ما تفضل به الاستاذ ريمون اده، والايضاح الاضافي الذي تفضل به الاستاذ مورييس زوين انما هما اعتباران يدخلان في ميزان مصلحة الانعاش عندما تلجأ الى ايواء ابناء اللبنانيين. هناك مقياس، لا تحيد عنه مصلحة الانعاش ايواء الايتام اولاً: يتيم الابوين يفضل على يتيم الاب الواحد او الام الواحدة، بعد ايواء الايتام. ايواء المعوزين من العائلات الكثيرة العدد. يعني في الوقت الذي مررت به في هذه الوزارة لم نقبل بايواء بعض الايتام الا المعوزين الذين تزيد في الاسرة عدد الاولاد على الخمسة. وهكذا يكون عمل الايواء الذي تقوم به مصلحة الانعاش عملاً اساسياً قبل ان تشيع في البلد التدابير المتخذة قبلاً، والمزمع اتخاذها من اليوم وصاعداً في ما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية.

دولة الرئيس، قبل أن تكون لنا الطبابة المجانية. وقبل أن يكون لنا التعليم المجاني. وقبل أن تنظم بدقة وتنفذ بدقة الضمانات الاجتماعية. لا يمكن التفكير بالغاء هذه المصلحة مصلحة الانعاش الاجتماعي لانها تسد ثغرة صغيرة في هذه الشلقة الاجتماعية الكبيرة ومن الان الى أن

تصبح هذه الاشياء حقاً لكل مواطن، فلا بد من مصلحة في هذه الدولة، وهذه المصلحة هي مصلحة الانعاش تقوم ببعض الهبات وبعض اموال الرحمة التي لا يمكن ان ينقضها الا عمل اجتماعي منظم. وفيما يتعلق بتشابك اعمال هذه المصلحة مع اعمال الوزارات الاخرى، فهذا امر واقع.

ولقد قال الزميل الاستاذ جان عزيز ان هذه الاعمال القائمة تعلم المواطنين كيف يجب ان يكون التعاون في سبيل الانهاض بين شعب وحكام، وهذا امر هام، فالطرق وجر المياه، وتمد الكهرباء التي تتولاها بصورة خاصة مصلحة الانعاش عندما تبدو الحاجة. قامت بمثل هذه الاعمال قبل مصلحة الانعاش، مصلحة التعمير، ويقوم بمثلها الان المشروع الاخضر فان مثل هذه الاعمال التي تحقق ان على صعيد الطرقات او على صعيد الكهرباء. وكذلك المياه التي تحققت على يد مصلحة الانعاش والمشروع الاخضر، وما تحقق منها على يد مصلحة التعمير. لم تهتم وزارة الاشغال من قبل، الى تحقيق مثلها. لذلك صار ارتباط قرى كثيرة ومناطق وديساكر كثيرة بطرف المواصلات العامة، وأثيرت قرى كثيرة. وسقيت شفة وارض كثيرة على يد مصلحة الانعاش هذه.

وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، فما من شك أن هذا الضمان الاجتماعي حدث اجتماعي هام في العالم، كما انه حدث اجتماعي هام في لبنان. الامر الذي رغب به الاستاذ ريمون اده بأن تجمع مقررات مجلس الضمان الاجتماعي وأن تذاع، وهو أمر تواجهه الان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بصدد حملة توعية شاملة كاملة، من اجل ان يفقه الشعب مضامين هذا الضمان الاجتماعي. ومن اجل أن يسهم مع المسؤولين رسمياً عنه بانجازه وتحقيقه. وأعتقد انه في وزارة العمل وفي مصلحة الضمان وفي مديرية الضمان بصورة خاصة، التفكير جار من أجل أن تنشأ دائرة تختص لاداعة وتفهم القرارات التي تصدر عن الضمان الاجتماعي في طريق تنفيذها مراحل مراحل.

هذه الحركة، حركة التوعية تستوجب حتماً جمع القرارات، تستوجب حتماً تعميمها وتستوجب حتماً شرحها وايصالها الى المواطنين لكي يعرفوا كيف يجب ان يفهموا بايجاز هذا الضمان الذي فلنا أنه حدث خطير هام في حياة الشعوب.

أما المساكن الشعبية فقد انشئ القانون على يد وزارة كرامة سنة ١٩٦٢. وكان الوزير آنذاك الاستاذ جان عزيز. ثم عدل هذا القانون على يد الاستاذ وجدي الملاط، وهو في التنفيذ الان. هذه المصلحة مصلحة الاسكان الكائنة حالياً في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لم تأخذ حجمها الطبيعي حتى الان، لان القانون كما تبين في السابق أيام كانت الوزارة يشغلها الزميل

الاستاذ جان عزيز . لم يتبين أن تنفيذ هذا القانون امر مدهم . أما وقد عدل هذا القانون وقد صار عملاً لمصلحة الاسكان يجب أن يعمل . فهناك ايضاً تفكير وقد وضعت الاعمال التحضيرية من اجل ان تنشأ في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مصلحة اسكان ذات ملاك واسع يضم أكثر م مهندس ويضم أكثر من رسام ويضم أكثر من موظف اداري كما هي الحال الان لان ما عدا واحد واحد واحد ملاك واسع شامل تبعاً فيه الامكانيات وتبعاً فيه المواهب الى الفراغ من الدراسات التفصيلية التي يجب أن توضع قبل أن يوضع دفتر الشروط . من أجل ان يباشر العمل في هذا المشروع الذي اوليته يا دولة الرئيس في ايامك الاهتمام الاول .

سيدي الرئيس ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اذا كان لا بد من قول في صدد هذا القول : هو أن هذه الاعتمادات التي تعطى لهذه الوزارة ، هي بالنسبة لمهام الاسكان قليلة جداً . فنأمل من الحكومة في السنة القادمة عندما تعد الموازنة القادمة وبصورة خاصة من العناصر الدائمة في تهيئة الوزارة ومن هم عن يمين دولة الرئيس في هذه الجلسة ، أن يخصصوا وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باعتمادات كافية تمكنها من القيام بمهامها الجسام ، الملقاة على عاتقها وبصورة خاصة في هذا الظرف بالذات حيث الايام تركز قفراً ولم تعد تركض على ظهور الجمال كما كان في السابق .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني .

سامي البستاني : دولة الرئيس ، لي ملاحظتان أود أن ألفت نظر معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية اليهما .

فالنقطة الاولى ، نحن الان على عتبة تصنيع او زيادة تصنيع في هذا البلد ، وعلى عتبة مشاريع ضخمة سوف تسهم بها شركات وطنية وأجنبية . فأرى أن لدينا ايضاً نقصاً في العلاقة التي تربط رب العمل بالعامل . اطلب من معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، أن يولي هذه الناحية اهتمامه ، فيعزز النقابات والنقائين ويتقدم بمشاريع قوانين تربط على أسس متينة علاقة رب العمل مع العامل وكيفية حل النزاعات بينهما قبل أن تتدخل الحكومة ، وقبل أن يحصل الاضراب . نحن يا سيدي نحتاج الى كل ساعة عمل في هذا البلد ، لان الوقت أو الزمن يسبقنا وعلينا ان نعمل بقدر الامكان بالساعات كلها ، لا أن نهدها بالاضرابات وتهديد الاضرابات . فاذا كانت القوانين التي تجعل العلاقة بين العامل ورب العمل بتدخل الحكومة ، وبإشراف الحكومة علاقة جيدة ، فنكون قد آمننا أن العامل يصل الى حقوقه كاملة ، وأنرب العمل يأخذ الانتاج من العامل ، وتكون الدولة بإشرافها قد اسهمت على زيادة الدخل ، وعلى زيادة ساعات العمل .

والنقطة الثانية يا سيدي التي أود أن أذكرها . هي أنني سمعت ولا أجزم بصحة ما قيل ، اذ لا

دخان بدون نار، ان بعض ارباب العمل يسرحون عمالهم الذين يريدون الانتماء الى الضمان الاجتماعي كي يتهربوا من واجب نحثهم على القيام به وتشجعهم الدولة بأن هي ايضاً تسهم معهم في رفع مستوى العامل، فيلجأ أرباب العمل الى طريقة شيطانية جهنمية اذ يأخذون عمالاً غير الذين سرحوهم، فيدفعون لهم، اجورهم يومياً او بالاحرى اسبوعياً كي لا يحق لهم اي تعويض او أية فائدة من انتظام هذا العمل. وبذلك يمكنهم أن يسرحوهم بصورة تعسفية ساعة يشاءون، لهذا ارجو من معالي الوزير ان يهتم بهذه النقطة بالذات، لان المصلحة هي ايفاء العامل حقه لا هضم حقوقه. وهذا عمل انساني نأمل من معاليكم العناية الكافية به.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور شهيد الخوري.

شهيد الخوري: دولة الرئيس، لقد وفي الوزراء السابقون، والخطباء حق هذا الموضوع، لما كنت أريد أن أقوله، ففي ما يتعلق بمصلحة الانعاش الاجتماعي، ان هذه المصلحة تشابك أغلب الاحيان مع بقية المصالح، وهذا ما قاله الزملاء وليس بودي ان أردده، انما لي كلمة أقولها في ما يتعلق بالطبابة في المشروع المقبل، وهو مشروع الضمان. ان الطبابة في هذا المشروع ليست مؤمنة او بالاحرى لم تبحث جيداً حتى هذا التاريخ. فالطبابة في المعامل ليست كما يرام من حيث رقابة العمل. هناك عمال عديدون معدون للامراض الصدرية، يعملون في مصانع لا يجوز أن يعملوا فيها، كمعامل القطن، والمعامل التي تستعمل بعض المحروقات والغازات وما يتبخر عنها من مواد لا تتوافق وصحة بعض العمال. اني الفت نظر الحكومة الى هذا الواقع خصوصاً في ما يتعلق بالطبابة وهي على نوعين: مراقبة الاطباء في المعامل، والمصلحة الطبية الدقيقة التي تدرس اوضاع المؤمنين في المشروع.

اما في ما يختص بمصلحة الانعاش الاجتماعي، فان معالي الوزير قد لمس شخصياً بعض المخالفات التي لا تتماشى مع العدالة الاجتماعية التي ينشدها ونشدها نحن بدورنا. وانني موقن ان التوزيع المقبل للمقاعد وللمساعدات الاجتماعية سيكون حقيقة توزيعاً اجتماعياً لا للبيتم وحده بل لجميع المعوزين بعد درس حالتهم الاجتماعية، وأملّي بأن تأتينا الموازنة القادمة بتوزيعات صحيحة يطمئن اليها المجلس الكريم والحكومة الكريمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز.

نهاد بوز: دولة الرئيس، بصدد هذا الموضوع أريد أن أبدي بعض الملاحظات على هامش ما قيل من قبل زملائي. وهذه الملاحظات على هامش ما قيل من قبل زملائي. وهذه الملاحظات تتعلق اولاً بايجاد المورد الذي تتمكن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية أن تستقي مورها منه.

ثانياً: بما يختص باليد العاملة الاجنبية

ثالثاً: بحذف بعض أبواب من موازنة الشؤون الاجتماعية وضمها الى الانعاش الاجتماعي .
ويعلم كل منا على أن لبنان كان السباق في هذا الميدان .

اولاً - نظراً لكثافة سكانه .

ثانياً - لصغر مساحته .

ثالثاً - لاننا في لبنان على ما أعلم ويعلم الجميع عائلة واحدة وقد رأينا أكثر من دولة سافرونا اليها، كثيراً من الناس ينامون في الشوارع . انما في لبنان لم أتمكن يوماً من وجود رجل فقير أو غير فقير ليس له مأوى سواء عند قريبه أو عند صديقه . وهذا ما يجعلنا نقول : ان لبنان العائلة الواحدة المترابطة بجميع مناطقها وبجميع طوائفه كان السباق الى هذه المكرمة الاجتماعية، غير أن ذلك يا سيدي، لا يمنعني من القول بأن كل الذين تكلموا في هذا الموضوع الخطير لم يتطرقوا الى نطاق البحث العلمي الفني التقني الا وهو من أين نجد له هذه الميزانية، ومن الجميل جداً أن نطالب وهذا حق من حقوقنا لاننا في مطلع كل عام نصطدم بعقبتين . العقبة الاولى المدرسة واجباد المدرسة اللازمة للتلميذ . والعقبة الثانية وهي ابواء اليتيم . وفي كل مرة سواء راجعنا الشؤون الاجتماعية ام الانعاش الاجتماعي، نصطدم بالقول، بأن الميزانية قد نفذت . وليس هناك من سبيل لارضاء النواب . وهنا بيت القصيد في هذا الموضوع، رئيس المصلحة الاجتماعية نفذت ميزانيته، وزير الشؤون الاجتماعية لم يتمكن من تلبية الطلب . فماذا بقي اذا؟ هنالك بعض الاقتراحات تفرض على دولة رئيس مجلس الوزراء بوصفه حسيباً لهذه الدولة، أن ينظر الى ميزانيات الملاهي، أي الى واردات الملاهي ويقتسم منها قسماً لمصلحة الشؤون الاجتماعية . وكذلك ان ينظر الى مصلحة التعمير وقد مر عليها الزمن، فيقتسم ايضاً قسماً منها لمصلحة الانعاش الاجتماعي .

كما اني ارى أن بعض الابواب في ميزانية الشؤون الاجتماعية كما يصفونها بالخلايا الاجتماعية والنفقات والمساعدات، يجب أن ينقل بعضها الى باب ابواء اليتامى . وتحديد كلمة ابواء، قد حددها قبلي زملائي الذين تفضلوا بشرحها من يتيم الاب او الام الى يتيم الاب الى يتيم الاثنين معا .

هذه هي يا سيدي ملاحظاتي التي تتعلق بمسألة الانعاش الاجتماعي . أما بما يتعلق بالعمال الاجانب، واذا كنت أقول الاجانب فأعني أيضاً: العمال الذين يأتون من البلاد المجاورة . وانا أشجع ان يأتي العمال كيد عاملة الى هذا البلد، لاننا اذا كنا نرى شجرة تنمو أو حديقة تقوم في لبنان . والفضل بذلك يعود الى اللبناني الذي صمم هذا العمل، انما كذلك يعود الفضل الى اليد العاملة المجاورة التي دخلت الى لبنان، وليس لها نفس المطمح الذي يطالب به اللبناني لكنها

تعمل معنا لانماء وازدهار هذا البلد. من اجل هذا أطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية أن لا تأتي بالصعوبات على اليد العاملة في لبنان، لان في هذا الموضوع ليس من احتكار، وليس من مضاربة Concurrence غير مشروعة وليس من منافسة بين اليد العاملة اللبنانية لاننا جميعاً نتكل على هذه اليد التي تعمل في حدائقنا وفي حقولنا وفي جميع اطرارتنا العملية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، كلمة موجزة أريد ان أعلق على ما تفضل به الزميل الاستاذ فرحات.

فقضية الضمان الاجتماعي وقضية الصندوق، أعتقد انهما ستكونان في السنين المقبلة محط الانظار وموضع نقاش، لان الضمان الاجتماعي بحد ذاته موضوع هام وصعب المنال بنتيجته، لكننا أريد ان نزيل عن الازدهان بعض ما علق بها على ما يظهر، من امكان ادارة هذا الصندوق وامكان تنفيذ الضمان عن طريق شركات خاصة.

لقد سبق قانون الضمان الاجتماعي دراسات جمة واجتماعات عدة عقدة مع جميع الاطراف المعنية، ومن الحملة مع شركات التأمين، ودعيت جميع الشركات الى اجتماعات متتالية عرض عليها تسلم هذا الامر. لان هذه الشركات كانت قد أقامت حملة ضد الضمان الاجتماعي وتدعي انها هي تتولاها. والمفهوم والمسلم به في لبنان أن القطاع الخاص دائماً ودوماً يقوم بأحسن كلفة وبأقل كلفة مما تقوم الدولة به، فعرض الامر على شركات الضمان فلم نجد ان شركة واحدة قبلت به، لان الضمان الاجتماعي هو ضمان شامل لا يفيد الطبقة الراقية فقط، او موظفي الشركات الذين يسهل تقاضي الاقساط منهم، ولكنه يشمل ايضاً من هم في الدساكر والقرى النائية حيث لا تصل أية شركة بل تمتد فقط يد الدولة لتتقاضى ما يجب ان تتقاضاه لتسيير أمور الضمان.

لذا كنا نعتقد ان هذا الامر مبثوث فيه. ولكن أرجو أن يكون واضحاً لدى الزملاء على الاقل وهم يمثلون الشعب، بأن هذه الطريقة التي اعتمدت، انما هي خير طريقة كان بالامكان تنفيذ الضمان الذي يطالب به الجميع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، لقد سبقني كثير من الزملاء وتكلموا عن تشابك الصلاحيات او تجانسها بين الاعمال التي تقوم بها وزارة الاشغال، والتي تقوم بها وزارة الزراعة. وهنا أكرر واقول، ان ما تقوم به وزارة الاشغال، ليس من الضروري ان تقوم به وزارة اخرى. فمن حق ومن واجبات وزارة الاشغال شق الطرقات. كما انه من حق وزارة الزراعة في المعنى الواسع خلق او ايجاد طرق زراعية، وليس هذا العمل من واجبات الشؤون الاجتماعية. فالشؤون الاجتماعية التي

تقوم بمثل هذا العمل، تتعدى على واجبات غيرها وعلى صلاحيات غيرها. اننا نأمل من وزارة الشؤون بشخص وزيرها ومن رئيس مصلحة الانعاش المستقل الذي ليس لوزير الشؤون اية صلاحية عليه أن ينظر في هذه القضية. كما نأمل من دولة رئيس مجلس الوزراء ان يأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار.

أما فيما يتعلق بالشكاوى التي تقدم بها الاجراء ضد ارباب العمل، فهذه الشكاوى مضي عليها ما ينيف على الاربعة وعلى الخمس سنوات ولم ينظر اليها. وقد مضى وقت طويل على وجودها بين التفتيش وبين جلسات يقوم بها مفتش العمل، فلم نجد اية بارقة أمل من الاسراع في هذه القضية الحيوية. ومن ثم لم نرى أي خيال يجثم فوق رب العمل، عندما يتصرف بأعماله ضد الاجراء تصرفاً ارعن اذ يقطع باب الرزق عن العمال حتى يقدم على صرفهم بعد مضي ثلاثة أشهر. كي لا يتمكن الاجراء من المطالبة بالتعويض. فعلى وزارة العمل والشؤون ان ترعى المسألة بعين يقظى، وتحذب على الاجراء حتى لا تجعلهم فريسة لرب العمل.

هذا فيما يتعلق بالاعمال التي يقوم بها بعض أصحاب الصناعات وبعض الشركات. فهل لمعالي وزير الشؤون والعمل ان يخبينا عكس ذلك؟ وهل اخذت وزارة الشؤون أي مبادرة للحد من هذه الاعمال الانسانية التي يقوم بها بعض اصحاب الشركات والمعامل يومياً وفي اغلب الاحايين ضد الاجراء. نريد جواباً من معالي وزير العمل. نريد ديمقراطية صحيحة، ولا نريد اشتراكية ملحدة فاذا كان هناك من اجراءات متخذة او بالنية اتخاذ التدابير السريعة الكفيلة بازالة هذا الحيف، فليفضل معالي وزير العمل الاعتباطية وراعينا حق الاجراء، والا فالاسترسال ماض عند ارباب العمل، والاجراء ومصير عائلات الاجراء على كف عفريت، أليس ذلك يا معالي الوزير؟

ومن جهة المساعدات والحالات الاجتماعية التي تتصرف بها مصلحة مستقلة ليس فوق رأسها أي محاسب. طلبنا مراراً وتكراراً، ونحن بيدنا اخذنا الطلبات، ان من حالات اجتماعية، وان من حالات يتيمية، وتعلمون يا سادة أن الحالات الاجتماعية هي عند الضرورة القصوى أعظم بكثير من حالة اليتيم، فالحالة الاجتماعية مثلاً، اذا كان الاب سكيراً، او اذا كان قد ترك العائلة تتخبط في عادات غير مشرفة. حينئذ يجب على هذه المصلحة أن تعطي هذه الحالات الاولوية في كل شيء، ولسوء الحظ، كلما طالبنا بذلك يقال لنا ان المال مفقود. عندنا يا سادة مال مخصص للطرق، نحن لسنا بحاجة الى طرق، هناك وزارة اشغال مسؤولة عن الطرق، وكذلك النوادي. هناك وزارة مسؤولة داخلياً عن النوادي. نريد أن نؤمن التهذيب والتربية للعائلات التي دخل الى قلبها النشوز على القانون وعلى الحالة الاجتماعية، ولطالما لم تأخذ مصلحة الانعاش بهذا المبدأ الصريح العلني الذي له الافضلية على اليتيم. اننا نطلب كما طلبنا فيما مضى الغاء هذه

المصلحة المستقلة، وجعل هذه الادارة منوطة مباشرة بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل، لكي يتمكن من محاكمة وزير الشؤون والعمل ومدير العمل والشؤون الاجتماعية، وبذلك نؤمن التربية لمن نكبهم الدهر بحالات خاصة.

أما قيمة ما حذف من الموازنة في هذه السنة بما يتعلق بمبلغ العشرين الف ليرة للحالات الطارئة، فاننا نطالب بالحاح لاعادة المبلغ الى هذه الوزارة، لكي تصرفه كما كانت تصرفه في السابق فيستفيد منه الجميع، رغم اننا نحن في الشمال لاسيما في منطقة الزاوية لم نستفد منه شيئاً ومع ذلك نرى في بيروت أقساماً عديدة للشؤون الاجتماعية مثلاً مكاتب للتوظيف، حتى اصبحت وزارة الشؤون ومصلحة الشؤون مأوى لمن نكبهم الدهر، فكانت لهم مهلاً وموراً عذباً يتقاضون المعاشات الباهظة، لذلك نأمل أن تنعم المناطق اللبنانية كلها بفيض هذه الملايين المخصصة في مصلحة الشؤون الاجتماعية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مارون كنعان.

مارون كنعان: دولة الرئيس، أنا أشكر جميع الزملاء الذين تكلموا بصدد الشؤون الاجتماعية. غير انني أود ان أسأل الحكومة سؤالاً بسيطاً، وليس سؤالاً هذا للحكومة الموقرة الماثلة أمامنا الان حالياً، بل هو للحكومة السابقة ايضاً، انه بمجرد وفاة احد النواب، او أحد الوزراء أو احد المدراء في الدولة، يأتي المجلس ويقرر لمن خطفته يد المنون مبلغ مائة الف ليرة مثلاً، لان أولاد ذاك الراحل اصبحوا في عداد الايتام فيقضي علينا الواجب أن نحافظ على هؤلاء الايتام. ولكن يا معالي الوزير عندما نذهب الى وزارة الشؤون الاجتماعية ونطلب اعتماداً لیتيم واحد، يقال لنا انه لا يوجد للايتام اعتمادات.

فأرجو منكم أن تزيدوا هذه الاعتمادات قليلاً وفقاً لهؤلاء الايتام الفقراء. ولقد ذهبت مراراً الى هذه الوزارة فرأيتها محاصرة من قبل رجال الشرطة بسبب كثرة مثل هذه الطلبات ورجال الشرطة بأنفسهم يشقون لنا الطريق حتى تتمكن من الدخول الى هذه الوزارة من أجل مراجعة المسؤول هناك، لكي نحصل على اعتماد لیتيم واحد، فتكون النتيجة ويكون الجواب انه لا يوجد اعتمادات.

لذلك آمل منكم أن تهتموا بهذه القضية قبل كل شيء لانه عندما يموت أحدنا، أو يموت أحد الوزراء لا سمح الله، يقرر له صرف مائة الف ليرة، فكيف ينظر الشعب الينا عندما لا تتمكن من أن نحصل على اعتماد لیتيم واحد. ونحن نسمح لانفسنا ونقرر صرف مئات الوف الليرات.

فالرجاء الاهتمام بهذه القضية لان الشعب لم يعد يقبل ويرضى بما حصل ويحصل. فكثرة

المراجعات والصرخات التي نسمعها بهذا الصدد، تضطرننا ان نترك منازلنا. وأقسم لكم يمينا بالشرف انه اذا لم تزدوا الاعتمادات للايتام في هذه السنة فاننا لن ندفع غرساً من الضرائب للخزينة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رفعت قزعون.

رفعت قزعون: دولة الرئيس، مما لا شك فيه ان وزارة الشؤون الاجتماعية هي احدى الوزارات الحيوية للبنان وللمجتمع اللبناني. فالزملاء الكرام الذين سبقوني في هذا المضمار قد أبدوا ملاحظات قيمة حول هذا الموضوع. وأنا أتقدم بدوري بملاحظة واحدة لهذه الوزارة طالباً ومتمنياً أن يكون الاتفاق في محله عندما تقرر وزارة الشؤون أن تمنح مدرسة، أو أن تفتح ميتماً، أو أن تعطي فقيراً، أو أن نعمل أعمالاً من هذه الاعمال الحيوية القيمة. وكذلك التفتيش يجعل لهذه الوزارة وفراً يمكن أن تسند فيه الناحية التي تكلم عنها الزميل الكريم مارون كنعان. هذا ما الفت نظر الوزارة المحترمة اليه، ان التفتيش يجب ان يجري بدقة وأن تعمل الوزارة المحترمة على ما يقتضيه الحال في العطاء، وليس فقط في فتح الاعتمادات وفي عدم صرفها او في صرفها. هذا أمر يعود ادارياً الى الوزارة وهو أمر اداري محض، اننا لا نهدد تهديداً ولا نقول في وعيد، بل نتمنى على الوزارة المحترمة وارجو ان تعمل به.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز: دولة الرئيس، كان في السنين الماضية يوجد اعتماد متواضع في وزارة الشؤون الاجتماعية، هذا الاعتماد لا يتجاوز العشرين او الثلاثين الف ليرة، ويسمى اعتماد حوادث طارئة، تصفحت ميزانية وزارة الشؤون لهذا العام فوجدت ان الحكومة رجعت عن هذا الاعتماد. أنا أرجو من الحكومة والح في الرجاء أن تعيد هذا المبلغ الى ميزانية وزارة الشؤون، وأنا استشهد على صحة قولي هذا بدولة رئيس مجلس الوزراء وزير المالية نفسه، كم من مرة يرد الى مجلس الوزراء طلب معونة، ولا تتجرأ الحكومة على فتح باب التعويض على أشخاص تعتبرهم ويعتبرهم الوزراء في قرارة أنفسهم أنهم محقون ويستحقون هذا العون. هذا فضلاً عن انكل مواطن لبناني يصاب بمصيبة مفاجئة لا طاقة له بتحملها، ليس في وسعه ان يلجأ دائماً الى مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء لا يمكنه وهو مقيد بالاعتبارات العامة، من مالية وغيرها وبمواعيد معينة لاجتماعه، لا يمكنه ان يلبي الطلبات بسرعة.

أضرب على ذلك مثلاً عائلة مقيمة في فصل الشتاء في الجبل ينهار على بيتها صخر عظيم فيتهدم البيت ويقتل طفلاً او طفلين وقد يقتل رب العائلة، وأسمي حوادث وقعت اثناء وجودي في الوزارة. هل في امكان هذا الشخص ان يأتي الى مجلس الوزراء وأن يتقدم بالطلب ويجتمع مجلس الوزراء ويقرر، ثم ينبت الف قضية في مجلس الوزراء للمطالبة بتعويضات ماثلة، بينما في

حالتنا الحاضرة ومع وجود هذا الاعتماد، يأتي احدنا او أي مواطن شخصياً الى معالي وزير الشؤون ويطلب اليه أنينظر بالامر، يتصل بمخفر الدرك فيحقق بسرعة خاطفة، ثم يقرر الاعتماد ويصرف فوراً.

الح باسم الزملاء وباسم الفقراء في أي منطقة كان، على معالي وزير المال دولة رئيس مجلس الوزراء، ان يوافق على اعادة هذا المبلغ لميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، لي كلمة صغيرة تعقيباً على ما قاله الزميل الاستاذ جان عزيز طالما أن الحالة كما وصف، فاني لست فقط اتمنى على الكومة أن تعيد هذا المبلغ، بل أتمنى على الحكومة أن تزيد أيضاً من عشرين او ثلاثين الف ليرة، الى مائة الف ليرة اذا امكن.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين.

بعد أن تكلمتم بهذا الموضوع هل ترون مانعاً من ان تباشر الرئاسة بالتصويت. والكلمة الى معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

وزير العمل والشؤون الاجتماعية: دولة الرئيس ايها النواب المحترمون.

ستكون كلمتي بناء لطلبكم مقتضبة جداً، لاسيما وأن الزميلين الاستاذين ادوار حنين وجان عزيز قد اغنياني عن الاطالة في الشرح.

أود ان أجيب على بعض الملاحظات التي أبدت من النواب المحترمين، بصدد ما اثير في حالات الايواء في مصلحة الانعاش الاجتماعي أود ان أوضح انه اتخذ في هذا العام تدبير جديد بشأن الحالات الاجتماعية. ان الحالات الاجتماعية في مصلحة الانعاش تتناول ما يقرب الثلاثة الاف حالة، اذ ان هذا العدد قد جمد في هذا العام، ولن يضاف أية حالة واي عدد عليه، لان مجلس ادارة مصلحة الانعاش الاجتماعي يولى القيام بالتحقيق، بالنسبة الى هذه الحالات، وابدت بعض الملاحظات حول رجاحة تلبية بعض الطلبات وعدم رجاحتها، فتقرر القيام بتحقيق، لغربلة هذه الحالات ولتمحيصها جميعاً، والابقاء على ما يجب ابقاؤه منها ورد ما يتوجب رده، وأظن انه لا تمر الستة اشهر الاولى من هذا العام حتى يكون هذا التحقيق قد تم ويكون هذا التمحيص قد حصل تماماً.

وبالنسبة الى الايتام لن يتبدل شيء على الاطلاق في هذا العام. الحالة بقيت كما هي وستلبي الطلبات المتعلقة بالايتام في اطار الاعتمادات المخصصة لهم.

اما بالنسبة للطلب الذي تقدم به الاستاذ جان عزيز فان هنالك اعتماداً بثلاثين الف ليرة في أحد

الابواب سيعاد الى باب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

- تصفيق -

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، زملائي الكرام.

يا سيدي فيما يتعلق بطلب الزميل الاستاذ جان عزيز انه طلب وجيه ونحن معه فيه، ولكن تسهيلاً على الموازنة من اضافة مبلغ ثلاثين الف ليرة، فهذا يمكن الاستعاضة عنه من باب الاحتياطي لتغذية سائر بنود الموازنة والبالغ ما يزيد على الاربعة ملايين ليرة، لذلك فاني اعدكم، بأنه في اول جلسة لمجلس الوزراء سنأخذ من هذا الاعتماد الاجمال مبلغ ثلاثين الف ليرة ليضاف الى وزارة الشؤون.

الرئيس: البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٧٧١٧٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه. الخ. . .

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين،

لاحظت الرئاسة ان النصاب يفقد في غالب الاحيان عندما يكثر المتكلمون، فاذا وعدتوني بانكم تحافظون على عدم فقدان النصاب، فاني مستعد ان ابقى لدرس موازنة كل وزارة عشر ساعات.

جان عزيز: ارجو من دولة الرئيس ان يسمح لي بكلمة تتعلق بالنظام.

الرئيس: الزميل الكريم اذا تكلم بصدد تعديل النظام او اقترح ذلك التعديل، فاقترحه هذا بحسب القاعدة يحال الى لجنة النظام الداخلي، ومن ثم لجنة النظام الداخلي ترفع الاقتراح الى المجلس وهذا طريق طويل.

جان عزيز: دولة الرئيس، تلبية للواجب الوطني، وليس لتهديد الرئاسة بانها ستمنع الكلام، نحن نريد ان نبحث في وزارة الانباء والارشاد، ولا يجوز للرئاسة الكريمة ان تمنع عنا الكلام بحجة ان النصاب سيفقد. على الاشخاص الذين يسببون فقدان النصاب ان يتحملوا مسؤولية ذلك تجاه الرأي العام وتجاه الرئاسة، وهنا النظام بيدك يا دولة الرئيس ففي امكانك ان تطبقه، ولكن ان تقول للنواب، سأمنعكم عن الكلام ولا تعطيههم الكلام ليجثوا في بنود الموازنة، فهنا نحن ستمنع عن التصويت على الموازنة.

الرئيس: حضرة الزميل، ان الذي قالته الرئاسة علنا كان امام الحضور، فلقد قلت لكم اذا لم يفقد النصاب فاني مستعد ان اعطيكم الكلام عشر ساعات في شأن كل وزارة، اما اذا فقد النصاب فلا

يمكنني ان اكمل البحث والتصويت على الموازنة. وهكذا ينص النظام.

مشروع موازنة مديرية الهاتف العامة الموازنات الملحقه

وافقت اللجنة على تخفيض مبلغ ٣٣٢٢٥٠٠ في موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٦٦ من مشترى اجهزة للمراكز ونفقات تركيب في الجزء الثالث ذلك لان الادارة لن تتمكن من استعمال هذا الاعتماد وزادت موازنة عام ١٩٦٦ على الموازنة السابقة مبلغاً قدره ٢٩٥٥٠٠ ل.ل.

قسم النفقات: الجزء الاول

الفصل الاول - نفقات الاستثمار

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ١٠٧٧٧٩٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون.

عبد اللطيف بيضون: دولة الرئيس، ورد في فذلكة الموازنة أننا نستورد مواد غذائية بمبلغ مئتي واثنى وعشرين مليون ليرة واننا نصدر بقيمة ستة وسبعين مليون ليرة، من أصل هذا المبلغ ٥٦ مليون ليرة ثمن فواكه وخضار نصدرها للخارج، فمعناه اننا لا نصدر شيئاً يذكر من المواد الغذائية التي نحتاجها في هذا البلد، فأنا أناشدكم بالله أيها السادة فيما اذا أقفل البحر ومنع عنا استيراد المواد الغذائية، فما هي التدابير الاحتياطية التي اتخذتها الدولة لتأمين حياة السكان لهذا البلد، اذن نحن نسلي انفسنا ونضحك على حالنا بان هنالك مكتب قمح، أي ما معناه لفظة قمح تؤمن القمح للسكان وتؤمن لنا المواد الغذائية الرئيسية.

يا سيدي بدلاً من مكتب القمح، يجب أن يكون هنالك زراعة قمح، فزراعة القمح هي التي تؤمن الموارد الصحيحة للبلاد، وهي التي تؤمن المواد الغذائية الدائمة، التي لا تضطرنا في الحالات الطارئة ان نفقد الاسباب التي تؤمن لنا الحياة، فلهذا أتمنى على الدولة أن تحول الاعتمادات التي نستورد بها المواد الغذائية من الخارج الى اعتمادات تؤمن الزراعة في الداخل وهذه الزراعة كان من الممكن تأمينها لو ان الدولة فكرت في الماضي تفكيراً صحيحاً، وجعلت من مشروع الليطاني، كما هي الحال في الجمهورية العربية المتحدة. وهذا كان ممكناً، ان يكون مشروع الليطاني بنسبة مشروع السد العالي الذي أحدثته الجمهورية العربية المتحدة، فيما لو كانت الدولة فكرت تفكيراً صحيحاً، وتفكيراً مبنياً على قواعد تؤمن للمواطنين الحاجات الضرورية لتأمين الحياة، ولكن تحويلها لهذا المشروع الهام عن غايته الاساسية يعتبر مؤامرة على لبنان،

ومؤامرة على اقتصاده، وعلى المواطنين، ومؤامرة على كل ما يسمى نفعاً وخيراً لهذا البلد، والان تأتي الدولة وتزيد «بالطين بله» بعد أن حولت هذا المشروع عن غايته وخفضت ٤٦ مليون لتحويل جزء من مشورع الليطاني الى نهر الموت، مع العلم انه لا يوجد أنهر لتغذية هذا النهر، ان الانهر موجودة، لكن هذا العمل نعتبره عملاً انتقامياً لازدياد الحرمان على أبناء الجنوب، وحرمانهم من حقهم المشروع في هذه المياه أي ان مشورع الليطاني كان لنا الامل الكبير به حيث كنا نمني به أذهاننا ونفوسنا نحن أبناء الجنوب بانه سيأتي يوم من الايام ونستثمر من هذا المشروع ويدر علينا الخيرات العظيمة، ونؤمن ليس لنا فحسب، المواد الغذائية من الحبوب وغيرها، بل للجنوب وللبنان كافة من موارد هذا المشروع الخير الذي حول عن غايته، لذلك ارجو من الحكومة ان تلغي هذا الاعتماد أي اعتماد ال - ٤٦ مليون ليرة لتحويل جزء من المشروع الى نهر الموت، وتحويل ال - ٤٦ مليون ليرة الى الجنوب لتغذية الزراعة في أرضه.

الرئيس:

البند ٢ - التعويضات والمساعدات والمكافآت ٣٣٧٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثريه. الخ. . .

الجامعة اللبنانية:

زيدت موازنة الجامعة اللبنانية بجزيئها ٦٨٠٠٠٠ ل.ل. نفقات احداث معهد الفنون الجميلة، وحصلت بعض التعديلات على البنود.

قسم النفقات - الجزء الاول

الفصل الاول - الادارة المركزية

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد:

دولة الرئيس، يؤسفني جداً أن أدرس أموراً مهمة في جو كهذا الجو، وكنت أود أن لا أطيل الكلام، انما لا بد من أن أذكر شيئاً بوجود معالي وزير التربية. فالجامعة اللبنانية هي محط آمال الشباب يا سيدي، وهي امال هذا الجيل الطالع، ونأمل قبل ان يفوت الاوان، أن تهتم الحكومة بأمر لا بد أن تستعجل به، مع العلم ان ارض الجامعة أصبحت جاهزة وعلى وشك أن تباشر الحكومة بالشراء وانجاز الانشاءات انما هنالك المعدات التي اشترتها الحكومة لكلية العلوم، وهي لا تزال تحت الامطار أحياناً، ولا يجوز أن تبقى في هذا الوضع، لذلك اقترح على معالي وزير التربية، لانني أعلم انه لا يمكن أن ننشأ الجامعة في بضعة شهور، أقترح دراسة امكان تجهيز المختبرات للجامعة اللبنانية والبدء بالعمل لانشاء هذه المختبرات، ولو كانت بعيدة عن

الجامعة الان حتى يتسنى لاساتذة الجامعة اللبنانية في كلية العلوم، أن يوجهوا الطلاب الى هذه الكلية الجديدة وحتى لا نتأخر كثيراً في انشائها، ارجو ملحاً أن تباشر الحكومة بدرس انشاء مختبرات الكلية على الاراضي الجديدة

الرئيس :

حضرات النواب المحترمين

لقد استعملت الرئاسة حقها بسرعة التصويت، لانها لمست من اكثرية هذا المجلس، رغبة بالتصويت على هذه الميزانية بمادة وحيدة، ولقد اجبت في ذلك الحين بأن هذا العمل مخالف للدستور وأنا دستوري، فلا يمكنني أن اوافق على ذلك، وكانت حجة النواب علي حينذاك، باننا قد شبعنا من درس الموازنة في اللجان، وليس من لزوم لنعود ونعدد ما ذكرناه في اللجان، فهذا كان السبب الوحيد للذين يطلبون الي بأن أصوت على الميزانية بمادة وحيدة، لذلك وبما ان اكثرية هذا المجلس قد طلبت مني هذا الطلب، وانا رفضت هذا الطلب للأسباب التي ذكرتها، لهذا لا تلوموا الرئاسة اذا استعجلت في التصويت على الابواب والبنود، لانها لمست من اكثريتكم هذه الرغبة حتى بدون مناقشة على الاطلاق .
والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ صبحي المحمصاني .

صبحي المحمصاني : دولة الرئيس، يبدو لي ان الجو مكهرب، لذلك سأختصر ليس خوفاً من التكهرب او لان الموضوع ليس مهماً، ولكنه قيل قديماً ان خير الكلام «ما قل ودل» فحن الان في معرض دراسة الجامعة اللبنانية وهي من الاهمية بمكان، نحن نريد ان نعرض امام المجلس الكريم ان هذه الجامعة تنمو بسرعة فائقة، وان هذا النحو لا يقابله ما يجب من العناية ومن الاعتمادات، واني ابين للمجلس الكريم، هذا الاحصاء البسيط، ان الجامعة اللبنانية تحوي أكثر من ستة او من سبعة الاف طالب جامعي، من أصلهم أربعة الاف ونيف في كلية الحقوق والعلوم السياسية فاني أسأل المجلس الكريم هل يعرف ما هو عدد الاساتذة لكلية الحقوق؟ عددهم اثنان فقط لا غير، استاذان فقط أصيلا في ملاك الجامعة اللبنانية في كلية الحقوق والعلوم السياسية لاربعة الاف طالب جامعي، يوجد لهم متعاقدون كثيرون بطريقة التعاقد لا يجب ان تكون هي الطريقة الأساسية بل يجب أن تكون الطريقة الاستثنائية، اني الفت نظر الحكومة الكريمة ونظر اخواني الزملاء الكرام الى هذه المسألة المهمة التي يجب ان تأخذ العناية التامة لاجل رفع مستوى الجامعة اللبنانية، خصوصاً وان في بيروت ولبنان جامعات غربية اجنبية تؤدي خدمات لا تنكر، فلا يجوز أن تكون الجامعة اللبنانية أدنى من هذه الجامعات مستوى من حيث الثقافة ومن حيث مقدرة الاساتذة .

الرئيس :

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٢١٢٩٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني.

سامي البستاني: دولة الرئيس، في البلاد عشرون الف طالب يتخرجون كل سنة ويقفون على عتبة الجامعات، وفي لبنان اربع جامعات، ثلاث منها اجنبية تأخذ فقط جزءاً يسيراً من هذا العدد في صفوفها. فالجامعة الاميركية في بيروت، فيها حوالي الستة الاف طالب، ثلاثون بالمئة فقط لبنانيون والجامعة الفرنسية ستون بالمئة من طلابها لبنانيون، ولا أعلم ما هي نسبة الطلاب اللبنانيين في الجامعة العربية، انما الذي أود أن أقوله يا معالي الوزير هو اننا في هذا البلد علينا مسؤولية كبرى ومهمة، تجاه شبابنا الذين لا يمكنهم دخول هذه الجامعات الاجنبية رغم الوساطة، ومن ليس لهم الامكانيات المادية لا يقدرّون أن يسافروا الى خارج لبنان ليتتمموا دراستهم الجامعية، فزاهم يلقون بالشارع عاطلين عن العمل، ليس لهم التخصص الكافي لامتحان المهن، ولاستلام العمل، ونعلم جيداً ان نصف العلم أضر من الجهل، لذلك يا سيدي يجب ان نسعى بكل قوانا ونفرض على هذه الجامعات ان تأخذ القسم الاكبر من طلابها من اللبنانيين، لانه في هذا البلد يجب أن يعطى مال قيصّر لقيصر. نحن هنا في بلدنا نريد جامعات تثقف الشعب اللبناني، لا أن تثقف الاجانب وتجعل منهم في كل مناسبة يقومون باضرابات ومظاهرات ضد مصلحتنا، ومصلحة اشقائنا ومصلحة الدولة التي يستضيفونها، وأريد بهذه المناسبة أن اقول اننا الان في طور تأسيس جامعة لبنانية، اطلب من معالي الوزير ان يأخذ بعين الاعتبار كل ما تحتاجه الجامعة، من كليات تعلم جميع العلوم، وان يخصص لها كما ذكر زميلنا الكريم الدكتور صبحي المحمصاني الاساتذة من أبناء الوطن ذوي الاختصاص ولا بأس اذا كان بينهم من الاجانب شرط ان يكونوا بصورة مستديمة لا من المتعاقدين حتى يكون التعليم والتحصيل على المستوى الذي نريد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عثمان الدنا.

عثمان الدنا: دولة الرئيس، انني أؤيد ما جاء على لسان الزميل الاستاذ سامي البستاني فيما يتعلق بحصة اللبنانيين من مقاعد الدراسة في الجامعة الاميركية، واني أنوه بالجهود التي تقيمها الجامعة الاميركية بهذا المجال، الا أن لنا رجاء لديها، ورجاء لدى معالي وزير التربية لكي يقوم بالمساعي اللازمة أمام عمدة هذه الجامعة، حتى تزيد نسبة الطلاب اللبنانيين المقبولين سنوياً في مدارسها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور شهيد الخوري.

شهيد الخوري: دولة الرئيس، يؤسفني ان لا أؤيد الاستاذ بستاني والاستاذ عثمان الدنا، ان الجامعات الاجنبية

التي شئت ان تكون في هذا البلد هي نعمة بحد ذاتها، وقد افاضت علينا وعليهم جميعاً وليس لنا ما يوجب أن نطلب منها شيئاً. فأنا يا سيدي اتمنى ان تبقى هذه الجامعات علماً اديباً لهذا البلد، فنسعى مخلصين كي نرفع مستوى العلم في جامعتنا لا أكثر ولا اقل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: دولة الرئيس، اننا نؤيد ما قاله الزميل البستاني ونتمنى على وزير التربية، ان تتدخل وزارة التربية مع عمدة الجامعة الاميركية لزيادة مقاعد الطلاب اللبنانيين في صفوفها.

الرئيس: الكلمة لمعالي رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

لا يسعني ونحن نبحت على هذا الصعيد، من أن ألفت نظر المجلس الكريم، الى أن الجامعة الاميركية ليست هي بالنسبة للبنان فحسب، وانما هي جامعة تشمل نطاقها الشرق الاوسط بمجموعه، وأظن بأنكم تسلمون معي بأن العدد من الاجانب الذين يأتون للدراسة في الجامعات اللبنانية، انما هو على الصعيد الوطني اللبناني من الاهمية، بحيث يجب أن ندركها جميعاً، لانه طالما تخرج من هذه الجامعات، أصدقاء للبنان، عندما يعودون الى بلادهم، كثير منهم يتسلم المسؤوليات الكبيرة وبهذه الصفة طالما كسبنا من ورائهم المواقف التي تناصر لبنان وتؤيد قضاياه، ولذلك، فنحن مع تسليمنا بما ورد على لسان بعض الزملاء، سوف نقوم ولقد قمنا بلفت النظر لدى المسؤولين في الجامعة الاميركية الى هذا الامر وسنكرر المسعى كذلك، ولكن ما أردت ان أشير اليه بأن هذه الجامعات وما تأوي من العديد من الاجانب، هو ايضاً ما ينطوي على قوة بالنسبة للبنان، يجب أن لا يسهو عن بالنا ذلك.

- تصفيق -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير خيبر.

البير خيبر: دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

انني أؤيد كلام دولة الرئيس رشيد كرامي

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

مع الشاء على كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء. لنا كلمة تتعلق بالسلوك الجامعي، نحن نرحب ان يكون لبنان، ملتقى الجامعات ليس للدول المجاورة، بل لدول العالم اجمع، اننا نتمنى على المسؤولين في الجامعات، أن يكونوا حذرين بالنسبة للروح الجامعية التي تدفع بالطلاب الى بث

المبادئ الهدامة التي تضر بمستوانا الاجتماعي، والتي تضر بسمعة لبنان بالنسبة الى علاقاته مع الدول المجاورة او مع الدول الشقيقة، فاننا مع تقديرنا ومع مطالبتنا لتعزيز هذه الجامعات، نطلب ايضاً مراقبة شديدة من قبل وزارة التربية، ومن قبل الحكومة الكريمة، حتى لا تكون الجامعات بؤرة فساد للمبادئ الهدامة او السياسية الهدامة.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

أنتهينا من طالبي الكلام، ونعود الى تصديق بنود موازنة الجامعة اللبنانية.
البند ٥ - الصيانة ١١٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ...

حضرات الزملاء المحترمين، انتهينا من درس النفقات، وبقي لدينا وزارة الاشغال العامة لا غير، سنؤجل البحث فيها الى جلسة بعد الظهر اذا اردتم، أما اذا شئتم ان نباشر الان في درس بنود ميزانية الاشغال العامة فلكم ما تشاؤون.

الباب الثالث عشر: وزارة الاشغال العامة والنقل

وافقت اللجنة على نقل اعتماد قدره: ٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل. من الجزء الاول الى الجزء الثاني، وزيد مبلغ ٤٤٣٥٠٠٠ ل.ل.، في الجزء الثالث لاكمال تعميم مشروع الكهرباء في لبنان.

أما فيما يعود للطرق في الجزء الثاني، فقد ابقت الاعتماد المخصص للطرق الدولية كما ورد. وعدلت الفقرة الثانية المتعلقة بالطرق الرئيسية والثانوية، بأن أدخلت عليها الطرق المحلية وأصبحت الطرق الرئيسية والثانوية والمحلية / ٦٠٥٠٠٠٠ / ل.ل.، كما وعدلت الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦، بأن خصصت للطرق الداخلية فقط ولم يعدل المبلغ الوارد فيها، وستوزع نسبياً على الاقضية.

وقررت اللجنة توزيع اعتمادات الطرق الرئيسية والثانوية والمحلية حسب الاقضية بالاتفاق مع الادارة، وكذلك اعتمادات المياه. أما باقي التعديلات فلم تتعد نقل اعتماد من بند الى بند.

حضرات الزملاء المحترمين،

الكلمة بصورة عامة في درس بنود ميزانية وزارة الاشغال العامة. نبدأ باعطاء الكلام لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير ابو فاضل.

منير ابو فاضل: دولة الرئيس، نحن نواب منطقة عاليه نقول، يا رب اغفر لهم لانهم لا يدرون ماذا يفعلون. وزارة الاشغال، وزارة الهدم والعرقلة في هذا البلد وزارة وضعنا لها الملايين، فاذا بنا لا نتفع

من هذه الملايين ولا بدرهم في منطقة عاليه انا أعرف يا دولة الرئيس ، أننا مهما قلنا ومهما عملنا سوف لا نغير شيئاً في هذه الموازنة ، ولكننا سنقول كلمتنا للتاريخ كما يقول الاستاذ اده .

نحن نواب المنطقة قد اجتمعنا ، وقررنا أن نجتمع بمنطقتنا باكملها ، لنقول لها لقد أفلسنا بتأدية الرسالة التي أتينا من اجلها ، ونحن نضع استقالتنا تحت تصرف شعب منطقتنا ، لانه لا يمكننا بعد الان أن نسكت عن الحيف الذي وقع لهذه المنطقة .

سيدي الرئيس ، أثناء مناقشة الموازنة في السنة الماضية اقترحنا بعض اعمال عملية ، وقلنا اذا قامت وزارة الاشغال بهذه الاعمال فما عليها الا ان تنفذ المخطط ، ماذا كان من وزارة الاشغال؟ كان أن قسمت التخطيط في القرى لمنفعة الافراد ولمنفعة المهندسين المعنيين بالامر ، وفوضت أن تخطط طريقاً بثلاثة كيلومترات ، فخططت طريقاً لكيلو متر واحد واستمكت بمئتين متر والباقي كان زيادة في السعر ، وعوضاً من أن يكون سعر الاستملاك في البند الاول بعشرة جنيهاً أصبح في القسم الثاني بعشرين وثلاثين وأربعين وخمسين . هذا هو الانتفاع الذي يدر على الوزارة وعلى الموظفين فيها .

سيدي ، طلبنا التخطيط لطريق عاليه - رشميا . وأمامنا وزير مسقط رأسه رشميا ، ماذا عملوا لها؟ اربعة عشر كيلو متر منذ عام ١٩٤٣ ولتاريخه لم تخطط ، ماذا عملوا لرشميا يا سيدي؟ تعالوا معي لتروا أن ما نفذوه بملايين الليرات لا يتعدى الثلاثة كيلومترات فقط ، وأتحدى أي مهندس في وزارة الاشغال أن يرافقني الى هذه الطريق لاقول له ، أن الذي نفذ مع انه ليس كاملاً ، لا يتجاوز الثلاثة كيلومترات من اصل اربعة عشر كيلو متراً غير منفذة . ولقد ذهب فخامة الرئيس بنفسه الى دير عين تراز فتألم لم رأى هذه الطريق ، وأمر حالاً في اليوم الثاني بالتنفيذ وبالعمل ، وكان حاضراً معالي وزير الاشغال العامة الشيخ بيار الجميل وأعطى اوامره الخطية بالتنفيذ ، ماذا عملوا؟ بعد أن ترك الوزارة وضعوا هذه الاوامر في جواريرهم وقالوا ، لا تنفيذ ، لانه لا استفادة من هذه الطريق .

سيدي الرئيس الطريق الدولية من بيروت الى عاليه أنظر كيف صارت فوق الحازمية / ٣٦٠ / الف ليوة وضعت على حائط ، ماذا كانت النتيجة؟ أن تهدم الحائط وتشقف ، فقتل البارحة أو اول البارحة اثنان من خيرة شبابنا بسبب ذلك العجز والاهمال . من المسؤول يا دولة الرئيس عن هذه الاعمال؟ هل نحن؟ نحن وكلاء الشعب نطالب ، ولكن أين تلك الادارة التي تنفذ .

طلبنا من معالي وزير الاشغال العامة أثناء كان في الوزارة مع وفد من أهالي الشويفات ، أن ينصرف اعضاء وزارته المختصين الى تخطيط المدخل الى تلك القرية الحزينة . ماذا عملوا؟ انهم أطاعوا الامر ، فذهبوا الى مدخل الشويفات غصوا النظر عن المقصد ، ساعة يقيدون الحجارة وساعة يعدون السيارات . وبعد ذلك عادوا الى دوائرهم ، وهذا كان مسك الختام . ثم أعدنا

الكرة لمعالى الوزير فأمر باعادة النظر بالعملية والتنفيذ حالاً، ماذا فعلوا؟ ترك معالى الوزير الوزارة ولم ينفذوا شيئاً.

الشويات المسكنة، الشويات المحرومة طلبنا لها مدرسة مهنية، ووعدنا فيها دولة رئيس مجلس الوزراء، وتوفى مع مجلس وزرائه بانشاء المدرسة المهنية، فاستقرضت الشويات من البنك المركزى بناء على موافقتك يا دولة الرئيس مبلغ ثلاثماية الف ليرة لاستملاك الارض، وابتدأت الشويات تدفع الاقساط على الدين، والمدرسة لم تستملك لها الارض لا فوق الارض ولا تحت الارض، وعلى ما يظهر، ليس من الممكن ان يعملوا لهذه البلدة شيئاً.

ثم طلبنا الماء، فاذا بهم يعطفون على هذه البلدة بمئتي متر، يا جماعة نحن عطشانين، وقام الناس بالمظاهرات، فكان الجواب والسكوت يدلان على كلمة ما في مفاوضات، ومعالى الوزير عيط وصيح، حتى اخيراً أمرهم باعطائنا أربعماية متر فأعطونا اياها لمدة ثلاثة أشهر، وكان ذلك بحضوره وبعدئذ راحت ما بقى في، ثم طلبنا تخطيط الشوارع، فاذا بالتخطيط ينتهي، بلا تخطيط.

يا سيدي هذه حالة البلدة، ماذا تريدون أن يفعل اهالي هذه البلدة؟ أتريدون منهم أن يقولوا للدولة لا ندفع ضرائب، أم تريدون أن يبقوا ساكنين متألين يعضون على جراهم؟ أم تريدون أن يقولوا للدولة، نحن أمناء على هذا البلد، نحن أمناء على لبنان، نحن نريد أن تلتفت الينا دولتنا.

دولة الرئيس، لشخصك الكريم تقدم أهالي عاليه بعريضة يقولون فيها، انهم صرفوا النظر عن وزارة الاشغال، لان الحالة لا تطاق وضمنها تذكير بمليون و ٣٨٠ الف، فاذا بك ترسل هذه المذكرة مع الموافقة الى وزارة الاشغال. وقام الشيخ بيار باعداد الدراسة الكافية الشاملة لهذا المحضر، واعاده الحكم. سيدي بعد أن وافق وزير الاشغال ووافق وزير المالية ووافق رئيس مجلس الوزراء تبخرت هذه الموافقة ولم يبق لا مليون ولا غرش، طار الاعتماد؟ وين؟ لانه مش طالع على ناله المهندس في دائرة الهندسة أن يعطي بلدة عاليه، «شو هي قاتلة ابوه؟ أم هو قاتل ابوها؟» لا أعرف. انما هذا شيء عنده يظهر في حسابات متأخرة على بلدة عاليه مش دافعيها أهالي عاليه هيدي هي العملية. الكوع الغربي في عاليه، الشيخ بيار طلع. وامر وقال نفذوا. وقد طلب مدير الطرق بحضوري الى مكتبه في عام ١٩٦٣ أو في عام ١٩٦٤ وقال له آنذاك، أريد بخلال جمعيتين ان أشاهد المعول يعمل في كوع عاليه، ماذا صار في كوع عاليه، انه منذ سنة ١٩٦٣ ليومنا هذا، يوجد مائة وثلاثة وستون الف ليرة لا تزال موضوعة وموجودة وعمال وزارة الاشغال قاعدين بيتطلعوا على هذا المبلغ، حتى ينفذوا الاشغال، شو السبب؟ لا نعرف؟ الطرق الاخرى سوف لا أذكرها جميعها. ولكن نحن قررنا نعمل بيان ونجتمع بابناء المنطقة كلها

وننفذ من سنة ١٩٦٠ ماذا يوجد عندنا اعتمادات مدورة، وماذا يوجد عندنا اعتمادات غير مصروفة.

يا سيدي ليس من الخجل على الدولة ولا من العقار أن يكون من سنة ١٩٦٠ اعتمادات غير معروفة، مجموعها أصبح على طرقنا الرئيسية ٦٥٥ ألف ليرة، وعلى الطرق المحلية ٣٧١،٧٧٥ ليرة. يا سيدي لا أذكر لك بنداً واحداً، ويا حبذا لو كان وزير الاشغال الجديد موجوداً حتى نتفاهم وأياه على هذه الامور، لكن من سوء الحظ غير موجود، وأنا شايف ان كل الذي نتكلم به ليس من الممكن ان يثمر، الا حتى نبدأ بتنفيذ مخططنا بالاجتماع بأهل المنطقة وتقريباً ماذا يجب أن يصير.

شارون «النبى شملخ» مقام تؤمه المشايخ، وضعنا له سنة ١٩٦٠ أربعة وثلاثين ألف ليرة وسنة ١٩٦٣ خمسين ألف ليرة، شو صار في هذه الاعتمادات يا دولة الرئيس؟ بيصيروا لسنة ١٩٦٥ مبلغ ٧٤ ألف ليرة موجودين، ولكن ما من أحد يضرب معولاً على طريق مقام كريم للطائفة الدرزية الكريمة ليقوموا بواجب العبادة، الاعتمادات موجودة، التخطيط موجود، فلو كانت المصلحة العامة في وزارة الاشغال موجودة لكان كل شيء موجوداً.

يا دولة الرئيس سئمنا وسئم الشعب معنا للحالة التي وصلنا اليها، والذي وصلنا اليه بمنطقة عاليه، لا نحسد عليه قطعياً، بالاضافة الى انه في سنة ١٩٦٤ أثناء ما كنت على الكرسي ذاتها يا دولة الرئيس، آنذاك اخذت معك مدير عام الاشغال ونواب المنطقة، وما تمكنا الركوب في السيارات الصغيرة، فاضطررنا ان نركب برفقة دولتك في سيارات «جيب» بالنسبة لعطل الطرقات، وقد تفقدنا المنطقة، واذا بك تقول عنها انها مهمة، والله العظيم من ذلك التاريخ لهذا اليوم يا دولة الرئيس ما زلنا على ذات الوضع المهمل المهمل، لا بل زادت الطين بلة.

اقترحنا يا دولة الرئيس على وزارة الاشغال الكريمة ان تقوم بأعمال، تنفذ بها الطرق والاعتمادات المدورة، فقلنا لهم أعملوا سنة للتخطيط، وسنة للتنفيذ. نحن مع الحكومة اذا تقدمت الينا بمشروع منظم مرتب نحن نطلب منكم نواب منطقة عاليه حتى تخلصونا نهائياً من التخطيط لجميع طرقاتنا في خلال سنة واحدة، وفي السنة الثانية اجعلوها للتنفيذ. فاذا بعقري من عباقرة المهندسين يقول كيف يمكننا أن نفعل هذا؟ انه غير ممكن. قلنا له لماذا لا تخصي أعمال هذه القرى وتلزم جميعها دفعة واحدة؟ اتدري ماذا كان جوابه يا دولة الرئيس، قال: ان قانون المحاسبة العمومية لا يسمح بذلك. فراجعت معالي وزير الاشغال العامة في ذلك الحين الشيخ بيار الجميل، واخبرته عن مضمون كتاب المهندس الذي يقول بأن قانون المحاسبة العمومية لا يسمح بجمع المناقصات وتلزمها. وبعد مراجعة القانون المذكور تبين لنا أن المهندس الغبي كان

مخطئاً وكنا نحن على حق، لا يريدون جمع المناقصات، ولا يريدون التخطيط.

فالذي نطلبه يا دولة الرئيس بكل هدوء لمصلحتك ومصلحتنا ومصلحة كل نائب، حيث نحن وكلاء عن هذا الشعب اذ لا يرضى الشعب ان يبقى على هذه الحالة، لان هذه الحالة تخلق الحقد في قلوبهم، واذا استنفدوا الصبر فאלله يعلم ماذا يفعلون والسلام عليكم.

- تصفيق -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس، يؤسفني في كل مرة أن أتكلم عن وزارة الاشغال العامة وان أردت ما هو جرح في القلب ومؤثر على الحالة العامة، فالوضع الذي نحن فيه وضع مؤلم ومؤسف للغاية. فوزارة الاشغال لم تعتبر نفسها في وقت من الاوقات بانها الوزارة المسؤولة عن المصلحة التي تختص بها، وكانت تقلل من الاعمال المفروضة والمتوجبة عليها، وتلهي بالامور البسيطة التي لا قيمة لها من حيث وضع البلاد وتحسين حالتها والانشاءات المدية فيها. وهذا الامر قد تكلمنا عنه مراراً وتكراراً وطالبنا في أغلب المناسبات بأن نغير وزارة الاشغال طريقة أعمالها، وأن تعير اهتمامها الكامل لسير العمل بشكل صريح وواضح، وان تخطط وتدرس المطالبات التي يطلبها النواب لانها في جميعها مفيدة، وبجميعها لازمة، ولا يمكن الاستغناء عنها، واني أقول بصراحة كلية، وانا متأكد مما أقوله بأن وزارة الاشغال لغاية هذه السنة ومن مدة سبع سنوات تقريباً لم تأت بأي عمل مفيد ومثمر، واعطي الدليل على ما أقول، هو ان بلاد البترون وتراني لا اتحدث عن بقية المناطق، لان لها نواباً كراماً يدافعون عنها، انما اكتفي أن أقول بأنها في بلاد البترون لم تقم وزارة الاشغال بأي عمل مفيد وضروري سواء من الوجهة الاجتماعية او الوجهة الاقتصادية التي تنعش هذه المنطقة.

فالطرق حالتها عاطلة. ومعلوم انه اذا لم تحدث طرقا فلا تنتعش البلاد. لقد قمنا فيما مضى بدروس عديدة للطرق، والمياه، والكهرباء، واني آسف أن أقول بأن هناك طريقاً لم تكن فقط رئيسية بل هي دولية تربط العاصمة بيروت بالارز، بعلبك سوريا، وهذه الطريق خصص لها مليون وخمسون الف ليرة وقد شقت بعد أن تلزمت ست مرات، وفي المرة السادسة تمكن الملتزم من العمل بها، حيث كان في كل مرة يلغى التلزم، وما زالت هذه الطريق تنتظر عطف الدولة عليها، ولتعبيدها وتزفيتيها، لتصبح الطريق الرئيسية والدولية التي تربط بين العاصمة بيروت، والشقيقة سوريا.

ثم قمنا بمشروع مياه الشفة وتقرر منذ سنين عديدة كما تقرر المال الكافي لتنفيذه ولسوء الحظ كان التنفيذ متأخراً، وفضلاً عن انه كان متأخراً، صار تنفيذه بغاية العطل، واليكم البرهان، ان

الذين التزموا القنوات ومد القساطل لم يقوموا بشروط التلزم المتوجبة ولم تسألهم الحكومة عن هذا التأخير، ولا عن العطل، لان القساطل التي تسري فيها المياه تشققت واللحامات غير صحيحة وكلما تسربت المياه الى هذه القساطل تذهب هدرًا، وفضلاً عن ذلك فان مشروع المياه لم يتناول بلاد البترون بكاملها، بل هناك قسم كبير لم تصل اليه الاقنية ولا القساطل. واننا لم نزل ننتظر سرعة العمل ناهيك عن كل هذا فقد ارتأت الحكومة الكريمة أن تحرم بلاد البترون من لجنة مائية تكون في منطقة البترون، وأعطت حقوق الاشراف على مياه البترون الى لجنة مياه الكورة الكائنة في كوسبا. معنى ذلك اننا اذا اضطررنا للمراجعة بهذا الشأن يتحتم علينا أن نذهب الى كوسبا، لان الحكومة الموقرة تعتقد انه لا يوجد في منطقتنا اشخاص صالحون لمثل هذه الاعمال.

هناك ايضا قضية الكهرباء، فان شبكتها ما زالت غير كاملة، ولا تزال معظم المنطقة بدون انارة. اذا من حقنا ان نقول اننا بحاجة الى النور، واني ألفت نظر الحكومة الى أن بعض القرى فيها شبكة كهرباء انما ينقصها العواميد والامدادات وغيرها، ومما يؤسف له هو أن في نفس القرية الواحدة أقساماً لي فيها عواميد كهربائية او شبكة كهربائية، والاقسام الاخرى عكسها تماماً.

فنحن اذا كنا نطالب بمثل هذه الامور فلأننا بأمر الحاجة اليها ونأمل من الحرامان كما يتألم غيرنا، وحتى تعم العدالة جميع المواطنين في هذا البلد العزيز. على الحكومة الجلييلة أن تهتم بنوع خاص بالمناطق المحرومة المتخلفة حتى تتساوى امور الرعية. والسلام عليكم.

الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين،

طالبو الكلام بالتتابع هم السادة الشيخ موريس الجميل، سامي البستاني، رفعت قزعون، نسيم مجدلاوي، شهاب، جان عزيز، بيضون، فرحات.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ موريس الجميل.

موريس الجميل: دولة الرئيس، أود أن أتكلم ولي ملاحظتان مختصرتان: الملاحظة الاولى تتعلق بضواحي بيروت التابعة الى مناطق خارجة عنها. وكنا قد اجتمعنا كلنا أعضاء نواب المنطقة، بمعالي وزير الاشغال، ولفتنا نظره الى أن الطرقات المؤدية الى بيروت المارة في المناطق المجاورة لهذه المدينة، لا يمكن اعتبار هذه الطرقات، طرقات فقط لخدمة المنطقة بل هي لخدمة لبنان بكامله، وهي بحاجة الى ميزانية خاصة حتى تصبح صالحة للسير، ويوجد بين هذه الطرقات، طريق بيروت - انطلياس - طرابلس القديمة، هذه الطريق أصبحت غير صالحة للسير اطلاقاً ولم يلحظ لها منذ ثماني سنوات أقل اعتماد لترميمها ومساواتها، فاني ألفت نظر الحكومة الكريمة راجياً أن تتخذ التدابير اللازمة بهذا الصدد.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بمشروع «ايكوشار» لان الاهالي أصبحوا في حالة يرثى لها من وضع هذا المشروع الايكوشاري. وليس بوسعي بما يتعلق بهذا المشروع، الا أن الخص ما قيل في هذا الصدد، ما صدر عن اكبر علماء العالم في هذا الحقل، فالشيء الاول الذي نلاحظه في هذا المشروع هو تحلي الحكومة عن السلطة الموضوعة على اكتفاها، وعن المسؤولية الملقاة عليها، وهذا ليس فقط في لبنان، ولكن في كثير من البلدان ومن البلدان المتقدمة ومنها فرنسا. السلطة أمام احدى العضلات، وهي المسؤولية عن وضع الاسس الى خبراء، لتنفيذ ووضع مخططاتهم فتترك المشكلة برمتها على عاتق الخبير، وهو شخص غير مؤهل لاتخاذ التدابير او المخططات او التوجيهات او الحلول، لأنها تتطلب حلاً سياسياً قبل الحل الفني، وبما ان لبنان بلد الاشعاع يجب ويتوجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الملاحظات، فنسعى بأن لا نلقي على عاتق الخبير منفرداً بوضع مخطط لا يمكن وضعه قبل أن تتخذ السلطات المسؤولية سياسياً، وما عليها من موجبات وقرارات، وهذه القرارات متشعبة ومنوعة.

والشيء الثاني الذي يجب أن يقال هو مرض الخبراء يعني جييو خبير وعينو خبير ونترك الخبير كي يقوم بمثل هذه المسائل، أنا أقول رأي الحكومة الفرنسية لا رأي موريس الجميل، ولا رأي مطلق كاتب، بل رأي الحكومة الفرنسية في حقل التنظيم المدني، حتى نتخلص من هذه الخرافة يعني جييو فلان وكلفوه أن يعمل لان اسمه ضخم، وكلفوه أن يعمل بتخطيط للبلد بمعزل عن الامور السياسية. واليك ما تقوله الدولة الفرنسية:

C'est à l'occasion d'un projet particulier qui est mis à l'étude l'urbanisme de tout son secteur. La formation des urbanistes est insuffisante à la fois en qualité et la création d'un enseignement qui leur soit propre est indispensable.

فنحن نستقدم خبراء، والدولة نفسها تقول انهم ليسوا مؤهلين للقيام بهذا العمل. واسمحوا لي أن أقول كلمة اخرى. لقد أصبح الناس في حالة لا تطاق، فهم يطالبون منذ أكثر من سنتين بوضع حل وحد لهذا المشروع وللأسف ليس من يستجيب. أما كيف وضع مشروع ايكوشار فيقول في هذا احد الخبراء في فرنسا.

La partie vraiment capitale celle qui commande tout l'équilibre des projets, c'est la partie invisible, le travail de réflexions et d'enquêtes qui doit être fourni ayant que quiconque prenne un crayon. Je prétend qu'en France tout au moins cette partie préparatoire est négligée ou mal faite et que nous nous lançons sur les villes comme Don Quichotte sur les moulins à vent avec autant de sang froid et de succès.

انني أرجو من الحكومة الكريمة أن تجيب على الاقتراح بالتمني الصادر عن لجنة التصميم البرلمانية، والذي تقدمت به كنتيجة لاجتماعات عديدة - أكثر من عشر جلسات - نوقشت فيها

هذه المواضيع بحضور ممثل الحكومة وزير التصميم العام ووافق على هذا التمني. ولم نزل، حتى الان، بانتظار الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة للافراج عن هذه الثروة الطائلة الكامنة في الاملاك المجمدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي البستاني.

سامي البستاني: دولة الرئيس، لا أعيد الذي ذكرته في المناقشة العامة عن وزارة الاشغال انما لدي بعض أشياء جديدة أريد أن أقولها خاصة، فيما يتعلق بالطرق وطريقة العمل فيها. كنت اعتقد أن بلداً صغيراً كلبنان يوجد فيه مصفان للبتروك كان يجب ان تستخرج المواد الزفتية لاعمال الطرق، واذ بي افاجأ بأن لا وجود لاستخراج الزفت بواسطة المصفاتين اللتين تعملان عندنا، ونحن نستورد الزفت من الخارج ونستورد النوع الغير صالح للطرق، فبدا دولة الرئيس ان الزفت الذي يجب استعماله في الطرق هو من نوع ما يسمى ستين على سبعين «الاخترق» والذي تستعمله وزارة الاشغال العامة، هو من نوع المئة على خمسة وعشرون الذي يعد بالاساس اما الى تغطية السطوح ولعزل الماء عنها، او لرشها بين طبقة زفتية وطبقة اخرى.

فلمست اعلم ما هي العوامل التي كانت في الماضي تحول دون أن تطلب الحكومة من الشركات التي تملك هذه المصفاة. أن تستخرج الزفت على الاقل لاستعماله في هذا البلد. في البلد الشقيق الكويت مصفاة واحدة، تستخرج يومياً ألف طن من الزفت تستعملها في مشاريعها، في الطرق وتعبيد الساحات، كذلك في سوريا يوجد مصفاة في حمص تستخرج الزفت، وفي الاردن مصفاة تستخرج الزفت ايضاً. ونحن نستورد نوعاً من الزفت من الاردن. عملية بسيطة لا تحتاج الى كلفة، انما تحتاج الى اهتمام من دولتك مع الشركات المختصة لتصنيع او لاستخراج الزفت من المواد النفطية التي ترد في الانابيب الى لبنان، كي نؤمن ولو من مصفاة واحدة، ما يحتاجه البلد من هذه المادة.

فأتمنى على دولة رئيس الحكومة، أن يسعى الى هذا خصوصاً اننا في المستقبل سنشيد شبكة ضخمة من الطرق، يجب أن نعتمد على الزفت المستخرج من عندنا في هذا فأتمنى على دولتك أن تحقق هذه الامنية فهي توفر مالاً، وتوفر وقتاً، وتوفر اعباء على الدولة لا حاجة لها بها.

أما النقطة الثانية التي أريد ان اثيرها فهي العلة في المواصفات التي تتبعها وزارة الاشغال العامة، في نوع الزفت وجبله. الباطون الزفتي له مواصفات خاصة، عدا عن ان الزفت هو من النوع غير الصالح، فطريقة جبله ايضاً طريقة خاطئة فالباطون الزفتي يشتمل على خمسة عناصر الصخر المكسرة والرمل، والمادة المعبئة والزفت. ان المادة المعبئة التي تكون عادة من الاسمنت او من البودرة الناعمة التي هي دون المتئين نشا من الغربال. وهذه المادة مفقودة اصلاً، نرى أن

الكميات من الرمل والبحص والزفت غير متناسبة، فعدا عن أن الملتزمين يأتون بزفت غير صالح، فهم يضيفون اليه مادة الديزيل أو الكاز ليزيدوا الكمية ويزيدوا سرعة الانفلاش ويفرشونه دون حدالة كافية وحتى يفرشونه على بعض الطرق على الماء. والمعلوم ان الماء والزفت لا يمتزجان ولا يلتحمان.

وكننت قد اشرت في السنة الماضية الى معالي وزير الاشغال آنذاك الشيخ بيار الجميل ونبهته الى حادثة وأعطيته تاريخ اليوم والساعة حيث رأيت بأمر العين الزفت يفرش على الماء على جانب الطرق.

ولا بد لي من كلمة فيما يختص في مجلس تنفيذ المشاريع الكرى في هذا البلد. يا دولة الرئيس لا أريد أن أتعرض الى الاشخاص، انما اريد أن أنبه دولتك الى أن في الشوف ما يفوق المئة قرية تعتبر من القرى المحرومة. وكان اعتمادنا على مجلس تنفيذ المشاريع الذي كلف بإنشاء الطرق الى هذه القرى المحرومة. ومنذ تأسيسه الى الان خصص له من أصل ال - ٨٤ مليون ما يقارب الخمسين مليون ليرة، ونفهم الان أن المجلس يحتاج الى سبعين مليون ليتم هذه الطرقات المعتمدة من أصل مشروع ال - ٨٤ مليوناً. ومن مبلغ الخمسين مليوناً أنا لا أقول انه تبخر بكامله بسبب سوء الاتمان بل ان جزء منه تحول من مشروع القرى المحرومة أي من مشروع ال - ٨٤ مليون الى مشاريع اخرى لا علاقة لها في هذا المشروع، فكانت النتيجة أن القرى المحرومة بقيت على ما هي عليه من الحرمان، وأنا الان نحتاج الى سبعين مليون ليرة لاتمام هذا المشروع.

فيا دولة الرئيس لا يمكننا ان نسكت عن تجاوزات مثل هذه، والشعب يطالب ويلح بالطرقات والقرى التي لا تصل اليها طرقات، لا يمكن لهم ان ينقلون مرضاهم الى المستشفيات لا يمكن لهذه القرى أن تنقل منتجاتها الزراعية لتصريفها في الاسواق. فترجو ان توضع المصالح المستقلة تحت اشراف الوزارة، لان الوزارة لا اشراف لها على هذه المصالح، انما اذا خصصنا او فتحنا اعتماداً او مشروع قانون بمبلغ ٨٤ مليون ليرة لتنفيذ طرقات القرى المحرومة، يجب أن يحترم هذا القانون ويجب ان تبقى الاموال مخصصة لهذا المشروع كي يطمئن الشعب بأن الحكومة باذلة جهدها لتأمين الطرقات الى هذه القرى. فأتمنى على دولة رئيس الحكومة أن يعطينا الايضاح او الجواب فيما يختص بهذه النقاط كي نطمئن الى ما ستقوم به الدولة جدياً حول هذا الموضوع.

- تصفيق -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رفعت قزوعون.

رفعت قزوعون: دولة الرئيس، طرقات محرومة، الحاح بالعمل، هذا ما سمعناه اليوم في صدد وزارة الاشغال العامة. أنا لا يخيل لي أن زميلاً من الزملاء أراد بأن تكون كلمته للتدوين، فكل نائب هنا كان

يريد بأن يظهر للحكومة المحترمة شعور ابناء منطقته المنطقة التي يتحسس بها. فيؤلمني يا سيدي الرئيس ان اتوجه اليكم اليوم وأقول أنه في جلسة الثقة، كانت احدى العوامل التي جعلتني احجب الثقة عن الوزارة المحترمة عدم وجود ممثل عن البقاع في الوزارة. فالان عندما نظرت الزميل الكريم ناظم القادري جالسا على الكرسي هناك ارتحت قليلاً، ولكنني رأيته يترك تلك الكرسي ويعود مهرولاً الى مقعده هنا.

سيدي الرئيس مما لا شك فيه، ان الذي يؤلمني هو أن أتكلم عن البقاع بصورة خاصة وأنا أعتبر نفسي نائباً في هذا المجلس عن هذا البلد العزيز لبنان ويجب أن أتكلم عنه بصورة اجمالية، انما الحيف الموروث منذ القديم في هذه المنطقة وفي منطقتي عكار والجنوب، يجعلني ان أتكلم اقليمياً. قلت ان النواب يطلبون بالحاح ويصدقون الاعتمادات فمهما كانت الانتقادات فالنتيجة تكون بأننا سنصوت على هذه الموازنة، وسنقبل بهذه الموازنة. اذا، ارجو أن لا يكون كلامنا للتدوين. البقاع المنطقة التي أتكلم عنها من الوجهة الزراعية.

ومن وجهة الاشغال العامة، هي في درجة التخلف الكلي يا دولة الرئيس، هذا ليس ذنب الحكومة، وليس ذنب النواب، هذا ذنب التفتيش. أنا اطلع الحكومة المحترمة على اعتمادات يعود تاريخها الى سنة ١٩٦٢، وهذا لا ينفعنا يا استاذ اده اذا كنا نتكلم للانتقاد فقط، نحن نريد بأن نتكلم لنستجدي عملاً، لنستجدي عدلاً، أن نطلب عملاً ان نجد عملاً. المسؤولية ليست على الحكومة التي ترد التنفيذ، والمسؤولية ليست على النواب الذين يضعون الاعتمادات، المسؤولية على التنفيذ.

سيدي الرئيس نحن في البقاع نألم اذا طرحت عليكم سؤالاً واحداً، من منكم مسؤولاً كان او غير مسؤول لا يشاهد بحيرة من الماء عندما ينتهي من طريق ظهر البيدر. هنالك منذ خمس او ست سنوات بحير صغيرة في اخصب اراضي البقاع يراها كل من يمر في طريق ظهر البيدر. وأمامي يا دولة الرئيس التقارير بالتواريخ التي وصلت بين أيديكم الى وزارة الاشغال العامة، حيث تقول هناك خطأ من عدم توسيع نهر الليطاني بعمق واتساع ليستوعب المياه التي تنهطل في كل سنة وتسبب هذه البحيرة انا أقول المهندس المرحوم عبد العال أعطى هذه الايضاحات، وأعطي هذه التعليمات ونبه الى أذى التدفق في سد الليطاني قبل أن تقدم على مشاريع الري ان في البقاع او في الجنوب، وقبل أن تعمل على توسيع نهر الليطاني فتصبح بحيرة ثانية في منتصف البقاع أن تجفف تلك البحيرة التي هي في أخصب أراضي البقاع، هذا شيء واقع سيدي الرئيس لا يحتاج الى درس، التخطيط موجود، والدرس موجود، والاعتمادات توضع السنة تلو السنة ولا ينفذ منها شيئاً ونحن نئن وننألم، فأن لجأنا الى المحاكم سنريح الدعاوى على الحكومة، ونفتح عليها باباً على مصراعيه الامر الذي لا نريده في أي ظرف من الظروف. ونطلب من الحكومة

الكريمة الاسراع في هذا الامر الخطير والخطير جداً، لتجفيف تلك البحيرة التي يراها كل انسان بالعين المجردة.

أما من جهة الطرقات فلا يقل شأن البقاع اهمالاً عن شأنه في البحيرة.

سيدي الرئيس يوجد طريق في منتصف البقاع تبدأ من بر الياس وتنتهي في القرعون تجمع حوالي السبعين قرية، منذ سنة ١٩٤٧ والاعتمادات ترصد له ولا يزال على حاله. هذا ما ألفت نظري الحكومة اليه، واتمنى عليها ان تقوم بالتفتيش، وأن تقوم بالمراقبة حتى اذا لم تعمل قلنا على ذمة الاستاذ ريمون أن الحكومة هي المسؤولة، وأن عدم وجود ممثل في البقاع بين أعضائها كان السبب في اهمال المشاريع في المنطقة. فأنا أود من أصحاب المعالي أن يتحسسوا بأحسب اهالي البقاع.

- تصفيق -

الرئيس: ترفع الجلسة الان وتستأنف في الساعة السابعة من بعد ظهر هذا اليوم لمتابعة النقاش. ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بعد أن تقرر تكراراً يوم الثلاثاء في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ الساعة السابعة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر:

هاشم الحسيني

الياس الخازن

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباي

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة الثامنة والرابع من مساء يوم الثلاثاء الواقع

في الثامن عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٦

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - مناقشة عامة في موازنة وزارة الاشغال العامة والنقل.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الثامنة والرابع من مساء يوم الثلاثاء الواقع في الثامن عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان اميريان، عثمان الدنا، انور الخطيب، اميل مكرزل، بهيج تقي الدين، الامير عبد العزيز شهاب، علي الحسيني، كمال جنبلاط، نجيب صالحه، بشير العثمان، مرشد الصمد، محمد علم الدين، مانويل يونس، يعقوب الصراف، انور الصباح، اسعد بيوض، كامل الاسعد، انطوان مالح، بشير كيروز، رفعت قزوعون، محمد عباس ياغي، مخايل الدس.

واعتذر السادة: صائب سلام، فؤاد بطرس، فؤاد البرط، هاشم الحسيني، جوزف سكاف، رشيد بيضون، قبلان عيسى الخوري، رشدي فخر، اللواء جميل الحود، سيمون صحنواوي، فريد جبران، شبلي العريان، الشيخ خليل الخوري، بهيج القدور، علي عرب.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وصاحبي المعالي الوزيرين السيدين وجدي ملاط والدكتور محمد كنعون.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

المعتذرون - تتلى اسمائهم - تليت

الرئيس: الغائبون - تتلى اسمائهم - تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي ملخص المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة من قبل

ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: انطوان صحنوي، بهيج تقي الدين، جورج كرم، الامير عبد العزيز شهاب، عزيز عون، كمال جنبلاط، بشير العثمان، بهيج القدور، محمد علم الدين، كامل الاسعد، معروف سعد، بشير كيروز، محمد عباس ياغي، جوزف هراوي، ومانويل يونس.

واعذر السادة: الشيخ خليل الخوري، رشيد بيضون، رشدي فخر، اللواء جميل لحو، سيمون صحنوي، فريد جبران، فؤاد البرط، قبلان عيسى الخوري، شبلي العريان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: رفيق نجا، وجدي ملاط، الشيخ ميشال الخوري، جورج حكيم، الدكتور محمد كنعو، جوزف نجار، اميل تيان، وسليمان الزين.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس درس الموازنة العامة بندا بندا فصدق منها الابواب التالية: الحادي عشر، الثاني عشر، الثامن عشر، التاسع عشر. وصدق موازنات مديرية الهاتف العامة ومديرية اليانصيب الوطني ومكتب القمح والجامعة اللبنانية.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بعد ان تقرر تكراراً يوم الثلاثاء في ١٨ كانو الثاني سنة ١٩٦٦ الساعة السابعة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

سكوت

الرئيس: اذن صدق المحضر

وننتقل الى جدول الاعمال، ومتابعة البحث في الباب الثالث عشر، وزارة الاشغال العامة والنقل.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس

يستغرب البعض ان النواب يهتمون خاصة بهذا المقطع من الموازنة، وانني استغرب من بعض الصحف التي تقول بان النائب لا يهتم الا بالطرقات والكهرباء والمياه، طبعاً كان من واجبي ان اسأل الحكومة لماذا صوت هذا المجلس ودون مناقشة على دفع مليون ليرة لشعوب افريقيا، في الوقت الذي يوجد عدة قرى في الجمهورية اللبنانية بحاجة لواحد بالالف من هذا المليون، ولكن يمكن ان يقال بان افريقيا فتحت ابوابها للهجرة اللبنانية، لذلك يجب علينا ان نفكر بشعوب افريقيا، ولذلك صوتنا على المليون ليرة، واعتقد ان بعضنا لم ينتبه لهذا

الموضوع. وقد يجوز ان لا نتدخل في هذه الامور، انما النائب هو همزة الوصل اكثر من الموظف فيما يتعلق بحاجات منطقته، فالموظف لا يضطر ان ينتقل ويتفقد المناطق، وقد لا يكون لديه المتسع من الوقت، انما النائب يعيش دائماً بجو منطقته وبصورة دائمة على اتصال مع ناخبيه، ومع كافة اهالي منطقته وبالطبع يكون ملماً بحاجاتها. ومن واجبات النائب ان يطالب ويلفت نظر الادارة الى حاجات منطقته، واطلب من الصحف ان لا تتماذى بما تكتبه بهذا الموضوع، لانه كما قلت، القسم الاكثر من اللبنانيين بحاجة الى ماء الشفة، والى كهرباء، والى الطرق. اذا، من واجب كل منا ان يبحث بكل دقة هذا المقطع من الموازنة، والشئ الذي لفت نظري حالاً هو ان ذات القيمة المئوية صرفت من الاعتمادات المخصصة في موازنة سنة ١٩٦١ للطرق والمياه، يعني في الامور الانشائية ففي سنة ١٩٦١، من اصل مبلغ ١٦٢ مليون ليرة صرف مبلغ ٤٧ مليوناً، أي بمعدل تسعة وعشرون بالمئة، واذا رجعنا الى حساب سنة ١٩٦٤، نرى ان الاعتمادات المخصصة للتجهيزات والانشاءات للجزء الثاني من موازنة وزارة الاشغال العامة. هي مبلغ ١٤١ مليوناً صرف منها فقط ٤٦ مليوناً، أي بمعدل اثنين وثلاثين بالمئة اي بزيادة ثلاثة بالمئة عن الماضي، وكان من المعقول ومن المفروض ان تصرف جميع هذه الاعتمادات، وطالما ان رئيس الوزارة ووزير المالية، هو هو نفسه من عدة سنوات، وطالما ان اساليب الادارة هي نفسها من عدة سنوات ايضاً وطالما ان القيمة المئوية تقريباً هي هي، من عدة سنوات، كان بإمكاننا ان امسك هذا الكتيب الذي تضمن خطابي الذي القيته بهذا المجلس في سنة ١٩٦٣ وكان بإمكاننا ان اردد نفس الاقوال، لانه من هنا لم يتبدل شيء، ومن هناك لم يتبدل شيء، ودليلي على ذلك ان هذه الارقام، بكل اسف، هي هي ٣٢ بالمئة لا غير، وفي سنة ١٩٦١ كانت ٢٩ بالمئة، فلو كنا انفقنا كل هذه الاعتمادات، فلا شك بان هذا الاتفاق كان قد رفع مستوى اللبنانيين وكان قد حسن القسم الاكبر من المناطق اللبنانية وخاصة المناطق الجبلية، هذا بخصوص الارقام.

واريد ان ابحث فيما يتعلق بتدوير الاعتمادات، باعتبارها مشكلة، ووزراء الاشغال العامة مطلعون على هذه المشكلة اكثر مني، ولكن لا اريد ان انتقد احداً، انما يجب علينا ان نجد طريقة نضع بها حداً لتدوير هذه الاعتمادات، اي اننا نجد الطريقة لصرفها، وليس لتدويرها، فهل هنالك نقص في عدد المهندسين؟ وهل هنالك نقص في عدد الطبوغرافيين، لاننا نرى في كل سنة الدراسة تلزم لمكاتب خاصة ويوجد اعتمادات بالموازنة لدرس المشاريع، اذا لا افهم ما هو العائق بخصوص الدراسات طالما انه يمكن للادارة ان تلزم دراسات الاشغال لمكاتب خاصة.

اعتقد ان هذا القانون البالغ قيمته ٨٤ مليون ليرة، وانا في سنة ١٩٦٣ سميت مشروع - مونفريدي - هو سبب العلل، لماذا؟ لانه اذا راجع النواب الادارة يجدوا طرقات في موازنة سنة ١٩٦١ او ٦٢ او ٦٣، وضع لها اعتمادات، ولم تنفذ، لان وزارة الاشغال العامة قالت بأن هذه الطرقات اصبح تنفيذها من صلاحية مجلس المشاريع الكبرى بموجب قانون آل ٨٤ مليون ليرة، اذن، يمكن ان تكون الادارة وجدت عذراً لعدم تنفيذ هذه المشاريع، رغم وجود اعتمادات لها، وعذرنا هو انها بموجب القانون الذي لم يدرس في هذا المجلس والذي

نشر بموجب مرسوم أصبح من صلاحيات مجلس المشاريع الكبرى تنفيذ جميع الطرق المحلية، اي جميع طرق القرى المحرومة التي لا تهم النائب فقط بل انها تهم القرويين الذين يعيشون في هذه القرى النائية، التي لا يصل اليها الطبيب والمعلم، خاصة اذا وجد عندهم مريض فيضطرون ان يحملوا مريضهم على اكتفاهم حتى يوصلوه الى الطريق الرئيسية التي تسلكها السيارات.

لذلك تقدمت بمشروع قانون فيما يتعلق بهذا الموضوع ويجب ان يوضع ضمن قانون الموازنة، ولقد عرضته على رئيس لجنة المالية واعتقد انه سيكون له فعاليتها من هذه الناحية، واقول فيه انه سيكون له فعاليتها من هذه الناحية، واقول فيه انه خلافاً لاحكام القانون المنشور في كذا... يعني آل ٨٤ مليون ليرة، تنفذ من قبل وزارة الاشغال العامة والنقل، مديرية الطرق، جميع اعمال الطرق التي وضع لها اعتمادات في الموازنات السابقة والتي دورت والتي ادرجت في الموازنة باستثناء الطرق التي لزم من قبل مجلس المشاريع الكبرى. لماذا؟ لان مجلس المشاريع الكبرى لزم بعض مشاريع الطرق، وبكل اسف اذا بحثنا ما هي قيمة الكيلو متر الذي لزم من قبل مجلس المشاريع الكبرى، نجد ان قيمة الكيلومتر أعلى بكثير من قيمة الكيلو متر الذي كان يلزم من قبل وزارة الاشغال العامة. ولماذا؟ لان هنالك مصاريف باهظة لان مجلس المشاريع الكبرى يأخذ الموظفين بالتعاقد والمهندسين الكبار طبعاً يكلفون الادارة اكثر واكثر، ربما كان مستوى المهندسين في مجلس المشاريع الكبرى اعلى كما يقول بعض الزملاء الان، ولكن انا لا ارى من الضروري ان يكون المستوى اعلى. وبكل اسف وقعنا بنفس المشاكل التي كنا نقع بها عندما تعتمد وزارة الاشغال العامة التلزيما. ما هي هذه المشاكل؟ حصلت واحدة منها في منطقتي: لزمنا طريق طولها خمسة عشر كيلو متر بمبلغ مليون ونصف مليون ليرة، يعني مائة الف ليرة للكيلو متر. وفي الوقت نفسه يوجد مكاتب مفروض فيها ان تدرس المشاريع بأحسن مما تدرسها وزارة الاشغال العامة، رأينا اننا وقعنا بنفس المشاكل، طريق لها ملف، التزمها الملتزم وبعد مدة يرى ان الطريق لا تتفق او الارض لا تتفق مع الدراسات ومع التخطيط الموجود بالملف، عندئذ يرسل المكتوب المضمون، وفيما بعد يقيم الدعوى فيقف الالتزام والاهالي بانتظار تنفيذ الطريق، والنائب يقول للاهالي لزمتمنا الاشغال الكبرى انتظروا، وطالما هنالك دعوى امام مجلس الشورى لا نعرف نحن النواب بماذا نجيب الاهالي، وليس بإمكاننا الا ان نقول لهم فقط ان هذه الطريق لزمنا، وعوضاً عن ان يلزم الكيلو متر بثلاثين الف ليرة من قبل وزارة الاشغال العامة، كان الشرف الكبير لهذه الطريق انها لزمنا من قبل مجلس المشاريع بمبلغ مائة الف ليرة لكل كيلو متر، ولكن بكل اسف الملتزم اقام الدعوى على الادارة، ويجب ان ننتظر نحن واياكم نهاية هذه الدعوى. وهذا هو الواقع الان في منطقتي واعتقد انه واقع في أغلب المناطق. فالذي اريد ان اقله ان مجلس المشاريع الكبرى لم يحسن شيئاً في سير هذه الاعمال، بل بالعكس فانه وقع بنفس الاخطاء، مع الفرق ان الكيلو متر كلفنا مئة الف ليرة، وفي وزارة الاشغال العامة كانت كلفته ثلاثين او اربعين الف ليرة.

فأريد ان اوضح بان المصلحة تقضي باعادة تلزيم الطرق القروية لوزارة الاشغال العامة، وان نترك الصلاحية لمجلس المشاريع بتلزيم الاوتوسترادات مع العلم بانني عملت عملية حسابية بسيطة بان الاوتوستراد اذا استغرق

نفس الوقت الذي اخذه اوتوستراد جونه فيحتاج لمائتين واثنين واربعين سنة حتى يصل الى رشيد افندي فأنا اقترح هذا النص ويمكن للمزلاء ان يعدلوه ولكنني اعتقد بان مصلحة كل واحد منا ان يعتمد في تنفيذ طرق القرى اي الطرق المحلية على وزارة الاشغال العامة ونترك لمجلس المشاريع الكبرى المشاريع الكبرى اوتوستراد، بولفار، مرفأ وما اشبه ذلك . الملاحظة الاخيرة، اقترحت امام اللجنة المالية تعديل البند ٢٢ من الباب السادس عشر يعني البند المختص بالطرقات، مشروع الموازنة صنف بهذه الطريقة الفقرة الاولى الطرق الدولية الفقرة الثانية الطرق الرئيسية والثانوية ستة ملايين ليرة، الفقرة الثالثة الطرق المحلية والداخلية مليونان وخمسمائة الف ليرة، فقد اتى المشروع بهذه العبارة: طرق محلية وداخلية مليون وخمسمائة الف ليرة وهي مجموع حاصل الثلاثين الف ليرة التي يحصل عليها كل منا وحسب مشروع الثلاثين الف ليرة يجب علينا ان نصرفها ضمن القرية أي في الطرق الداخلية والمحلية، اذن، لم يكن بإمكان احد منا ان يقوم بأي عمل مفيد للمنطقة ما دام ليس بإمكانه ان يصرف سوى ثلاثين الف ليرة، والان وافقت اللجنة المالية على ان تبقى الثلاثون الف ليرة للطرق الداخلية فقط أي ان يصرف هذا المبلغ داخل القرية وعدلنا الفقرة الثانية واصبحت الطرق الرئيسية والثانوية والمحلية، ضمن الستة ملايين ليرة بعد توزيعها على المناطق ويمكن للنواب ان يستعملوا الاثني وسبعين الف ليرة التي وزعت على كل نائب للطرق الرئيسية او للطرق المحلية حسب حاجة المناطق، ولناخذ مثلاً: اغلب القرى في المتن تصلها الطريق، فمصلحة نواب المتن تقضي عليهم بأن يصرفوا هذا المبلغ لتحسين او توسيع الطرق الرئيسية، ولكن في منطقتي ومنطقة زملائي النواب او في المناطق الاخرى لم تزل هنالك قرى محرومة بكل ما في الكلمة من معنى، من الطريق والقرويون يطلبون منا قائلين: نريد طريقاً، نريد طريقاً، فحسب حاجة المناطق يجب ان يعطى النائب الحق بوضع الاعتمادات لطريق القرية ووصلها بالطريق الرئيسية عوضاً ان يحسن او يوسع الطريق الرئيسية، طبعاً الادارة تفضل ان تصرف مجموع هذه الاعتمادات على طريق رئيسية بدلاً من ان توزعها على عدة قرى محتاجة للطرقات، وانا الذي اعرف ميل وزير المالية الذي هو رئيس الوزراء . اريد ان اسألكم سؤالاً، لان حضرته لا يشعر بمطالب القرويين ولا يريد ان يتحسس بها . اقول ان وزير المالية ورئيس الوزارة الذي تعود العيش في مدينة كبرى لا يدي رغبة في الموافقة على التعديل الذي قدمته ووافقت عليه اللجنة المالية كما ارى واشعر، لذلك نطلب منك يا وزير المالية ودولة رئيس الوزارة ان تضع نفسك مكاننا نحن نواب المناطق المحرومة، وتنفهم حاجات القرويين الذين لا يهمهم الا امر واحد وهو: فتح طريق، لانهم يريدون ان يؤمنوا سبيلاً لنقل مرضاهم عند الحاجة وكذلك لنقل محاصيلهم الزراعية الى الاسواق الخارجية، والقرويون المذكورون لا يهمهم التعبيد وتزفيت الطريق ولكن همهم الاول هو شق الطريق . في منطقتي بلاد جبيل اكثر من عشرين قرية ليس لها طريق مشقوقة . لذلك وبالاتفاق مع نواب جبيل وزعنا الاعتمادات على الطرق المحلية اي الطرق التي تصل القرية بالطريق الرئيسية . أما في المتن وعالية فربما كانت حاجتهم ومصالحتهم في توسيع الطرق الرئيسية لذلك تقدمت بهذين الاقتراحين وأمل من وزير المالية ان يوافق عليهما .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الامير سهيل شهاب

سهيل شهاب: سيدي الرئيس، جاء على لسان الزميل الاستاذ ريمون اده بأن من واجب النائب ان يلتفت نظر الوزارة الى حاجة منطقته، ولكن يظهر ان الادارة لا تلتفت الى اقوال النواب في مراجعاتهم لاجل مصالح مناطقهم ومن الظاهر انهم يأخذون مثلاً عن وزارتهم الذي يرفضون. وانا نفسي حدث لي حادث مع معالي وزير الاشغال العامة الذي رفض حتى ان يجيبني على الهاتف بمراجعات تختص بالمنطقة التي امثلها وقد شكوت لرئيس الوزراء ولا اعرف ماذا جرى. واما فيما يتعلق بقضية الاعتمادات المدورة فأقول: الله يرحم روزنامة الشيخ بيار ذلك ان مجاز حاصبيا قد وضع له اعتماد سنة ١٩٦١ وبعد المراجعات المتعددة وضع على روزنامة سنة ١٩٦٢ وحتى الان لا تزال الروزنامة تؤجل من وقت لآخر، وحتى الان لم ينفذ شيء من هذا المجاز. وكذلك فيما يتعلق بالمشاريع وهي طريق عين زرقا، لقد لزمتم في الربيع الماضي وحتى الان لم يبدأ العمل في هذه الطريق بالرغم من ان الاستملاكات قد انجزت وعندما راجعت بهذا الموضوع طلبوا مني ان اراجع المتعهد كأن النائب ملزم بمراجعة المتعهد، وكأن هذا ليس من واجبات الادارة، لذلك فقد اصبح موقفنا حرجاً امام ناخبينا واني اعذر معالي الامير مجيد ارسلان والاستاذ منير ابي فاضل عندما يوجهان دعوة لناخبيهم والغاية منها عرض القضية عليهم، وصرت اعتقد بان على جميع النواب ان ينهضوا نفس النهج لان الامر اصبح لا يحتمل، واصبحنا كمن يكذب على الناخبين وعلى نفسه، لذلك نرجو من الحكومة ان تعير اهتمامها الجدي لهذه الامور.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل.

بيار الجميل: دولة الرئيس، اسمحوا لي ان اشكر زملائي النواب الذين انتقدوا وزارة الاشغال العامة اشكرهم ولو ظلموا، لانهم لو انصفوا لقالوا بانه قد انجز في الست سنوات الماضية بمقدار ما يعمل في خمسين سنة لكنني اعذرهم، اذ لا يرون الاشياء الجيدة فهم كالمريض لا يتحسس ولا يشعر الا بأوجاعه وآلامه ولكن ليسمحوا لي بسؤال: مضى علينا في هذا المجلس خمس او ست سنوات، وفي كل سنة تتردد مثل هذه الاقوال، واعتقد بانها ستظل تتردد في كل سنة طالما اننا نصف المريض ولا ننصف العلاج. الدواء يا اخواني، هو ما كنت اقله في مجلس الوزراء عندما كنت وزيراً ويشهد علي زملائي وقتئذ وهو انه قبل ان ندرس الموازنة ونضع خطوطها يجب ان نصلح الادارة، لان جميع الاموال التي ترصد وتنفق بواسطة ادارة مثل الادارة الحاضرة تذهب هدرًا وضياًعاً. الموازنة التي تدرسونها الان وتوافقون عليها سيذهب ثلاثة ارباعها هدرًا بوجود هذه الادارة، وفي الوقت الذي نرى فيه رئيس الوزارة وزير المالية يعصر ارقام الموازنة عصراً ويحاول توفير خمسة الاف ليرة من هنا وعشرة الاف ليرة من هناك نرى ان الملايين تذهب ضياًعاً بوجود هذه الادارة. لذلك اشكر واعذر اخواني النواب ولو ظلموا، اذ لو انصفوا لاعترفوا بانه بالرغم

من الادارة المهترئة الفاسدة فقد عملنا في الخمس سنوات الماضية عملاً يلزمه خمسين سنة والان، لا أصف المرض فقط، بل سأصف الدواء ايضاً. واظن اننا قادمون على تأليف وزارة جديدة، فاذا صح ظني فاني اتمنى على الوزارة القادمة ان تضع بروغراماً لاعمالها وعلى رأس هذا البروغرام اصلاح وتطهير الادارة اذ لو كانت الادارة سليمة مضبوطة لما حصلت مخالفات وسرقات، ولا اطلب فقط التطهير لانه وحده لا يكفي بل يجب ضبط الادارة. صحيح ان من حق الناخب ان ينتقد الحكومة والادارة ولكن صلاحياته لا تتجاوز هذا الحد ولا يستطيع اي تنفيذ، وهو يشرح هذا الامر لناخبيه حتى يعذروه. وكما يحصل للنائب مع ناخبيه يحصل للحكومة، اذ ان خيرة رجالنا قد تعاقبوا على الحكم في الخمس عشرة سنة الماضية وكان كل منهم يمضي سنة او سنتين في الحكم ويبدلك قصارى جهده لخدم البلد ولكن نتائج عمله ونشاطه لا توازي عشرة بالمائة من الجهد المبذول بسبب سوء الادارة وفسادها، ولو كانت الادارة مضبوطة سليمة لانعكست الاية تماماً فاذا بقيت الادارة على وضعها الحاضر، فسنكرر الشكوى والاقوال في العام المقبل والاعوام القادمة. وأنا اؤيد الزميل الاستاذ ريمون اده بما قاله عن هذه الادارة في سنة ١٩٦٣ وما كرره في كل عام، فاذا لم تضبط الادارة فسنظل نكرر نفس الاقوال في كل عام. وهناك مثل عامي بليغ يفني بالمعنى وهو: الكيلة في الطاحونة، والعلة في الكيلة لا في الطاحونة، فاذا لم تضبط الكيلة فعبثاً نشكو ونردد القول. قد تقولون لي طالما كنت وزيراً فلماذا لم تصلح الادارة وعلى هذا القول اجيب: عندما كنت وزيراً عدة مرات كنت في مجلس الوزراء عند تقديم احد المشاريع اقف واقول: قبل ان تقدموا هذا المشروع يجب ان تصلحوا الادارة حتى لا تذهب الاموال ضياعاً وهذا دولة رئيس الوزراء الذي احب واحترم والذي رافقني في تلك الحقبة يشهد على صدقي. وقد ابتداءً الاصلاح في سنة ١٩٦٠ عندما انشأ فخامة الرئيس شهاب مجلس الخدمة المدنية والتفتيش، وسائر المراسيم الاصلاحية التي عملت، فتلک المراسيم والاعمال رغم انها ليست كاملة تماماً، ولكنها كانت بدء الاصلاح، وبعد مرور ست سنوات يجب ان نستفيد من الاختبارات التي مرت ونعمل على ضوءها وهدايا لاصلاح الادارة واعتقد ان الاصلاح الحقيقي هو الذي بدأ سنة ١٩٦٠ وان احسن وأشرف عمل هو الاصلاح والتطهير اللذان تقوم بهما الحكومة الان، ففي نظري، قبل تصديق الميزانية التي هي عمل روتيني. ارجو ان يتم التطهير حتى النهاية في جميع مرافق الدولة اذ ان الادارة بالنسبة للحكومة هي مثل الازميل في يد النحات، فأمهر نحات لا يمكنه ان يعمل بدون ازميل وكذلك فالحكومة لا تستطيع ان تنتج بمثل هذه الادارة الحاضرة. وانا الذي كنت في الحكم خمس او ست سنوات الفت نظركم وانبهكم بان هذه الادارة فاسدة لا تصلح رغم وجود نخبة ممتازة من الموظفين يشتغلون وينتجون في هذا الجو الموبوء. لذلك ارجو ان تهتموا بالاصلاح والتطهير قبل اهتمامكم بالموازنة، وعندي

امثال عديدة لا اسردها حذراً من التطويل ولكنني اكتفي بالقول بانه لا يمكن لاية حكومة مهما كانت . ان تنتج وتعمل عملاً مفيداً كاملاً في ظل هذه الادارة السيئة، التي يجب ان نوجه همنا الاول لاصلاحها وتطهيرها قبل اي شيء اخر حتى تتحقق الغاية المنشودة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز

جان عزيز: دولة الرئيس،

اصغينا قبل ظهر اليوم الى الاستاذ منير ابو فاضل الذي شرح اوضاع منطقته على اتم وجه، وانا اقول لو كان يجوز في مثل هذه الجلسة لكل نائب من النواب ان يشرح اوضاع منطقته لتوجب ان نعقد تسع وتسعين جلسة لا يقال فيها الا الحق وقد يقال دون الحق، ولكنني لن اقول كلمة واحدة عن المنطقة التي امثلها، بل سأنهج النهج الذي ذهب اليه الشيخ بيار الجميل واتوسع فيه، لاردد للمرة العاشرة ما ذهبت اليه في الماضي من ان العلة كل العلة هي في التنفيذ واداة التنفيذ. البحث اذا كنا نريد ان نصل الى نتيجة مجدية يجب ان ينصب على اسلوبية العمل اولاً واعني بأسلوبية العمل، ان الادارة التي عليها ان تنفذ شتى بنود الموازنة يجب بادىء ذي بدء، ان تكون أجهزتها منسجمة مع بعضها البعض، كم من مرة رأيتم ورأينا في مناطقنا وفي مناطقكم طريقاً بذلك النائب وبذلت الادارة الجهد المشكور لفتحه وتعييده، ثم تأتي ادارة ثانية كالكهرباء والهاتف مثلاً وتحفر الطريق هل هذا جائز؟ اعتقد ان الجواب كلا ثم يجب ان ننظر الى قضية الموازنة وتنفيذها وخصوصاً فيما خص وزارة الاشغال بعينها نظرة اجمالية. النظرة الاجمالية، يجب ان تبديء اولاً بالتخطيط الاجمالي، هل يجوز في القرن العشرين ان ترتجل الادارة ويرتجل النواب سنة فسنة المشاريع التي يجب ان تنفذ في المناطق، الا يجب ان يكون ثمة في وزارة الاشغال خرائط واضحة وموضحة تشير الى حالات الطرقات والى حاجات القرى والمناطق بحيث تدلنا سنة فسنة على ما عمل بهذا الحقل او ذاك وما يجب بوجه السرعة واللاحاح، ان يعمل في السنة التالية وهكذا دواليك، أين هي الخرائط التي يطلع عليها الموظف الذي مهما قيل في جهود الوزراء، فان الموظفين، هم هم الذين يضعون مسودة الموازنة وهذه المسودة تأتي الى اللجان فالى المجلس فلا يغير فيها كبير شيء. ينبغي ان يكون هناك دراسات وخرائط تدل الموظف الجالس وراء مكتبه على ما ينبغي ان يعمل في هذه السنة، وما ينبغي ان يعمل في السنة القادمة. أين هي هذه الخرائط؟ في علم الغيب لا ندري. نسمع ان هناك دراسات، ولكن لا نرى نتيجة لهذه الدراسات في بنود الموازنة.

ثم اين المسؤوليات؟ المسؤوليات بين دوائر الحكومة في الادارة الواحدة، ثم بين هذه الوزارة، وزارة الاشغال بالذات والمديرية الاقليمية: نرى في المركز أي في بيروت مكتباً اخر في هذه الوزارة جميعهم يعملون عملاً واحداً قلما يأتي منطبقاً على بعضه البعض، وكثيراً ما يأتي متبايناً، وكثيراً ما يأتي مناقضاً، ونحن بحاجة الى الفلس الواحد والدقيقة الواحدة للحاق بركب الحضارة. يا سيدي في جزين، ولا اتكلم في ذلك، الا على سبيل المثال. انتم تشكون من التخطيط والتنظيم، وعندما طلبنا ان يوضع مشروع تنظيم تجميلي لجزين اذا بالادارات

المختلفة تضع اربعة مشاريع . اليوم ليس بإمكان البلدية ولا التنظيم المدني في الجنوب ان يعرف ما هو النظام الذي يجب ان ينفذ، هل هذا معقول؟ طريق جوار السوس على سبيل المثال ايضاً خصصت مرتين او ثلاث من المشاريع الكبرى هل هذا جائز؟ بدلاً من ان يبذل المهندسون المال والجهد والوقت لعمل الشيء الواحد مرات متعددة . كان يجب ان ينتقل الى مناطق اخرى او الى قرى اخرى . هذه حالة لم يعد بإمكاننا ان نسكت عنها وليس بوسع الحكومة ان تسكت عنها ولا تعمل شيئاً، هذه المديرية الاقليمية التي قيل انها انشئت لتقرب من الناس وتختصر طريق الاصلاح اليهم ماذا تفعل؟ اعرف احدهم يقول، انا مدير للحفر، وليس بوسعي ان افعل شيئاً، وهذا الشخص بالذات رد في السنة الماضية من اعتمادات الجنوب ما يزيد على النصف مليون ليرة، لانه قال ليس بوسعي ان ينفذ شيئاً. فأذن هذه المعاملات التي ارادوا ان يختصروا فيها اصبحت تسير على الطريق ذهاباً واياباً بين الجنوب وبيروت وبين الشمال وبيروت وهلم جرا. اما ان تعطوا المديرية الاقليمية العناصر القوية والفتية التي بإمكانها ان تفعل، وان تضعوا في يدهم الصلاحيات الكافية، والا الغوها، نحن نراجع هنا في المركز اقرب علينا واخصر علينا وعلى ناخبينا.

أما ان تبقى الحالة على ما هي عليه، فهي فضيحة الفضائح وان كانت الفكرة بحد ذاتها صوابية وحقيقية . الوجه الاخر للقضية هو اختصار المعاملات، نحن يا سيدي نشكو من الوزراء احياناً، ثم يأتي وزراء طيبو النية كالشيخ بيار الجميل فيقول الحق على الادارة، وهو على حق في ذلك . ولكن انا اقول مع تسليمي بمسؤولية الموظفين، ان ثمة مسؤولية على القوانين والاساليب ايضاً، فلنأخذ مثلاً قضية الاستملاكات، تقرر الادارة هنا ان تستملك عقاراً مثلاً في منطقة من المناطق . المراحل التي يجتازها مشروع الاستملاكات ينتهي العمر ولا تنتهي، هل يجوز في القرن العشرين ان نبقى على ظهر سلحفأة عرجاء نمشي مع المشاريع؟ ثم نقول اننا نريد ان نقفز بلبنان بميزانية فيها العدالة الاجتماعية الى الامام خمسين سنة .

يا سيدي اختصروا المعاملات، ثم حاسبوا المسؤولين سواء كانوا وزراء، ام مدراء، ام موظفين، حاسبوهم . وهنا اتطرق الى واقع اعتقده مؤلماً نشكو ونشكو ونقول ان الحكومة لا تبالي . يا سيدي طالما ان الوضع في هذا المجلس على الشكل الذي هو فيه، يعني علاقة النائب مبنية مع الحكومة، هذه الحكومة واية حكومة ستأتي، على العلاقات الشخصية، أو على التكتلات الحزبية، اي عندما تظل القضية قضية الثقة بالحكومة على ما هي عليه والنواب متفوقون أيدي سبا ستظل الحال على ما هي عليه، ولكن عندما نحاسب الحكومات على اعمالها ووعودها ومواعيدها عندئذ تضطر الحكومة للضغط على الادارة وتضطر الادارة للتنفيذ تحت ضغط الحكومة، ويمشي الحال بعد ان نكون قد اصلحنا الاجهزة والقوانين ولا يجوز ان نفصل اصلاح الاجهزة والقوانين ولا البتة . وانشئت يا سيدي الرئيس دائرة اسمها دائرة الابحاث والتوجيه، وكانت مهمة هذه الدائرة ان تختصر المعاملات وان تضع بطاقات عمل، ثم لم تعط الاعتمادات اللازمة ولا العناصر البشرية اللازمة فتوقف العمل فيها او يكاد . يجب ان تعاد الحياة الى هذه الدائرة اذ لا يمكن بدون تخطيطاتها ان نصل الى الاصلاح المنشود .

ثم قضية التفتيش، التفتيش، انا لا اريد ان اتطرق الى المؤسسة، ولا الى الاشخاص حتى استأثر البحث بفعالية هذه المؤسسة وما انتجته لحد الان، ولكنني اشكك في امكانية جدوى هذه المؤسسة على اهميتها وعلى مقدرة الاشخاص القيمين عليها، طالما انها جهاز مستقل ينظر الى مجمل دوائر الدولة وهو بعيد عنها، في بلدان العالم يا سيدي التفتيش، كل تفتيش له اختصاصيون واختصاصات، وهو يحصل في الوزارات والدوائر. هل بامكان هؤلاء الالهة وليسوا بالآلهة؟ هل بامكانهم ان يلموا بجميع مرافق الدولة وان يروا في آن واحد جميع المخالفات والشكاوى؟ كلا يا سيدي، انا افهم، ليستقيم الحال، ان يكون في وزارة الاشغال العامة مثلاً جهاز تفتيشي محلي، يتصل بالناس ويراقب موظفيه، ثم يمشي خطوة خطوة مع المعاملات حتى اذا رأى تباطؤاً، او تحايلاً، او تلوذاً، او رشوة، عمد الى وضع الامور في نصابها واحقاق الحق. اما ان يبقوا كما هم عليه في مركز معين يشرفون على جميع المرافق فلا اعتقد ان لذلك الا الفعالية المحدودة التي وصلنا اليها الى الان.

ثم يا سيدي العناصر البشرية، نذهب الى التخطيط ونذهب الى دوائر الدروس، فلا نرى ان بامكان هذه القلة من الموظفين في هذه الدوائر المرهقة التي ينبغي عليها ان تمد نشاطاتها الى جميع انحاء الجمهورية اللبنانية، لا نجد ان عندها العناصر البشرية الكافية، ابتدء ايضا من هنا. عززوا هذه الدوائر، وبانتظار ان تصبح هذه الدوائر مجهزة بالعناصر ذات الكفاءات وبعدد معقول بالنسبة الى الاعمال التي تنهض بها. لماذا لا تعتمد الدولة الى الاستغانة بالمكاتب الخاصة وبالشركات ايضاً من لبنانية وغير لبنانية: في اوروبا واميركا وفي كل انحاء العالم اضطرت الحكومة لتلبية طلبات الاهلين اليلاستغانة بالكفاءات الخارجية شرط ان تراقب لا ان يهمل امرها كما حصل في قضية - مونفريدي - والشركة الطليانية.

ثم يا سيدي هل سنصل في وقت قريب الى التشكير الحديث الذي يوجب على الاهلين، ان يساهموا طاقتهم بالمشاريع التي تشرف على تنفيذها الدولة؟ هل يجوز ان تبقى الحالة على ما هي عليه مشاريع تنفذ في منطقة معينة، من ري وطرق، الاراضي الموجودة بالقرب منها ترتفع اسعارها اضعاف الاضعاف. ثم لا تستتج الدولة ومن ورائها الشعب اللبناني شيئاً من حصة هذا التحسين الا النذر القليل مما يسمونه الشرفية، الا ينبغي؟ ان نفكر منذ اليوم بان يساهم المتفعون بحيث تشق الدولة طريقاً او تعمل مشروع ري، ثم تأتي الردات من المتفعين لتتمكن الحكومة من تنفيذ مشروع آخر، هذه هي الاشغال العامة، التي اعتقد، اذا حازمت الحكومة، هذه الحكومة او غيرها، امرها تكون معالم الطريق الى الاصلاح المنشود.

اختم كلامي بتأييد نظرية الزميل ريمون اده لجهة التعديل الذي تقدم به، لاننا في المنطقة التي نمثلها، طالبنا عندما دعينا من قبل وزير الاشغال العامة السابق الاستاذ جورج نقاش، طالبنا بانصاف المناطق التي هي على ميمنة وميسرة طريق صيدا - جزين وخصوصاً المنطقة الساحلية قائلين للادارة وللوزير بالذات، انه لا يجوز ان تأخذ طريق صيدا - جزين كل سنة حصة الاسد من ميزانية الدولة المخصصة لمنطقتنا، ويترك الساحل والجبل على اليمين وعلى اليسار، لا نتمكن من تلبية طلباته. فقليل لنا ان الادارة مصممة على درس حاجات هذه المناطق في السنة

القادمة، واصرت لاسباب تتعلق بالتخطيط والدرس على ابقاء الاعتمادات لطريق صيدا - جزين، في حين انني اعتبر ان هذه الطريق اصبحت سالكة معقولة، وفي حين ان القرى والداكر، من هنا وهناك هي بأمر الحاجة الى القرش والليرة الواحدة.

- تصفيق -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس

سيدي سأحصر كلامي بالنقطتين اللتين تكلم عنهما الاستاذ ريمون اده، لكي تفهم الحكومة الكريمة ايضاً الاسباب التي دعت اللجنة الى بعض التعديلات. اولاً بما يتعلق بالطرق المحلية. المشروع كما ورد من الحكومة البند ٢٢ انشاءات فقرة اولى الطرق الدولية اربعة ملايين، طرق رئيسية ورئيسية ثانوية ستة ملايين، وطرق محلية وداخلية مليونان وخمسمائة الف في جميع المناطق توزع كما اشار الاستاذ اده الطرق المحلية، لاحظنا انها هي التي تربط طريقاً رئيسياً بقرية. أما الطرق الداخلية فهي التي تنفذ ضمن القرية. رأينا ان مبلغ الثلاثين الف الذي يعطى للنائب لكي يضعها ضمن القرية، لا تكفي للطرق الداخلية ولا للطرق المحلية. هذا الدافع الذي جعلنا ان نحذف الطرق المحلية من مبلغ المليونين وخمسمائة الف، ونضعها مع الطرق الرئيسية، أي مع الستة ملايين ليرة، باعتبار ان هناك طرقاً محلية تعتبر اهم من الرئيسية في بعض الاحيان ان كان من ناحية السير، او من ناحية كثافة السكان في القرى. ويوجد بعض القرى الذي يبلغ عدد سكانها ستمائة او سبعمائة نسمة طرقها المحلية متران او ثلاثة امتار. ثم اتى مشروع آل ٨٤ مليون ليرة حدد الطرق المحرومة ولم يسمها محلية، ليس من شك، ولا احد منا ينكر ان مشروع ال - ٨٤ مليون نفذ طرقاً في بعض القرى لم يكن بإمكان الدولة ان تنفذها بالطرق العادية، والذي تريد ان تقوله هو موضوع ثاني يا شيخ جان. والحقيقة انت اخذت مبلغاً لا بأس به، وانا شاهدت ذلك باللجنة فعلينا ان نعترف ولو مرة واحدة اننا عملنا لك شيئاً وعلى كل جعلتك تلمس ذلك لمس اليد، وليس من شك ان مشروع ال ٨٤ مليون ليرة كلف الكيلو متر الواحد اكثر بكثير مما يكلف بواسطة الاشغال العامة، ولو ان مبلغ ال ٨٤ مليون ليرة نفذ بواسطة الاشغال العامة قد يجوز ان تكون استفادت منه قرى عديدة تفوق اضعاف اضعاف القرى التي استفادتها حالياً، من حيث قلة الكلفة، ولكن براي انه ما كان تنفذ شيء على الاطلاق لان النافعة ليس بإمكانها ان تنفذ الجزء الثاني وما يضعه النواب من الاعتمادات وان تنفذ الشيء الذي نفذ بمشروع آل ٨٤ مليون ليرة، لانه حتى الجزء الثاني لا تنفذه الاشغال العامة سنوياً، بل انه ليدور وليس عندها طاقة لتنفيذ ذلك المشروع. وتلك الاعتمادات، وعلى كل حصل ما حصل: وانا اعتقد ان مشروع آل ٨٤ مليون فتح طرقاً ما كان يراها لبنان الا بخلاف مئتي سنة، فعلى كل حصل هذا واستنفذ مبلغ آل ٨٤ مليون ليرة، مصروف حتى الان منهم ٥٢ مليون ليرة دفعت عن طريقة الخزينة والباقي اعتماداته معقودة على اعمال معينة من الطرق، صحيح انها لم تلزم بعد، وانما معقودة.

نحن امام الامر التالي: الذي تنفذ تنفذ، والباقي بدون تنفيذ موجود اسمه في المشاريع الكبرى، ونفكر بأن نضع له اعتمادات بالموازنة هنا، فان النافعة لم تنفذ بل تجاوبنا بواسطة الروزنامة، لا ينفذ لانه ملحوظ بمشروع ال - ٨٤ مليون ليرة، اذا بقينا على هذه الحال فال - ٨٤ مليون نفذوا والطرق الواردة بالمشروع لم يبق لها اعتمادات، ليس من الممكن تنفيذها بالطرق العادية اذا توفر للنائب اعتماد بالموازنة لانه سوف تأتي ادارة النافعة وتقول له انه موجود لهذه الطرق اعتمادات بمشروع ال - ٨٤ مليون ليرة. فهذا الذي جعلنا ان نفكر بالمشروع الذي تقدم به الزميل الاستاذ ريمون اده للجنة المالية ووافقت عليه، ثم قالت بالحرف الواحد خلافاً لاحكام القانون المنشور بالمرسوم رقم ٦٦٣٠ يعني المتعلق بمشروع آل ٨٤ مليون ليرة تعاد الى صلاحية المديرية العامة للطرق والمباني في وزارة الاشغال العامة والنقل، اعما تنفيذ اشغال الطرق الواردة في قانون آل ٨٤ مليون ليرة حيث لم يعد يتوفر لها اعتمادات في المشروع المذكور، هذا الشق الاول، اي كل طريق واردة بمشروع آل ٨٤ مليون ولم يعد لها اعتماد تعود الى النافعة، حتى اذا رغب النائب من ضمن اعتماداته ان يضع لهذه الطرق اعتماداً يأمل بأن تنفذ. يوضع في مديرية الطرق والمباني في مهلة شهر على الاكثر من تاريخ صدور هذا القانون جداول على اساس المحافظات والاقضية تبين بالتفصيل جميع الطرق التي لم يتم تنفيذ اشغالها، يعني حيث لم يعد لها اعتمادات مع كافة الدروس العائدة لهذه الاشغال في حال وجودها. والزميل الاستاذ ريمون اده اقترح تكملة لهذا المشروع، ولكن اريد ان يفهم مني دولة رئيس الحكومة حتى لا يحصل التباس، ويمكن انه يوجد جملة ناقصة فاذا توضحت افكر بان الحكومة توافق. فالزميل الاستاذ اده يقول، نحن كنا نضع بالموازنة في الجزء الثاني والجزء الثالث اعتمادات لبعض القرى فأنت وزارة النافعة واجابتنا عليها، وذلك في سنة ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥. من تاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ. مثلاً لو وضعنا لقرية - لاسا - مبلغ خمسة عشر الف ليرة، فيكون جواب النافعة ان طريق لاسا لا تنفذ لانها واردة بمشروع آل ٨٤ مليون ليرة، والمبلغ يتدور ولا يمكن لقرية - لاسا - مثلاً ان تستفيد منه، لان تنفيذه غير ممكن، وكذلك لم ينفذ في مشروع ال - ٨٤ مليون لانه لا يوجد لها اعتماد، فيقول الزميل الاستاذ اده هنا، ولكن كان عليه الايضاح في اقتراحه، كأ يقول: «تنفذ من قبل وزارة الاشغال العامة والنقل مديرية الطرق، جميع اعمال الطرق التي وضع لها اعتمادات في الموازنات السابقة» فاني اقترح على الزميل اده ان يزيد على هذه الجملة، أي الموازنات السابقة في الجزء الثاني، حتى لا تفكر الحكومة ان كل الاعتمادات الموجودة، لان الجزء الثالث موجود ايضاً في الموازنة والافوق ان لا يحصل التباس. ارغب في ان نوضحه ونضع كلمة الجزء الثاني، لانه يا حضرة الزميل اده اذا وردت كلمتك على هذا الشكل أي الموازنة كلها فالجزء الثالث وارد في الموازنات وايضاً الاعتمادات الخاصة بمشروع ال ٨٤ مليون ليرة فهي مذكورة، فالأفضل ان لا ننع بمشاكل لها اول. ما لها آخر، فأنت الذي تقصده ترغب الوصول اليه. الاعتمادات التي تبلغ قيمتها مئتي الف ليرة وضعناها في الجزء الثاني، لانني درست هذه الاعتمادات جميعها، والاعتمادات المجمدة والتي لم تدور بالجزء الثاني ترجع اذا ما كانت تنفذت من قبل مجلس المشاريع الكبرى، هل انتبهت الى ما نقصده يا دولة الرئيس؟ كان يعطى للنواب اعتمادات للطرق الرئيسية - والطرق المحلية - والداخلية، وكانوا احياناً يضعونها على طرق واردة

بمشروع آل ٨٤ مليون ليرة. فيا دولة الرئيس انا اعتقد ان هذا هو الوضع وبكل صراحة اقول ذلك حتى تكون على بينة لان مجلس المشاريع الكبرى قال انه ليس لديه دراهم حيث الذي تنفذ انتهى امره والمربوط ليس من الممكن تحويله لغيره. وباقي عندنا قرى ليس من الممكن تنفيذها اذا بقيت على جدول المشاريع الكبرى حيث ليس لها اعتمادات فيه وليس من الممكن ان نضع لها اعتمادات وتنفذ، فكل الذي نبتغيه ان تعاد القرى التي لم يعد لها اعتمادات، أو كان لها اعتمادات بالجزء الثاني وليس بالجزء الثالث والتي كان يضع لها النواب الاعتمادات، ان تعاد الى الاشغال العامة حتى نتمكن من تنفيذها، يعني لا يوجد اي ؟؟؟ بذلك اطلاقاً ومشروع آل ٨٤ مليون ليرة لن يذهب منه ليرة واحدة الى النافعة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ الياس الخازن.

الياس الخازن: دولة الرئيس

ليس لي ما ازيد على ما تفضل به حضرة الزملاء بشأن وزارة الاشغال، وانما لي ملاحظة بسيطة بشأن المصلحة المائية، لقد وضعت هذه المديرية قيد التلزم مشروعاً جديداً يهدف الى جر مياه نبع العسل لمنطقة المتن، بالرغم من وجود مشروع قديم، انجز في السابق من قبل الدولة وهو يؤمن كمية الف متر مكعب من المياه، أما المشروع الجديد الذي سوف يجري التلزم على اساسه في الثالث من شهر شباط القادم، فهو يهدف الى مد قساطل جديدة تتسع لجر كمية من المياه قدرها اربعة الاف متر مكعب مع تركيب عداد يضخ هذه الكمية، وعلمت بصورة خاصة بان المديرية المذكورة تنوي بعد تلزم هذا المشروع طلب تعديل المرسوم السابق بحيث تصبح كمية المياه المؤمنة لمنطقة المتن اربعة الاف متر مكعب، بدلاً من الفين. اين اطلب من الحكومة الكريمة ان نوقف تلزم هذا المشروع المقرر في ٣ شباط نظراً للاجفاف الذي سيشهقه بمنطقة كسروان والتي هي بأشد الحاجة لهذه المياه، وخوفاً من المضاعفات التي قد تنتج عن تلزم هذا المشروع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون

عبد اللطيف بيضون: دولة الرئيس

كلمتي في موضوع النافعة أي وزارة الاشغال العامة تختلف عن الكلمات التي القيتها في غير بنود او في غيرها من الموازنة، اريد في هذه الكلمة ان اصيغها كمطالبات اتقدم بها الى الحكومة الكريمة وارجو من دولة رئيس مجلس الوزراء ان يأخذها بعين العطف والاعتبار بالنسبة لاهمية المنطقة التي سأحدث عنها وارجو ان يكون لنا امل كبير في تنفيذها.

سيدي خصاص الى قضاء بنت جبيل بالاجمال في ميزانية الطرقات ١٤٤ الف ليرة وهذه القيمة للطرقات الدولية والرئيسية والمحلية. فالمجموع طرقات هذا القضاء ١٤٤ الف ليرة، انظر يا دولة الرئيس ماذا نضع في هذا المبلغ اراد ان يفتح شارعاً من الطريق العام الى قصره المنور، اظن انه يصرف اكثر من ١٤٤ الف ليرة فيما اذا كانت الطريق التي تصل القصر بالطريق العام اقل من نصف كيلو متر. فهذا المبلغ يا سيدي لطرقات قضاء بكامله،

سيما لم تزل طرقاته كما هي منذ ان فتحت في عهد الانتداب، اي بعرض اربعة امتار، وحتى الان اعتقد انه لا يوجد في منطقة من المناطق طرقا لا تزال في عرض اربعة امتار الا في قضاء بنت جبيل او ربما في منطقة الحدود بصورة عامة فارجو الاهتمام بهذا القضاء وزيادة هذه الاعتمادات الى الطرقات الرئيسية، والمحلية والدولية.

ثم الفت نظر الحكومة الى شيء آخر. الملحوظ في قضاء بنت جبيل ان الطرقات رئيسية ومحلية، بينما يوجد طريقان يمكن اعتبارهما طريقين دوليين، على اعتبار ان الطريق التي تصل من الناقورة الى بنت جبيل مرجعيون، ثم الى سوريا أي القنيطرة، هي طريق دولية. والطرق التي تصل صور - بنت جبيل كذلك الى سوريا تعتبر طريقاً دولية، فاعتبار هذه الطرقات من الطرقات الرئيسية يجرمها من الميزة التي تعطى الى الطرقات الدولية. فاذا تكرمت الحكومة واعتبرت هذين الطريقين من الطرقات الدولية تكون قد خففت على هذه المنطقة عبئاً كبيراً ويشمل عطفها هذا مساعدة وتحسين قضاء مرجعيون لان الطريقين المذكورين يوصلان قضاء بنت جبيل بقضاء مرجعيون، وكذلك قضاء صور بقضاء مرجعيون اذن هذان الطريقان يوصلان الاقضية الثلاثة ببعضها البعض. هذا فيما يتعلق بالطرقاتن وارجو ان لا يعتبر هذا الكلام بمثابة خطاب نيابي في هذا المجلس، بل هو التماس وطلب مثل المطالبات التي تطلبها اغلبية المناطق التي بإمكان الدولة تحقيقها.

والشيء الاخر يا دولة الرئيس، هو الشيء الذي اصبح مسألاً في نفوسنا لدرجة اننا مهما تكلمنا، ومهما خضنا في المواضيع ومهما كانت ذات اهمية، وذات شأن، أو شؤون وشجون، نعود فنقول الليطاني، لان الليطاني اصبح في نظر الشعب وليس في نظرنا نحن وحدنا بمكان عظيم من الاهمية عند ابناء المنطقة حتى اصبحنا نقول انه بمنزلة الروح من الجسد فهذه هي اهمية مشروع الليطاني بالنسبة لابناء قضاء بنت جبيل وقضاء مرجعيون وكذلك بالنسبة للاقضية الواقعة على الحدود. هنا في فذلكة الموازنة، يا سيدي مشروع بتحويل جزء من الليطاني الى نهر الموت وهذا الجزء مخصص له اعتماد ستة واربعون مليون ليرة، وقد فتشنا لكي نجد اعتماداً اخر في جزء اخر من مشروع الليطاني يمتد بدلاً من الشمال الى الجنوب مماثلاً لهذا المشروع، فلم نجد اي اعتماد ولا اي مشروع مخصص له لتحويل جزء من مياه الليطاني الى الجنوب شبيه بالمشروع الذي قرر له ستة واربعون مليون ليرة لتحويل جزء من الليطاني الى نهر الموت، فأرجو من دولة الرئيس ان يهتم بهذا الموضوع. فيحول هذا المبلغ من المهم الى الاهم، أي من المنطقة التي هي ملأى بالانهر، وملأى بمياه نهر الموت، وملأى بالينابيع، وملأى بالخيرات وهذا ما نتمناه لكافة الاراضي اللبنانية لاننا نحن ابناء لبنان، يهمننا ان تكون جميع الارحاء اللبنانية في خير وان يعم العمران عموم المناطق على السواء.

لذلك التمس من دولة رئيس الحكومة، تحويل هذا الاعتماد للجنوب لانه اوجب في الوقت الحاضر لان الجنوب لا يوجد فيه حتى مياه للشرب يا دولة الرئيس. وكنت في المرة الماضية قد تكلمت وقلت ان المياه اي مياه الشرب مقطوعة في قضاء بنت جبيل منذ اربعة اشهر او اكثر. وقمنا بالمراجعة والشكوى ولم نجد آذاناً صاغية لنا،

ولولا وجود الابار التي كنا نحتفظ بها بالماضي قبل ان يأتينا مشروع جبل عامل بمياه الشرب، لكننا متنا عطشاً، وهذا ما لا يرضاه الضمير ولا الوجدان. واني لا استنفر القوى، واقول قول زميلي الاستاذ عبدالله الغطيمي، ان افتحوا ابواب السجون، فلا اقول بهذا، بل اقول افتحوا قلوب الايمان، افتحوا قلوب العدل، افتحوا ضمائرهم الحية افتحوا وجدانكم الكريم كاسمكم الكريم لكي تكونوا ممن سجلوا الايادي البيضاء على هذه المنطقة التي هي بحالة حرمان، وكنت اتمنى من قلبي وقد شرفت مرة يا دولة الرئيس لتبين وشاهدت جزءاً من المنطقة، لو مددتم بسفرتكم الى بنت جبيل لكنت قد شاهدت على الحدود اكثر من البؤس ومن الحرمان مما شاهدته في منطقة تبين، فارجو منكم يا سيدي ان تأخذوا بمد قسم من مياه الليطاني من القرعون - براحه اي بطريقة الجر بالقساطل، لان سد القرعون يعلو ثمانماية وستون متراً اي اعلى من قضاء بنت جبيل بستين متراً لان القضاء يعلو ثمانماية وعشرة امتار، بينما سد القرعون يعلو ثمانماية وستون متراً فاذا من الممكن جر قسم من مياه سد القرعون وبهذه الطريقة تكونون قد افدتم المنطقة بشيء من الري ووفرتم على المنطقة هذا الحرمان الذي ينتابها في كل سنة من مياه الشفة. لان العطل الذي حصل هذه السنة وحرمت المنطقة اربعة اشهر من مياه الشرب، كان قد حصل في السنة الماضية، وربما تكرر في السنين القادمة وتبقى المنطقة في كل سنة محرومة من شرب المياه ثلاثة اشهر او اربعة اشهر بحجة اصلاح الموتورات. وبحجة اصلاح المضخات، وبحجة اصلاح الكهرباء، وبحجة اصلاح كذا وكذا...

فاذا اتتنا المياه بواسطة الجر، نكون قد ارتحنا من هذه الاصلاحات وامنا للمنطقة مياه الشرب بصورة دائمة.

اما بالنسبة الى مجلس المشاريع الكبرى فارى ان يستعاض عنه بشركات، طالما انه اقترح بعض النواب ان تسحب منه الصلاحيات التي تحوله العمل بطرق القرى المحرومة، وبالطرق الرئيسية والمحلية وغيرها، وبقي من صلاحياته الاوتواسترادات العظيمة والمشاريع الكبيرة، فهذه المشاريع اذا اعطيت لشركات كي تقوم باعمالها على الطريقة الاميركية اي تلزم وبعدئذ يستوفى رسم من السيارات التي تمر على هذه الطرق ومن هذه الرسوم تؤمن الشركات الاكلاف التي قد نكون تكلفتها على هذه الاوتواسترادات، أو على المشاريع الكبيرة، فنكون بذلك قد وفرنا على الخزينة اموالاً طائلة وعندها تتمكن الحكومة من تحويل بعض اموال الطرق الرئيسية الى مشاريع اخرى. وقد ورد على لسان الاستاذ الزميل البستاني في جلسة الصباح واريده ان ينتبه الى هذا الموضوع لانه من الاهمية بمكان عظيم.

سيدي ورد في كلمة الزميل بستاني ان مصافي البترول يمكنها ان تؤمن الزفت للطرق في لبنان، فهذه المصافي لها مهمة ثانية لم ترد على فكر احد وهي انها تؤمن البترول للدولة وللبلاد، ونحن بحالة حرب مع عدد من دوله الرئيس، فاذا توقفت هذه المصافي عن العمل يوماً من الايام او اتتها اوامر من اسيادها لتوقيفها عن العمل؟ فمن اين نؤمن البترول، انا اقترح ان يصار الى انشاء مصفاة لشركة وطنية لتأمين المستقبل ان كان للدولة او للمواطن حتى يتأمن الاحتياطي من البترول، لان هذا البترول هو عصب الدولة، ولي امل كبير ان تلاقي كلمتي هذه آذاناً صاغية.

- تصفيق -

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

كنت ارغب ان تنتهي هذه الجلسة.

نهاد بويز:

دولة الرئيس، بالمصادقة على ابواب الموازنة التي نحن بصدددها ولكن الامر الهام الذي اثاره زملاؤنا بما يختص بمياه كسروان، اقول وهي المرة العاشرة على ان يدا تمتد الى هذه المياه وتنقلها من نبع العسل الى مناطق اخرى، واريد ان يعلم حضرة الزميل رشيد الصلح انك تشرب انت بفضل مياه كسروان، لان مياه بيروت ممتدة من نهر الكلب وانت لا تعلم الدراسة ولها دراسة تجهلها.

قلت يا سيدي الرئيس انه للمرة العاشرة تمتد يد على هذه المياه، امتدت لأول مرة، وها هي ايضاً المرة التاسعة التي تنقل المياه من نبع العسل الى منطقة اخرى، نحن نقول ان المياه هي من عطاء الله وان على المناطق التي تنبع فيها المياه بغزارة أن تعطي جيرانها، ولكن يا سيدي ان هنالك حقوقاً مكتسبة للاهلين، اما الكسروانيين فلم يرضوا هذه المرة مهما كانت الظروف ان تنقل نقطة مياه من املاكهم الا اذا كانت الحقوق المكتسبة هي قيد حقوقهم وقيد سجلاتهم العقارية، والحقوق العينية التي لهم الحق الاول فيها. واذا كنت اقول هذا فلأن هنالك معاملة مائية قيد الاجراء ستكون في الثالث عشر من هذا الشهر، وان اهالي مزرعة كفرذبيان لن يناموا على ضيم لان هذا الحق الذي يسلب منهم ليس فقط من مياه الجرد، بل ايضاً منا. وهذا ما يجعلنا ان نقول من حقنا ان نتقي القاضي الطيب والمهندس الطيب، لان الكفاءات العلمية بنظري ليس لها الاهمية الاولى، بل الكفاءات الاهلية، بل الكفاءات العائلية، بل التربية البيتية، بل الجو الذي يعيش فيه الموظف، لتمكن بهذه الطريقة ان يحكم بانصاف وعدل وتجرد، هذا هو الامر الذي اقله فيما يختص بوزارة العامة غائباً عن هذه الجلسة، ولكن يتوجب الاشغال العامة. آسف ان يكون وزير الاشغال على دولة رئيس مجلس الوزراء ان يستمع نيابة عنه لينقل بدوره هذه الامنيات الى وزير الاشغال العامة عند عودته، لاننا يا سيدي قد شعبنا من الكفاءات العلمية، ومن الدكتوراه. الا ان هذه الكفاءات العلمية يجب ان تقترن بكفاءات مسلكية وبكفاءات ادبية، وقلت في معرض انتقاء القضاة انه كان في ماضي حياتنا ينتقي القضاة من بين الوجوه اللبنانية العريقة، اذ ان القاضي كان يحكم بخلقه، لا بموجب المادة وبموجب الفقرة من القانون، وكان العدل في لبنان وفي الجبل، وكان القانون يطبق على احسن حال فاذا اردتم يا دولة الرئيس ان تسير الاعمال في وزارة الاشغال، عليكم ان تنتقوا المهندسين من ذوي الاخلاق. لان المهندس وان يكن حاملاً الشهادات العالية والكفاءات المهنية فانه لن يصلح للعمل ما لم يكن له ضمير مهني ومن ذوي الاخلاق الصالحة والاصل العريق.

عندما اخذوا يفسرون القانون وعندما كانوا يقولون ان قراراً وزارياً عطل مفعول الميزانية، وان الثلاثين الف ليرة التي تعطى للنائب لشق طريق تؤدي الى مسكن او الى حي، كانوا يقولون انها لا تتصل بطريق ثانية. فاذا كان هذا الموظف يقول بأن ميزانية الطرق المعطاة للنواب ستنفذ هذه المرة، فيجب ان تنفذ على علاقتها حتى ولو كانت الطريق على بعد خمسمائة متر وكانت قيمة اكلافها لا تبلغ الخمسمائة ليرة.

ان هذه الموازنة المتواضعة يجب ان تنفذ حتى ولو كانت الطريق لا تبعد اكثر من خمسمائة متر وحتى ولو كانت اكلافها ضخمة. يجب ان تكون اعمال هذه الطرق في ذروة اعمال المهندسين في وزارة الاشغال العامة.

ان الكسروانيين لن يسمحوا هذه المرة ان تمتد يد غريبة الى املاكهم. واذا كنت اقول هذا فليس قولي من باب الوعيد او التهديد بل تحاشياً لمأساة يمكن ان تحصل في تلك المنطقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور شهيد الخوري.

شهيد الخوري: دولة الرئيس، سيدي الرئيس، لا شك انكم سمعتم الكثير والكثير في موضوع الادارات في وزارة الاشغال وقد شهد معالي الوزير السابق الشيخ بيار الجميل بذلك ودولة الرئيس مقتنع ايضاً، وقد ملت الحكومة اللهجة والنواح الذي نعى به جميع النواب مناطقهم، فاني أريد ان أغير هذه الاسطوانة واقول ان منطقة جبيل على احسن ما يرام، وان المدينة الاثرية في حلتها السياحية الممتازة، وان ملوك بيلوس تشتهي ان تعود اليها، وان الاوتستراذ الذي يصل الخط العام بالمدينة التجارية الحديثة والمدينة الاثرية قد نفذ واكتمل والحمد لله. وانا اعلم يا سيدي الرئيس ماذا يكون جواب الحكومة علي، وهو العجز المالي، تراني مضطراً بهذه المناسبة، ان أسأل الحكومة وخصوصاً معالي وزير المال، ونحن في بداية عهد اصلاح وتطهير. أطلت علينا انباء هذا الصباح بخبر فضيحة مالية تفقد الدولة مئتين الف ليرة في احدى المصالح المالية وها هي جريدة الجريدة، ونحن يا سيدي الرئيس، نقول لرزق السائب يعلم الناس الحرام والانظار ملتفتة يا دولة الرئيس الى عدة فضائح في عدة دوائر، فاننا نرجو انتعطينا تفسير هذا الخبر في هذا العهد الذي نحن نتمنى للحكومة ان تحصل ضرائب جديدة وان تطبق قانون الضرائب التصاعدية، ولكن ماذا نقول للشعب؟ ان امواله ستنفذ الى جيوب الاغنياء والاثرياء، او السماسرة، او الموظفين المفسودين الذين يعملون لمصلحة المرايين في هذا البلد.

يا سيدي الرئيس ان الحالة اصبحت صعبة وصعبة جداً ونخشى النعمة ويا لها من نقمة تطيح بنا وبكم بذات الوقت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ مورييس زوين

موريس زوين: دولة الرئيس، اني اؤيد ما قاله الزميل الاستاذ ريمون اده فيما يتعلق بالغاء ال - ٨٤ مليون ليرة لان هذا القانون كان مخصصاً بأغلبه الى القرى المحرومة، فلم نشاهد بلدة واحدة في منطقتنا وصلت اليها طريق او شقت في اي بلدة طريق داخلية، ولطالما ان هذا المشروع نفذت مخصصاته ولم يصرف غرش واحد منه على طرق المنطقة التي نمثلها فأني اؤيد ما جاء على لسان الزميل ريمون اده، ولا اريد ان اطيل الكلام. ولي كلمة ايضاً بما قاله الزميل الشيخ بيار الجميل الذي يشهد ويتذمر، وقد مارس اعمال وزارة الاشغال عندما كان وزيراً، من اهمال بعض الموظفين او من الروتين الذي يستعملونه للتنفيذ، ان كان من ناحية الطرقات كيف انه لم يتمكن من صرف الموظف المهمل ام من ناحية الدروس الخ... وانا اتعجب وابداله بموظف كفؤ محلي، فاني اطلب من الحكومة الاسراع في استصدار القوانين التي تمكن الوزير من الاشراف الفعلي على دوائر وزارته.

أما قضية المياه. فنحن نشكو العطش في منطقتنا ونرى ان المياه تصب من جعينا وتمر في اراضيها لتروي بيروت ومصلحة مياه المتن اخذت من مياهنا الفتي مراً. فاني الفت نظركم الى ان هذا العمل خطير جداً وان مطلق لبناني يعتبر في المياه حياة له، وليس بالامكان السكوت عن مثل هكذا اعمال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ معروف سعد.

معروف سعد: دولة الرئيس، لن اطيل الكلام لان اكثر الزملاء مل الكلام والسمع. ولكن لا بد لي من ان اقول كلمة فيما يتعلق بوزارة الاشغال العامة. يعرف الجميع اننا كنواب مرتبطين بوعود مع ابنا المناطق واصبحت وعودنا كما يقول المثل عرقوية. فعندما نعد ابنا المنطقة ان هذه الطريق سوف تنتهي حسب الروزنامة التي نكون شاهدناها في الموعد الفلاني... ويأتي الموعد المعين ويراجعوننا بما كنا قلناه لهم، فنقول لهم انها تأجلت للموعد الفلاني... هكذا دواليك. ولكن في آخر الامر طبعاً سوف يقولون عنا يا دولة الرئيس اننا - كذابين - فنقول لهم لا والله لسنا نحن الكذابين ولكن يكذبون علينا ونحن نكذب عليكم.

فلذلك نطلب من الحكومة ان لا تكذب علينا حتى تحفظ كرامة النائب امام ناخبيه، لانه بالفعل لا يوجد لدينا رأسمال سوى خدمة المنطقة التي نمثل، اما بطريق، اما بكهرباء، اما بمياه. بالنسبة لصيدا اقول من اربع سنوات لم يوضع اي مشروع ان كان طريقاً ام غير طريق وقد اصبح عندنا عقدة نفسية في هذا البلد؟ يا ترى هل مقصودة صيدا لعدم القيام بأي مشروع فيها فنرجو ان نزيل هذه العقدة من نفوس اهالي هذه البلدة حتى يشعروا بلبنانيتهم، لانهم هم للبنان، ولكن يأملون ان يكون لبنان لهم كما هم له.

لي كلمة سوف اقولها بحضور معالي وزير الاشغال السابق. فأنا معه بما يقوله بان الادارة فاسدة. ويصعب على الوزير ان يراقب بادارته وينفذ، فهذا صحيح، لكننا نحن كنواب مراقبون بلا ثمن، عندما نأتي الى الوزير ونقول له يوجد هناك عمل فاسد، على الوزير اذا ان يسمع طالما ان الادارة فاسدة وطالما ان ليس عنده ثقة بموظفيه. فعلى الاقل يستمع للنائب ابن المنطقة فهو مخلص اكثر من أي كان في المنطقة، وعليه ان يستمع وان يفتح بابه له في كل دقيقة وفي كل وقت، عندما تأتي شكوى من هذا النوع من النائب المسؤول.

سبعماية الف ليرة يا سيدي تدور منذ اربع سنوات وهذه القيمة هي لطريق شقت منذ اربع سنوات وتسير عليها السيارات وتنتشر الغبار على اليمين وعلى الشمال على اشجار الحمضيات ولليوم لم تعبد هذه الطريق مع ان الاعتماد موجود لها. وعندما سألنا المسؤولين في وزارة الاشغال عن سبب هذا التأخير، كان الجواب ان الملتزم لم يحمّد الارض لذلك لا يمكن ان تعبد الطريق ونزفها وهذا منطق عظيم، وكأن هذه الحجة منطقية ومعقولة وتقبلناها واقنعنا بها. ولست ادري لماذا لا يأتي الوزير ويفرض على الملتزم ان يحمّد الطريق غصباً عنه.

بيار الجميل: مقاطعاً يا حضرة الزميل ان القانون لا يسمح للوزير بان يعمل كما ذكرت، ونحن طالبنا ونطالب بتعديل هذه القوانين لكي يتمكن الوزير ان يفرض سلطته على الملتزمين ويجبرهم ان يقوموا بواجباتهم على الوجه الاكمل.

معروف سعد: متابعاً: يا سيدي عدلوا هذه القوانين، لانني انا لم اکتف بهكذا جواب ولن يكتفي اهالي المنطقة من هذا الجواب، من الضروري ان تشغل وزارة الاشغال على حساب الملتزمين الذين لا يقومون بواجباتهم.

بيار الجميل: مقاطعاً: يا زميلي انت نائب وتعرف القوانين ونحن نقول لك القوانين يلزمها تعديل حتى تخول الوزير حق الضغط على الملتزمين ليقوموا بمثل هذه الاعمال الذي تشكو منها. وهذا هو الموضوع الذي نحن نطالب به يا زميلي الكريم. وهو عمل حكومي وليس الوزير باستطاعته ان يعدل القانون وتقدمنا في السابق الى الحكومة بطلب تعديل هذه القوانين.

معروف سعد: متابعاً: فعلى كل حال لو قلت لنا يا معالي الزميل في الماضي كما قلت لنا الان يمكن كنا تقدمنا بمشروع قانون للتعديل حتى تصطلح هذه الامور، واما فيما تبقى فاني اؤيد جميع ما قيل في وزارة الاشغال وفي الاشغال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، بمناسبة الاصلاح واقولها صراحة، وهذا ما قلناه لفخامة الرئيس اثناء المأدبة التي اقامها لنواب الجنوب، قلنا يا فخامة الرئيس ان الاصلاح عن طريق ابدال الاصلاح عن طريق ابدال اشخاص باشخاص لا يجوز، لكثرة ما صدر من قوانين ومراسيم اشتراعية متضاربة النصوص متشابكة، بحيث ان الصلاحية لم تعد محددة كما يجب، واكثر من هذا تضاربت

الصلاحية، فلو شئت يا فخامة الرئيس ان تسند مركزاً معيناً لشخص آدمي وشاء هذا الموظف الادمي ان ينتج لاصطدم بنصوص تعرقل عمله، ولو لا سمح الله اخترت شخصاً غير آدمي وشاء ان يعرقل سير الادارة لوجد من النصوص ما يحمي، اذا مع تغير الاشخاص يجب تغير النصوص، ونحن كنواب لا نستطيع ان نلم بكل المراسيم والقوانين التي صدرت من عشرين سنة الى هذه الساعة، انما الحكومة بحكم ممارستها لعمالها الادارية تستطيع انتلم بكل امر فلتفضل الحكومة وتأتينا بما تشاء من تعديلات لقوانين او لمراسيم اشتراعية حتى نوافق عليها بدون جدل لان هذه التعديلات من شأنها ان تسيّر دولا العمل في الدولة كما يجب. يا دولة الرئيس، هناك نقطة ارجو ان تأخذها بعين الاعتبار وبعين العطف لانها قضية انسانية وانسانية جداً، القضية تتعلق بالبناء. هناك مرسوم صدر يغرم المخالف على كل متر ثمانين ليرة، هذا القانون او هذا المرسوم، قد يكون محق في المدينة. أما ان يطبق في القرى الريفية فهذا حرام. البارحة صدر حكم يغرم احد ابناء القرية ٦٥٥٠ ليرة لانه خالف الرخصة ببعض الامتار. هذا حرام، هذا لا يجوز لقد كانت الغرامة في السابق ٢٥ ليرة مهما خالف صاحب الملك ببنائه. اما اليوم فأصبحت ثمانين ليرة على المتر، وهذا يتنافى مع الشعور الانساني ويتنافى مع العدل، خصوصاً اذا شئنا ان نساعد البناء الشعبي في القرى. وهناك ايضاً رخصة البناء، اصبحت اليوم رخصة البناء عقبة في طريق البناء لماذا؟ لان على الشخص الذي يريد ان يبني ان يبرز اليالدوائر المختصة خمسة وعشرين نسخة عن خريطة البناء وعن رخصة البناء، وعليه ايضاً ان يدفع لنقابة المهندسين عن كل متر ليرتين ونصف او ثلاث ليرات، فلو كان مراد الشخص ان يبني بمئة متر مثلاً فعليه ان يدفع اربع مائة او خمسمائة ثمن رخصة، فنجوكم ان تفكروا معنا على ضوء الانسانية والمواطنة والواقع، هل وصلنا لوقت نريد ان نمنع الناس من البناء في القرى. والبارحة سنينا قانون المساكن الشعبية، واذا شئنا ان نفكر ببناء الريف كما يجب الن نفكر فهذا الامر يستحق من الحكومة المبادرة والمبادرة السريعة والسريعة جداً، لكي تأتينا بتعديلات معجلة مكررة فعلاً بأقرب وقت، حتى يستطيع هؤلاء الناس ان يبنوا وان يأووا الى مساكنهم.

ثم هناك نقطة اخرى تدخل في نطاق هذا البحث، وانا اخر من يتكلم. براءة الذمة يا سيدي، كان في السابق ابن منطقة بنت جبيل اذا اراد ان يحصل على براءة ذمة كان يجب ان يصرف الوقت بين صور وصيدا حتى يتمكن ان يحصل على براءة الذمة، ولدى المراجعات المتكررة، ويعرف ذلك مدير عام وزارة المالية وكم بذلنا من جهد، حصرت هذه القضية في صور فقط، فأصبح الشخص يستطيع الحصول على براءة ذمة في مدة ساعة او ساعتين، وان يدفع تكاليف معقولة، جاءت الان التعديلات تقضي على هذا الشخص ان يسير بمعاملته كما كان يسير في السابق بين صور وصيدا وصيدا وصور فيقضي اكثر من نهارين للحصول على براءة ذمة ويدفع مصاريف اكثر من مائة ليرة للحصول على هذه البراءة، فيا سيدي ارجو منك ايضاً بصفتك وزيراً للمالية ان تأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار وان توزع الى الموظفين حتى يحصروا هذه القضية في بنت جبيل

وستنشأ قريباً، انما بصورة مؤقتة ارجو ان تحصر هذه القضية في صور بالذات كما حصرت سابقاً حتى نوفر على الناس عذاباً وشقاء.

اما قضية الصيانة يا دولة الرئيس، كان يرصد للجنوب في السابق مليون وخمسمائة الف ليرة للصيانة، خفض هذا المبلغ اليالمليون ومئتين الف، فقبلنا، انما بعد دفع اجرة الوكيل واجرة العامل، اصبح ما ينفق على الصيانة في الجنوب لا يتجاوز السبعماية الف ليرة، فاذا عملية الصيانة في الجنوب مرصود لها بين السبعماية الف ليرة من مبلغ الصيانة، نحن نريد ان يبقى مبلغ المليون ومئتان الف ليرة كما رصد في السابق، انما شرط ان لا يحسم من هذا المبلغ زيادة في اجرة الوكيل وفي اجرة العامل. وايضاً توزيع مبالغ الصيانة على الشكل الذي توزع فيه، هذا امر غير عادل، لاننا نحن في الجنوب، عندما شقت مشاريعنا وطرقنا، لم تشق بنفس الجودة التي شقت فيها طرقاات جبل لبنان مثلاً، فاذا اذا كان يلزم لصيانة طرقاات جبل لبنان مليون ليرة فيلزم لطرقااتنا في الجنوب مبلغ ثلاثة ملايين ليرة، لذلك التوزيع على اساس الانفس او على اساس عدد النواب، هو توزيع غير عادل، لذلك ارجو ايضاً ان نأخذوا بفكرة العدالة في كيفية توزيع هذه المبالغ المتعلقة بالصيانة حتى يأخذ الجنوب حقه كاملاً.

الرئيس: بقي من طالبي الكلام حضرة النواب السادة: الدكتور مخير، سليم لحد، محمود عمار، فضل تلحوق، منير ابو فاضل، تكرارا، ناظم القادري وبما ان النصاب قد فقد الان. ارفع الجلسة على ان تعقد جلستان غداً الاولى الساعة العاشرة قبل الظهر والثانية الساعة السابعة مساء.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والنصف مساء بعد ان تقرر يوم الاربعاء في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ عقد جلستين الاولى في الساعة العاشرة صباحاً والثانية في الساعة السابعة مساء.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الاربعاء الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٦

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
 - ٢ - مناقشة موازنة وزارة الاشغال العامة والنقل والتصديق عليها.
 - ٣ - تصديق تمني على الحكومة بتحرير المناطق التي ظهرت معالمها العمرانية من مشروع ايكوشار.
 - ٤ - تصديق اقتراح بتأليف لجنة نيابية للتحقيق في المخالفات التي حصلت في الادارات العامة وخاصة في وزارة الاشغال العامة والنقل.
 - ٥ - تصديق قسم الواردات من الموازنة العامة.
 - ٦ - تصديق قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات لعام ١٩٦٤.
- عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الاربعاء الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: انطوان صحنواي. سورين خان امبريان. ادوار حنين. اندريه طابوريان. عزيز عون. كمال جنبلاط. نجيب صالحه. بهيج القدور. جورج كرم. سليم لحد. بشير العثمان. بهيج القدور. يعقوب الصراف. راشد الخوري. كامل الاسعد. بشير كيروز. محمد عباس ياغي. مخايل الدبس. جوزف هراوي.

واعتذر السادة: جان حرب. الياس الخوري. رشدي فخر. اللواء جميل لحد. محمد صفي الدين. جعفر شرف الدين. الشيخ خليل الخوري. رشيد بيضون. هاشم الحسيني. سيمون صحنواي. شبلي العريان. ونايف المصري.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب الوزراء السادة: رفيق نجا. اميل تيان. وجدي ملاط. جوزف نجار. الشيخ ميشال الخوري وجورج حكيم.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الثامنة والرابع من مساء يوم الثلاثاء الواقع في الثامن عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان اميريان. عثمان الدنا. انور الخطيب. اميل مكرزل. بهيج تقي الدين. الامير عبد العزيز شهاب. علي الحسيني. كمال جنبلاط. نجيب صالحه. بشير العثمان. مرشد الصمد. محمد علم الدين. مانويل يونس. يعقوب الصراف. انور الصباح. اسعد بيوض. كامل الاسعد. انطوان مالح. بشير كيروز. رفعت قزوعون. محمد عباس ياغي. مخايل الدبس.

واعتذر السادة: صائب سلام. فؤاد بطرس. فؤاد البرط. هاشم الحسيني. جوزف سكاف. رشيد بيضون. قبلان عيسى الخوري. رشدي فخر. اللواء جميل لحود. سيمون صحنواوي. فريد جبران. شبلي العريان. الشيخ خليل الخوري. بهيج القدور. علي عرب.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وصاحبي المعالي الوزيرين السيدين وجدي ملاط والدكتور محمد كنعو.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس بحث الموازنة العامة بندا بندا مبتدئا بمناقشة موازنة وزارة الاشغال العامة والنقل تعاقب على هذه المناقشة عدد من حضرات النواب.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والنصف مساء بعد ان تقرر يوم الاربعاء في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ عقد جلستين الاولى في الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة. والثانية في الساعة السابعة مساء.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة

سكوت

الرئيس: صدق المحضر

نتنقل إلى البحث في الباب الثالث عشر - وزارة الاشغال العامة والنقل

وافقت اللجنة على نقل اعتماد قدره ٢٠٠٠٠٠ ل من الجزء الاول إلى الجزء الثاني وزيد مبلغ ٤٤٣٥٠٠٠ ل في الجزء الثالث لاكمال مشروع تعميم الكهرباء في لبنان.

أما فيما يعود للطرق في الجزء الثاني فقد أبتت الاعتماد المخصص للطرق الدولية كما ورد. وعدلت الفقرة الثانية المتعلقة بالطرق الرئيسية والثانوية بأن أدخلت عليها الطرق المحلية وأصبحت: الطرق الرئيسية والثانوية والمحلية ٦٠٥٠٠٠٠ ل كما وعدلت الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ بأن خصصت للطرق الداخلية فقط ولم يعدل المبلغ الوارد فيها، وستوزع نسبياً على الاقضية.

وقررت اللجنة توزيع اعتمادات الطرق الرئيسية والثانوية والمحلية حسب الاقضية الاتفاق مع الادارة وكذلك اعتمادات المياه. أما باقي التعديلات فلم تتعد نقل اعتماد من بند إلى بند.

الجزء الاول

الفصل الاول - مديرية الادارة المشتركة والمديريات الاقليمية

والكلمة لحضرة النائب المحترم معالي الاستاذ عثمان الدنا.

عثمان الدنا: دولة الرئيس،

درجت العادة عند وضع الموازنة ان تخصص المحافظات الاربع، باستثناء محافظة بيروت باعتمادات لمشاريع تتعلق بهذه المحافظات، وكانت دائماً محافظة بيروت محرومة من هذه الاعتمادات.

بيروت هي عاصمة لبنان، كل لبنان، يسكنها غالبية اللبنانيين في فصل الشتاء كما يسكنها الاجانب المقيمون على الرحب والسعة كما يؤمها يومياً نافر كبير من اللبنانيين فضلاً عن السواح. بيروت عليها واجبات تجاه كل هؤلاء، هنالك ازمة سير في بيروت، هنالك نقص في الخدمات الصحية وفي الخدمات الاجتماعية، هنالك طرق وعرة، هنالك طرق ضيقة، هنالك نقص في عدد الشوارع التي يجب ان تتوفر في بيروت لكي تحل ازمة السير هذا فضلاً عن الأزمات التي تعيشها بيروت فيما يتعلق بالنظافة والتجميل وخلافهما.

للدولة واجب نحو هذه المحافظة ولا اشك بان كافة النواب، ونحن نواب عن لبنان وليس عن بيروت وكل منا مسؤول عن بيروت كما هو عن الجنوب وكما هو مسؤول عن البقاع وكما هو مسؤول عن الشمال وكما هو مسؤول عن كافة المناطق المحرومة. وفي بيروت بالذات مناطق سكن محرومة ومناطق سكن منكوبة، يكفي للدلالة على ذلك ان ادعو اخواني كلهم ليشاهدوا المأساة التي يعيشها اكثرية سكان بيروت الذين اموها على الرحب والسعة، من المناطق. يكفي ان نلقي نظرة على الكرنتينا، على الاحياء المتخلفة في زقاق البلاط او الباشورة، او الطريق الجديدة وشارع صبرا بصورة خاصة، ومدخل بيروت الشرقي ومدخل بيروت الغربي. ويكفي ان نعلم بأنه لا يقل عن خمسين الف طالب وطالبة لم يدخلوا المدارس في هذه السنة لعدم وجود محلات لهم في المدارس

الرسمية. كل ذلك يدعوننا، يدعوننا كلنا نحن النواب لان نفكر، ويدعوننا كمسؤولين ويدعو الحكومة لان تنظر مجدداً بهذا الوضع الشاذ، هذا الوضع الذي يتأثر منه كل اللبنانيين لان بيروت هي واجهة لبنان.

لذلك، اذا ما لفت النظر الى هذا الواقع الاليم فلا اكون قد اتيت بالشيء الجديد فكل منا يعرف ذلك ودولة رئيس الحكومة واعضاء الحكومة الكرام يعرفون ذلك ويتألمون معنا ولكن التألم وامثاله لا يبرر بقاء الوضع على ما هو عليه وليس هو الدواء الشافي، الدواء الشافي هو بايدي هذا المجلس الكريم، بايدي هذه الحكومة الكريمة، بايدي المسؤولين، كافة المسؤولين عن بيروت وعن كافة المناطق المحرومة.

اني الفت النظر الى هذا الامر، ليس بصفتي نائباً عن بيروت بل بصفتي مواطناً لبنانياً مسؤولاً واثرك المسؤولية على المسؤولين والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: دولة الرئيس،

في كل سنة عندما يصل المجلس الى درس موازنة الاشغال العامة تقوم في هذا المجلس حفلة بكاء وندب ونواح، ومن كثرة البكاء يا سيدي الرئيس لم تعد تتأثر الحكومة بذلك، كمن يزيد همهم وبكاؤهم، فلا يعود يشعر بالمصائب، كذلك المجلس وكذلك الرأي العام.

لن اكرر ما جاء على لسان الزملاء من انتقاد لطرقات وكهرباء وماء، وما شابه ذلك لان العلاج في نظري ليس في الانتقاد او في عدم التنفيذ، العلاج يتطلب اما مشروع قانون جديد من الحكومة او مشروع قانون يتقدم به هذا المجلس.

سيدي، استرعى انتباهي امس مناقشة قضية الصلاحيات في الاشغال العامة، فمنهم من قال ان الحق على الموظفين ومنهم من قال ان الوزير لا شأن له بذلك، كما قال الزميل الكريم بيار الجميل. فانا ارى ان من تصفح القوانين المرعية الاجراء في وزارة الاشغال العامة وجد ان هنالك تجزئة للمسؤوليات. هذه التجزئة لا تجوز، لان الدستور منع التجزئة في السلطة واذا لجأنا إلى الدستور لوجدنا ان هناك رجلاً واحداً مسؤولاً، هو الوزير يا سيدي، فاذا وجد وزير الاشغال العامة، أي وزير للاشغال العامة، ان ليس بإمكانه ان ينفذ في وزارته بسبب القوانين وتجزئة السلطة، فأنا أقول لذلك الوزير: اما ان تستعيد سلطتك بموجب الدستور وتقول: ان القوانين تتنافى مع الدستور، وأنا اتمسك بالدستور، واما ان تستقيل اذا لم تتمكن من تغيير هذه القوانين.

أقول هذا لان العلاج يجب ان يكون على هذا الاساس، أي أساس تعديل القوانين، ونحن نعتبر في هذا المجلس، ان علة العلل في وزارة الاشغال هي هذه القوانين التي تمنع الوزير من ان ينفذ الاعمال المطلوبة منه، بمجرد انه هو الرجل المسؤول.

قلت هذا منذ عدة سنوات، ولكن الزمن وحده كان كفيلاً بأن يظهر العيوب التي تقوم في وزارة الاشغال.

سيدي، قرأت أمس في الصحف تقريراً لـاحد كبار مديري وزارة الاشغال العامة، فلو انكب الزملاء النواب على دراسة هذا التقرير للمسوا بأيديهم أين العلة، وأين العلاج. اسمح لنفسي، وهذا التقرير ولا شك جاء إلى الصحف لانه تقدم به هذا المدير إلى الحكومة، اسمح لنفسي بأن أقرأ بعض فقرات، تتطلب فوراً من هذا المجلس التقدم بمشروع قانون تعديل قبل ان يصدق على موازنة الاشغال العامة وأرجو من الزملاء ان لا يصدقوا على ميزانية الاشغال العامة قبل ان تتعدل هذا النصوص.

يقول هذا المدير: ان الاعمال في وزارة الاشغال لا تنفذ بالسرعة المطلوبة حتى وصلت مع الايام إلى حالة تنذر بعواقب جد وخيمة، ان من ناحية نوعية الاعمال او من ناحية كفاءة الموظفين القيمين على هذه الاعمال. وتحدث التقرير عن تشابك الصلاحيات، فأكد ان النصوص القائمة لم تحدد المرجع الصالح للاشراف على اعمال المديرات الاقليمية بصورة جلية، ولتوضيح الفقرة اعلاه المتعلقة بالابهام لناحية الاشراف على المديرات الاقليمية فان النصوص الحالية اوجدت تشابكاً في الصلاحيات ما بعده تشابك اذ يمكن لأكثر من مرجع واحد ان يقوم بالاشراف على أعمال المديرات الاقليمية وعلى سبيل المثال نوضح بان الاشراف يمكن ان يكون من صلاحية كل من: الوزير، المدير العام المختص، المحافظ، رئيس المصلحة المختص مدير الادارة المشتركة رئيس الدائرة المختص. الامر الذي جعل المراقبة الفعلية مشحولة تماماً بالاضافة إلى صلاحية كل مرجع من المراجع المبينة أعلاه بأن يعطي تعليمات تختلف اختلافاً مبيناً عن التعليمات المعطاة من مرجع آخر.

والقى التقرير مسؤولية التأخير في تنفيذ المشاريع في المناطق على عاتق المحافظين وأورد الامثلة عن تدخل المحافظين بأعمال المديرات الاقليمية على الشكل التالي:

ان الذي ساعد على قيام كل مديرية اقليمية بعمل يختلف عن العمل الجاري في مديرية ثانية هو تعدد المراجع التي لها حق الاشراف عليها. ان وظيفة المحافظ هي ادارية وسياسية، وللسبب الاخير بصورة خاصة قد اختلف النظام بين مديرية وأخرى، ثم قام احد المحافظين بتعيين الوكلاء مباشرة دون الرجوع إلى وزارة الاشغال ومنها ما يقضي بعدم امكانية المديرية الاقليمية خابرة الادارة المركزية إلا بواسطة المحافظ كما قضت بأن تعرض عليه سلفاً الاعمال التي تنوي الادارة القيام بها.

دولة الرئيس، وشهد شاهد من أهله، هذا مدير في الاشغال، مدير كبير.

دولة الرئيس، تأمل دقيقة واحدة كيف ان مديراً يعمل في وزارة الاشغال العامة، لا يستطيع ان يتصل بالوزير إلا بواسطة المحافظ •

المحافظ موظف اداري وموظف سياسي، ما هي علاقة السياسة مع الاشغال العامة؟ هذا سؤال مهم وجدير بهذا المجلس ان يتأمل قليلاً الاسباب التي حدثت ببعض المديرات الاقليمية ان لا تنفذ الاشغال، لان هنالك رجلاً سياسياً هو المحافظ يتدخل ويمنع عن هذا أو ذاك من الناس او من القرى ما يريد! ذلك تدخل فاضح في صلاحيات وزير الاشغال او في صلاحيات أي وزير في الدولة.

والامر الاخير المستغرب، وقد جاء على لسان هذا المدير، هو انه لماذا يتدخل المحافظ في امور الاشغال العامة ولا يتدخل مثلاً في امور الاقتصاد؟

هذه الامور تتطلب الكثير من التأمل يا دولة رئيس الحكومة. امر آخر، لو اراد وزير الاشغال العامة ان ينقل موظفاً من دائرة إلى دائرة من أجل تحسين سير الاعمال، فماذا يقتضي ذلك؟

ان نقل مدرب مثلاً من الادارة الاقليمية أو بالعكس بداعي ضرورة العمل يستوجب حسب النصوص القائمة اقتراح وموافقة كل من: المدير الاقليمي، المحافظ، مدير الادارة المشتركة، المدير المختص، المدير العام المختص، الخدمة المدنية، وزير الاشغال العامة - سابع شخص وليس الاخير - وزير المالية، رئيس مجلس الوزراء، رئيس الجمهورية.

سيدي، لماذا يثور هذا المجلس؟ كيف يعمل وزير الاشغال العامة اذا لم يكن بإمكانه ان ينقل مدرباً من دائرة الى دائرة بدون ان يقوم عشرة اشخاص مسؤولين بالموافقة على ذلك بما فيهم رئيس الجمهورية؟!

وتحدث المدير ايضاً: ان في الادارة موظفين اكفاء لا يستهان بهم دلت التجربة على كفائتهم ومقدرتهم في ادارة الاعمال مضى على خدمتهم مدة زادت على خمس عشرة سنة، انما العدد الموجود لا يكفي ولا يؤمن استمرار العمل في المستقبل، وهذا هو الالم اذا لم يتم منذ الآن بتطعيم الادارة بمهندسين جدد.

هذا من جهة الملاكات. اما النصوص المختلفة من قوانين ومراسيم وتعاميم التي تدفق اصدارها كالسيل في السنين الاخيرة والتعديلات المتعددة على هذه النصوص، وتعديل التعديل، وتعديل تعديل التعديل، فقد أدت الى شلل اعمال الادارة عوضاً عن اصلاحها. ان الادارة، - والمدير يقول هكذا - ان الادارة اليوم بحاجة الى استقرار اكثر مما هي بحاجة الى نصوص جديدة لتنظيمها.

دولة الرئيس، ان هذا المدير الذي تقول انه مزعوم، اطلب من دولتك ان تصغي اليه. اعتقد ان من مبررات وجود هذا المدير ومن فضيلة الحكم وخلقية الحكم ان تكافئه الحكومة مكافئة علنية واني اطلب له وسام الاستحقاق اللبناني لانه وضع اصبعه على الداء وطلب من الحكومة ان تقوم بالعلاج. هذا المدير لم يوقع اسمه على التقرير، وقد يكون مديراً انهيته خدماته او احيل على التقاعد.

كلمة نهائية يا دولة الرئيس. اتوجه بها الى الرئاسة الكريمة والى زملائي النواب. لا يمكن ان تصطلح الامور في وزارة الاشغال الا اذا نفذ القسم الاكبر من هذا التقرير، وان تحصر السلطة بشخص الوزير، وان يعرف كل موظف في الاشغال العامة انه مسؤول عن تنفيذ الاعمال، لا ان تتجزأ السلطة كما هي الحال. واني ارجو من المجلس ان تتقدم فوراً بمشروع قانون نعطيهِ الصفة المعجلة لكي تتم هذه الاقتراحات وعلى ضوءها نتأكد بانه لن يكون في العام القادم في هذا المجلس حفلة بكاء ونواح مرة ثانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل.

بيار الجميل : دولة الرئيس ،

الاحظ ان جميع ما قاله الزملاء هو الموافقة على ما قلته في كلمتي في المجلس ، فقد قلت انه قبل ان تقدم الوزنة وقبل ان نصرف ، يجب ان نصلح الادارة وقبل اصلاح الادارة كل قرش نعطيه لهكذا ادارة سوف لا يعطي شيء . كما اني تساءلت مع الزملاء عن نفسي باني بقيت في وزارة الاشغال كذا سنين فماذا عملت ؟ قلت : اني رأيت النقص وجربت ان اتحاشاه لكي لا يبقى هذا النقص ، وابتدأت في سنة ١٩٦٠ وقلت قبل ان نصرف يجب ان ننظم الادارة لان اكثر الاموال تذهب هدرأ ، وجربت ان أساعد في اصدار المراسيم الاشتراعية التي درست بروح طيبة ونزيهة ولكنها ، ككل عمل انساني ، وجد فيها نقص ، والذي فكر بهذه المراسيم الاشتراعية وجد بأن مصيبة البلاد ومصيبة الادارة بنوع خاص هي ان الموظف لم يكن موظفاً عند الدولة بل عند الزعيم الفلاني او النائب الفلاني ، ففكر المشتري باستئصال هذا المرض من الادارة فوضع في المراسيم الاشتراعية الشيء الذي نسميه ضمانات ، وقال للموظف : ان لك مطلق الصلاحيات ، فالوزير يمكنه ان يعاملك بالخير ولا يمكنه ان يعاملك بالشر ، فان عملت شراً فانت مسؤول عن عملك وتحمل المسؤولية .

وقلت في كلامي ان هذه المراسيم كان فيها الحسنات وكان فيها ايضاً السيئات ، فالشيء الحسن الذي كان مقصوداً في المراسيم الاشتراعية ، مع الاسف ظهرت نتيجته بالعكس فهذه الضمانة التي اعطيت للموظفين ، مع احترامي الكلي لبعض الموظفين الالهة في الدولة وبكل اسف الاكثريه لا تستحقها ، فهذه الضمانة التي اعطيت للموظف ، بدلاً من ان تكون للخير اصبحت للشر في احيان كثيرة . واعطي مثلاً ، - واعتذر عن قولي باني اعطي مثلاً لاني عشت في جو هؤلاء الموظفين ، واكثر اخواني الزملاء النواب لم يتسن لهم ان يعيشوا في جو الوزارة -

لاحظت ان مديراً من المديرين الاقليميين كان قد خصص له مئة مليون ليرة للصيانة ، فوجدت ان اعمال الصيانة مهملة فذهبت مع جميع المسؤولين في ثلاث سيارات وكانت سيارتي معهم وجعلتهم ينظرون الى كل هذا الاهمال وخاصة في منطقة حضرة النائب محمود عمار حيث كانت الحفر والبرك والخنادق والاقنية المعطلة في طرقات عامة ودولية ، وجعلتهم يشاهدون كل هذه الامور عياناً ، وبعدئذ اثرت الموضوع في مجلس الوزراء ولم اطلب طرد هذا المدير المسؤول ولا معاقبته بل طلبت نقله من هذه الدائرة لانه تعود على ذلك الاهمال فعسى ان يتحسس هو ويتعظ غيره .

ثم بقيت ثلاثة اشهر ولم اتمكن من نقله ! ولما اعترضت على هذا ، قيل لي : انك ذو نية طيبة لا تريد ان تنتقم ولا تريد ان تعمل سياسة . . الخ .

ولكن نحن لا يمكننا ان نثق بان من يأتي بعدك الى الوزارة لا يستعمل هذه الطريقة لاعتبارات سياسية ، فيغير ويبدل بالموظفين كما يشاء . هنا المرض ، القضية قضية ثقة اذا لم يكن لك ثقة بوزير فلا تأت به الى الوزارة ، واذا كان لك الثقة بوزير فاعطه صلاحيات ، كيف تريد ان اكون مسؤولاً عن هذه الطرقات وعن التنفيذ ولا اقدر على عمل شيء؟؟؟!

حضرة الاخوان، اني اقول ما اقله لاني خبير بهذا الشيء، وكما قلت بالامس ان احسن رجالنا خلال العشرين سنة الاخيرة التي مروا بها في الحكم حققوا اشياء كثيرة ومفيدة ولكن كان بإمكان هؤلاء الرجال الذين توالوا على الحكم، ان يحققوا اكثر مما حققوه مليون مرة فقد كان بالامكان ان نعمل من بلادنا احسن بلاد في العالم ولماذا لم نقدر على ذلك؟ لان الادارة غير صالحة لان الازميل بيد النحات غير صالح، لان الادارة في يد الوزراء هي كالازميل بيد النحات.

فقبل ان نبحث بمسألة الميزانية ونعطي خمسمئة الف من هنا وعشرة الاف من هناك، فهذه كلها ستذهب هدرًا في حقل هذه الادارة.

وتصديقاً لما قاله الزميل الكريم الدكتور البير خبير وقد اعطاني الحق في كلامه واعتذر اذا تكلمت عن نفسي: انا بقيت في الحكم سبع سنوات، اتحدى أيا كان من اخواني النواب او الوزراء الذين رافقوني والذين عاشوا معي اذا كنت فعلت شيئاً واحداً ضد القانون أو أي شيء سياسي أو أي شيء يتنافى مع الروح المهنية للوزير. واتحدى من يمكنه ان يقول ويثبت بانني عينت او نقلت موظفاً واحداً.

ليس كل الوزراء، ولا كل من يتعاطى السياسة يستعمل السياسة لاصواته الخاصة فلا يزال عندنا والحمد لله في هذه البلاد رجال عندهم الضمير المهني لكي يرفعوا مستوى الوزارات التي هي بعهدتهم لا يريد ان اطيل الكلام واعتذر عن ذلك، وخلاصة ما اريد ان اقول هي ان العناصر التي اتت الى الحكم كانت عناصر طيبة ولا شك ان في الادارة عناصر طيبة ايضاً. واذا كان المشرع في سنة ١٩٦٠ قد وضع مراسيم اشتراعية لاجل تحسين الادارة، وضبطها، فلا شك ان نيته كانت طيبة.

اخواني، ان الشيء الذي قام به فخامة الرئيس حلو، هو الشيء الذي يجب ان نعاون فيه جميعنا، وكما قلت البارحة: ان اشرف عمل يمكن ان يقوم به المجلس هو ان تأتي حكومته ليست اهدافها معالجة الطرق والمياه والكهرباء والمدارس والمستشفيات بصورة موقتة، بل يجب ان يكون همها الاوحد ضبط الادارة، وضبط الادارة لا يتم بمعاينة السارق فقط بل ان تأتي بقوانين صالحة لضبط الادارة وهذا ليس عمل وزير بل عمل حكومة. وبعد هذه الخبرة التي مررنا بها، يمكننا وضع قوانين مدروسة مزودة بهذه الخبرة، كما وانه يوجد مليون طريقة لمنع الوزير من ان يستعمل صلاحياته لاغراض سياسية.

واريد ان اجيب على كلمة جاءت على لسان عثمان بك الدنا: دولة الرئيس، قلت البارحة اننا جميعاً شرحنا وضعية المرض ولم نستعرض الدواء، وسمحت لنفسي ان اقول ما هو الدواء بعد الخبرة التي مرت علينا، قلت ان الدواء هو اصلاح الادارة مع كل احترامي لبعض الموظفين في هذه الادارات والشيء نفسه ينطبق على بلدية بيروت التي هي صورة مصغرة عن ادارات الدولة. وقد طلبنا نحن نواب بيروت خمسة ملايين ليرة في موازنة الدولة لبلدية بيروت وبعد الاحاح الشديد تمكنا من اقتناع دولة رئيس الحكومة وزير المال بوضع مشروع قانون لهذه الغاية. واني اقدر لدولة الرئيس حرصه وتشده في عصر الموازنة. وها ان المشروع امام المجلس وقد يقره او

لا يقره. ولكن قبل ان نحصل على هذا المال ونعطيه لبلدية بيروت، يجب قبل كل شيء ضبط بلدية بيروت وادارتها فما هي الفائدة من اعطاء خمسة ملايين ليرة لمثل هكذا ادارة؟

بالامس اجتمعنا مع المحافظ ومع لجنة بلدية بيروت وقيلت لنا اشياء كنا نعرفها ولكن سأقول شيئاً منها: لاجل جمع النفائات يقتضي مئة سيارة فلم يتمكنوا من شراء اكثر من عشر سيارات فاضطروا لاستئجار الباقي، واتضح لنا انه باجرة سيارة واحدة يمكن شراء سيارة والسبب هو ان القوانين لا تسمح للمحافظ بالنظر الى تشابك الصلاحيات ان يشتري السيارات، ولا يمكنه حتى من اصلاح سيارة قبل مرور عدة اشهر على تعطيلها وتوقفها عن العمل.

فقبل ان نبحث باعطاء خمسة ملايين ليرة للبلدية يجب ان تبحث هذه القوانين المتشابكة التي تؤخر عجلة التقدم والعمل. قضية المقابر ايضاً، قضية نقل المدافن، منذ خمس سنوات المشروع خالص وهو كامل من اوله الى آخره حتى ان تمويل المشروع جاهز وهو يتأرجح بين البلدية وبين وزارة الاشغال العامة، وبين التنظيم المدني، وبين كذا وكذا ٠٠٠ ولماذا؟ لان القوانين لا تسمح لان ينفرد شخص واحد بالتنفيذ وانهاء العمل كما كان يفعل دولة سامي بك الصلح.

دولة الرئيس، الدواء هو ان تأتي الحكومة القادمة او هذه الحكومة التي هي بنظري ليس اقدر منها على تحقيق الشيء الذي اطالب به لان جميع اعضائها منزهون عن كل تعصب حزبي أو طائفي. ولي كل الثقة بهذه الحكومة شرط ان تصلح الادارة وتضبطها.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، بعض الزملاء الذين طلبوا الكلام متغيبون عن هذه الجلسة فهل ترون صرف النظر عن كلمتهم من يقبل بصرف النظر عن كلمة النائب المتغيب يرفع يده.

اكثرية

الرئيس: نصرف النظر عن كلمة المتغيبين والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمود عمار.

محمود عمار: دولة الرئيس،

لا بد لي من ان اوجه كلمة شكر الى معالي الشيخ بيار الجميل الذي دل لكم وشهد بواقع حالي في منطقتي. واكرر واقول لكم بانني لن اتحد ولن ألوم، ولكن اقول لكم شيئاً فادحاً أو محرّجاً بت اخجل من زيارة منطقتي، بت اخجل من السكن في منطقتي.

ايها السادة، الشعب يعتبرنا نحن المسؤولين عن تنفيذ الاشغال وخاصة اعتمادات الطرق. لا يعتبر الحكومة مسؤولة ابداً ونحن نعتبر الحكومة مسؤولة ومن واجبنا ان نحاكمها واليوم شهد الشيخ بيار الجميل لكم انه شاهد بأم عينه وضع منطقتي السيء، وازيد فأقول انه قال للناس وقتئذ في مأتم: كيف تسكنون عن هذا الوضع؟ هذا ما قاله الشيخ بيار الجميل، يومها كان وزيراً. ومن ذلك اليوم الى اليوم ونحن في هذا الساحل نعيش

في هذه الحالة المزرية، مع العلم ايها السادة ان الدروس جاهزة، والاعتمادات جاهزة ولا ينقصنا الا التنفيذ وهنا يجب ان نقف ونسأل: لماذا لم تنفذ الاشغال في الساحل بالرغم من الاعتمادات وبالرغم من الدروس الجاهزة؟

ومن هنا اتوجه الى الشيخ بيار الجميل واقول له: يا معالي الوزير اسمح لي ان احملك بعض المسؤولية في كل هذا التأخير الذي حصل في الساحل واحملك هذه المسؤولية بسبب الروزنامة، هذه الروزنامة التي علقنا عليها الامل، اعتقد مخلصاً انها كانت السبب الاساسي في تأخير تنفيذ بعض الاشغال.

اسمحوا لي ان اوضح، روزنامة الشيخ بيار الجميل كانت تقضي بان تنفذ اعتمادات الطرق الداخلية في منطقتي في آذار سنة ١٩٦٤ وفي آذار لم تنفذ لماذا؟ قالوا نحن الان اصبحنا على ابواب انتخابات ويخشى ان يستثمر النواب تنفيذ الاشغال لمصالحهم فارجأناها.

تصوروا هذا العذر الذي ادى الى التأخير اقول هذا واصرح بان الموظفين ليسوا مسؤولين عن هذا التأخير. كانت هناك سياسة مرسومة تقضي بتأخير هذه الاشغال اقولها بصدق وبصراحة.

واقول ايضاً، ان هناك سياسة في الدولة مع الاسف، تهتم دائماً بالطرق الدولية والرئيسية ولا تهتم ابداً بالطرق الداخلية كأن الطرق المحلية امر لا يعني الدولة في شيء.

ثم، طريقة صيانة هذه الطرق، في الماضي كان لكل طريق ورشة، ورشة تهتم بالاقنية، ورشة تهتم بالجورة، ورشة تهتم بصيانة هذا الطريق عند كل طارئ. اما اليوم فلا اقية ولا جورة ولا حوادث سير تحدث وكما تفضل معالي الشيخ بيار الجميل، عندما يطلب من المدير الاقليمي ان يهتم بأمر هذا يقول: يجب ان اكتب الى الدائرة الفلانية، وان آخذ موافقة المدير، وان اعمل معاملات طويلة عريضة قد تمر الشهور ولا يمكن ان تسوى الجورة.

ايها السادة، لا بد من كلمة مختصرة بان نبحث العلة في كل هذا الامر. حرام علينا، وكرر، بان نحمل المسؤولية للموظفين كل المسؤولية. نعم هناك موظفون متقاعدون هناك موظفون تجب ادانتهم، ولكن لا يجوز لنا ان نأخذ البريء بجريرة المذنب. يجب ان نعالج القوانين وبصورة خاصة المراسيم الاشتراعية، هذه المراسيم التي كنا نحمل عليها وكنتم تنسبون اليها الغرض، واما اليوم فنحن نقول لكم ان في هذه المراسيم نصوصاً لا بد من العمل بموجبها ولكن هناك نصوص يجب تعديلها، ليست المراسيم الاشتراعية كتاباً منزلاً، فهي عرضة للتعديل والتبديل، فارجوكم رجاءً خاصاً ان تعيدوا النظر فيها، هي التي ادت الى التطويل.

اردم من وراء المراسيم الاشتراعية ان تبعدوا السياسة عن الوظيفة، فأقول لكم ان المراسيم الاشتراعية جعلت من الموظف سياسياً يقوم بعمل النائب والوزير. هذا ما يجب ان نقوله بصراحة، اذا كنتم تعتبرون ان السياسي يعمل لمصلحته ولذواته فالسياسي مسؤول امام ادارتكم لكن اسمحوا لي ان اقول لكم ان هناك موظفين ليسوا مسؤولين امام احد.

ولا بد لي ان اشير بكلمة مختصرة الى قضية المياه والكهرباء في لبنان، لا يجوز لنا بعد اليوم ان نعيش في لبنان

بسعر للكهرباء في بيروت وسعر للكهرباء في عاليه، لا يجوز لنا ان نعيش بسعر للمياه في بيروت وسعر للمياه في عاليه، يجب ان تتوحد مصالح المياه والكهرباء، لماذا هذه المصالح المستقلة، هذا الثوب الفضفاض هذه المصالح التي اوجدتموها لتدير مؤسسة كان يجب ان يقوم عليها مدير واحد، هذه المصالح المستقلة، اسمحوالي ان اسميها مصالح المنافع الخاصة، من هم الذين يشرفون على المصالح المستقلة؟ موظفون متقاعدون يقبضون راتب التقاعد ويقبضون تعويض المصالح المستقلة، يجب ان تنتهي من هذه المهزلة، نحن ايضاً النواب، لا نستطيع ان نراقب موازنات المصالح المستقلة، فليكن لنا على الاقل مجرد الاطلاع على وضع هذه المصالح المستقلة.

واخيراً اصل الى التنظيم المدني، هذه الدائرة التي لها من الاهمية مكان عظيم، هذا التنظيم المدني يجب ان نعززه، يجب ان نعطي المجال لوضع التخطيطات النهائية لهذا البلد، التنظيم المدني رسم على خرائط هذه الارض ارتفاعات، تخطيطات ملحوظة قائمة على ارض الناس منذ عشرات السنين. لا يستطيع احد من الناس ان يتصرف بارضه طالما هذا التخطيط قائم. فلماذا لا نخطط مدننا على الاقل نهائياً ونخلص من هذا الوضع الشاذ في الساحل وفي طرابلس وفي كل الضواحي للمدن تخطيطات ملحوظة تمنع الناس من التصرف باملاكها، وهذا الشيء غير عادل! لا يجوز ان يستمر فترة طويلة، ومن بلايا هذا التخطيط مشروع ايكوشار، هذا المشروع جمدا املاك الساحلين الجنوبي والشمالي، مشروع ايكوشار اثار ثورة بين المواطنين، مشروع ايكوشار كان يمكن ان يكون مفيداً لو انه وضع يوم كان الساحل ارضاً قاحلة، اما اليوم واصبح الساحل مدينة فلم يعد بالامكان تنفيذ مشروع ايكوشار.

كانت لجنة التصميم العام برئاسة الشيخ مورييس الجميل قد تولت هذا الامر ودرسته مع التنظيم المدني ومع المؤسسات الخاصة ومع المهندسين الكبار توصلنا بالنتيجة وبالاتفاق مع الحكومة الى ان هناك تدبيراً لا بد من اتخاذه، هذا التدبير يقضي بان نحرر المناطق المكتظة بالعمران، المناطق التي بنيت ولم يعد بالامكان تنفيذ مشروع ايكوشار عليها يجب ان نحررها من قيود ايكوشار وبالفعل قامت الدوائر المختصة، دوائر التنظيم المدني فأخذت خرائط عن المنطقة بمجملها ووضعت خرائط بالمناطق المكتظة بالعمران وطلبت بالنتيجة ان تحرر هذه المناطق من مشروع ايكوشار ووضع مرسوم بهذا الموضوع ومع الاسف لم نتمكن حتى الان من اصدار مثل هذا المرسوم.

ونحن اذ نلح عليك يا دولة الرئيس بايكوشار فلاننا في الساحل الجنوبي ايضاً بالاضافة الى ايكوشار وبلاضافة الى الطرقات، هناك ارتفاعات مطار بيروت الدولي وكلكم تعرفونها. مطار بيروت الدولي يمنعنا من البناء في الساحل الجنوبي وهناك قانون في المجلس للتعويض على اصحاب هذه الاملاك. ولكن متى يقبضون ومتى يصدر هذا القانون؟

ومن أجل كل هذا فاني يا دولة الرئيس أقدم لكم اقتراحاً بالتمني على هذا المجلس وعلى الحكومة هو الموافقة على القرار الذي اتخذته لجنة التصميم نتمنى فيه على الحكومة أن تصدر المرسوم المتعلق بتحرير المناطق المكتظة بالعمران من مشروع ايكوشار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ فضل الله تلحوق.

فضل الله تلحوق: دولة الرئيس،

يؤسفني ان أقف هنا لاقول: ان وزارة الاشغال العامة، كانت ولا تزال الشريان الاكبر لاستنزاف مال الخزينة اللبنانية. هذه الوزارة الذي قال عنها بتصريح علني وزير مسؤول شغلها لمدة أربع أو خمس سنوات انها كانت بؤرة للسرقة. فالمشاريع التي كانت تقوم بها هذه الوزارة، كانت تتعرض دائماً الى المساومات والى التسويات على حساب الشعب. وهذا ما جاء في قول الشيخ بيار الجميل الذي صرح البارحة وبكل جرأة واخلاص أن الادارة في وزارة الاشغال العامة أبعد ما تكون عن أن تكون ادارة محترمة. ويؤسفنا أن يكون قد اخطأ الشيخ بيار الجميل وقد أخطأ مرتين. الاولى: عندما وقف شخصياً وأنا لا أشك بنوايا الشيخ بيار الجميل الحسنة ولا أشك ايضاً بوطنية الشيخ بيار الجميل قطعياً. ولكن ربما هذا الخطأ حصل عن حسن نية. قد أخطأ المرة الاولى الشيخ بيار الجميل عندما وقف في وجه التطهير في الماضي. فقد استمر الوضع كما هو وذلك بفضل موقف الشيخ بيار الجميل آنذاك. وأخطأ في المرة الثانية عندما علم بكل هذه المعلومات، وكان وزيراً لوزارة الاشغال العامة. ولم يقف هنا في هذا المجلس ويصرح بما صرح به البارحة. لو كان قد فعل هذا لكان زاد على مآثره مآثرة جديدة، ولكان أظهر الى الشعب اللبناني، أن الشيخ بيار الجميل الرجل اللبناني الضميم، يهتم بمصلحة هذا البلد، ويقف عند مصالح الشعب.

ولكن أخطأ الشيخ بيار الجميل، لانه كان يقف في مجلس الوزراء ويدافع عن نظريته التي دافع عنها البارحة، ولم يقف هنا في هذا المجلس ويصرح للرأي العام كي يعرف الرأي العام مواقف الشيخ بيار الجميل وانتقادات الشيخ بيار الجميل بما يختص بوزارة الاشغال العامة.

يا سيدي، أقول ان الالتزامات لهذه الوزارة تلعب لعبة كبيرة، وتستنزف مال الشعب. وأعطي مثلاً على ذلك، ١٨ مليون ليرة صرفت في الهرمل مثلاً، في سبيل حفر آبار ارتوازية ومد المياه فيها. وقد قام أحد النواب في هذا المجلس، وهو من أحد نواب منطقة الهرمل. وتقدم بسؤال الى الحكومة يطالبها أين أنفق هذا المال؟ فجاءه من يسكته ويقول له: أنت يا شيخ بشير كيروز شاب في أول طلعتك السياسية وعليك أن تغض النظر عن هذا السؤال وتعتبره كأنه لم يكن. فهذه فضائح تبرهن وتؤكد ما قاله الشيخ بيار الجميل عن الادارة في وزارة الاشغال العامة.

انتقل من هذا الى منطقتي واقول: ان الاهمال الذي يعم منطقة عاليه. هذه المنطقة التي هي منطقة سياحة واصطياف. والدولة تصرف المال الكثير في سبيل الدعاية للسياحة والاصطياف. وان هذه المنطقة هي قلب السياحة والاصطياف في جبل لبنان. فمن العار أن تبقى منطقة عاليه بهذا الاهمال. وقد اصطحبنا دولة رئيس مجلس الوزراء مع مدير وزارة الاشغال العامة الى هذه المنطقة، لكي يتأكد بنفسه الاهمال اللاحق بهذه المنطقة. ولكن مع الاسف الشديد كانت النتيجة «لا حياة لمن تنادي».

واني أنتقل الى مشروع ايكوشار، وقد تكلم عنه الزميل محمود عمار باسهاب، هذا المشروع قد ألحق بمنطقة عاليه ومنطقة المتن الاضرار الفادحة. فكل ما نأمل أن تهتم الحكومة بتعديل هذا المشروع حرصاً على مصلحة المواطنين. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس،

للذكرى والتاريخ، سمعنا مناقشة جد جميلة ويا ليت المسؤولين أصلحوا سابقاً ما انتقدوه اليوم. ونأمل من هؤلاء المسؤولين سابقاً أن يعودوا مرة ثانية لكي نشاهد الاصلاح باكورة أعمالهم من جديد. فالرجوع عن الخطأ ليس بخطأ بل هو فضيلة. والمسؤولين عن المراسيم الاشتراعية الذين يقولون الان عن سوء الادارة هم الذين اشتركوا في اختيار هذه العناصر، التي يشكون منها الان. فنحن اذن كمسؤولين أمام الرأي العام وكمراقبين على الحكومة، وكمصدقين على كل أعمالها لا نقبل أي عذر لهم. فالموظف هو رهن باشارة رئيسه. والوظائف لم تكن الا رهناً للمسؤولين الكبار ولسياسة معينة، واذا ما كانت هناك قرارات عديدة تمنع تنفيذ الاشغال فما ذلك الا نتيجة سياسة معينة. فنحن من الذين كنا نطالب بتنفيذ الاشغال فكانت تغلق الابواب في وجوهنا نتيجة سياسة معينة. نأمل الان كما تمنى زميلنا العزيز الدكتور البير مخير أن تكون هذه الايام وهذه الميزانية وبحث بنود هذه الميزانية آخر مأساة المهزلة التي يشاهدها هذا المجلس بالدروس والملاحظات التي نبديها الان. أمل على دولة رئيس مجلس الوزراء أن يعطي القوس باريتها لكي يقطع حيث يجب القطع.

يا دولة الرئيس، يشكون في هذه الادارات من أن هناك أوامر أعطيت في العام الماضي لكي لا تنفذ المديرية الاقليمية اعتمادات النواب التي تزيد عن المليونين ليرة بطريقة ارادية أو غير ارادية حرمت جميع المناطق اللبنانية من العمل. لماذا؟ لحكمة لا يعلمها النواب. ولا الموظفون. ما هي هذه الحكمة حتى تأتي الآن لنطلب مشروع قانون بتدوير هذه الاعتمادات وننتظر سنة جديدة، فتمضي الايام وتدور اعتمادات سنة ١٩٦٦، وهكذا دواليك.

ان هذه الطريقة المتبعة في وزارة الاشغال مسؤول عنها الوزير وليس الموظف، كما أن التقسيم الذي قصده المراسيم لتسهيل النفقات على المواطنين بخلق المديرية الاقليمية كان نكبة عظيمة على المواطنين. بحيث زادت النفقات نفقات والاهمال اهمالاً. بحيث لم يكن في مديرية ما دائرة للمحاسبة، بشكل يسهل على المواطن المراجعة. عدا عن ان هناك مشكلة جديدة خلقتها المراسيم، هي اعطاء النمر والارقام للطلبات، فأصبح لكل دائرة ولكل مديرية رقم. واذا جئنا إلى بيروت لكي نطالب بهذه الارقام وبهذه المعاملات فتزداد أمامنا الصعوبات بالجواب التالي: ليس عندنا هذا الرقم، خذ رقم مديرتنا واعطه للمديرية الاقليمية الفلانية. وعد الينا. وهكذا دواليك نقضي الاوقات ونصرف الاموال لكي تتمكن بعد شهور من العثور على معاملة ما، ويكون قد مرّ عليها الزمن.

هناك تنفيذ الرزنامة التي تكلم عنها الزملاء مياه نبع القاضي، أرصدت الاموال له منذ زمن بعيد. لزمتم مشاريعه منذ زمن بعيد. وبموجب الرزنامة في سنة ١٩٦٥ كان مفروضاً أن تكون المياه في كل بيت من قضاء الزاوية. ولكن لسوء الحظ سرقت القساطل، وتشققت الخزانات ولم ينته شيء. الملتزم هو من كسروان يا سيدي. ومن جليل. ومن ثم وزارة الاشغال أخذت على عاتقها وعلى مسؤولية المتعهد تنفيذ الاشغال. من هو المسؤول عن هذا؟ هذه المماطلات التي نشاهدها تعيق المواطن من التقدم، وتمنع عليه الازدهار الزراعي والصناعي في شتى الحقول.

وانني بعد أن صدقت ميزانية المال والزراعة ولم تتمكن من أن نقول كلمة في البنك المركزي وفي التسليف الزراعي وهما الشريان الرئيسي الذي يهيم المواطن، والمواطن الصغير والمزارع. لهذا أقول: وجد المصرف المركزي للمراقبة ولتحسين الاوضاع، ولكفالة من تجب كفالتهم اذا وجد ان هناك التزاماً للكفالة. فهناك قانون يوجب على المصارف أن يودعوا لدى البنك المركزي خمس وعشرين بالمئة ٢٥٪ من الودائع التي توجد في المصارف الوطنية أو الاجنبية. ونحن في أزمة مع مصرف التسليف الزراعي والعقاري والفندقي، بحيث تمنعت الحكومة عن كفالة هذا المصرف، فكان المزارع والمواطن الصغير ضحية هذا الامتناع. الامر الذي نطلب إلى دولة رئيس مجلس الوزراء معالي وزير المالية، أن ينظر إلى هذه القضية، وأن يمد يده إلى مصرف التسليف الزراعي، معطياً الاوامر إلى البنك المركزي، لكي يكفل، لكي يحسم لاصحاب المصارف المودعة لديه، لكي لا يكون هناك من وقت إلى وقت مثل المآسي التي تشاهد والتي تضرر بسمعة لبنان المالية والاقتصادية. وبذلك يتسنى لمصرف التسليف الزراعي أن يمد المزارعين والمزارعين الفقراء الذين نكبهم الدهر بقحل مواسمهم أو بعدم تصريفها. لكي يتمكنوا من البقاء والابقاء على عيشة هنيئة مريحة، لكي يظل ابن الجبل، وابن القرية ناعماً في أرضه مجدداً مطمئناً إلى غده وغد أولاده، وإلى ان هناك دولة، وهناك حكومة تسهر عليه وتؤمن له الرغبة. فتعطي مصرف التسليف ما يحتاجه من كفالة ومن توصية لكي يواصل عمله. وأن تعمل على ايجاد مصرف اسمه مصرف الانماء لكي يؤمن التسليف لآجال طويلة للمزارعين الصغار والكبار معاً.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين،

لقد تمسنا على مبدأ لم يتمش عليه المجلس منذ وجد، بفتح باب المناقشة العامة، عند درس كل موازنة من الموازنات. عادة كانت الرئاسة تبيح الكلام في المناقشة العامة في المرة الاولى، ومن بعدها تنتقل إلى التصويت على البنود. وانني أحببت أن أعلن من على منبر هذا المجلس، بأنه أكثر من مئة وعشرة خطباء قد تكلموا بصورة عامة. وهذا عدد أكثر من عدد النواب. وهذا رد على ما يقال بأن المجلس سلق الموازنة سلقاً لقد تكلم بصورة عامة في الموازنة أكثر من مئة وعشرة خطباء. وكذلك طلب إلي الآن ستة نواب تكراراً بأن يتكلموا بالموازنة بصورة عامة. فاني استشيركم أيضاً: من يوافق على التكرار يرفع يده؟

- أقلية -

الرئيس: ليسمح لي حضرات النواب الذين طلبوا الكلام تكراراً ولا أسمهيم بأسمائهم بأن لا أعطيهم حق الكلام.

وانتقل إلى التصديق على موازنة وزارة الاشغال العامة بصورة عامة.

والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء:

حضرات النواب المحترمين، لقد استمعنا بكل انتباه إلى الملاحظات التي وردت على لسانكم ونحن دائماً على استعداد للاخذ بكل اقتراح يرمي إلى خدمة المصلحة العامة. ولذلك فاني أقول بأن النقاش المشروع تحت قبة هذا المجلس وهو قسط الديمقراطية التي نعيش فيها، انما الغاية منه هو الاخذ بنتيجة هذه المناظرة، وتبادل الرأي. لذلك أسارع إلى القول بأن حضراتكم عندما تركزون على النواحي السلبية والاختطاء المنظورة دون التعرض إلى النواحي الايجابية والاعمال التي تمت انما أفهم كل ذلك وخاصة عندما يدافع كل واحد منكم عن مصلحة منطقته التي يمثل، يمثل لبنان بأسره.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لا بد لي من أن أشير إلى المراسيم الاشتراعية فأقول بأنها أول جهد مشكور، وضع من أجل تأسيس هذه الدولة دولة الاستقلال على أسس صحيحة واضحة. يعرف كل واحد أين تبدأ مسؤوليته وحقه وواجبه، وأين ينتهي كل ذلك لانه بغير هذا التنظيم لا يمكن ان نصل إلى ما نصبو إليه من خدمات وتحقيق مشاريع ومصالح. وأنا لا أدعي، كما لا يستطيع غيري أن يدعي بأن أي تشريع، أو أي نظام، أو أي قانون هو كامل بحد ذاته، وبالتالي هو غير قابل للتعديل والتطوير حسب تطور الظروف والاحوال.

لذلك فأنا أقول: بأن الادارة التي صبنتم عليها جام غضبكم هي ليست من السوء بالدرجة التي يتصور البعض ممن يعيش جو النقاش الذي جرى في هذا المجلس الكريم.

ولقد قلت أيضاً بأن الادارة اللبنانية لم تصل إلى حد الكمال. وهي قد تكون بعيدة إلى حد ما عن هذه النتيجة، ولكن لا يسعني الا أن أقول ان ما تحقق في السنوات الاخيرة، انما هو مما يشرف لبنان. ويشفع بهذه الادارة التي تشكو من بعض النواقص، وهي أولاً: الاختصاص، ولطالما سعيينا، وهذا ما يشهد به الشيخ بيار الجميل إلى تعيين المهندسين والفنيين من مختلف الاصناف والفئات، ولكن دون جدوى. وانتم تعلمون بأن أكثر الاعمال انما تحتاج إلى الدرس وإلى التخطيط وإلى العلم وإلى الكفاءة. بحيث انه اذا لم يتوفر للادارات المعنية أمثال هؤلاء الموظفين، فان العمل لا بد وأنه يتلكا أثناء السير إلى جانب ذلك، وهذا أمر لا بد من الاشارة إليه، ان لبنان الذي يتطور في سائر الميادين، جريا وراء المدنية التي أصبحت المميز للعصر الذي نعيش فيه أقول: بأن الاعباء المالية المطلوبة من أجل تحقيق هذه النهضة، هي ليست مما يساعد على تحقيق هذه النهضة، وبالسريعة التي ترغبون. واليكم الدليل.

ان موازنتنا التي قفزت من الخمس وعشرين مليون ليرة إلى الخمسمئة والخمسة والثمانين مليون ليرة في السنة الحالية، انما يذهب اكثر من نصفها على النفقات غير المجدية أي على نفقات الموظفين وأجهزة الادارات المختلفة. ولا يبقى من الخمسمئة والخمسة والثمانين مليون ليرة الا مبلغ مئتين وعشرين مليون ليرة. يصرف ثلاثون مليون ليرة منها على التجهيزات العسكرية، ومن العشرين إلى الخمسة والعشرين مليون ليرة على الطرقات المختلفة من دولية ورئيسية ومحلية، إلى جانب بضعة ملايين تصرف على المباني، إلى خمسة ملايين تصرف على مجلس الابحاث العلمية. إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون ليرة على مجلس الابحاث العلمية الزراعية. إلى غير ذلك من الاعتمادات التي توزع حكماً وواجباً على مختلف هذه الميادين، لنتمكن من أن نقيم هذه الدولة بمختلف فروعها ومؤسساتها لكي تستطيع أن تشق طريقها في الطريق المرسوم.

ويبقى بعد كل ذلك بأننا اذ نشاهد مثل هذه الثورة عندما تناقش الموازنة في كل سنة وهي ثورة مبررة لأنها تدفع بالمسؤولين دائماً إلى ان يضاعفوا جهودهم لكي يحولوا دون المآخذ التي تؤخذ على الإدارة وعلى التنفيذ وعلى كل ما يعمل في هذه الدولة، لاننا اذا لم نستفد من تلك الاخطاء والنواقص والملاحظات لا نكون قد أفدنا في سيرنا ولا نكون قد وضعنا الاسس الصحيحة والمبادئ الصحيحة التي تساعدنا على تحقيق أهدافنا. أرجع لاقول لكم: بأن الطرقات التي تشكون من تأخيرها، والاعتمادات التي تدور سنة بعد سنة.

لا بد لي من ان أذكركم بموقف صارحكم فيه عند بحث موازنة سنة ١٩٦٣، عندما أصررت على ان ان توزعوا الاعتمادات على طرقات زاد عددها على الالفين. اذ قلت لكم بلسان الدوائر الفنية المختصة في وزارة الاشغال العامة. بأن هذا العمل انما هو من حيث التنفيذ أمر مستحيل. لان الطريق التي يخصص لها مبلغ خمسمائة ليرة أو ألف ليرة أو ألف وخمسمائة ليرة، هي غير قابلة للتحقيق بمثل هذه الاعتمادات إلى جانب ذلك لو أتينا بأجهزة دول كبرى وكلفناها بدراسة هذا العدد الضخم من الطرقات لما تمكنا من ذلك.

لهذا، وقد اجتمع سائر النواب إلى معالي وزير الاشغال العامة عند دراسة وضع الموازنة فكان الاقتراح ان تجمع هذه الاعتمادات المدورة في منطقة واحدة باعتماد واحد يوزع فيما بعد بالاتفاق معكم على طرقات يمكن تنفيذها، والا لبقينا في الوضع الذي تشكون منه ونشكو منه دون ان نتوصل إلى الخروج منه.

لذلك فاني أقول لكم بكل صراحة ان مبلغ الثلاثين مليون ليرة التي ستوزعونها في هذه الموازنة اذا كان توزيعها على الاسس السابقة، فهي ستضاف حتماً إلى الاعتمادات المدورة.

لذلك فاني اقترح على مجلسكم الكريم وبكل صراحة واخلاص، ولكم بعد ذلك ان تأخذوا باقتراحي أو ان تأخذوا عليكم أن تضموا هذه الاعتمادات إلى بعضها البعض. وكل منطقة، دون أن يذهب عليها ليرة واحدة، تستطيع الإدارة فيها بالاتفاق مع نوابها ان تعيد توزيع هذه الاعتمادات على الطرق التي يمكن درسها فتنفيذها. والا فان هذه الاعتمادات ستبقى مجمدة إلى الابد.

حضرات النواب المحترمين،

لقد قلنا ونكرر القول، بأن الانتقاد جميل ولكن الاجمل منه ان يعمل كل واحد منا واجبه بطريقة ايجابية، لكي

نتمكن من الوصول إلى الهدف المشترك. وأنا لا ألوم أحداً منكم. ولا أريد أن أحدد ما هي الاعمال التي يمكننا القيام بها. فهناك مشاريع قوانين قيد الدرس في اللجان البرلمانية المختلفة وهي قوانين تنتظر التصديق عليها. منها ما يتعلق بمعدلات الضرائب وخاصة ضريبة الدخل، وغيرها من الضرائب التي تساعدنا على جباية زيادة من الاموال لنضعها في تحقيق المشاريع التي تطالبون بها، لان أي مشروع لا يمكن تحقيقه اذا لم تتوفر الاموال له.

لذلك فنحن على استعداد لدرس كل مشروع قانون وكل تعديل لقانون قائم، اذا كانت المصلحة تتطلب ذلك. وبمثل هذه الطريقة تتمكن من ازالة قسم كبير من الشكاوى ونحن فيما يتعلق بالادارة أقدمنا على تحمل مسؤولياتنا وبكل جرأة، ولا يهمننا بعد ذلك ما يصيبنا من ضرر، لاننا نريد ان نصل بهذه الدولة إلى الوضع الذي يمكننا من أن تمارس واجباتها ومسؤولياتها بكل كفاءة، وبكل اخلاص، وبكل جدارة. نحن سمعنا كثيراً منكم، ونحن على استعداد لسماع أكثر فأكثر ولكن علينا ان ننتقل إلى العمل الايجابي البناء بالتعاون فيما بيننا من أجل الوصول إلى المصادقة على كل قانون يساعد الحكومة على المضي في الطريق الذي تطالبون.

لذلك فأنا أرجو منكم مخلصاً بأن كل ما سمعناه عن الاخطاء، وعن المسؤوليات وعن الموظفين، وعن الوزير وصلاحياته. كل ذلك يمكن معالجته. والقوانين المعمول بها ليست عاجزة عن تلبية رغباتنا جميعاً. فالوزير هو بموجب الدستور رئيس الادارة وباستطاعته ان يفعل ما فيه المصلحة. ولذلك لا تستطيع أية قوانين اذا لم تكن منطبقة على هذه المصلحة ان تحول دون إرادة الوزير في خدمة هذه المصلحة.

وأما ما قصدناه من وراء الحد من النقل في ما يعود إلى الموظفين والضمانات التي أعطيت لهم، فانما ذلك كانت نتيجة وضع سابق طالما ضجت منه البلاد. اذ ان السياسة والمحسوبية هما اللتان كانت تسييران موظفي هذه الدولة حتى بتنا نخال ان الموظف في هذه الدولة انما تبعيته لا تعود إلى الدولة التي ينتمي اليها، بقدر ما تعود إلى غير المسؤولين في هذه الدولة.

ولذلك عندما وضعت المراسيم الاشتراعية تلك الضمانات مع المحافظة على صلاحية الوزير انما ارادت ان تبعد السياسة عن أجهزة الدولة ولكنني كما قلت، ان الاجهزة بحاجة إلى العناصر الفنية التي تفتقر إليها والتي نجدها بكل صعوبة. وهنا لا بد لي من أن أعترف أمامكم بأن المعاشات التي يتقاضونها لا تشجع كثيراً المهندسين والفنيين على الالتحاق بوظائف الدولة. نحن لا نستطيع من جهة بسبب أوضاعنا المالية أن نزيد المعاشات، ولا نستطيع من جهة ثانية ان نصل إلى العناصر الفنية لنزود بها أجهزة الدولة. انها حلقات مرتبطة بعضها ببعض، وهي لا تخفى عليكم، فلا يكفي ان نظهر وأن نضخم الاوضاع التي تشكون منها. فان في لبنان، من الكفاءات وان لبنان يتطور تطوراً سريعاً ومرضياً. بحيث يجب أن نعلن أمام الرأي العام ما يشجع وما يبعث على الامل بالحاضر والمستقبل، لا ان نعطي صورة قائمة سوداء، قد تشدنا إلى الوراء في حين ينبغي كل واحد منا أن نندفع إلى الامام.

- تصنيف -

الرئيس:

الباب الثالث عشر - وزارة الاشغال العامة والنقل .

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٢٥٢٦٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس:

قبل البند ١ . الخ . . .

الرئيس:

حضرات النواب المحترمين، لقد تقدم إلى حضرات النواب المحترمين نواب بيروت بالاقترح التالي:

مع التمني باصلاح الادارة البلدية أسوة بدارات الدولة:

نقترح اضافة مبلغ خمسة ملايين ليرة لبنانية على الاعتماد المقرر للطرق الدولية، استناداً للمرسوم القائل باعتبار الطرق التي تصل المرافق بالحدود اللبنانية طرقاً دولية ومساهمة من الحكومة بنفقات هذه الطرق.

بيار الجميل - عثمان الدنا - سامي الصلح - رشيد الصلح - صبحي حمصاني - فريد جبران - نسيم مجدلاي - فؤاد بطرس - جوزف شادر - صائب سلام - شارل سعد - موسيس دير كالوستيان - خاتشيك بابكيان.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرات النواب المحترمين.

أظن بأننا جميعاً فيما يتعلق بمصلحة بيروت ضنينون بها وغيورون عليها، ومن أجل هذا فان الحكومة قد تقدمت من مجلسكم الكريم بمشروع قانون بتأمين مبلغ خمسة ملايين ليرة لبلدية بيروت كي تصرفها على الطرقات الدولية وذلك عن طريق احداث رسوم جديدة على السيارات مدة سنة، وهذا المشروع يدرس في اللجان المختصة.

لذلك فلا يسعنا ان نوافق بصفتي وزيراً للمالية على اضافة أي مبلغ جديد على الموازنة.

الرئيس:

أذن انتهينا من هذا.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: دولة الرئيس، أرجو من الشيخ بيار الجميل بوصفه وزيراً للاشغال العامة سابقاً وقد أدلى

بمعلوماته الصريحة التي نشكر له هذا الموقف الصريح فيها عن الادارة وعن المعاملات التي تنتقل بمسافات طويلة وترهق قبل ان تأتي لمراجعتها. بقي شيء لم يدل به ونرجو الصراحة فيه كما وأنه

سها عن بال دولة الرئيس الذي أضاف على كلمته كل المعلومات الا الامر الواحد وهو الامر الذي دارت عليه المناقشات دون أن تصييه .

سيدي، نحن لم نطلب فقط قضية الادارة، ولم نطلب اعتمادات لنرهق الخزينة، ولا نزال نقول: لا نلح اذا كان الحاحنا سيصيب الاذى، الشيء الجوهرى الوحيد: «مرتا مرتا، تهتمين بأمر كثيرة والحاجة إلى واحد».

نحن نقول: كشفتم عدة أسرار في هذه الوزارة بقي هذا السر العميق الخفي، هذه الايدي.

عندما يعمل، نحن لا نقول كيف يعمل وتطول المعاملات وتروح وتجيء، ذهبت وأنت وراحت وغابت وحطت ولزم الطريق وعمل. نحن نقصد العمل بحد نفسه، ماذا يعني هذا الاستهتار ومن هو المسؤول عنه يا معالي الوزير الشيخ بيار بصفتكم خبيراً؟

يحفز على جانب الطريق مثلاً في زهر البيدر لوضع خطوط، وعندما يردم، اما ان يردم أعلى من الطريق لا يذء السيارات، واما أوطى بحفرة تنزل فيها؟

توضع الاغطية الحديدية في بيروت، ما مرتفعة لتصدد بها دولاى السيارة وما منخفضة لتنزل بها؟

ما هذا السر؟

يستلم المهندس الطريق الذي لزم، وهذا يدور بحثنا كله السرقة والنية والسيئة.

يلزم الطريق، يستلمه المهندس، وبعد شهر نعود إلى دوائر الترميم لاصلاحه.

يعمل البلوكاج، فيحفز طريق مثلاً لمر مؤقت توضع فيه الحجارة والحفر والاخاديد لا يذء السيارات!

الذي أقوله: مثلاً في بيروت خمسة ملايين ليرة، لتكن عشرين ولكن جل ما نطلب من دولة الرئيس ومنكم هذا العمل بحد ذاته، من هو المسؤول؟ ومن هم المسؤولون عن تعمد الايذاء وتسريب الاموال؟

أكبر بلد في العالم به طرقات، لبنان فيه شبكة طرقات غير موجودة حتى في الولايات المتحدة، ولكنه أكبر بلد فيه طرقات مخربة مهدمة محطمة للسيارات.

أنا أعطي جائزة راتب ثلاثة أشهر لمن يعطيني طريقاً في لبنان على مئة متر لا حفرة ولا نتوء فيه، في بيروت وفي لبنان كله.

المدار الذي يدور البحث حوله من قبلنا نحن النواب هو ضبط قضية العمل واتقانه.

هذا مظهر من مظاهر السوء بلد اشعاع، بلد مدنية، تطور، انماء خمس سنوات .
أقول لكم، هذا كله سفاسف، غير صحيح، لو كنت أجنبياً وأتيت إلى بيروت آخذ الفكرة
الاولى في طريقي إلى بعلبك أو إلى الارز كأجنبي آخذ أسوأ فكرة عن بيروت كما آخذها عن
احدى المدن في أميركا الجنوبية عندما أشاهد هذه المشاهد .

سيدي، العجيب في الامر ان طريقاً مثلاً في البقاع زبدل - مشغرة، أو طريق الارز - بشري،
منذ خمس سنوات نحن نسير عليه وهو قيد العمل ولا يزال . واذا به ينتهي منذ ثلاثة أشهر فطبلاً
وزمرنا واذا بنا نسقط في حفرة بعد اسبوع من استلامه!

الاعجوبة التي نريدها من دولة الرئيس، ومن وزراء الاشغال العامة هي قضية ضبط العمل بحد
ذاته . ماذا يعني ان نفتش على المال، هذا الذي نريده . ونرجو من الشيخ بيار أن يدلنا بصراحة،
من جاء هذا السر؟ هل يوجد عصابة قاصدة تخريب طرقاتنا؟

ثم شيء ثان، ثبت لدينا انه لا يوجد عندنا مهندس لبناني فنان . المهندسون الذين يعملون مثل
هكذا بلوكاج تعريم تراب، وأحجار فوق التراب!؟

حضرات الزملاء المحترمين، أنا أجب حضرة الزميل الاستاذ اديب الفرزلي عندما قال: دلوني
عن طريق ليس به حفر؟ فأجيبه: كل طريق بعمله شخص من الاشخاص على حسابه الخاص
ليس فيه حفر .

الرئيس:

البند ٢٢ - انشاءات ٢٦١٣٥٠٠٠ ل.١٠

من يقبل به يرفع يده

- اكرية -

قبل البند ٢٢ - معدلاً

الرئيس:

والكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل .

دولة الرئيس - لقد طلب مني الاستاذ اديب الفرزلي لاقول له المرض صراحة، أنا الذي قلت له
المرض، وما قلت المرض دون أن أصف له الدواء .

بيار الجميل:

قلت ان المرض هو الادارة وفي الادارة اشخاص، وأكثر من الاشخاص الانظمة . وسأجيبه
صراحة على ما قال:

أولاً، كان الملتزمون ينتقون انتقاء، وجد المسترع ان بهذا الانتقاء يمكن ان يتفق المهندسون فيما
بينهم لتطبيق عملية يستفيدون منها خلف ظهر الدولة . وعندما جاءت المراسيم الاشتراعية
الجديدة فتحت دفتر الشروط لأي كان على أساس الظرف المختوم . وللأسف كانت الادارة غير

امينة بعمل دفتر شروط غير مضبوط. وأصبحت العملية لاي كان فأصبح التاجر يتفق مع مهندس من المهندسين في وزارة الاشغال العامة ويتفق هذا بدوره مع الادارة ويأخذ الالتزام ومن ثم يفلس أو يظهر افلاسه ويقيم دعوى على الدولة ويربح الدعوى.

هذا ما طالبنا به، لاجل قضية العدالة فقط العدلية والداخلية والاشغال العامة يجب على هذه الوزارات ان يكون الانسجام والتفاهم بينها لتتمكن من العمل وإلا فليس من عمل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية.

رينه معوض: دولة الرئيس، هناك قضية يجب الانتباه إليها، الطرق المحلية كانت مع الطرق الداخلية واليوم انتقلت إلى الطرق الرئيسية يوجد مليونان ونصف تخصصت للطرق الداخلية فأرجو ان تكون هناك مادة تمكننا من استعمالها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، نحن اقترحنا التعديل ان نضع الفقرة الثانية مع الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة فتصبح كل هذه الفقرات في تداول النواب ويصبح بإمكان النائب ان يوزع.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: ان ما اقترحه حضرة نائب اللجنة المالية هو في محله تماماً والحكومة توافق عليه، لذلك نحن في صدد وضع نص في قانون الموازنة يجيز لنا ذلك.

يا سيدي، النائب حر في هذه الثلاثين الف ليرة يقدر ان يضعها على طريق داخلي أو على طريق محلي أو على أي شيء.

ريمون اده: مقاطعاً - دولة الرئيس، هناك النقطة الثانية أهم:

هل النائب حر بخصوص ال - / ٧٢ / الف ليرة لان ست ملايين يعني / ٧٢ / الف ليرة لكل نائب فهل هو حر أن يستعملها؟

رئيس الوزراء: كلا، قال ان العكس غير وارد.

الرئيس: البند ٢٣ - نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء ٤٧١١٠٠٠ ل.ل.٠

من يقبل به يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٢٣. الخ. . .

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين، انتهينا من التصديق على موازنة الاشغال العامة وبذلك نكون قد انهينا درس جميع موازنات الوزارات.

وبهذه المناسبة، ورد إلى الرئاسة اقتراح تمني على الحكومة هذا نصه:

ان النواب الموقعين أدناه يتمنون على الحكومة تنفيذ القرار الذي اتخذته لجنة التصميم العام بالاتفاق مع ممثل الحكومة معالي وزير التصميم العام. القاضي بتحرير المناطق التي ظهرت معالمها العمرانية نهائياً وأصبحت مكتظة بالبناء من مشروع ايكوشار على ان يسمح بالبناء فيها وفقاً للأنظمة والقوانين التي كان معمولاً بها قبل صدور التنظيم المذكور.

اديب الفرزلي نجيب صالحه مورييس الجميل ادوار حنين منير ابو فاضل محمود عمار البير مخيري
الدكتور راشد الخوري ميشال فرحات محمد برجوي.

من يقبل بهذا التمني يرفع يده

اكثرية

الرئيس:

قبل المجلس بهذا التمني

أيضاً ورد اقتراح تمني يتعلق بتأليف لجنة نيابية للتحقيق في كافة المخالفات التي حصلت في الادارات العامة ولا سيما وزارة الاشغال والمشاريع الكبرى هذا نصه:

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

نحن الموقعين أسماءنا أدناه نطلب تأليف لجنة نيابية للتحقيق في كافة المخالفات التي حصلت في الادارات العامة ولا سيما وزارة الاشغال والمشاريع الكبرى

وتفضلوا بقبول الاحترام

بيروت في ١٩/١/١٩٦٦

ميشال فرحات، سامي البستاني، معروف سعد، جوزف سكاف

مورييس الجميل، فضل الله تلحوق، الاب سمعان الدويهي، ممدوح العبد الله

الرئيس: من يقبل به يرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبل اقتراح التمني

قسم الواردات من الموازنة العامة

الجزء الاول

الباب الاول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

الفصل الاول - الضرائب المباشرة

حضرات النواب المحترمين، اذا كان لاحدكم من اعتراض على بند من البنود فالرئاسة مستعدة لاعطائه الكلام ولكن اذا عدنا للحوار في مناقشة عامة، فلن ننتهي.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغيب.

جوزف مغيب: دولة الرئيس، ما تميزت به هذه الموازنة هو العجز، عجز ال - /٨٥/ مليون ليرة كواردات استثنائية من قروض أو ضرائب جديدة. وقد قيل في هذا الصدد ان هذه الموازنة هي ثورية بالمعنى الحديث، الموازنة الحديثة التي لا توازن دائماً.

الواقع، الموازنة العاجزة وان تكن حديثة الآن لها ظروف خاصة واهداف تجعلها عاجزة.

أنا أفهم حسب المفهوم الحديث للموازنات ان يقع هذا العجز في نواحي مشحونة، أي ان تقصد الميزانية الاقتصادية بمعنى ان يكون هناك مساعدات لقطاع معين كالقطاع الصناعي مثلاً، ان يكون هناك اسعافات للقطاع الزراعي كما يجري في بلاد العالم. مؤخراً مثلاً، شكت فرنسا من زيادة في الانتاج ٤ ملايين طن من السكر، اضطرت الدولة لكي تتمكن من تصديره لان تدفع ٣٥ فرنك على الطن. أنا أفهم ان يتناول العجز النواحي الاقتصادية التي من شأنها زيادة الانتاج، التأثير على مستوى الاسعار، التأثير على الحياة الاقتصادية العامة أو على تشجيع احد قطاعات الاقتصاد. اما ان تكون الموازنة عاجزة للمنشآت الأساسية فهذا ما لا نحسد عليه كثيراً خصوصاً وان الجزء الثالث كما شاهدته لا يتناول هذه الثورية في الموازنة التي قرأنا عنها الكثير في الفلكة ومن مطالعة الجزء الثالث لم نجد فيه هذه المشاريع الأساسية التي تبرر الاقتراض. ثم هذه النسبة من الموازنة وهي تقارب الستماية مليون عدا المصالح الملحقه والمصالح المستقلة، هذه الزيادة التي تقارب العشرين بالمائة سنوياً لدرجة ان الموازنة بلغت ثلث الدخل القومي، في الوقت الذي نجد ان موازنة بعض الدول كالولايات المتحدة لا تزيد عن العشرين بالمائة. الموازنة الاخيرة للولايات المتحدة تبلغ /١١٠/ مليارات على /٥٥٠/ مليار، دخل قومي، بالوقت الذي نرى أن للولايات المتحدة برنامجاً قضائياً وبرنامج المساعدات الخارجية. وعندها من الجيوش الحديثة ما يبرر هذا الصرف.

رغم كل ذلك ورغم الاتفاق والجهاز الاداري الضخم في الولايات المتحدة نرى ان موازنتها لا تزيد عن العشرين بالمائة من دخلها القومي. بينما ميزانيتنا تبلغ خمسين بالمائة، وما يلفت الانظار، ان الرواتب في الجزء الاول من هذه الموازنة يشكل وحده بالنسبة للواردات باستثناء القرض، ٧٣ بالمائة، ٧٣ بالمائة من وارداتنا تذهب إلى الرواتب، إلى الجزء الأول! هذا الواقع يستوجب اعاجلة النظر فيه. واذا قلنا ان هذه الموازنة هي موازنة ثورية فانها ليست ثورية بالمعنى الحديث لكثرة ما تشكو من عاهات، ربما تكون متأصلة فيها. انني أعتقد ان ٣٦٥ مليون ليرة

في الجزء الاول، هو مبلغ كبير على لبنان في الوقت الذي تبحث فيه الدولة عن واردات جديدة.

لفت نظري بصورة خاصة قضية الريجي الريجي أدخلت إلى الدولة ٤٣ مليون ليرة في سنة ١٩٦٤ في الوقت الذي كان يجب ان تعطي الريجي ما لا يقل عن ٥٠ مليون ليرة وبذلك حسابات بسيطة:

لدي احصاءات تثبت ان الدولة اللبنانية باعت بخمسين مليون ليرة دخان أجنبي، و ٣٧ مليون ليرة دخان اميركي و ١٣ مليون ليرة دخان فرنسي.

سعر الكلفة للدولة ١١/٢ أي ان واردات الدخان الاجنبي وحدها يجب ان تدخل إلى الخزينة ٤٠ مليون ليرة. أي لو اننا فصلنا حساب الدخان الاجنبي عن الريجي وأسسنا له دائرة من ثلاثة موظفين في الدولة، لدخل على خزينة الدولة ٤٢ مليون ليرة وذلك بموجب حسابات لا تخطيء.

هذه احصاءات لا تخطيء أيها السادة وهذه ارقام ثابتة في قيود الريجي. بالاضافة إلى ذلك، في هذه الريجي بالذات حسب احصاءات سنة ١٩٦٠/١٦٠٠/ موظف تمكنا من تصنيع ٢٢٠٠/طن.

في سنة ١٩٦٥ ٤٢٠٠ موظف صنعوا ١٧٥٠ طن. وأكثر من ذلك، مليون ليرة بدل ساعات اضافية ومكافآت للريجي بالوقت الذي تضاعف ثلاث مرات عدد الموظفين والمستخدمين.

هذه صورة عن الحالة التي توجد فيها الريجي. وأرجو من دولة الرئيس ان يدقق فيها. فسحة مزروعة عشب أخضر أمام الريجي تكلف العناية بها أكثر من ٨٠ ألف ليرة سنوياً.

أيها السادة، ان في وسائل استثمار الريجي ما يذهل، ان بإمكان الريجي التي تخسر حالياً ان تعطي الدولة مبلغ ١٥ مليون ليرة سنوياً زيادة.

هذا من جهة الريجي، أما من جهة باقي الواردات، فاعتقد ان الوضع لا يسمح بأكثر من ذلك، وأعتقد أنه لو تصرفت الدولة على أساس ضبط الواردات لما كنا نحن بحاجة إلى قروض.

الرئيس: الكلمة لفضيلة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس

مانويل يونس: دولة الرئيس، قبل كل شيء أتصور ان موضوع الواردات هو أهم موضوع بالميزانية لان حوله تستطيع الدولة ان تقوم بموجباتها وبمسؤولياتها. إلا ان ما قاله دولة رئيس الوزارة من ان هنالك ٤٠٠ مليون ليرة تخصص كمعاشات للموظفين لكي يقوموا بتنفيذ ٢٠٠ مليون ليرة للمشاريع الانشائية، فاني اجد ذلك مخالفاً للاصول التي تبني عليها الموازنات في العالم. فنحن بحاجة ماسة إلى المزيد من المال لتنفيذ المشاريع الانشائية والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي يدون تنفيذها لن يصبح لبنان بلداً مزدهراً منفذاً لحاجاته واغراضه العصرية.

ومن جهة أخرى، أرى ان الاقتراض لسد العجز الذي لا بأس ان يكون أكثر مما هو اليوم لا يضر مطلقاً بمصلحة هذا البلد شرط ان نطمئن إلى ان هذه الاموال التي سنقتريها في المستقبل ستخصص للمشاريع الانمائية على وجه كامل وبواسطة ادارة تستطيع ان تقوم خير القيام بهذا العمل. الا ان الاقتراض يجب ان يسبقه تحقق فيما اذا كنا نستطيع ان نزيد هذه الواردات بوسائل أخرى أم لا؟

فأنا أعلم ان هنالك قانوناً يخص وزارة البرق والبريد بالقيام بصندوق الادخار، وان وزارة البرق والبريد تقوم حالياً بتكليف بعض المصارف بالقيام بهذا العمل. لماذا لا تخص وزارة البرق والبريد البنك المركزي بهذا العمل حيث ستجمع لديه أكثر من ٤٠٠ مليون ليرة ويمكن للدولة عندئذ ان تسد العجز باقتراض هذا المبلغ الذي اذا سد به هذا العجز لا نكون بحاجة إلى أي اقتراض من الخارج ومن الداخل.

ثم اعتقد انه اذا قامت الدولة بواجباتها بما يتعلق بالناحية الادارية وتنفيذ المشاريع، فنستطيع عندئذ ان نوجه نداء إلى جميع أصحاب الاعمال في هذه البلاد كي يدفعوا ما يترتب عليهم من ضرائب لانهم حالياً لا يقومون بهذا الواجب لأن ثقتهم بالدولة هي ثقة ضئيلة جداً. فأنا أتصور بأن الدولة اذا قامت بواجباتها نستطيع ان نقنع المواطنين، لا سيما المواطنين القادرين على دفع هذه الضرائب، سنقنعهم بذلك وعندئذ لن تكون الخزينة بالعجز الذي تواجهه حالياً. فبقدر ما ترتفع ثقة المواطنين بالدولة بقدر ما يقدم المواطنون على دفع واجباتهم والضرائب التي تترتب عليهم، والعكس بالعكس. واذا كان المواطنون اليوم يتخلفون عن القيام بهذا الواجب المقدس فلأن الدولة لم تكن توحى لهم حتى هذا التاريخ الثقة الكافية لذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، اني أريد ما قاله الزميل الدكتور مانويل يونس وأعتقد ان الشعب اللبناني لم يزل يتحسس كما لو كانت تحكم اليوم الدولة العثمانية، يعني انه يتهرب من واجباته العسكرية، يتهرب من دفع الضرائب لماذا؟ لان الدولة حسب تفكيره (رواسب ٤٠٠ سنة) قد طبعت في تفكيره ان الدولة غريبة عنه. وكما قال الدكتور مانويل يونس، عندما يرى المواطن ان الجسر ينهار بعد ثمانية أيام والمدرسة تبنى وتنهار والسراي تنهار عندك يا دولة الرئيس في الشمال، وعندما نرى ان نهر أبو علي منذ عشر سنوات نتحدث عنه وتذهب اعتماداته إلى البحر فهذا المواطن يتهرب من دفع الضرائب.

دولة الرئيس، أنا أتحدى الحكومة بأن تضع جدولاً بمباني الدولة تقول فيه كم من المباني صالحة وكم منها غير صالح!

إذاً، يجب على ادارة المباني ان تعتني بالمباني خاصة عند استلام الاشغال. وهذا هو الالم.

دولة الرئيس، نضع ملايين الليرات لوزارة الشؤون الاجتماعية لبناء بنايات للعمال، للمحتاجين وللفقراء. وفي الوقت الذي يمكن للقروي اللبناني والفلاح اللبناني ان يبني على حسابه وبعرق جبينه، هناك مشاكل طويلة عريضة تقف بوجهه للحصول على مأذونية البناء.

أنا كلفت الحزب بأن يقوم بدراسة. (حزبي وليس حزب الشيخ بيار) وسأقدم نسخة عن هذه الدراسة لمعالي وزير المالية هذا القروي المسكين الذي يرغب ان يبني غرفة في القرية يجب ان يحصل على خرائط ويجب ان يحضر وثائق للموافقة على هذا الامر وجعلوا الرسم.

عبارة لا أحب ترديدها هي (الرشوة) وكنت أحب أن تكون (اكرامية)

وعندما جمعت الاكراميات وجدت أن الاكراميات تزيد عشر مرات عن الرسوم القانونية.

دولة الرئيس، نحن ندفع ضرائب على الابنية، أنا أرى انه يجب ان تعفى ابنية القرويين وبيوت الفلاحين وبيوت المزارعين من ضريبة الاملاك المبنية لانه من جهة تبني الدولة للفقراء ومن الجهة الثانية تلزم الفقراء بالدفع. فهذه حواجز أمام الفقير لا يمكنه تحملها. فاما ان نجعل المجتمع فقيراً واما ان نكون اسرة واحدة.

والفكرة المغلوطة هي ان وزارة المالية تعتقد ان ضريبة الدخل هي أحسن ضريبة لانها توازن بين الغني والفقير.

آخر الدراسات التي قام بها بعض العلماء اثبتت نهائياً العكس. ضريبة الدخل ليست من المساواة كما يجب. لماذا؟ لان الذين يدفعون ضريبة الدخل هم الاجراء. المستخدم والموظف معروف قيمة معاشه اوتوماتيكياً. وزارة المالية تأخذ ٥٪ او ٢٪ او ١٠٪ ولكن الغني، وبعض التجار في كل بلاد العالم وليس في لبنان فقط لهم دفتران، دفتر خاص ودفتر الدولة، فكيف لوزارة المالية ان تطبق ضريبة الدخل كما يجب. وبعد الدراسة ثبت ان الضرائب غير المباشرة ليست مفيدة أكثر ولكنها تحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية لان الغني يستهلك أكثر من الفقير وكلما استهلك أكثر يدفع أكثر.

لذلك، الناس تغتني ليس عن طريق الارباح، بل بفضل المشاريع الكبرى الواسعة التي تقوم بها الدول. اناس تغتني عن طريق الشرفيات، مثلاً: فتحت طرقات واسعة في بيروت، البيت الذي كان ثمنه قليلاً، وبمرور شارع الشيخ بشارة الخوري، زاد ثمن البيت عشر مرات أكثر، هنا الشرفية لا تدفع لا داخل المدن ولا خارج المدن، هذا العمل من واجبات وزارة المالية فيجب ان تستفيد من قسم من الربح الذي ربحه المواطن بسبب اشغال الدولة.

هنالك عدة نظريات بين ضريبة الدخل والضريبة غير المباشرة.

مثلاً، السيارات تعطي لوزارة المالية ٧٤ مليون ليرة. أي ثلث الموازنة من رسوم السيارات فقط، لان السيارات تدفع رسماً جبركياً ومحروقات، وهناك رسوم يدفعها المواطن دون أن يشعر

وعندئذ يمكن ان يفترض ان الفقير يدفع أكثر من الغني لان الغني، أكيد من هذه الناحية، يدفع قيمة ضرائب أعلى بكثير من الضريبة التي يدفعها الفقير.

إذا، يجب ان نعيد النظر بقضية الضرائب وأطلب من وزارة المالية ان تنظر بالشفقة والرحمة بقضية ضريبة الاملاك المبنية من ناحية الطبقة الفقيرة وأعني القرويين والمزارعين خاصة.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين انتهينا من المناقشة العامة ولم يبق أحد من طالبي الكلام. ونبتدى بمناقشة البنود.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمود عمار.

محمود عمار: دولة الرئيس، ضريبة الاملاك المبنية وسأحصر كلامي فيها ضنا بوقتكم.

هذه الضريبة غير عادلة في القطاعات المتخلفة، وأود ان ألفت نظر دولة رئيس الحكومة معالي وزير المالية إلى ان هذه الضريبة غير عادلة في المناطق المتخلفة بالرغم من الاعفاء الذي حصل على مبلغ الالف ليرة الاول من بدل الايجار، ذلك ان التخمينات التي حصلت في القرى والمناطق اللبنانية، هذه التخمينات كانت جائزة وكان يجب وكنتم قد وعدتمونا باعادة النظر فيها ولكن بالرغم من كل ذلك لم يجر أي شيء من هذا.

ثم هناك طريقة لاعادة النظر وهي تسجيل عقود الايجار، الضريبة تفرض على أساس عقود الايجار المسجلة، هذه العقود تسجل، وبالرغم من الاعتراضات التي تقدم الى اللجان لا تزال الضريبة على حالها وتفرض على المواطن وهناك فوق الضريبة غرامة. الأمثلة على ذلك عديدة: لقد راجعت بنفسني الدائرة المالية في بعثدا، وقلت لها ان هذا الرجل تخمنون عقاره بكذا وهو مؤجر بأدنى من ذلك. وهذا هو الايجار المسجل في دوائر البلدية. اجابني بالحرف الواحد: لا نستطيع ان ننظر باعتراضه لانه ليس لدينا لجنة للنظر بهذا الاعتراض.

وهكذا با سيدي، يتراكم الرسم وتتراكم الغرامة وتبقى الرسوم على هذه العقارات واؤكد لكم اننا سنصل الى وقت في هذه المناطق المتخلفة إما أن تستملك الدولة هذه العقارات وتبيعها بالمزاد العلني تسديدا للضريبة واما اننا سنضطر للاعفاء. وهذا ما لا يجوز.

من اجل ذلك كل ما نطلبه من دولتكم ان تهتم لجان الاعتراضات بالنظر في هذه الامور لاني لا أرى مبرراً كيف يمكن للمواطن ان يعترض لدى لجنة الاعتراضات ولا يبت باعتراضه. لا يبت بالاعتراض ولا يستطيع ان يراجع مرجعاً أعلى، لأنه ينتظر أن تبت باعتراضه لجنة الاعتراضات كلما يذهب إلى مجلس شوري الدولة، وطالما ان لجنة الاعتراضات لم تبت بالاعتراضات فليس باستطاعته ان يراجع القضاء بهذا الخصوص.

ثم هناك امور ثانية، في لجان التخمين التي ذهبت وخمنت هذه العقارات:

بناء يقع على عقارين في آن واحد، يعني على ارض مشتركة لعقارين، جاءت لجان التخمين

وفرضت على صاحب هذا العقار قيمة بناءين، أي في هذا العقار بناء وفي ذلك العقار بناء آخر مع انه لا يملك إلا بناء واحداً! اعترض لدى اللجنة المالية. هذا التخمين متى حصل؟ اعطيكم امثلة لتتداركوا هذا الامر.

هذا التخمين حصل سنة ١٩٥٧، فرضت عليه الضريبة في سنة ١٩٥٧ وقدم الاعتراض في سنة ١٩٥٨ وقال انني لا أملك الا بناء واحداً والوصف في العقارين للبناء واحد فرضوا عليه الضريبة، اعترض، ما ردوا عليه! دفع في سنة ١٩٥٨ واعترض في سنة ١٩٥٨ عن السنة القادمة ثم دفع في سنة ١٩٥٩ واعترض.

اضطر مؤخراً ان لا يدفع ويراجع وبقي يراجع حتى هذه السنة. وبعد مراجعات عديدة تبين لنا انه لن يجد مخرجاً. لا لجنة الاعتراضات تنظر ولا الادارة المالية تستطيع ان تنظر. وهذا المواطن يدفع ضريبة غير عادلة وبصورة غير سليمة.

وجدنا حلاً قانونياً للادارة المالية، ذهبنا لدوائر المساحة وقلنا لها أعطنا كشفاً عن هذين العقارين، فقدمنا كشفاً من دوائر المساحة يتبين ان ليس في هذين العقارين الا بناء واحد وان هذا البناء يتألف من كذا. وبالرغم من ذلك يقول رئيس المحاسبة في بعدا. لا استطيع ان اعفيه من الضريبة. على لجنة الاعتراضات ان تبت.

كيف تريدون من المواطن أن يتحمل مثل هذا العبء؟ نعم يا سيدي، المواطن يجب ان يسرق الدولة ولكن بهذه الاوضاع نجد ان الدولة تحب ان تسرق المواطن! هذا شر البلية! كل ما نريده في هذا الامر ان تكون هذه الضريبة عادلة وان تبت لجنة الاعتراضات ليس فقط في بعدا بل في كل المناطق اللبنانية في الاعتراضات التي تقدم إليها. فاذا كانت اجهزكم لا تكفي لذلك فيجب ان تزداد رحمة هؤلاء المواطنين.

الرئيس: البند ١ - ضريبة الاملاك المبنية ٣٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، قبل أن نعرض عليكم قطع الحساب، المادة ٢٢ طلب تعديلها رئيس

اللجنة المالية:

يتلى التعديل

فتلي التعديل التالي. الخ. . .

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، انتهينا من قانون قطع الحساب

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز

نهاد بويز: دولة الرئيس، ان اللجان، وبالأحرى رؤساء اللجان يجب ان يكونوا في طليعة من يتقيدون بالنظام للادارة، وانني ارى ان بعض مشاريع القوانين وردت إلى هذا المجلس دون ان يكون مقرر الادارة والعدلية ابدى ملاحظاته ووضع التقرير.

فانني أطلب، اذا كان هذا الموضوع مخالفاً للاصول ان يصحح، واذا اعتبر المجلس ان هذا الامر هو افتتات وتجاوز على القانون فانكم انتم لا تقبلون وأنا بدوري لا أقبل، بل انسحب من هذم اللجنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ناظم القادري رئيس لجنة الادارة والعدلية.

ناظم القادري: دولة الرئيس، لا شك ان ملاحظة الزميل الاستاذ نهاد بويز هي في محلها ولكنني بالامس استدعيت الاعضاء وكان حضرة الزميل يريد الكلام هنا في المجلس ورجوت منه ان يحضر فقال انه يريد الكلام وقد عقدنا الجلسة وأخذت الامضاءات على المحضر في هذه الجلسة.

الرئيس: اذا، الاجتماع لا غبار عليه

وارفع الجلسة على ان تعقد في الساعة السابعة من مساء اليوم لمتابعة درس الموازنة والمشاريع التي وزعت عليكم في جدول الاعمال.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية والربع بعد الظهر بعد ان تقرر تكراراً يوم الاربعاء في ١٩ كانون الثاني سنة ٩٦٦١ الساعة

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة العاشرة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في العشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٦

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٣١٩٥، يفتح اعتماد للتعويض عن الاصرار الحاصلة بسبب الاعتداء على الحدود الجنوبية.
 - ٣ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٢٠١١ بتعديل التشريع المتعلق بالمصالح المستقلة.
 - ٤ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٢٠١٠ باجازة نقل فضاة مجلس الشورى وديوان المحاسبة الى ملاك القضاء العدلي.
 - ٥ - بحث وتصديق مشروع موازنة عام ١٩٦٦ مع الجدول الملحق به.
 - ٦ - تلاوة ملخص محضر الجلسة وتصديقه.
- عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في العشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام، الياس الخازن، اندريه طابوريان، بهيج تقوي الدين، سليم لحود، عزيز عون، نجيب صالحه، بشير العثمان، بهيج القدور، سالم كباره، سليمان فرنجية، مرشد الصمد، محمد علم الدين، كامل الاسعد، معروف سعد، مارون كنعان، بشير كيروز، محمد عباس ياغي، مخايل الدبس.

واعتمد السادة: رشدي فخر، رشيد بيضون، اللواء جميل لحود، سيمون صحنواوي، شبلي العريان، الشيخ خليل الخوري، جعفر شرف الدين، فؤاد البرط، عبد اللطيف بيضون.

وتتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: اميل تيان، جورج حكيم، رفيق نجا، الدكتور محمد كنعو، جوزف نجار، وجدي الملاط، سليمان الزين.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى اسمائهم

تليت

يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الاربعاء الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة

تغيب السادة: انطوان صحنواوي، سورين خان اميريان، ادوار حنين، اندريه طابوريان، بهيج القدور، جورج كرم، سليم لحود، عزيز عون، كمال جنبلاط، نجيب صالحه، بشير العثمان، بهيج القدور، يعقوب الصراف، راشد الخوري، كامل الاسعد، بشير كيروز، محمد عباس ياغي، مخايل الدبس، جوزف هراوي.

واعتذر السادة: جان حرب، الياس الخوري، رشدي فخر، اللواء جميل لحود، محمد صفي الدين، جعفر شرف الدين، الشيخ خليل الخوري، رشيد بيضون، هاشم الحسيني، سيمون صحنواوي، شبلي العريان، ونايف المصري.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: رفيق نجا، اميل تيان، وجدي ملاط، جوزف نجار، الشيخ ميشال الخوري وجورج حكيم.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس بحث الموازنة العامة بندا مبتدئا بمناقشة حول موازنة وزارة الاشغال العامة والنقل اشترك فيها حضرات النواب.

ولدى التصديق على بنود هذه الموازنة، عرض على المجلس اقتراح بإضافة خمسة ملايين ليرة، على الاعتماد المقرر للطرق الدولية، فسقط الاقتراح واكمل المجلس تصديق الباب الثالث عشر - موازنة وزارة الاشغال العامة والنقل.

ثم ورد على المجلس تمن على الحكومة موقع من بعض حضرات النواب يقضي بتنفيذ القرار الذي اتخذته لجنة التصميم العام بالاتفاق مع معالي وزير التصميم بتحرير المناطق التي ظهرت معالمها العمرانية من مشروع ايكوشار

فصده المجلس: كما صدق اقتراحاً مقدماً من بعض حضرات النواب بتأليف لجنة نيابية للتحقيق من كافة المخالفات التي حصلت في الإدارات العامة ولا سيما وزارة الأشغال العامة والنقل والمشاريع الكبرى.

وأخيراً تلي قسم الواردات فصده المجلس كما صدق تعديلاً على البند ٢٢ - إنشاءات من موازنة المديرية العامة للطرق والمباني في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦. وصدق أيضاً قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٤.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية والربع بعد الظهر بعد ان تقرر تكراراً يوم الاربعاء في ١٩ كانون الثاني سنة ٩٦٦ الساعة السابعة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر

سكوت

صدق المحضر

الرئيس: نبدأ بدرس قانون موازنة عام ١٩٦٦ كما عدلته لجنة المالية والموازنة.

تتلى المادة الأولى

فتليت المادة الأولى التالية:

المادة الأولى - تحدد أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٦٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٦ وفقاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

الرئيس: من يوافق على المادة الأولى كما تليت عليكم يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى - تتلى المادة الثانية. الخ . . .

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

ورد إلى الرئاسة اقتراح مقدم وموقع من حضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده بطلب تعديل المادة الثانية عشرة.

يتلى الاقتراح

فتلي الاقتراح التالي، على المادة الثانية عشرة.

المادة الثانية عشرة - خلافاً لأحكام القانون المنشور بالمرسوم رقم ٦٦٣٠ تاريخ ١٠/٥/٩٦١ تقوم وزارة

الأشغال العامة والنقل بتنفيذ أشغال طرق القرى الواردة في قانون ال ٨٤ مليون ليرة التي لم يعد يتوفر لها اعتمادات في المشروع المذكور آنفاً، كما تقوم الوزارة المنوه بها بتنفيذ طرق القرى التي ارصدت أو سترصد لها اعتمادات في الجزء الثاني من الموازنة العامة وذلك باستثناء الطرق الذي لزم تنفيذها من قبل مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، أو التي يمكن تلزيمها في سنة ١٩٦٦ من قبل هذا المجلس .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده بالاقترح .

ريمون إده: دولة الرئيس، إن هذا المجلس الكريم سبق ووافق على تعديل البند ٢٢ المتعلق بالإنشاءات وعُدل نوعاً من التوزيع، لأننا نشكو نحن هنا، من عدم امكانية مجلس المشاريع الكبرى من تنفيذ طرق القرى، جئنا بهذا الاقتراح الذي يعدل بعض الشيء من المادة الثانية عشرة، لكي يمكن وزارة الأشغال العامة من تنفيذ مشاريع الطرق دون أن يجيب مجلس المشاريع الكبرى بأن لا يمكن للوزارة أن تنفذ هذه المشاريع، لأن هذه المشاريع أحييت لمجلس المشاريع الكبرى بموجب قانون ال ٨٤ مليون ليرة .

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء: يا سيدي لا أظن بأن العميد إلا ويوافقي على أن تلزم الدروس هو مرحلة من مراحل التنفيذ، لذلك جل ما أضفته على اقتراحه الطويل العريض، وقد وافقناه عليه هو أن يضيف هذه العبارة البسيطة «أو التي لزمتم للدرس» .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده .

ريمون إده: دولة الرئيس،

بموجب قانون ال ٨٤ مليون ليرة احييت لمجلس المشاريع الكبرى جميع طرق القرى، ليس طريق أو طريقين .

اذن يمكن لمجلس المشاريع الكبرى، أن يقول اني أنا ادرس هذه المشاريع للقرى ويمكن أن يستمر الدرس عشر سنوات، فأنا أقول باقتراحي، وذلك باستثناء الطرق التي لزم تنفيذها من قبل مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، أو التي يمكن تلزيمها في سنة ١٩٦٦ من قبل مجلس المشاريع . فإذا كان مجلس المشاريع الكبرى بإمكانه أن يلزم طريقاً هذه السنة من المفروض فيه أن يكون قد درس هذه الطريق، وإذا كان ليس بإمكانه أن يلزم الطريق هذه السنة مثلاً، فمعنى ذلك ان هذا المجلس لم يكمل درس هذه الطريق .

لذلك أردت أن أحدد المدة بسنة واحدة .

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، يا سيدي، الزملاء إخواننا يعطون العميد الحق قبل أن يسمعون رأي الحكومة الذي هو منبثق عن رأي مجلس المشاريع الكبرى ورأي المختصين فيه، فهم الذين طلبوا، لأن هناك عدد من الطرقات التي لزمنا للدرس وقد وضعوا كل الترتيبات من أجل وضعها موضع التنفيذ فيما بعد، لذلك طلبنا أن نضيف هذه العبارة فإذا لم تتمكن من تنفيذها سنة ١٩٦٦ ففي الموازنة المقبلة لكم أن تفعلوا ما تشاؤون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل.

بيار الجميل: دولة الرئيس، إن مشروعاً ذا أهمية من هذا النوع يتطلب درساً أعمق وجواً أروق من الجو الذي نحن فيه. لأن القضية دقيقة ويقتضي أن تدرس بإمعان وروية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: دولة الرئيس، يوجد ٨٤ مليون مخصصة إلى طرق في قرى محرومة، فهذا الاعتماد المخصص قد صرف وبقي قسم من الطرقات لا تحتاج إلى اعتمادات لأن اتفاقاً جرى بشأنها بين الحكومة والنواب.

اعتماد ال ٨٤ مليوناً نفذ القسم المخصص منه للطرق، أما الطرقات التي لم يتوفر لها اعتمادات يجب أن تنفذ بواسطة وزارة الأشغال العامة. وهذه الناحية نحن متفقون عليها مع الحكومة. أما الناحية الثانية فهي الطرقات التي لها اعتمادات وضعها النواب في الجزء الثاني من الموازنة، ولم تنفذ وزارة الأشغال العامة لأن هذه الاعتمادات ملحوظة في مجلس المشاريع الكبرى، وكذلك هذا أيضاً متفقون عليه بأنه إذا لم تنفذ بواسطة مجلس المشاريع الكبرى فتنفذه وزارة الأشغال العامة.

وأما الناحية الثالثة فهي أن هناك طرقاً لها اعتماد للدروس والتنفيذ، ولكن مجلس المشاريع الكبرى لم يلزمها، أو أنه لزم بعضها وفسخ الالتزام بعدم إمكانية الملتزم المالية من التنفيذ.

الحكومة تقول طالما ان الاعتماد موجود، وطالما ان درس الطريق قد لزم والتنفيذ لم يلزم أو أن الدروس لم تنته وحتى لا تحصل فوضى في التنفيذ. من الأفضل أن تبقى هذه الاعتمادات في مجلس المشاريع الكبرى.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، يا سيدي، أعتقد أن مجال الاتفاق ممكن في هذا الموضوع. أنا قلت في اقتراحي:

«المشاريع التي يمكن تلزيمها في سنة ١٩٦٦ من قبل هذا المجلس». فلو كان هناك اعتمادات ولزمت دراسة هذه الطرقات لا أرى ما يمنع أن نضع شرطاً بأن يلزم مجلس المشاريع الكبرى، هذه السنة، تنفيذ الطرقات التي سبق له أن لزم درسها.

الرئيس: يتلى اقتراح الأستاذ اده، كما طلب تعديله دولة رئيس الحكومة
فتلي الاقتراح المعدل التالي:

المادة الثانية عشرة - خلافاً لأحكام القانون المنشور رقم ٦٦٣٠ تاريخ ١٠/٥/١٩٦١ تقوم وزارة الأشغال العامة والنقل بتنفيذ أشغال طرق القرى الواردة في قانون ال ٨٤ مليون ليرة التي لم يعد يتوفر لها اعتمادات في المشروع المذكور آنفاً، كما تقوم الوزارة المنوه بها بتنفيذ طرق القرى التي أرصدت أو سترصد لها اعتمادات في الجزء الثاني من الموازنة العامة، وذلك باستثناء الطرق التي لزم تنفيذها من قبل مجلس المشاريع الكبرى أو التي لزم درسها أو التي يمكن تلزيمها في سنة ١٩٦٦ من قبل هذا المجلس.

الرئيس: من يوافق على اقتراح الزميل اده كما طلب تعديله رئيس الحكومة يرفع يده.
أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح معدلاً
تتلى المادة الثالثة عشرة.

فتليت المادة الثالثة عشرة التالية. الخ. . .

الرئيس: من يوافق على الجداول كما تليت عليكم يرفع يده.
أكثرية

الرئيس: قبلت الجداول المرفقة بقانون الموازنة والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء، فتلي القانون برمته، ونودي حضرات النواب بأسمائهم.

إجماع

الرئيس: صدق القانون بالإجماع.

انتهينا من درس موازنة عام ١٩٦٦ وكل عام وحضرتكم بخير.

وورد اقتراح من السيد رشيد الصلح وجوزف شادر يطلبان فيه تعيين جلسة لدرس مشروع القانون برصد خمسة ملايين ليرة لبلدية بيروت. فالرئاسة تتبنى الاقتراح وتعين جلسة يوم الخميس الساعة الخامسة بعد الظهر لهذه الغاية.

يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي ملخص المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٦ في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في العشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٦ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام، إلياس الخازن، اندريه طابوريان، بهيج تقي الدين، سليم لحود، عزيز عون، نجيب صالحه، بشير العثمان، بهيج القدور، سالم كباره، سليمان فرنجية، مرشد الصمد، محمد علم الدين، كامل الأسعد، معروف سعد، مارون كنعان، بشير كيروز، محمد عباس ياغي مخايل الدبس.

واعتذر السادة: رشدي فخر، رشيد بيضون، اللواء جميل لحود، سيمون صحنوي شبلي العريان، الشيخ خليل الخوري، جعفر شرف الدين، فؤاد البرط، عبد اللطيف الزين.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: اميل تيان، جورج حكيم، رفيق نجا، الدكتور محمد كنعو، جوزف نجار وجدي الملاط، سليمان الزين.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم باشر المجلس أعماله بدراسة المشاريع الواردة في جدول الأعمال التالية:

- ١ - مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٣١٩٥ المتضمن فتح اعتماد للتصويت عن الأضرار التي حصلت من جراء الاعتداء على الحدود الجنوبية فصدقه.
- ٢ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢٠١١ المتضمن تعديل واكمال التشريع العام والخاص بالمصالح المستقلة والمؤسسات العامة الرسمية فصدقه بالاجماع
- ٣ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢٠١٠ القاضي باجازة نقل قضاة مجلس الشورى وديوان المحاسبة الى ملاك القضاء العدلي فصدقه معدلا بالاكثرية
- ٤ - مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٦ مع الجداول فصدقه معدلا باضافة مادة جديدة (المادة السابعة عشرة).

وتلي هذا الملخص وصدق

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بعد ان تقرر يوم الثلاثاء في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعدا لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

سكوت

الرئيس: اذن صدق المحضر. ورفعت الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بعد ان تقرر يوم الثلاثاء في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعدا لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء : رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء : مارون كوكباني